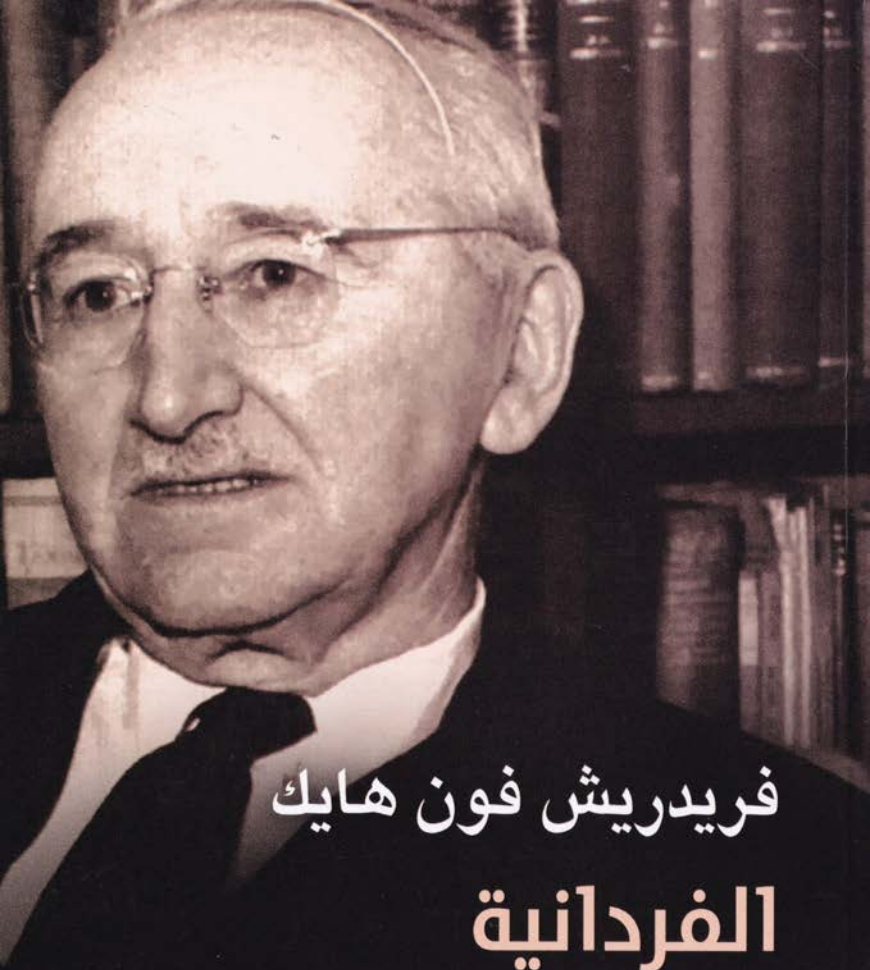

فريدريش فون هايك

الفردانية والنظام الاقتصادي

مكتبة
t.me/soramnqraa

ترجمة: عمر فتحي

الفردانية والنظام الاقتصادي

فريدريش هايك

- المؤلف، فريدريش هايك
- العنوان، الفردانية والنظام الاقتصادي
- ترجمة، عمر فتحي
- الطبعة، الأولى 2022
- تصميم الغلاف، عمرو الكفراوي
- مستشار النشر، سوسن بشير
- المدير العام، مصطفى الشيخ

رقم الإيداع:
٢٠٢١ / ٢٨٤٦٠
الترقيم الدولي : ISBN
978 - 977-765 - 325 - 1

مكتبة
t.me/soramnqraa

Afaq Bookshop & Publishing House

1 Kareem El Dawla st. - From Mahmoud Basiuny st. Talaat Harb
CAIRO – EGYPT - Tel: 00202 25778743 - 00202 25779803 Mobile: +202-01111602787
E-mail:afaqbooks@yahoo.com – www.afaqbooks.com

١ شارع كريم الدولة- من شارع محمود بسيوني - ميدان طلعت حرب- القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٧٨٧٤٣ ٠٠٢٠٢ - ٢٥٧٧٩٨٠٣ ٠٠٢٠٢ - موبايل: ٠١١١١٦٠٢٧٨٧

مكتبة
t.me/soramnqraa

فريدريش هايك

الفردانية والنظام الاقتصادي

ترجمة

عمر فتحي

آفاق للنشر والتوزيع

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

هايك، فريدريش.
فريدريش هايك: الفردانية والنظام الاقتصادي
ترجمة: عمر فتحي
ط1 القاهرة - دار آفاق للنشر والتوزيع - 2022
400 ص، 21 سم.

رقم الإيداع: 28460 / 2021
الترقيم الدولي: 1 - 325 - 765 - 977 - 978
1 - العنوان
2 - هايك، فريدريش

Copyright 1948 by The University of Chicago.

«All Rights Reserved»

«Authorised translation from the English language edition published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group».

مقدمة

مكتبة
t.me/soramnqraa

على الرغم من أن المقالات المُجمَّعَة في هذا الكتاب قد تبدو لأول وهلة مَعنية بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الموضوعات، فإنني آمل أن يكتشف القارئ سريعًا أن معظمها يتناول مسائل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا. وبينما تمتد هذه المقالات لتشمل مناقشات حول الفلسفة الأخلاقية ومناهج العلوم الاجتماعية ومشكلات السياسات الاقتصادية والنظرية الاقتصادية البحتة، إلا أنه يتم التعامل مع هذه المسائل في معظم المقالات باعتبارها جوانب مختلفة لنفس القضية الأساسية. ويمكن رؤية هذا الارتباط بسهولة في المقالات الست الأولى، ومع ذلك، فيمكن بقدرٍ ما اعتبار الثلاث المقالات التي تليها حول مشكلة الحساب الاشتراكي بمثابة تطبيق للأفكار نفسها بطريقة ما على مشكلة معينة، على الرغم من أنني عندما كتبت هذه المقالات لم أكن قد رأيتها بعد من ذلك المنظور. فقط المقالات الثلاث الأخيرة هي التي تتناول مسائل نظرية أو سياسية مختلفة إلى حد ما. ولكن، بما أنني أعتقد أن المسائل التي تناولتها بها ستتم مناقشتها في المستقبل أكثر مما تمت مناقشتها في الماضي، فقد انتهزت هذه الفرصة لإتاحتها بشكل أكثر ملاءمة.

وحيث إنني نشرت منذ وقت ليس ببعيد كتابًا أكثر شعبية حول مسائل متعلقة ببعض التي نوقشت هنا، يجب أن أحذر القارئ، لكي أكون أمينًا، أن الكتاب الحالي ليس مخصصًا لعوام القراء. إذ فقط عدد قليل من المقالات التي تم جمعها هنا (الفصلان الأول والسادس، وربما الرابع والخامس) يمكن اعتبارها إلى حد ما مكملة لذلك المخطط أو التصور المقترح لبعض الاستنتاجات العملية التي دفعني الشعور بأهميتها إلى نشرها في كتاب تحت عنوان «الطريق إلى العبودية». أما باقي المقالات فموجهة بالتأكيد إلى الزملاء الطلاب، وهي ذات طابع فني وأكاديمي إلى حد كبير. وهي كلها أجزاء وشذرات ظهرت في أثناء السعي لتحقيق هدف بعيد، والتي يجب أن تحل في الوقت الحالي بدلًا من المنتج النهائي. ربما ينبغي أن أضيف أنني لم أقم بتضمين سلسلتين من منشوراتي الأخيرة في المجال الذي تقع ضمن نطاقه معظم هذه المقالات، وهما حول «العلموية ودراسة المجتمع» و«الثورة المضادة للعلم»، لأنهما من المفترض أن تشكلا جزءًا من عمل أكبر وأكثر منهجية؛ وحتى ذلك الحين، يمكن العثور عليهما في مجلدات دورية «إيكونوميكا» للأعوام ١٩٤١-١٩٤٥ و١٩٤٠ على التوالي.

أود أن أتوجه بالشكر إلى محرري دوريات أميركيان إيكونوميك ريفيو *American Economic Review*، وإيكونوميك جورنال *Ecomomic Journal*، وإيثيكس *Ethics*، ونيو كومن ويلث *New common wealth*، لسماحهم بإعادة طبع المقالات التي ظهرت لأول

مرة في هذه المجلات والدوريات، وإلى السادة الأفاضل بشركة جورج روتليدج للنشر بلندن، لسماحهم بنسخ مقالتين كانتا في الأصل من محتوى كتابي «التخطيط الاقتصادي الجماعاتي» الذي نشرته في عام ١٩٣٥.

فريدريش هايك
كلية لندن للاقتصاد
يونيو ١٩٤٧

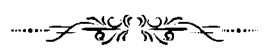

الفصل الأول

الفردانية: الحقيقية والزائفة(*)

منذ القرن الثامن عشر ومنذ الثورة، ومن منبع مشترك، كان هناك نهران يتدفقان: الأول قاد البشر إلى المؤسسات الحرة، بينما قادهم الثاني إلى السلطة المطلقة. (ألكسيس دو توكفيل).

مكتبة
t.me/soramnqraa

- ١ -

لقد بات الدفاع عن أي مبادئ واضحة للنظام الاجتماعي اليوم طريقة مؤكدة تقريبًا لأن يجلب المرء إلى نفسه وصمة العار المتمثلة في كونه دوغمائيًّا وغير عملي. لقد بات يُعتبر أنه من علامات العقل الحكيم ألا يلتزم المرء في المسائل الاجتماعية بالمبادئ الثابتة، بل أن يبت في كل مسألة «على حدة»، وأن يسترشد المرء عمومًا بالنفعية ويكون مستعدًّا للتسوية بين وجهات النظر المتعارضة. غير أن

(*) *The twelfth Finlay Lecture, delivered at University College, Dublin, on December 17, 1945. Published by Hodges, Figgis & Co., Ltd., Dublin, and B. H. Blackwell, Ltd., Oxford, 1946.*

المبادئ لها طريقة لإظهار نفسها وتأكيدها حتى لو لم يتم الاعتراف بها صراحة ولكن يتم تضمينها فقط في قرارات معينة، أو إذا كانت موجودة فقط كأفكار غامضة لما يتم أو لا يتم القيام به. وهكذا فقد حدث أننا تحت شعار «لا الفردانية ولا الاشتراكية» أصبحنا نتحرك في الواقع سريعًا من مجتمع من الأفراد الأحرار إلى مجتمع ذي طابع جماعاتي بالكامل.

إنني لا أعتزم فقط الشروع في الدفاع عن مبدأ عام للنظام الاجتماعي ولكن سأحاول أيضًا إثبات أن النفور من المبادئ العامة، وتفضيل الانتقال من حالة جزئية معينة إلى حالة جزئية أخرى، هما نتاج الحركة التي مع «تطورها الحتمي» ستقودنا إلى الوراء لننتقل من نظام اجتماعي يقوم على الاعتراف العام بمبادئ معينة إلى آخر يتم فيه إنشاء النظام عن طريق الأوامر المباشرة.

بعد تجربة الثلاثين عامًا الماضية، ربما لا توجد حاجة ماسة لتأكيد أنه من دون مبادئ فإننا ننجرف بعيدًا ونضل. إن الموقف البراجماتي الذي ساد خلال تلك الفترة، بصرف النظر عن أنه لم يساعدنا على زيادة سيطرتنا على التطورات، قادنا في الواقع إلى حالة لم يكن يريدها أحد؛ ويبدو أن النتيجة الوحيدة لتجاهلنا للمبادئ هي أننا محكومون بمنطق الأحداث التي نحاول عبثًا تجاهلها. والسؤال الآن ليس ما إذا كنا بحاجة إلى مبادئ لتوجيهنا، بل بالأحرى ما إذا كانت لا تزال هناك مجموعة من المبادئ القادرة على التطبيق العام والتي يمكننا اتباعها إذا أردنا. فأين لا يزال بإمكاننا أن نجد مجموعة من المبادئ التي ستعطينا إرشادات محددة

في حل مشكلات عصرنا؟ هل توجد في أي مكان فلسفة متسقة تمدنا ليس فقط بالأهداف والغايات الأخلاقية ولكن بمنهج ملائم لتحقيقها؟

إن مسألة أن الدين نفسه لا يعطينا إرشادًا محددًا في هذه الأمور تتضح من جهود الكنيسة لاستحداث فلسفة اجتماعية كاملة، ومن النتائج المتعارضة تمامًا التي يصل إليها الكثيرون ممن ينطلقون من نفس الأسس المسيحية. وعلى الرغم من أن تراجع تأثير الدين هو بلا شك أحد الأسباب الرئيسية لافتقارنا الحالي للبوصلة الفكرية والأخلاقية، فإن إحياءه لن يقلل كثيرًا من الحاجة إلى مبدأ يكون مقبولًا عمومًا للنظام الاجتماعي. فما زلنا نحتاج إلى فلسفة سياسية تتجاوز المبادئ الأساسية ولكن العامة التي يوفرها الدين أو توفرها الأخلاق.

إن العنوان الذي اخترته لهذا الفصل يُظهر أنه بالنسبة لي يبدو أنه لا تزال توجد مثل هذه الفلسفة؛ أي مجموعة من المبادئ التي، في الواقع، هي ضمنية في معظم التقاليد السياسية الغربية أو المسيحية ولكن لم يعد من الممكن وصفها بشكل واضح بمصطلح مفهوم. لذلك من الضروري إعادة صياغة هذه المبادئ بالكامل قبل أن نقرر ما إذا كان بإمكانها أن تخدمنا كدليل ومرشد عملي.

إن الصعوبة التي نواجهها ليست مجرد الحقيقة المألوفة المتمثلة في كون المصطلحات السياسية الحالية غامضة للغاية، أو حتى أن المصطلح نفسه غالبًا ما يعني تقريبًا عكسه للتيارات والمجموعات المختلفة. بل هناك حقيقة أكثر خطورة وهي أن نفس الكلمة تبدو في كثير من الأحيان وكأنها توحد الأفراد الذين يؤمنون في الواقع بمبادئ

متناقضة ولا يمكن التوفيق بينها. حيث لم تعد مصطلحات مثل «الليبرالية» أو «الديمقراطية» أو «الرأسمالية» أو «الاشتراكية»، اليوم، تمثل أنساقًا متماسكة من الأفكار. لقد باتت تصف مجموعات من المبادئ والحقائق غير المتجانسة تمامًا التي ربطتها الصدفة التاريخية بهذه الكلمات، ولكن ليس لها سوى القليل من القواسم المشتركة فيما عدا كونها تم الدفاع عنها في أوقات مختلفة من قبل نفس الأشخاص أو حتى فقط تحت نفس الاسم.

ولا يوجد مصطلح سياسي عانى في هذا الصدد أسوأ من «الفردانية»، حيث لم يتم تشويهه فقط من قبل خصومه في صورة كاريكاتورية لا يمكن التعرف عليها -وعلينا دائمًا أن نتذكر أن المفاهيم السياسية التي أصبحت اليوم عتيقة تكون معروفة لمعظم معاصرينا فقط من خلال الصورة التي رسمها أعداؤها لها- ولكن تم استخدامه لوصف العديد من المواقف تجاه المجتمع التي لديها القليل من القواسم المشتركة فيما بينها، بقدر ما لديها مع تلك التي تعتبر تقليديًّا أضدادها. في الواقع، عندما قمت في أثناء إعداد هذه الورقة بفحص بعض الأوصاف الشائعة لمصطلح «الفردانية»، كدت أشعر بالأسف لأنني ربطت في أي وقت المبادئ أو المُثل العليا التي أؤمن بها بمصطلح أُسيء استخدامه وأُسيء فهمه بشدة هكذا. ومع ذلك، أيًّا كان ما قد أصبح يعنيه مصطلح «الفردانية» بالإضافة إلى هذه المبادئ والمثل العليا، فهناك سببان جيدان للإبقاء على المصطلح لوجهة النظر التي أنوي الدفاع عنها: إذ لطالما كان هذا الرأي معروفًا بهذا المصطلح، أيًّا كان ما عناه في

أوقات مختلفة، ويميز المصطلح أن كلمة «اشتراكية» قد صيغت عمدًا للتعبير عن معارضتها للفردانية[1]. وبهذا النظام الذي يشكل البديل عن الاشتراكية سأكون معنيًّا هنا.

- ٢ -

قبل أن أشرح ما أعنيه بالفردانية الحقيقية، قد يكون من المفيد أن أعطي لمحة عن التراث الفكري الذي تنتمي إليه. بدأت الفردانية الحقيقية التي سأحاول الدفاع عنها تطورها الحديث مع جون لوك، وخاصة مع برنارد ماندفيل وديفيد هيوم، وبلغت أوجها لأول مرة في أعمال جوشيا تاكر وآدم فيرجسون وآدم سميث، وفي أعمال معاصرهم العظيم إدموند بيرك؛ الرجل الذي وصفه سميث بأنه الشخص الوحيد الذي عرفه على الإطلاق وقد فكر في الموضوعات الاقتصادية مثله تمامًا من دون أن يحدث أي اتصال سابق بينهما[2]. كما أنني أجد أفضل تمثيل

---

(١) كل من مصطلحَي «الفردانية» و«الاشتراكية» هما في الأصل من ابتكار السان سيمونيين *Saint-Simonians*؛ مؤسسي الاشتراكية الحديثة. لقد صاغوا مصطلح «الفردانية» في البداية لوصف المجتمع التنافسي الذي كانوا يعارضونه، ثم اخترعوا كلمة «الاشتراكية» لوصف المجتمع المخطط مركزيًّا الذي تسير كل الأنشطة فيه على نفس المبدأ المطبق داخل مصنع واحد. انظر حول أصل هذه المصطلحات، مقال المؤلف الحالي حول «ثورة العلم المضادة» *The Counter-Revolution of Science* في دورية إيكونوميكا، العدد الثامن، ١٩٤٦.

(2) R. Bisset, Life of Edmund Burke (2d ed., 1800), II, 429. Cf. also W. C. Dunn, «Adam Smith and Edmund Burke: Complimentary Contemporaries», Southern Economic Tournai (University of North Carolina), Vol. VII, No.3 (January, 1941).

لها في القرن التاسع عشر في عمل اثنين من أعظم المؤرخين والفلاسفة السياسيين: ألكسيس دو توكفيل واللورد أكتون. يبدو لي أن هذين الرجلين قد نجحا في إظهار أفضل ما في الفلسفة السياسية للفلاسفة الاسكتلنديين؛ بيرك، وأنصار حزب الأحرار الإنجليز، أكثر من أي كاتب آخر أعرفه، في حين أن الاقتصاديين الكلاسيكيين في القرن التاسع عشر، أو على الأقل البنثاميين أو الراديكاليين الفلسفيين بينهم، أصبحوا على نحو متزايد تحت تأثير نوع آخر من الفردانية ذات أصل مختلف.

هذا الفرع الفكري الثاني والمختلف تمامًا، المعروف أيضًا باسم «الفردانية»، يمثله بشكل أساسي الكُتَّاب الفرنسيون وغيرهم من الكُتَّاب القاريين؛ وهي حقيقة، ترجع في اعتقادي، إلى الدور المهيمن الذي تلعبه العقلانية الديكارتية في تكوينه. الممثلون البارزون لهذا التقليد هم الموسوعيون(*)، وروسو، والفيزيوقراطيون. ولأسباب سنتناولها الآن، فإن هذه الفردانية العقلانية تميل دائمًا إلى التطور إلى نقيض الفردانية، أي الاشتراكية أو الجماعاتية. ولأن النوع الأول فقط من الفردانية هو المتسق، فهو الذي أطلق عليه اسم «الفردانية الحقيقية»، في حين يجب اعتبار النوع الثاني على الأرجح مصدرًا للاشتراكية الحديثة بنفس أهمية النظريات الجماعاتية الفعلية(١).

(*) هم الذين شاركوا في كتابة الموسوعة الفرنسية العامة التي نُشرت بين عامي ١٧٥١ و١٧٧٢ (المترجم).

(١) كان كارل مينجر، الذي كان من بين الأوائل في العصر الحديث الذين أعادوا إحياء الفردانية المنهجية لآدم سميث ومدرسته، هو على الأرجح أول من يشير بوعي إلى الصلة بين نظرية تصميم المؤسسات الاجتماعية والاشتراكية. انظر كتابه «دراسات حول منهج العلوم الاجتماعية» *Untersuchungen uber die Methode der Sozialwissenschaften*=

لا يمكنني إعطاء توضيح أفضل للتشوش السائد حول معنى الفردانية من حقيقة أن الرجل الذي يبدو لي أحد أعظم ممثلي الفردانية الحقيقية، إدموند بيرك، يتم تمثيله بشكل شائع (وعن حق) باعتباره الخصم الرئيسي لما يسمى بـ«فردانية» روسو، الذي كان يخشى بيرك أن تؤدي نظرياته إلى تلاشي المجتمع بسرعة «في غبار ومسحوق الفردانية»[١]، وأن مصطلح «الفردانية» نفسه تم إدخاله لأول مرة في اللغة الإنجليزية من خلال ترجمة واحد من أعمال أحد الممثلين العظماء الآخرين للفردانية الحقيقية، وهو دو توكفيل، الذي يستخدمه في كتابه «الديمقراطية في أمريكا» لوصف موقف يستنكره ويرفضه[٢]. ومع ذلك، ليس هناك شك

= .*(1883)* خصوصًا الجزء الرابع، الفصل الثاني، الذي يتحدث قرب نهايته (ص٢٠٨) عن «البراجماتية التي، بعكس نية ممثليها، تؤدي حتمًا إلى الاشتراكية».

من الجدير بالملاحظة أن الفيزيوقراطيين قد انقادوا من الفردانية العقلانية التي بدأوا منها، ليس فقط إلى الاشتراكية أو بالقرب منها (وهو ما ظهر بشكل شامل في كتاب موريلي «قانون الطبيعة» *Le Code de la Nature [1755]*، ولكن إلى تبني أسوأ أنواع الاستبداد، فنجد بودو يقول: «تُشكِّل الدولة البشر كما تشاء».

(١) إدموند بيرك، تأملات في الثورة في فرنسا *Reflections on the Revolution in France* (١٧٩٠)، ص١٠٥: «وهكذا فإن المجتمع نفسه، في غضون بضعة أجيال، سيتفكك في غبار ومسحوق الفردانية، ويتناثر بفعل الرياح حتى يصل عنان السماء». وكان بيرك بعيدًا كل البعد والتناقض (كما أشارت أوسبورن *Osborn* في كتابها عن روسو وبيرك *Rousseau and Burke* [أكسفورد، ١٩٤٠]، ص٢٣)، بعد أن هاجم روسو لأول مرة بسبب «فردانيته» المتطرفة، ثم هاجمه لاحقًا بسبب اشتراكيته المتطرفة، بل كان ذلك مجرد نتيجة حقيقة أنه في حالة روسو، كما في حالة الآخرين، كانت تؤدي الفردانية العقلانية التي بشروا بها حتمًا إلى الاشتراكية والجماعاتية.

(٢) ألكسيس دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا *Democracy in America*، (لندن، ١٨٦٤)، المجلد الثاني، الفصل الثاني، حيث يعرِّف دو توكفيل الفردانية على أنها: «شعور ناضج وهادئ، يجعل كل فرد من أفراد المجتمع ينأى بنفسه عن باقي المجتمع، وينفصل مع =

في أن كلًّا من بيرك ودو توكفيل يقفان في جميع الأساسيات بالقرب من آدم سميث، الذي لا يمكن لأحد أن يسلبه لقب الفرداني، وأن «الفردانية» التي يعارضانها هي شيء مختلف تمامًا عن فردانية سميث.

- ٣ -

ما هي إذن الخصائص الأساسية للفردانية الحقيقية؟ أول شيء يجب أن يُقال هو أنها في الأساس نظرية للمجتمع؛ أي محاولة لفهم القوى التي تحدد الحياة الاجتماعية للإنسان، وفي المرتبة الثانية فقط هي مجموعة من المبادئ السياسية المستمدة من هذه النظرة للمجتمع. يجب أن تكون هذه الحقيقة في حد ذاتها كافية لدحض أسخف الأفهام الخاطئة الشائعة، مثل الاعتقاد بأن الفردانية تفترض (أو تؤسس حججها على افتراض) وجود أفراد منعزلين أو مكتفين ذاتيًّا، بدلًا من البدء من الأفراد الذين يتم تحديد طبيعتهم وشخصيتهم بأكملها ومن خلال وجودهم في المجتمع[1]. إذا كان ذلك صحيحًا، فلن يكون هناك ما

= عائلته وأصدقائه، بحيث عندما يشكل دائرته الصغيرة على هذا النحو، فإنه يترك المجتمع ككل وشأنه عن طيب خاطر». وقد اعتذر المترجم في هامش على هذه الفقرة عن إدخال المصطلح الفرنسي «الفردانية *Individualism*» إلى اللغة الإنجليزية وأوضح أنه لا يعرف «كلمة إنجليزية تعادل التعبير تمامًا». وكما أشار ألبرت شاتز في الكتاب المذكور أدناه، فإن استخدام دو توكفيل للمصطلح الفرنسي الراسخ بهذا المعنى الغريب تعسفي تمامًا ويؤدي إلى تشوش خطير للمعنى المحدد والثابت له.

(١) في دراسته الاستقصائية الممتازة لتاريخ النظريات الفردانية، خَلص الراحل ألبرت شاتز بحق إلى «أننا أولًا وقبل كل شيء نرى بالأدلة ما لا تكونه الفردانية. وهو بالضبط ما يُعتقد =

تسهم به في فهمنا للمجتمع. لكن الزعم الأساسي للفردانية مختلف تمامًا؛ وهو أنه لا توجد طريقة أخرى لفهم الظواهر الاجتماعية إلا من خلال فهمنا للأفعال الفردية الموجهة نحو الأشخاص الآخرين والمسترشدة بسلوكهم المتوقع[1]. هذا الزعم موجه في المقام الأول ضد النظريات الجماعاتية الفعلية للمجتمع التي تدعي أنها قادرة بشكل مباشر على فهم الكيانات الاجتماعية الكلية مثل المجتمع، وما إلى ذلك، ككيانات فريدة من نوعها توجد بشكل مستقل عن الأفراد الذين يؤلفونها. أما الخطوة التالية في التحليل الفرداني للمجتمع فهي موجهة ضد الفردانية العقلانية الزائفة التي تؤدي أيضًا إلى الجماعاتية بشكلٍ عملي. وهي تتمثل في الادعاء القائل بأنه من خلال تتبع الآثار المجمعة للأفعال الفردية، نكتشف أن العديد من المؤسسات التي تستند وتنبني عليها الإنجازات البشرية قد نشأت وتعمل من دون عقلٍ مصممٍ وموجه؛ وأنه، كما عبر عن الأمر آدم فيرغسون، «تتعثر الأمم في المؤسسات،

= عنها بشكلٍ شائع؛ أي أنها نظام عزل في الوجود وتبرير للأنانية». انظر كتاب «الفردانية الاقتصادية والاجتماعية» (*L'individualisme Economics et social [Paris.1907].* *p. 558*). هذا الكتاب، الذي أنا مدين له كثيرًا، يستحق أن يُعرف على نطاق واسع على أنه مساهمة ليس فقط في الموضوع الذي يشير إليه عنوانه ولكن في تاريخ النظرية الاقتصادية بشكل عام.

(١) في هذا الصدد، كما أوضح كارل بريبرام، فإن الفردانية هي نتيجة ضرورية للاسمانية *Nominalism*، بينما تعود جذور النظريات الجماعاتية إلى التقليد «الواقعي» *Realism* أو (كما يسميه كارل بوبر الآن بشكل ملائم أكثر) «الماهوي» *Essentialism*. انظر *Pribram, Die Entstehung der individualisischen Sozialphilosophie*.لكن هذا النهج «الاسماني» هو سمة فقط للفردانية الحقيقية، في حين أن الفردانية الزائفة لروسو والفيزيوقراطيين، وفقًا للأصل الديكارتي، هي «واقعية» أو «ماهوية» بقوة.

التي هي في الواقع نتيجة الفعل البشري ولكنها ليست نتيجة التصميم البشري»[1]؛ وأن التعاون التلقائي بين الأفراد الأحرار غالبًا ما يخلق

(١) انظر آدم فيرجسون، مقال عن تاريخ المجتمع المدني *An essay of the history of civil society* (الطبعة الأولى، ١٧٦٧)، ص١٨٧. «إن أشكال المجتمع مشتقة من أصل غامض وبعيد؛ فهي نشأت قبل تاريخ الفلسفة بوقت طويل، من الغرائز، وليس من تأملات الإنسان... نحن ننسب إلى تصميم سابق، ما أصبح معروفًا فقط بالتجربة؛ وما لا يمكن لأي حكمة بشرية أن تتوقعه؛ وما لا يمكن لأي سلطة أن تجبر الفرد على تنفيذه إذا لم يوافق روح العصر وطبعه» (ص١٨٧ و١٨٨).

قد يكون من المهم مقارنة هذه المقاطع مع العبارات المماثلة التي عبَّر فيها معاصرو فيرجسون عن نفس الفكرة الأساسية لاقتصاديي القرن الثامن عشر البريطانيين:

انظر جوشيا تاكر، عناصر التجارة (١٧٥٦) *Elements of commerce*، وأعيد طبعه في كتاب «جوشيا تاكر: مختارات من كتاباته الاقتصادية والسياسية» *Josiah Tucker: A Selection from His Economic and Political Writings*، شويلر (نيويورك، ١٩٣١)، ص٣١ و٩٢: «النقطة الرئيسية ليست إخماد حب الذات أو إضعافه، ولكن توجيهه إلى ذلك الاتجاه الذي قد يعزز المصلحة العامة من خلال تعزيز المصلحة الخاصة به... إن الهدف من هذا الفصل هو إظهار أن المحرك العالمي للطبيعة البشرية؛ أي حب الذات، قد يتلقى مثل هذا التوجيه في هذه الحالة (كما هو الحال في جميع الحالات الأخرى) لتعزيز المصلحة العامة من خلال تلك الجهود التي يمكنه أن يبذلها في السعي لتحقيق أهدافه الخاصة».

انظر آدم سميث، ثروة الأمم (١٧٧٦) *wealth of nations*، ص٤٢١: «من خلال توجيه تلك الصناعة بحيث يكون إنتاجها له أفضل قيمة، فهو يقصد فقط مكاسبه الخاصة، وهو في هذا، كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، تقوده يد خفية إلى تعزيز هدف لم يكن جزءًا من مقصده. كما أنه ليس دائمًا أسوأ بالنسبة للمجتمع أنه لم يكن جزءًا منه [أي مقصده]. فمن خلال السعي وراء مصلحته الخاصة، فإنه كثيرًا ما يعزز مصالح المجتمع بشكل أكثر فعالية مما يحدث عندما يقصد أو ينوي حقًا تعزيزها». راجع أيضًا نظرية المشاعر الأخلاقية (١٧٥٩) *The theory of moral sentiments*، الجزء الرابع، الطبعة التاسعة، ١٨٠١، الفصل الأول، ص٣٨٦.

انظر إدموند بيرك، أفكار وتفاصيل عن الندرة *Thoughts and Details on Scarcity (1795), in Works (World›s Classics ed.), V'I, 9*: «المؤثر اللطيف والحكيم في كل الأشياء، الذي يُلزم البشر، سواء أرادوا ذلك أم لا، بالسعي وراء مصالحهم الخاصة، لربط =

أشياء أكبر من أن تفهمها عقولهم الفردية تمامًا. هذه هي الفكرة الرئيسية العظيمة لجوشيا تاكر وآدم سميث وآدم فيرجسون وإدموند بيرك، وهو الاكتشاف العظيم للاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي أصبح أساس فهمنا ليس فقط للحياة الاقتصادية ولكن لمعظم الظواهر الاجتماعية الحقيقية.

الفارق بين هذا الرأي الذي يفسر معظم النظام الذي نجده في الشؤون الإنسانية كنتيجة غير متوقعة للأفعال الفردية، والرأي الذي يُرجع كل نظام قابل للاكتشاف للتصميم المتعمد، هو أول تناقض كبير بين الفردانية الحقيقية لمفكري القرن الثامن عشر البريطانيين، وما يسمى بـ«الفردانية» التابعة للمدرسة الديكارتية[1]. لكنه مجرد جانب واحد من اختلاف أكبر بين وجهة نظر تقلل بشكل عام إلى حد ما من الدور الذي يلعبه العقل في الشؤون الإنسانية، والتي تدعي أن الإنسان قد حقق ما

= الصالح العام بنجاحهم الفردي».

بعد أن تعرضت هذه التصريحات للتهكم والاستهزاء من قبل غالبية الكُتَّاب على مدار المائة عام الماضية (منذ وقت ليس ببعيد، أطلق تشارليز رافين على آخر قول ذكرناه الخاص ببيرك أنها: «عبارة مشؤومة» - انظر كتابه الاشتراكية المسيحية [١٩٢٠] *Christian socialism*، ص٣٤)، من المثير للاهتمام الآن أن نجد أحد أبرز المنظرين في الاشتراكية الحديثة يتبنى استنتاجات آدم سميث. فوفقًا لأبا ليرنر «اقتصاديات التحكم» *The economics of control* [نيويورك، ١٩٤٤]، ص٦٧، فإن المنفعة الاجتماعية الأساسية لآلية السعر هي أنه «إذا تم استخدامها بشكل مناسب، فإنها تحفز كل فرد في المجتمع، بينما يسعى إلى تحقيق منفعته الخاصة، للقيام بما هو في المصلحة الاجتماعية العامة. هذا هو الاكتشاف العظيم لآدم سميث والفيزيوقراطيين».

(١) *Cf. Schatz, Ope cit., pp. 41-42, 81, 378, 568-69, esp. the passage quoted by him (p. 41, n. 1) from an article by Albert Sorel («Comment j'ai lu la ‹Réforme sociale,›» in Relorme sociale, November 1, 1906, p. 614).*

لديه على الرغم من حقيقة أنه لا يسترشد به إلا جزئيًا، وأن عقله الفردي محدود ومقيد للغاية ولا يخلو من النواقص والعيوب، وبين رأي يفترض أن العقل متاح دائمًا بشكل كامل ومتساوٍ لجميع البشر، وأن كل ما يحققه الإنسان هو نتيجة مباشرة للعقل الفردي وبالتالي خاضع لسيطرته. يمكن للمرء حتى أن يقول إن وجهة النظر الأولى هي نتاج وعي حاد بقيود العقل الفردي الذي يؤدي إلى موقف من التواضع تجاه العمليات الاجتماعية غير الشخصية والمجهولة التي تساعد الأفراد من خلالها على خلق أشياء أعظم مما يعرفون، في حين أن الأخيرة هي نتاج إيمان مبالغ فيه بقوى العقل الفردي، وما يترتب على ذلك من ازدراء لأي شيء لم يصممه بوعي أو لم يكن مفهومًا تمامًا له.

إن النهج المناهض للعقلانية الذي ينظر للإنسان ليس باعتباره كائنًا عقلانيًا وذكيًا للغاية، لكن كائنًا غير عقلاني للغاية وغير معصوم، يتم تصحيح أخطائه الفردية فقط في سياق عملية اجتماعية، والذي يهدف إلى تحقيق أفضل ما في مادة ناقصة للغاية؛ ربما يكون هو السمة الأكثر تمييزًا للفردانية الإنجليزية. ويبدو لي أن هيمنتها على الفكر الإنجليزي ترجع إلى حد كبير إلى التأثير العميق الذي مارسه برنارد ماندفيل، الذي صاغ الفكرة المركزية بوضوح لأول مرة[1].

(١) بدأ الآن الاعتراف بالأهمية الكبيرة لماندفيل في تاريخ الاقتصاد، والتي تم تجاهلها لفترة طويلة أو تقديرها فقط من قبل عدد قليل من المؤلفين (خاصة إدوين كانان وألبرت شاتز)، ويرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى الطبعة الرائعة من كتابه «حكاية النحل» *the Fable of the Bees* التي يرجع الفضل فيها إلى بينيامين كاي. على الرغم من أن الأفكار الأساسية لعمل ماندفيل متضمنة بالفعل في القصيدة الأصلية لعام ١٧٠٥، فإن التفصيل =

لا يمكنني توضيح التناقض الذي تقف فيه «الفردانية» الديكارتية أو العقلانية مع وجهة النظر هذه بطريقة أفضل من الاقتباس من مقطع شهير من الجزء الثاني من كتاب ديكارت «خطاب حول المنهج». يجادل ديكارت بأنه «نادرًا ما يوجد قدر كبير من الكمال في الأعمال المكونة من العديد من الأجزاء المنفصلة، والتي عمل أُناسٌ مختلفون عليها، مثل ذلك الذي يوجد في تلك التي تم إكمالها بواسطة سيد واحد». ثم يمضي ليوضح (بعد أن يستشهد بمثال المهندس الذي يضع خططه) أن «تلك الدول التي بدأت من دولة شبه بربرية وتقدمت إلى الحضارة بدرجات بطيئة، والتي تصوغ وتحدد قوانينها تباعًا، كما لو كان تم فرضها عليها ببساطة من خلال التجربة المؤذية لجرائم ونزاعات معينة، ستصبح لديها مؤسسات أقل كمالًا من تلك التي منذ بدء تكونها كمجتمعات، اتبعت تعليمات مُشرِّع حكيم». ولإيضاح هذه النقطة تمامًا، يضيف ديكارت أنه في رأيه «لم يكن تفوُّق سبارتا في الماضي بسبب تفوق كل قانون من قوانينها على وجه الخصوص... ولكن بسبب أنها جميعها كانت تميل إلى غاية واحدة لأن من وضعها هو

= الحاسم وخاصة وصفه الكامل لأصل تقسيم العمل والمال واللغة لم يحدث إلا في الجزء الثاني من الحكاية الذي نُشر عام ١٧٢٨ (انظر برنارد ماندفيل، حكاية النحل، تحرير بينيامين كاي [أكسفورد، ١٩٢٤]، الجزء الثاني، ص١٤٢، ٢٨٧-٢٨٨، ٣٤٩-٣٥٠). لا توجد مساحة كافية هنا إلا لاقتباس فقط المقطع المهم من روايته لتطور تقسيم العمل حيث يلاحظ أنه «غالبًا ما ننسب إلى عبقرية الإنسان، وعمق بصيرته، ما هو في الواقع بسبب طول الوقت، وتجارب أجيال عديدة، تختلف جميعها عن بعضها البعض قليلًا فقط في القدرات الطبيعية والحصافة» (المرجع نفسه، ص١٤٢).

شخص واحد»[١].

سيكون من المثير للاهتمام تتبع تطور فردانية العقد الاجتماعي أو نظريات «التصميم» للمؤسسات الاجتماعية، بدءًا من ديكارت، ومرورًا بروسو والثورة الفرنسية، ووصولًا إلى ما يعتبر من سمات المهندسين في تناول المشكلات الاجتماعية[٢]. سيُظهر لنا ذلك العرض كيف أثبتت العقلانية الديكارتية بإصرار أنها عقبة خطيرة أمام فهم الظواهر التاريخية، وأنها مسؤولة إلى حد كبير عن الإيمان بالقوانين الحتمية للتطور التاريخي والجبرية الحديثة المستمدة من هذا الاعتقاد[٣].

بيد أن كل ما يهمنا هنا هو أن هذه النظرة، على الرغم من أنها تُعرف أيضًا باسم «الفردانية»، تقف في تناقض تام مع الفردانية الحقيقية في نقطتين حاسمتين. ففي حين أنه من الصحيح تمامًا بالنسبة لهذه النزعة الفردانية الزائفة أن «الإيمان بالمنتجات الاجتماعية التلقائية كان

---

(1) Rene Descartes, A Discow›se on Method (Everyman›s ed.), pp. 10-11.

(٢) فيما يتعلق بالمقاربة التي تتسم بذهنية المهندس في تناول الظواهر الاقتصادية، انظر دراسة المؤلف الحالي حول «العلموية ودراسة المجتمع» في دورية «إيكونوميكا» *Scientism and the Study of Society, Economica, Vols. IX-XI (new ser., 1942-44), esp. XI, 34 if.*

(٣) بعد أن نُشرت هذه المحاضرة لأول مرة تعرفت على مقال ثري بقلم جيروم روزنتال حول «مواقف بعض العقلانيين المعاصرين من التاريخ» *Attitudes of Some Modern Rationalists to History* (جريدة تاريخ الأفكار *Journal ‹of the History of ideas*، العدد ٤ [أكتوبر، ١٩٤٣]، ٤٢٩-٤٥٦)، والذي يُظهر بتفصيل كبير الموقف المناهض للتاريخ لديكارت وخاصة تلميذه مالبرانش، ويعطي أمثلة مثيرة للاهتمام عن الازدراء الذي عبر عنه ديكارت في كتابه «البحث عن الحقيقة بواسطة النور الطبيعي» *Recherche de la verite par la lumiere naturelle* لدراسة التاريخ واللغات والجغرافيا وخاصة الكلاسيكيات.

مستحيلًا منطقيًّا لأي فلاسفة اعتبروا الإنسان الفرد نقطة البداية وافترضوا أنه يشكل مجتمعات من خلال اتحاد إرادته الخاصة مع إرادة أخرى في عقد رسمي»[1]، فإن الفردانية الحقيقية هي النظرية الوحيدة التي يمكن أن تدعي جعل تشكُّل المنتجات الاجتماعية العفوية مفهومًا. وعلى الرغم من أن نظريات التصميم تؤدي بالضرورة إلى استنتاج مفاده أن العمليات الاجتماعية يمكن أن تخدم الغايات البشرية فقط إذا كانت خاضعة لسيطرة العقل البشري الفردي، وبالتالي تؤدي مباشرة إلى الاشتراكية، فإن الفردانية الحقيقية تعتقد على العكس من ذلك أنه إذا تُرك البشر أحرارًا، فإنهم غالبًا ما يحققون أكثر مما يمكن للعقل البشري الفردي أن يصممه أو يتوقعه.

هذا التناقض بين الفردانية الحقيقية المناهضة للعقلانية والفردانية العقلانية الزائفة يتغلغل في كل الفكر الاجتماعي. ولكن نظرًا لأن كلتا النظريتين أصبحتا معروفتين بالاسم نفسه، وجزئيًّا لأن الاقتصاديين الكلاسيكيين في القرن التاسع عشر، وخاصة جون ستيوارت ميل وهربرت سبنسر، تأثروا بالتقليد الفرنسي تقريبًا بقدر تأثرهم بالتقليد الإنجليزي، فإن جميع أنواع المفاهيم والافتراضات الغريبة تمامًا عن الفردانية الحقيقية أصبحت تعتبر جزءًا أساسيًّا من عقيدتها.

لعل أفضل توضيح للمفاهيم الخاطئة الحالية عن فردانية آدم سميث ومجموعته هو الاعتقاد السائد أنهم اخترعوا شبح «الرجل الاقتصادي»، وأن استنتاجاتهم قد أفسدها افتراضهم لسلوك عقلاني صارم، أو بشكل عام من خلال علم النفس العقلاني الخاطئ. لقد كانوا بالطبع بعيدين

(1) James Bonar, Philosophy and Political Economy (1893), p. 85.

جدًّا عن افتراض أي شيء من هذا القبيل. سيكون من الأقرب للحقيقة أن نقول إن الإنسان -في رأيهم- بطبيعته كسول ومتراخٍ، ومرتجل ومبذر، وإنه فقط من خلال قوة الظروف يمكن إجباره على التصرف اقتصاديًّا أو بحذر لضبط وسائله مع غاياته. لكن حتى هذا لن يكون مُنصفًا للنظرة المعقدة والواقعية للغاية التي تبناها هؤلاء الرجال عن الطبيعة البشرية. ونظرًا لأنه أصبح من المألوف الاستهزاء بسميث ومعاصريه بسبب علم النفس الخاص بهم الذي يُفترض أنه خاطئ للغاية، فقد أجازف بالقول بأنه بالنسبة لجميع الأغراض العملية، لا يزال بإمكاننا معرفة المزيد عن سلوك البشر من كتاب «ثروة الأمم» لآدم سميث، أكثر من معظم الأطروحات الحديثة الطنانة في «علم النفس الاجتماعي».

على أي حال، فإن النقطة الرئيسية التي لا يمكن أن يكون هناك شك كبير حولها، هي أن اهتمام سميث الرئيسي لم يكن يتعلق بما قد يحققه الفرد أحيانًا عندما يكون في أفضل حالاته، ولكن أنه يجب أن تتاح له أقل فرصة ممكنة لإلحاق الأذى عندما يكون في أسوأ حالاته. ولن يكون من قبيل المبالغة ادعاء أن الميزة الرئيسية للفردانية التي دافع عنها هو ومعاصروه هي أنها نظام يمكن أن يتسبب فيه الرجال السيئون بأقل قدر من الضرر. إنه نظام اجتماعي لا يعتمد في عمله على إيجاد رجال صالحين لإدارته، أو على أن يصبح جميع البشر أفضل مما هم عليه الآن، ولكنه يستغل البشر بكل تنوعهم وتعقيدهم، الذين يكونون أحيانًا أخيارًا وأحيانًا أشرارًا، وأحيانًا أذكياء، وفي كثير من الأحيان أغبياء. لقد كان هدفهم نظامًا يمكن في ظله منح الحرية للجميع، بدلًا من منحها، كما

كان يرغب معاصروهم الفرنسيون، لـ«الصالحين والحكماء» فقط[1].

كان الشغل الشاغل لكُتَّاب الفردانية العظام هو إيجاد مجموعة

---

(١) يقول بين *A.W Benn*، في كتابه «تاريخ العقلانية الإنجليزية في القرن التاسع عشر» *History of English Rationalism in the Nineteenth Century* (١٩٠٦)، عن حق: «مع كويسناي *Quesnay*، كان اتباع الطبيعة يعني التأكد من خلال دراسة العالم من حولنا وقوانينه ما هو السلوك الأكثر ملاءمة للصحة والسعادة؛ وكانت الحقوق الطبيعية تعني الحرية في متابعة المسار الذي تم التأكد منه بهذه الطريقة. وهذه الحرية تخص فقط الحكماء والصالحين، ولا يمكن منحها إلا لمن ترغب السلطة في الدولة في اعتبارهم كذلك. أما مع آدم سميث وتلاميذه، من ناحية أخرى، فإن الطبيعة تعني مجموع الدوافع والغرائز التي يتحرك بها أفراد المجتمع؛ وزعمهم هو أن أفضل أشكال التنظيم ينجم عن إعطاء مساحة وحرية لتلك القوى مع الثقة في أن الفشل الجزئي الذي سيحدث سيتم تعويضه أكثر من خلال النجاحات في مكان آخر، وأن سعي المرء وراء مصلحته الخاصة سينجح في تحقيق أكبر سعادة للجميع» (١،٢٨٩).

يظهر التباين بين الفلاسفة الاسكتلنديين في القرن الثامن عشر ومعاصريهم الفرنسيين أيضًا في دراسة غلاديس برايسون الحديثة بعنوان «الإنسان والمجتمع» *Man and Society* (برينستون، ١٩٤٥)، ص١٤٥، حيث تشدد على أن الفلاسفة الاسكتلنديين «أرادوا جميعًا الابتعاد عن العقلانية الديكارتية، بتركيزها على الفكر المجرد والأفكار الفطرية»، وشددت مرارًا وتكرارًا على الميول «المناهضة للفردانية» لديفيد هيوم (ص١٠٦، ١٥٥) - باستخدام «الفردانية» بما نطلق عليه هنا المعنى العقلاني الزائف. لكنها تعود وتسقط أحيانًا في الخطأ الشائع المتمثل في اعتبارهم «ممثلين نموذجيين لفكر القرن» (ص١٧٦). لا يزال هناك ميل كبير، نتيجة قبول المفهوم الألماني لـ«التنوير» إلى حد كبير، إلى اعتبار وجهات نظر جميع فلاسفة القرن الثامن عشر متشابهة، بينما في كثير من النواحي فإن الاختلافات بين الفلاسفة الإنجليز والفرنسيين في تلك الفترة أهم بكثير من أوجه التشابه. ويجب أن تتوقف الآن العادة الشائعة المتمثلة في الجمع بين آدم سميث وكويسناي معًا، والناجمة عن الاعتقاد السابق بأن سميث كان مدينًا إلى حد كبير للفيزيوقراطيين؛ بعد أن تم دحض هذا الاعتقاد من خلال اكتشافات سكوت *WR Scott* الأخيرة (انظر عمله «آدم سميث كطالب وأستاذ» *Adam Smith as Student and Professor*: [غلاسكو، ١٩٣٧]، ص١٢٤). من المثير أيضًا أن كلًا من هيوم وسميث قد تم تحفيزهما على عملهما من خلال معارضتهما لمونتسكيو.

من المؤسسات والمنظومات التي يمكن من خلالها حث الإنسان، باختياره ومن الدوافع التي تحدد سلوكه العادي، على المساهمة بأكبر قدر ممكن في تلبية حاجة الآخرين؛ وكان اكتشافهم أن نظام الملكية الخاصة يقدم مثل هذه الحوافز إلى حد أكبر بكثير مما تم فهمه حتى الآن. غير أنهم لم يجادلوا بأن هذا النظام لا يمكنه الخضوع للمزيد من التحسين، ناهيك عن، كما سيظهر في تشويه آخر لحججهم، أن هناك «انسجامًا طبيعيًّا للمصالح» بصرف النظر عن المؤسسات الوضعية. لقد كانوا مدركين تمامًا لتضارب المصالح الفردية وشددوا على ضرورة وجود «مؤسسات جيدة البناء»، حيث يمكن «لقواعد ومبادئ المصالح المتنافسة»[1] التوفيق بين المصالح المتضاربة من دون إعطاء أي مجموعة سلطة لجعل آرائها ومصالحها تسود وتتغلب دائمًا على آراء ومصالح الآخرين.

- ٤ -

هناك نقطة واحدة في هذه الافتراضات النفسية الأساسية، والذي من الضروري النظر فيها بشكل متعمق إلى حد ما. نظرًا لأن الاعتقاد بأن الفردانية تحث على الأنانية البشرية وتشجعها، هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الكثير من الناس يكرهونها، وبما أن التشوش الموجود في هذا الصدد ناتج عن صعوبة فكرية حقيقية، يجب علينا

(1) Edmund Burke, Thoughts and Details on Scarcity (1795), in Works (World's Classica), VI, 15

فحص معنى الافتراضات التي يقدمها بعناية. لا يمكن أن يكون هناك شك، بالطبع، أنه في لغة كُتَّاب القرن الثامن عشر العظماء كان «حب الذات» بالنسبة للإنسان، أو حتى «مصالحه الأنانية»، هي ما يمثلونه على أنه «المحرك العام»، وأنهم بهذه المصطلحات كانوا يشيرون في المقام الأول إلى الموقف الأخلاقي الذي اعتقدوا أنه سائد على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن هذه المصطلحات لا تعني الأنانية بالمعنى الضيق المتمثل في اهتمام المرء بالاحتياجات العاجلة فقط لذاته، بل إن «الذات» التي من المفترض أن يهتم بها المرء وحدها، تشمل بالطبع أسرة الشخص وأصدقاءه؛ ولم يكن ليحدث فرق في الحجة لو أنها تضمنت أي شيء يهتم به الإنسان في الواقع.

والأهم من هذا الموقف الأخلاقي الذي قد يُنظر إليه على أنه متغير، هو حقيقة فكرية لا جدال فيها ولا يمكن لأحد أن يأمل في تغييرها، والتي تشكل في حد ذاتها أساسًا كافيًا للاستنتاجات التي توصل إليها الفلاسفة الفردانيون. وهي الحدود الجوهرية لمعرفة الإنسان ومصالحه؛ أي حقيقة أنه لا يستطيع معرفة أكثر من جزء صغير من المجتمع ككل، وبالتالي فإن كل ما يمكن أن يدخل في دوافعه هو الآثار المباشرة التي ستحدثها أفعاله في المجال الذي يعيش فيه. إن جميع الاختلافات المحتملة في المواقف الأخلاقية للفرد ذات تأثير ضئيل، بقدر ما يتعلق الأمر بأهميتها للنظام الاجتماعي، مقارنة بحقيقة أن كل ما يمكن لعقل الإنسان أن يفهمه بشكل فعَّال هو حقائق الدائرة الضيقة التي هو محورها؛ أي أنه سواء أكان أنانيًّا تمامًا أو أكثر البشر إيثارًا،

فإن الاحتياجات البشرية التي يمكنه العناية بها بشكل فعال هي جزء لا يذكر تقريبًا من احتياجات جميع أفراد المجتمع. وبالتالي، فإن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان الإنسان، أو يجب أن يكون، مدفوعًا بدوافع أنانية، ولكن ما إذا كان بإمكاننا السماح له بأن يسترشد في أفعاله بتلك العواقب المباشرة التي يمكنه معرفتها والاهتمام بها، أو ما إذا كان يجب جعله يقوم بما يبدو مناسبًا لشخص آخر من المفترض أنه يمتلك فهمًا أشمل لأهمية هذه الأفعال بالنسبة للمجتمع ككل.

وقد أضاف الاقتصاديون إلى الفكرة المسيحية المقبولة بأن الإنسان يجب أن يكون حرًّا في اتباع ضميره في الأمور الأخلاقية إذا أردنا لأفعاله أن تكون لها قيمة؛ أضاف الاقتصاديون زعمًا آخر مفاده أنه يجب أن يكون حرًّا في الاستفادة الكاملة من معرفته ومهاراته، وأنه يجب أن يُسمح له أن يسترشد باهتمامه بالأشياء الخاصة التي يعرفها والتي يهتم بها، إذا أردنا أن يقدم مساهمة كبيرة في الأهداف المشتركة للمجتمع بقدر ما هو قادر على القيام بذلك. وقد كانت مشكلتهم الرئيسية هي كيف يمكن جعل هذه الاهتمامات المحدودة، والتي تحدد في الواقع أفعال البشر، مُحفزات فعالة لجعلهم يساهمون طوعًا قدر الإمكان في الاحتياجات التي تقع خارج نطاق رؤيتهم. ما فهمه الاقتصاديون لأول مرة هو أن السوق كما نشأ ونما كان وسيلة فعالة لجعل الإنسان يشارك في عملية أكثر تعقيدًا واتساعًا مما يمكن أن يفهمه وأنه من خلال السوق تم جعله يساهم «في غايات لم تكن جزءًا من هدفه».

كان من الحتمي تقريبًا أن يستخدم الكُتَّاب الكلاسيكيون في شرح

ادعاءاتهم لغةً كان من المؤكد أن يُساء فهمها، وبالتالي اكتسبوا سمعة تمجيدهم للأنانية. ويمكننا أن نكتشف السبب سريعًا عندما نحاول إعادة صياغة الحجة الصحيحة بلغة بسيطة. إذا وضعناها بإيجاز بالقول إن الناس يسترشدون -ويجب عليهم- في أفعالهم برغباتهم ومصالحهم، فستتم في الحال إساءة فهم هذا الأمر أو تشويهه من خلال الادعاء الخاطئ بأننا نقصد أنهم يجب أن يسترشدوا حصريًّا باحتياجاتهم الشخصية أو مصالحهم الأنانية، بينما نحن نعني أنه يجب السماح لهم بالسعي لتحقيق ما يعتقدون أنه مرغوب.

إحدى العبارات المضللة الأخرى التي تُستخدم لتأكيد نقطة مهمة، هي الافتراض الشهير بأن المرء هو أفضل من يعرف مصلحته. لكن في هذا الشكل يكون الادعاء غير مقبول ولا ضروري لاستنتاجات الفردانية. فالأساس الحقيقي للادعاء الفرداني هو أنه لا يمكن لأحد أن يعرف من يعرف أفضل، وأن الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها معرفة ذلك هي من خلال عملية اجتماعية يُسمح فيها للجميع بمحاولة ورؤية ما يمكنهم فعله. الافتراض الأساسي، هنا كما في أي موضع آخر، هو التنوع اللا محدود للمواهب والمهارات البشرية، وما يترتب على ذلك من جهل لأي فرد بمعظم ما هو معروف لجميع أعضاء المجتمع الآخرين مجتمعين، أو لوضع هذا الادعاء الأساسي بشكل مختلف، فالعقل البشري لا يوجد في شكل فردي كمُعطى أو متاح لأي شخص معين، كما يبدو أن الفردانية العقلانية تفترض، ولكن يجب أن يُنظر إليه على أنه عملية بين-ذاتية [بين الذوات] يتم فيها اختبار مساهمة

أي شخص وتصحيحها من قبل الآخرين. لا يفترض هذا الادعاء أن جميع الرجال متساوون في مواهبهم وقدراتهم الطبيعية، ولكن فقط أنه لا يوجد فرد مؤهل لإصدار حكم نهائي على القدرات التي يمتلكها الآخر أو التي يُسمح له بممارستها.

ربما يمكنني أن أذكر هنا أنه فقط لأن البشر غير متساوين في الواقع، يمكننا معاملتهم بمساواة. فإذا كان جميع البشر متساوين تمامًا في مواهبهم وميولهم، كان سيتعين علينا معاملتهم بشكل مختلف من أجل تحقيق أي نوع من التنظيم الاجتماعي. لحسن الحظ، هم ليسوا متساوين. ولهذا السبب فقط لا يلزم تحديد الوظائف المختلفة لكل فرد من خلال قرار تعسفي من بعض الإرادة المُنظِّمة، ولكن بعد ترسيخ المساواة الرسمية للقواعد المطبقة بنفس الطريقة على الجميع، يمكننا أن نترك كل فرد يكتشف مستواه الخاص.

فهناك فارق كبير جدًّا بين معاملة الناس بمساواة وبين ومحاولة جعلهم متساوين. في حين أن الأولى هي شرط المجتمع الحر، فإن الثانية، كما وصفها دو توكفيل، «شكلٌ جديد من العبودية»[1].

---

(١) استُخدمت هذه العبارة مرارًا وتكرارًا بواسطة دو توكفيل لوصف تأثيرات الاشتراكية، لكن انظر بشكل خاص الأعمال الكاملة *Oeuvres complete. IX* (١٨٨٦)، ٥٤١ حيث يقول: «إذا اضطررت في النهاية إلى إيجاد صيغة عامة للتعبير عما يبدو لي من الاشتراكية ككل، فسأقول إنها صيغة جديدة للعبودية». ربما يمكنني أن أضيف أن هذه العبارة من دو توكفيل هي التي أوحت لي بعنوان كتاب حديث لي.

من إدراك حدود المعرفة الفردية، ومن حقيقة أنه لا يمكن لأي شخص أو مجموعة صغيرة من الأشخاص معرفة كل ما هو معروف لشخص ما، تستمد الفردانية أيضًا استنتاجها العملي الرئيسي، وهو مطالبتها بتقييد صارم لكل سلطة قسرية أو حصرية. ومع ذلك، فإن معارضتها موجهة فقط ضد استخدام الإكراه لإحداث تنظيم أو مجتمع، وليس ضد المجتمع في حد ذاته. إذ تستند قضية الفردانية -التي هي أبعد ما تكون عن معارضة الارتباط الطوعي- إلى الادعاء القائل بأن الكثير مما في رأي الكثيرين لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التوجيه الواعي، يمكن تحقيقه بشكل أفضل من خلال التعاون الطوعي والعفوي بين الأفراد. لذلك يجب أن يكون الفرداني المتسق متحمسًا للتعاون الطوعي؛ أينما وحيثما لا يتحول إلى إكراه للآخرين أو يؤدي إلى تولي سلطات حصرية.

ليست الفردانية الحقيقية، بالطبع، هي الأناركية، التي هي مجرد نتاج آخر للفردانية الزائفة العقلانية التي تعارضها الفردانية الحقيقية. وهي لا تنكر ضرورة القوة القسرية ولكنها ترغب في حصرها؛ حصرها في تلك المجالات التي لا غنى عنها لمنع الإكراه من قبل الآخرين، ومن أجل تقليل إجمالي الإكراه إلى الحد الأدنى. وفي حين أن جميع الفلاسفة الفردانيين متفقون على الأرجح على هذه الصيغة العامة، يجب الاعتراف بأنهم لا يملكون دائمًا معلومات كافية، أو ليسوا على

اطلاع كافٍ حول تطبيقها في حالات محددة. ولم تعد تنفع العبارات التي تم إساءة استخدامها وإساءة فهمها كثيرًا من قبيل «السوق الحر»، ولا العبارة القديمة «حماية الحياة والحرية والملكية». في الواقع، بقدر ما يميل كلاهما إلى الإيحاء بأنه يمكننا فقط ترك الأشياء كما هي، فقد يكونان أسوأ من عدم وجود إجابة؛ فهما بالتأكيد لا يخبرانا ما هي المجالات المرغوبة أو الضرورية للنشاط الحكومي، وما هي المجالات التي ليست كذلك. ومع ذلك، فإن قرار ما إذا كانت الفلسفة الفردانية يمكن أن تخدمنا كدليل عملي يجب أن يعتمد في النهاية على ما إذا كانت ستمكننا من التمييز بين مجالات الحكومة والمجالات الخارجة عن نطاقها.

يبدو لي أن بعض القواعد العامة من هذا النوع والتي يمكن تطبيقها على نطاق واسع جدًّا تنتج مباشرة من المبادئ الأساسية للفردانية: إذا كان على كل فرد أن يستخدم معرفته ومهاراته الخاصة بهدف تعزيز الأهداف التي يهتم بها، وإذا من خلال القيام بذلك، كان سيقدم أكبر قدر ممكن من المساهمة في الاحتياجات التي تتجاوز معرفته أو إدراكه، فمن الضروري، أولًا: أن يكون لديه مجال مسؤولية محدد بوضوح، وثانيًا: أن الأهمية النسبية للنتائج المختلفة التي يمكن أن يحققها بالنسبة له يجب أن تتوافق مع الأهمية النسبية للآثار البعيدة -والمجهولة بالنسبة له- لعمله بالنسبة للآخرين.

دعونا أولًا نأخذ مشكلة تحديد مجال المسؤولية ونترك المشكلة الثانية لوقتٍ لاحق. إذا أردنا للإنسان أن يظل حرًّا في الاستفادة الكاملة

من معرفته أو مهارته، فإن تحديد مجالات المسؤولية يجب ألا يأخذ شكل إسناد غايات معينة له يجب أن يحاول تحقيقها. فهذا من شأنه أن يفرض واجبًا محددًا بدلًا من تحديد مجال المسؤولية. ولا يجب أن يأخذ شكل تخصيص موارد محددة له تختارها سلطة ما، الأمر الذي من شأنه أن يسلب الاختيار من بين يديه تقريبًا مثل فرض مهام محددة. إذا أردنا للإنسان أن يمارس مواهبه الخاصة، فيجب أن يتم تحديد مجال مسؤوليته نتيجة لأنشطته وتخطيطه. إن حل هذه المشكلة التي استحدثها البشر تدريجيًّا والتي تسبق الحكومة بالمعنى الحديث للكلمة، هو قبول المبادئ العامة؛ أي «قواعد دائمة للعيش بها، تكون مشتركة بين كل فرد في ذلك المجتمع»[1]. وقبول للقواعد التي، قبل أي شيء، تُمكِّن الإنسان من التمييز بين ما له وما لغيره، والتي من خلالها يستطيع هو ورفاقه التأكد مما يقع داخل نطاق مسؤولياته، ومما يقع داخل نطاق مسؤولية شخص آخر.

إن الاختلاف الأساسي بين الحكم بالقواعد الذي يتمثل هدفه الرئيسي في إعلام الفرد بمجال مسؤوليته الذي يجب أن يشكل حياته من خلاله، والحكم بالأوامر الذي يفرض واجبات محددة، أصبح غير واضح في السنوات الأخيرة لدرجة أنه من الضروري أن نتناول الأمر بشيء من التفصيل. إنه يعبر عن التمييز بين الحرية بموجب القانون، وبين استخدام الآلية التشريعية، سواء أكانت ديمقراطية أم لا، لهدم الحرية. النقطة الأساسية ليست أنه يجب أن يكون هناك نوع من المبادئ

(1) 18. John Locke, Two Treatises of Government (1690), Book II, chap. 4, § 22.

التوجيهية وراء تصرفات الحكومة، ولكن أن الحكومة يجب أن يقتصر دورها في هذا الصدد على جعل الأفراد يتقيدون بالمبادئ التي يعرفونها ويمكن أن يأخذوها في الاعتبار في قراراتهم. وهذا يعني أيضًا أن ما قد يفعله أو لا يفعله الفرد، أو ما يمكن أن يتوقع من نظرائه أن يفعلوه أو لا يفعلوه، يجب ألا يعتمد على بعض النتائج البعيدة وغير المباشرة التي قد تترتب على أفعاله، ولكن على الظروف الفورية المباشرة التي يسهل التعرف عليها، والتي من المفترض أن يعرفها. يجب أن تكون لديه قواعد تشير إلى مواقف نموذجية، محددة وفق ما يمكن معرفته للأشخاص الذين يتصرفون، وبصرف النظر عن الآثار البعيدة في حالة معينة -قواعد إذا تم اتباعها بانتظام، فستعمل بشكل مفيد في معظم الحالات- حتى لو لم تكن كذلك في «القضايا الصعبة التي تجعل القانون سيئًا».

إن المبدأ الأكثر عمومية الذي يقوم عليه النظام الفرداني هو أنه يستخدم القبول العالمي للمبادئ العامة كوسيلة لخلق النظام في الشؤون الاجتماعية. إنه عكس مثل هذه الحكومة التي تنادي بمبادئ مثل تلك التي أشار إليها أحد المخططات الحديثة للاقتصاد الخاضع للرقابة بأن «المبدأ الأساسي للتنظيم... أنه في أي حالة معينة، يجب أن تكون الوسيلة التي تخدم المجتمع بشكل أفضل هي السائدة»[1]. من الخلط الخطير إذن أن نتحدث عن مبدأ في حين أن كل المقصود هو أنه لا ينبغي أن يحكم أي مبدأ بل النفعية فقط؛ وفي حين أن كل شيء يعتمد

(1) *Lerner, op. cit., p. 5.*

على ما تقرر السلطة أنه «مصلحة المجتمع». إن المبادئ هي وسيلة لمنع الصدام بين الأهداف المتضاربة وليست مجموعة من الغايات الثابتة. إن خضوعنا للمبادئ العامة ضروري لأنه لا يمكن أن نسترشد في حياتنا العملية بالمعرفة الكاملة وتقييم جميع العواقب. ما دام أن معرفة البشر ليست كلية وشاملة، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها منح الحرية للفرد هي من خلال مثل هذه القواعد العامة لتحديد المجال الذي يكون له القرار فيه. لا يمكن أن تكون هناك حرية إذا لم يقتصر مجال الحكومة على أنواع معينة من العمل، ولكن كان يمكنها استخدام سلطاتها بأي طريقة تخدم غايات معينة. كما أشار اللورد أكتون منذ فترة طويلة: «كلما أصبح هدف واحد محدد هو الغاية الأسمى للدولة، سواء أكان تفوق طبقة أو سلامة أو قوة البلد أو أكبر سعادة لأكبر عدد أو دعم أي فكرة تأملية، تصبح الدولة حينها مطلقة لا محالة»[1].

- ٦ -

ولكن، إذا كان استنتاجنا الرئيسي هو أن النظام الفرداني يجب أن يقوم على تطبيق مبادئ مجردة بدلًا من فرض أوامر محددة، فإن هذا لا يزال يترك لنا السؤال عن نوع القواعد العامة التي نريدها. إنها تقصر ممارسة السلطات القسرية بشكل رئيسي على طريقة واحدة، لكنها لا تزال تتيح مجالًا غير محدود تقريبًا للبراعة البشرية في تصميم مجموعة

(1) *Lord Acton, «Nationality» (1862), reprinted in The History of Freedom and Other Essays (1907), p. 288.*

القواعد الأكثر فاعلية؛ وعلى الرغم من أنه سيتعين في معظم الحالات اكتشاف أفضل الحلول للمشكلات الملموسة عن طريق التجربة والخبرة، فإن هناك قدرًا كبيرًا يمكننا تعلمه من المبادئ العامة للفردانية فيما يتعلق بالطبيعة والمحتويات المرغوبة لهذه القواعد. هنالك؛ في المقام الأول، نتيجة طبيعية مهمة لما قيل بالفعل، وهي أن القواعد، بما أنها يجب أن تكون بمثابة علامات إرشادية للأفراد في وضع خططهم الخاصة، ينبغي تصميمها لتبقى صالحة لفترات طويلة. يجب أن تكون السياسة الليبرالية أو الفردانية سياسة طويلة المدى، حيث إن الأسلوب الحالي للتركيز على التأثيرات قصيرة المدى، وتبرير ذلك بالحجة القائلة بأننا «على المدى الطويل سنكون جميعًا في عداد الموتى»، يؤدي حتمًا إلى الاعتماد على الأوامر التي يتم تعديلها وفقًا للظروف الخاصة بالوقت الحالي بدلًا من القواعد المصاغة من حيث المواقف النموذجية.

إلا أننا نحتاج، ونحصل من المبادئ الأساسية للفردانية، على مساعدة أكثر تحديدًا من تلك لبناء نظام قانوني مناسب. إن محاولة جعل الإنسان من خلال السعي وراء مصالحه يساهم قدر الإمكان في تلبية احتياجات البشر الآخرين، لا تؤدي فقط إلى المبدأ العام «للملكية الخاصة»، بل إنها تساعدنا في تحديد ما يجب أن تكون عليه محتويات حقوق الملكية فيما يتعلق بأنواع مختلفة من الأشياء. من أجل أن يأخذ الفرد في قراراته جميع الآثار المادية التي تسببها هذه القرارات في الاعتبار، من الضروري أن يشتمل «مجال المسؤولية»

الذي تحدثت عنه على أكبر قدر ممكن من التأثيرات المباشرة التي تؤثر بها أفعاله على الرضا والإشباع الذي يستمده الآخرون من الأشياء الواقعة تحت سيطرته. ويتحقق ذلك بشكل عام من خلال المفهوم البسيط للملكية على أنها الحق الحصري في استخدام شيء معين فيما يتعلق بالممتلكات المنقولة أو المحمولة، أو ما يسميه رجال القانون «الممتلكات المتحركة». لكن يثير الأمر مشكلات أكثر صعوبة فيما يتعلق بالأرض، حيث لا يساعدنا الاعتراف بمبدأ الملكية الخاصة إلا قليلًا جدًّا حتى نعرف بدقة ما تتضمنه الحقوق والالتزامات المتعلقة بالملكية. وعندما ننتقل إلى مشكلات ذات أصل أحدث، مثل التحكم في الهواء أو الطاقة الكهربائية، أو الاختراعات والإبداعات الأدبية أو الفنية، فلن يساعدنا شيء أقل من العودة إلى الأساس المنطقي للملكية على تحديد ما يجب أن يكون -في حالة محددة- مجال سيطرة أو مسؤولية الفرد.

لا يمكنني هنا الخوض في الموضوع المشوق للإطار القانوني المناسب للنظام الفرداني الفعَّال، أو الدخول في مناقشة العديد من الوظائف التكميلية، مثل المساعدة في نشر المعلومات والقضاء على الجهل الذي يمكن تجنبه حقًّا[1]، والذي من خلاله يمكن للحكومة أن

(١) إن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة على نحوٍ ملائم لتقليل الجهل الذي يمكن تجنبه حقًّا للأفراد هي موضوع أدى إلى الكثير من الالتباسات، لدرجة أنني أخشى أن أترك الإشارة الموجزة إليه في النص تقف من دون مزيد من التفسير والتوضيح. النقطة المهمة هي أنه في حين أن من السهل حماية شخص أو مجموعة معينة من الخسارة التي قد تكون ناجمة عن تغير غير متوقع، من خلال منع الناس من ملاحظة التغيير بعد حدوثه، فإن هذا =

تزيد بشكل كبير من كفاءة فعل الفرد. وأنا أذكرها فقط من أجل تأكيد أن هناك وظائف أخرى (وغير قسرية!) للحكومة، تتجاوز مجرد إنفاذ القانون المدني والجنائي، والتي يمكن تبريرها بالكامل وفق المبادئ الفردانية.

ومع ذلك، لا تزال هناك نقطة واحدة أشرت إليها بالفعل، لكنها مهمة للغاية، بحيث إنني يجب أن أعطيها مزيدًا من الاهتمام. وهي أن أي نظام فرداني فعَّال يجب تأطيره ليس فقط بحيث تتوافق المكافآت النسبية التي يمكن للفرد أن يتوقعها من الاستخدامات المختلفة لقدراته وموارده مع المنفعة النسبية لنتيجة جهوده للآخرين، ولكن أيضًا بحيث تتوافق هذه المكافآت مع النتائج الموضوعية لجهوده بدلًا من قيمتها الذاتية. ويلبي السوق التنافسي الفعَّال هذين الشرطين. ولكن فيما يتعلق بالشرط الثاني، فإن إحساسنا الشخصي بالعدالة كثيرًا ما يثور ضد القرارات غير الشخصية للسوق. ومع ذلك، إذا كان للفرد أن يكون حرًّا في الاختيار، فمن الحتمي أن يتحمل المخاطرة المرتبطة بهذا الاختيار وبالتالي يُكافأ، ليس وفقًا لخيرية أو سوء نياته، ولكن فقط على أساس

= ينقل الخسارة إلى أكتاف أخرى فقط لكنه لا يمنعها. على سبيل المثال، إذا كان رأس المال المُستَثمر في مصنع باهظ الثمن محميًّا من أن يصبح قديمًا بفعل الاختراعات الجديدة من خلال حظر إدخال مثل هذه الاختراعات الجديدة، فإن هذا يزيد من أمن مالكي المصنع الحالي ولكنه يحرم الجمهور من الاستفادة من الاختراعات الجديدة. أو بعبارة أخرى، إذا جعلنا سلوك الناس أكثر قابلية للتنبؤ من خلال منعهم من تكييف أنفسهم مع تغيير غير متوقع في معرفتهم بالعالم، فإن هذا لا يقلل حقًّا من الجهل بالنسبة للمجتمع ككل. يتمثل التخفيض الحقيقي الوحيد للجهل في زيادة المعرفة، ولكن ليس في منع الناس من الاستفادة من المعرفة الجديدة.

قيمة النتائج للآخرين. فيجب أن نواجه حقيقة أن الحفاظ على الحرية الفردية لا يتوافق مع الإرضاء الكامل لآرائنا حول عدالة التوزيع.

- ٧ -

في حين أن للنظرية الفردانية بالتالي مساهمة محددة تقدمها في أسلوب بناء إطار قانوني مناسب وتحسين المؤسسات التي نشأت بشكل عفوي، فإن تركيزها، بالطبع، ينصب على حقيقة أن ذلك الجزء من نظامنا الاجتماعي الذي يمكن أو يجب أن يكون نتاجًا واعيًا للعقل البشري ليس سوى جزء صغير من جميع قوى المجتمع. بعبارة أخرى، يجب أن تكون الدولة، التي هي تجسيد للسلطة المنظمة بشكل متعمد والموجهة بوعي، جزءًا صغيرًا فقط من الكائن الحي الأكثر ثراءً الذي نسميه «المجتمع»، وأنها يجب أن توفر مجرد إطار يكون من خلاله التعاون الحر (وبالتالي الذي ليس «موجهًا بوعي») للبشر له أقصى نطاق.

وهذا يستلزم بعض النتائج التي تختلف فيها الفردانية الحقيقية مرة أخرى اختلافًا تامًا عن الفردانية الزائفة من النوع العقلاني. أول هذه النتائج هو أن الدولة المنظمة عن عمد من جهة، والفرد من جهة أخرى، لا يمكن اعتبارهما الكيانات الحقيقية الوحيدة، وقمع جميع التشكيلات والجمعيات الوسيطة عمدًا، كما كان هدف الثورة الفرنسية، بل إن الاتفاقيات والأعراف غير الإجبارية للتواصل الاجتماعي تعتبر عوامل أساسية في الحفاظ على العمل المنظم للمجتمع البشري. والثاني هو

أن الفرد، في مشاركته في العمليات الاجتماعية، يجب أن يكون مستعدًّا ومهيأ للتكيف مع التغييرات والخضوع للاتفاقيات والأعراف التي ليست نتيجة التصميم الذكي، والتي قد لا يكون تبريرها في حالة معينة قابلًا للإدراك، والتي غالبًا ما تبدو غير مفهومة وغير عقلانية بالنسبة له.

لست بحاجة إلى قول الكثير عن النقطة الأولى، حيث لا داعي لتكرار كيف تُشدد الفردانية الحقيقية على قيمة الأسرة وكل الجهود المشتركة للمجتمعات والمجموعات الصغيرة، وتؤمن بالاستقلالية المحلية والترابطات التطوعية، وأن قضيتها في الواقع تعتمد إلى حد كبير على الزعم بأن الكثير مما تتدخل فيه السلطة القسرية للدولة يمكن القيام به بشكل أفضل من خلال التعاون الطوعي. ولا يمكن أن يكون هناك تناقض أكبر مع ذلك من الفردانية الزائفة التي تريد تحويل كل هذه المجموعات الصغيرة إلى ذرات ليس لها تماسك إلا بقوة القواعد القسرية التي تفرضها الدولة، والتي تحاول جعل جميع الروابط الاجتماعية إلزامية ومفروضة، بدلًا من استخدام الدولة أساسًا كحماية للفرد من ممارسة المجموعات الأصغر للسلطات والقوة القسرية.

أحد الأشياء الأخرى التي لا تقل أهمية عن المجموعات الصغيرة بالنسبة للمجتمع الفرداني هي التقاليد والأعراف التي تتطور في المجتمع الحر والتي، من دون أن تكون مفروضة إجباريًّا، تكون قواعد مرنة ولكن يتم الالتزام بها عادة وتجعل سلوك الأشخاص الآخرين قابلًا للتنبؤ به بدرجة عالية. إن الاستعداد للخضوع لمثل هذه القواعد، ليس فقط ما دام أن المرء يفهم سببها ولكن ما دام لم تكن لديه أسباب محددة لمخالفتها،

هو شرط أساسي للتطور التدريجي لقواعد التواصل الاجتماعي وتحسينها؛ والاستعداد عادة للخضوع لمنتجات عملية اجتماعية لم يصممها أحد، والتي قد لا يفهم أحد أسبابها هو أيضًا شرط لا غنى عنه إذا أردنا أن يكون من الممكن الاستغناء عن الإكراه[1]. إن مسألة أن وجود الأعراف والتقاليد المشتركة بين مجموعة من الناس سيمكنهم من العمل معًا بسلاسة وكفاءة مع إكراه أقل بكثير من مجموعة من دون خلفية مشتركة بينها، هي بالطبع مسألة طبيعية وبديهية. لكن المقابل لذلك، على الرغم من أنه أقل شيوعًا، هو على الأرجح ليس أقل صحة؛ أي أنه لا يمكن الإبقاء على هذا الإكراه عند الحد الأدنى إلا في مجتمع جعلت الأعراف والتقاليد سلوك الإنسان فيه متوقعًا إلى حد كبير[2].

يقودني هذا إلى نقطتي الثانية؛ أي ضرورة خضوع الفرد -في أي

---

(١) يظهر الفارق بين مقاربة الفردانية الحقيقية والفردانية العقلانية الزائفة بشكل جيد في الآراء المختلفة التي عبر عنها المحللون الفرنسيون حول اللا عقلانية الظاهرة للمؤسسات الاجتماعية الإنجليزية، بينما يشتكي هنري دون سان سيمون على سبيل المثال قائلًا: «لا يكفي مائة مجلد لتفسير أوجه الخلل العضوية الموجودة في إنجلترا» *Oeuvres de SaintSimon et d'Enfantin [Paris, 1865-78], XXXVIII, 179)*، يرد دو توكفيل: «لم يخطر بباله أن هذه الأشياء الغريبة لدى الإنجليز يمكن أن يكون لها بعض الارتباط بحرياتهم». *(L'Ancien regime et la rh'olution [7th ed.; Paris, 1866], p. 103)* .

(٢) هل من الضروري الاقتباس من إدموند بيرك مرة أخرى لتذكير القارئ بمدى أهمية شرط قوة القواعد الأخلاقية بالنسبة له لإمكانية وجود مجتمع حر؟ فقد كتب يقول: «يكون البشر مؤهلين للحرية المدنية تمامًا بقدر نزعتهم إلى وضع قيود أخلاقية على شهواتهم، وبقدر كون حبهم للعدالة أكثر من جشعهم، وبقدر كون قدرتهم على الفهم أعلى من غرورهم وافتراضاتهم، وبقدر ميلهم أكثر للاستماع إلى مجالس الحكماء والصالحين، وتفضيلها على تملق المخادعين والمحتالين». *(A Letter to a Member of the National Assembly [1791], in Works [Worlds Classics ed.], II, 319)* .

مجتمع معقد تصل فيه آثار فعل أي شخص إلى ما هو أبعد من نطاق رؤيته المحتملة- لقوى المجتمع التي تبدو مجهولة وغير عقلانية؛ وهو الخضوع الذي يجب ألا يشمل فقط قبول قواعد السلوك على أنها صحيحة من دون فحص ما يترتب في حالة معينة على اتباعها، ولكن أيضًا الاستعداد للتكيف مع التغييرات التي قد تؤثر بشكل كبير على حظوظه وفرصه والأسباب التي قد تكون غير مفهومة تمامًا له. وبعكس ذلك يميل الإنسان المعاصر إلى التمرد ما لم يكن من الممكن إثبات ضرورته بناء على «سبب يكون واضحًا ويمكن إثباته لكل فرد». غير أن ذلك التوق إلى الوضوح -الذي يمكننا تفهمه- ينتج مطالب وهمية لا يمكن لأي نظام أن يلبيها. فلا يمكن للإنسان في أي مجتمع معقد سوى أن يختار بين ضبط وتكييف نفسه مع ما لا بد أن يبدو بالنسبة له قوى عمياء للعملية الاجتماعية، وبين طاعة أوامر شخص ذي سلطة. وما دام أنه يعرف فقط الانضباط الصارم للسوق، فقد يعتقد أن التوجيه من قِبل عقل بشري ذكي آخر سيكون الأفضل، ولكن، عندما يحاول ذلك سرعان ما يكتشف أن الأول [أي ضبط نفسه طوعًا مع العمليات الاجتماعية] لا يزال يترك له بعض الخيارات على الأقل، في حين أن الأخير لا يترك له شيئًا، وأنه من الأفضل أن يكون لديك خيار بين عدة بدائل غير سارة بدلًا من الإجبار على أحدها.

إن عدم الرغبة في تحمل أو احترام أي قوى اجتماعية لا يمكن إدراك أنها نتاج تصميم ذكي -الذي هو سبب مهم للغاية للرغبة الحالية في التخطيط الاقتصادي الشامل- هو في الواقع جانب واحد فقط من حركة

أكثر عمومية. ونجد نفس تلك النزعة في مجال الأخلاق والاتفاقيات والأعراف، في الرغبة في استبدال اللغات الموجودة بلغة اصطناعية، وفي الموقف الحديث بأكمله تجاه العمليات التي تحكم نمو المعرفة. إن الاعتقاد بأن النظام الأخلاقي الاصطناعي فقط، أو اللغة المصطنعة، أو حتى المجتمع الاصطناعي، هي أشياء يمكن تبريرها في عصر العلم، فضلًا عن عدم الرغبة المتزايدة في الانحناء أمام أي قواعد أخلاقية لا يتم إثبات فائدتها بعقلانية، أو الخضوع للأعراف والتقاليد التي لا يُعرف سببها المنطقي؛ هي كلها مظاهر لوجهة النظر الأساسية نفسها التي تريد أن يكون كل نشاط اجتماعي جزءًا يمكن إدراكه من خطة واحدة متماسكة. إنها نتائج نفس «الفردانية» العقلانية التي تريد أن ترى في كل شيء نتاج العقل الفردي الواعي. إلا أنها بالتأكيد ليست نتيجة للفردانية الحقيقية، بل إنها قد تجعل عمل النظام الفرداني الحقيقي الحر حقًّا أمرًا صعبًا أو مستحيلًا. في الواقع، فإن الدرس العظيم الذي تُعلمنا إياه الفلسفة الفردانية في هذا الصدد هو أنه في حين أنه قد لا يكون من الصعب تدمير التشكُّلات والتجمعات العفوية التي تشكل الأسس التي لا غنى عنها للحضارة الحرة، فقد يكون من المستحيل إعادة بناء مثل هذه الحضارة عمدًا بمجرد تدمير هذه الأسس.

يمكن إيضاح النقطة التي أحاول إيضاحها من خلال التناقض الظاهري القائل بأن الألمان، على الرغم من اعتبارهم عمومًا خاضعين وسهلي الانقياد للغاية، يوصفون أيضًا بأنهم فردانيون بشكل خاص. وكثيرًا ما يتم تمثيل هذه الفردانية الألمانية المزعومة على أنها -بقدرٍ من الحقيقة- أحد الأسباب التي جعلت الألمان لم ينجحوا قَطُّ في تدشين مؤسسات سياسية حرة. بالمعنى العقلاني للمصطلح [الفرداني]، ففي إصرارهم على تطوير شخصيات «فريدة» تكون في جميع النواحي نتاج الاختيار الواعي للفرد، يُفضِّل التقليد الفكري الألماني بالفعل نوعًا من «الفردانية» غير المعروفة في أي مكان آخر. أتذكر جيدًا كيف كنت مندهشًا بل وحتى مصدومًا عندما كنت طالبًا صغيرًا، في أول تواصل لي مع معاصريَّ الإنجليز والأمريكيين، حين اكتشفت مدى استعدادهم ونزوعهم للتوافق مع العادات والأعراف الشائعة في جميع العوامل الخارجية بدلًا من، كما بدا طبيعيًّا بالنسبة لي، أن تفتخر بكونك مختلفًا وفريدًا في معظم النواحي. إذا كنت تشك في أهمية ودلالة مثل هذه التجربة الفردية، فستجدها مؤكدة تمامًا في معظم المناقشات الألمانية، على سبيل المثال، لنظام المدارس العامة الإنجليزية، مثلما ستجدها في كتاب ديبليوس الشهير عن إنجلترا[1]. ومجددًا ستجد نفس المفاجأة حول هذا الميل نحو التوافق والامتثال الطوعي ورؤيته يتناقض مع

(1) W. Dibelius, England (1923), pp. 464-68 of 1934 English translation.

طموح الشاب الألماني في تطوير «شخصية فريدة»، والتي تعبر من جميع النواحي عما يعتبره صحيحًا. إن هذه الطائفة الفردانية المتمايزة والمختلفة، لها بالطبع جذور عميقة في التراث الفكري الألماني، ومن خلال تأثير بعض أعظم دعاة هذا الفكر، وخاصة جوته وويلهلم فون هومبولت، جعلت نفسها تمتد لأبعد من ألمانيا ويمكن رؤيتها بوضوح في كتاب جون ستيوارت ميل حول الحرية.

هذا النوع من «الفردانية» بالإضافة إلى كونه لا علاقة له بالفردانية الحقيقية، فهو قد يثبت بالفعل أنه يمثل عقبة خطيرة أمام العمل السلس للنظام الفرداني الحقيقي. إذ يجب أن يظل السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان يمكن أن يعمل المجتمع الحر أو الفرداني بشكل ناجح إذا كان الناس «فردانيين» جدًّا بالمعنى الخاطئ؛ أي إذا كانوا غير مستعدين للامتثال طواعية للتقاليد والأعراف، وإذا رفضوا الاعتراف بأي شيء غير مصمم بوعي أو لا يمكن إثبات أنه عقلاني لكل فرد. من المفهوم على الأقل أن انتشار هذا النوع من «الفردانية» غالبًا ما جعل الأشخاص ذوي النيات الحسنة يشعرون باليأس من إمكانية تحقيق النظام في مجتمع حر، بل وجعلهم يطالبون بحكومة دكتاتورية تتمتع بسلطة فرض النظام على المجتمع.

في ألمانيا، على وجه الخصوص، كان هذا التفضيل للتنظيم المتعمد وما يقابله من ازدراء للعفوية مدعومًا بقوة بالميل نحو المركزية التي أنتجها النضال من أجل الوحدة الوطنية. ففي بلد كانت فيه التقاليد التي يمتلكها «محلية» بشكل أساسي، كان السعي من أجل الوحدة يقتضي

معارضة منهجية تقريبًا لكل شيء كان يعتبر بمثابة نمو تلقائي واستبداله بإبداعات مصطنعة. وفي فعل الألمان لذلك الذي وصفه مؤرخ حديث بأنه «بحث يائس عن تراثٍ لا يمتلكونه»[1]، كان من المحتم أن ينتهي بهم الأمر بخلق دولة شمولية فرضت عليهم ما شعروا أنهم يفتقرون إليه. لذلك ربما لم يكن من المفترض أن يفاجئنا ذلك بقدر ما فاجأنا.

- ٩ -

إذا كان صحيحًا أن الاتجاه التدريجي نحو السيطرة المركزية على جميع العمليات الاجتماعية هو النتيجة الحتمية للنهج الذي يصر على أن كل شيء يجب أن يتم تخطيطه بشكل مرتب وصنعه لإظهار نظام يمكن إدراكه، فمن الصحيح أيضًا أن هذا الاتجاه يميل إلى خلق ظروف لا يمكن في ظلها الحفاظ على النظام والاستقرار إلا من قبل حكومة مركزية قوية للغاية، حيث تنتج عن تركيز جميع القرارات في أيدي السلطة نفسها حالة يتم فيها فرض بنية وهيكل المجتمع من قبل الحكومة، وحالة يصبح فيها الأفراد وحدات قابلة للتبادل مع عدم وجود علاقات محددة أو دائمة مع بعضهم البعض غير تلك العلاقات التي يحددها النظام الشمولي. بلغة علماء الاجتماع المعاصرين، أصبح هذا النوع من المجتمعات يُعرف باسم «مجتمع الحشد» *Mass Society*؛ وهو اسم مضلل إلى حد ما، لأن السمات المميزة لهذا النوع من

(1) E. Vermeil, Germany›s Tllree Reichs (London, 1944), p. 224.

المجتمع ليست نتيجة مجرد أرقام بقدر ما هي نتيجة عدم وجود أي بنية عفوية غير تلك التي تم فرضها عليه من خلال التنظيم المتعمد، وعدم القدرة على تطوير تمايزاته الخاصة، وما يترتب على ذلك من اعتماد على سلطة تصوغه وتُشكِّله عن عمد. إنه مرتبط بالأرقام فقط بقدر ما ستصل -في الدول الكبيرة- المركزية في وقت قريب إلى نقطة حيث يخنق التنظيم المتعمد من القمة تلك التشكيلات العفوية التي تأسست على اتصالات أقرب وأكثر حميمية من تلك التي يمكن أن توجد في الوحدة الكبيرة.

ليس من المفاجئ أو المستغرب أنه في القرن التاسع عشر، عندما أصبحت هذه الاتجاهات واضحة للعيان لأول مرة، أصبحت معارضة المركزية أحد الاهتمامات الرئيسية للفلاسفة الفردانيين. تتجلى هذه المعارضة بشكل خاص في كتابات المؤرخَين العظيمَين اللذين سبق لي أن ذكرت اسميهما كممثلين رئيسيين للفردانية الحقيقية في القرن التاسع عشر، وهما دو توكفيل واللورد أكتون، ويتجلى ذلك في تعاطفهما الشديد مع الدول الصغيرة والتنظيم الفيدرالي للوحدات الكبيرة. هناك سبب إضافي الآن للاعتقاد بأن البلدان الصغيرة قد تصبح في المستقبل القريب آخر الملاذات التي ستحافظ على المجتمع الحر. قد يكون الأوان قد فات بالفعل لوقف المسار الكارثي للمركزية التدريجية في البلدان الكبرى التي تسير على الطريق الفعلي لإنتاج مجتمعات الحشود تلك التي يظهر فيها الاستبداد في النهاية على أنه الخلاص الوحيد. بل وحتى مسألة ما إذا كانت البلدان الصغيرة ستفلت من ذلك ستعتمد على

ما إذا كانت ستتحرر من سم القومية، التي هي حافز -وكذلك نتيجة لذلك النضال نفسه- من أجل مجتمع منظم بوعي من القمة.

إن موقف الفردانية من القومية، التي هي فكريًّا بمثابة توأم الاشتراكية، يستحق مناقشة خاصة. أما هنا فلا يمكنني إلا أن أشير إلى أن الاختلاف الأساسي بين ما كان يُنظر إليه في القرن التاسع عشر على أنه ليبرالية في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، وبين ما كان يُنظر إليه على أنه ليبرالية في باقي أوروبا، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بانحدارهما من الفردانية الحقيقية والفردانية العقلانية الزائفة، على التوالي. لقد كانت الليبرالية بالمعنى الإنجليزي فقط هي التي عارضت بشكل عام المركزية والقومية والاشتراكية، بينما كانت الليبرالية السائدة في باقي القارة تدعم الثلاثة. ومع ذلك، ينبغي أن أضيف أن جون ستيوارت ميل، والليبرالية الإنجليزية اللاحقة المشتقة منه، في هذا الجانب، كما هو الحال في العديد من الجوانب الأخرى، ينتميان على الأقل إلى التراث غير الإنجليزي بقدر ما ينتميان إلى التراث الإنجليزي، ولا أعرف أي مناقشة توضح هذه الاختلافات الأساسية ببراعة أكثر من انتقاد اللورد أكتون للتنازلات التي قدمها ميل للاتجاهات القومية للّيبرالية غير الإنجليزية[1].

(1) *Lord Acton, «Nationality» (1862), reprinted in The History of Freedom, pp. 270-300.*

هناك نقطتان إضافيتان للاختلاف بين نوعَي الفردية، واللتان تتجليان أيضًا بشكل أفضل في الموقف الذي اتخذه اللورد أكتون ودو توكفيل من خلال وجهتَي نظرهما حول الديمقراطية والمساواة تجاه الاتجاهات التي كانت بارزة في عصرهما. لا تؤمن الفردانية الحقيقية بالديمقراطية فحسب، بل يمكنها أن تدعي أن المبادئ الديمقراطية تنبع من المبادئ الأساسية للفردانية. ومع ذلك، بينما تؤكد الفردانية أن كل حكومة يجب أن تكون ديمقراطية، فإنها لا تملك إيمانًا خرافيًا بالصلاحية المطلقة لقرارات الأغلبية، وترفض على وجه الخصوص الاعتراف بأن «السلطة المطلقة، من خلال فرضية الأصل الشعبي، يمكن أن تكون مشروعة مثل الحرية الدستورية»[١]. وهي تعتقد أنه في ظل النظام الديمقراطي «يجب تقييد مجال الأوامر القسرية ضمن حدود ثابتة»[٢]، ليس بقدر أقل من حدوث ذلك في أي شكل آخر من أشكال الحكم؛ وهي تعارض بشكل خاص أكثر المفاهيم الخاطئة للديمقراطية خطورة وكارثية؛ وهو الإيمان بضرورة قبول آراء الأغلبية باعتبارها صحيحة وملزمة للتنمية المستقبلية. وفي حين تقوم الديمقراطية على أساس أن رأي الأغلبية هو ما يكون له القرار حول العمل المشترك، فإن هذا لا يعني أن ما هو اليوم رأي الأغلبية يجب أن يصبح وجهة النظر المقبولة عمومًا، حتى لو

(1) Lord Acton, «Sir Erskine May's Democracy in Europe» (1878), reprinted in The History of Freedom, p. 78.

(2) Lord Acton, Lectures on Modern History (1906), p. 10.

كان ذلك ضروريًا لتحقيق أهداف الأغلبية. بل على العكس من ذلك، فإن التبرير الكامل للديمقراطية يقوم على حقيقة أنه بمرور الوقت ما هو اليوم رأي أقلية صغيرة قد يصبح رأي الأغلبية. أعتقد، في الواقع، أن أحد أهم الأسئلة التي يجب على النظرية السياسية أن تكتشف إجابة لها في المستقبل القريب هو إيجاد خط فاصل بين المجالات التي يجب أن تكون آراء الأغلبية فيها مُلزِمة للجميع والمجالات التي، على العكس من ذلك، يجب أن يُسمَح فيها لوجهة نظر الأقلية أن تنتصر إذا كان بإمكانها تحقيق نتائج تلبي مطالب الشعب بشكل أفضل. أنا مقتنع، قبل كل شيء، أنه عندما يتعلق الأمر بمصالح فرع معين من المهن أو التجارة، فإن رأي الأغلبية سيكون دائمًا هو الرأي الرجعي والثابت، وأن قيمة المنافسة هي على وجه التحديد أنها تمنح الأقلية فرصة للفوز. فحيثما كان بإمكانها القيام بذلك من دون أي سلطات قسرية، فيجب أن يكون لها الحق دائمًا في ذلك.

لا يمكنني تلخيص هذا الموقف للفردانية الحقيقية تجاه الديمقراطية بشكل أفضل من الاقتباس مرة أخرى من اللورد أكتون إذ يقول: «إن المبدأ الديمقراطي الحقيقي بأن لا أحد له سلطة على الشعب، يُفهم على أنه يعني أنه لن يكون أحد قادرًا على قمع سلطته أو التملص منها. والمبدأ الديمقراطي الحقيقي بأن الشعب لا يُجبَر على فعل ما لا يحبه، يعني أنه لن يُطلب منه أبدًا تقبل ما لا يعجبه. والمبدأ الديمقراطي الحقيقي بأن تكون إرادة كل إنسان غير مقيدة قدر الإمكان،

يعني أن الإرادة الحرة للشعب بمجموعه لن تُقيَّد بأي شيء»[1].

ومع ذلك، عندما ننتقل إلى المساواة، يجب أن نقول على الفور إن الفردانية الحقيقية ليست مساواتية بالمعنى الحديث للكلمة. فلا يمكنها أن ترى أي سبب لمحاولة جعل الناس متساوين بطريقة أخرى غير معاملتهم بمساواة. ففي حين أن الفردانية تعارض بشدة كل الامتيازات الإلزامية، وجميع الحماية، بموجب القانون أو القوة، لأي حقوق لا تستند إلى قواعد تنطبق بالتساوي على جميع الأشخاص، فإنها تحرم الحكومة أيضًا من الحق في تقييد ما يمكن أن يحققه الشخص القادر أو المحظوظ. وهي تعارض أي تقييد صارم للمناصب أو المراكز التي قد يحققها الأفراد، سواء تم استخدام هذه القوة لإدامة عدم المساواة أو لخلق المساواة. إن مبدأها الرئيسي هو أنه لا ينبغي أن يكون لأي فرد أو مجموعة من الأفراد السلطة لتقرير ما يجب أن تكون عليه حالة فرد آخر، وهي تعتبر هذا شرطًا ضروريًا للغاية من شروط الحرية بحيث لا تجب التضحية به من أجل إرضاء إحساسنا بالعدالة.

من وجهة نظر الفردانية، لا يبدو أنه يوجد حتى أي مبرر لجعل جميع الأفراد يبدأون من نفس المستوى من خلال منعهم من الاستفادة من المزايا التي لم يكتسبوها بأي شكل من الأشكال، مثل ولادتهم لأبوين أكثر ذكاءً أو أكثر اجتهادًا من المتوسط. والفردانية هنا في الواقع أقل «فردانية» من الاشتراكية، لأنها تعترف بالعائلة كوحدة شرعية

(1) *Lord Acton, «Sir Erskine May's Democracy in Europe,» reprinted in The History of Freedom, pp. 93-94.*

بقدر ما تعترف بالفرد؛ وينطبق الشيء نفسه على الجماعات الأخرى، مثل الجماعات اللغوية أو الدينية، والتي قد تنجح بجهودها المشتركة لفترات طويلة في الحفاظ على معايير مادية أو معنوية لأفرادها تختلف عن تلك الخاصة ببقية السكان. وقد تحدث دو توكفيل واللورد أكتون باتفاقٍ تام عن هذا الموضوع. حيث يقول دو توكفيل إن «الديمقراطية والاشتراكية لا يوجد بينهما شيء مشترك سوى كلمة واحدة: المساواة. لكن لاحظ الفرق، بينما تسعى الديمقراطية إلى المساواة في الحرية، تسعى الاشتراكية إلى المساواة في التقييد والعبودية»[١]. وانضم إليه أكتون في الإيمان بأن «السبب الأعمق الذي جعل الثورة الفرنسية كارثية جدًّا للحرية هو نظريتها عن المساواة»[٢]، وأن «أفضل فرصة مُنحت للعالم على الإطلاق قد أُهدرت، لأن الشغف بالمساواة أفسد الأمل في الحرية»[٣].

- ١١ -

سيكون من الممكن الاستمرار لفترة أطول في مناقشة المزيد من الاختلافات التي تفصل بين التيارين الفكريين اللذين، على الرغم من أنهما يحملان الاسم نفسه، تفصلهما مبادئ متعارضة بشكل جوهري.

---

(1) Alexis de Tocqueville, Oeuvres completes, IX, 546.

(2) Lord Acton, «Sir Erskine Mayss Democracy in Europe,» reprinted in The History of Freedom, p.88.

(3) Lord Acton, «The History of Freedom in Christianity» (1877), reprinted in The History of Freedom, p. 57.

لكن يجب ألا أسمح لنفسي بالابتعاد كثيرًا عن مهمتي المتمثلة في تتبع التشوش والالتباس الذي نتج عن ذلك وإظهار أن هناك مذهبًا واحدًا متماسكًا -سواء أكنت تتفق معي أم لا على أنه الفردانية «الحقيقية»- هو النوع الوحيد من الفردانية الذي أنا مستعد للدفاع عنه، وفي الواقع، كما أعتقد، هو النوع الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه باتساق. لذا اسمحوا لي أن أعود، في الختام، إلى ما قلته في البداية: إن الموقف الأساسي للفردانية الحقيقية هو موقف التواضع تجاه العمليات التي حققت البشرية من خلالها أشياء لم يصممها أو يفهمها أي فرد، وهي بالفعل أعظم من العقول الفردية. السؤال الكبير في هذه اللحظة هو ما إذا كان سيتم السماح لعقل الإنسان بالاستمرار في النمو كجزء من هذه العملية أو ما إذا كان العقل البشري سيضع نفسه في قيود من صنعه.

ما تعلمنا إياه الفردانية هو أن المجتمع يكون أكبر من الفرد فقط بقدر ما يكون [المجتمع] حرًّا. أما بقدر ما يتم التحكم فيه أو توجيهه، فهو يقتصر على قوى العقول الفردية التي تتحكم فيه أو توجهه. إن الافتراض الخاص بالعقل الحديث الذي لا يحترم أي شيء لا يتحكم فيه العقل الفردي بوعي، إذا لم يتوقف في الوقت المناسب، يمكننا، كما حذرنا إدموند بيرك، «أن نكون متأكدين تمامًا من أن كل شيء بشأن الإنسان سوف يتضاءل بالتدريج، حتى تنكمش اهتماماتنا لتكون فقط بحجم أدمغتنا».

الفصل الثاني

الاقتصاد والمعرفة(*)

- ١ -

إن غموض عنوان هذا المقال ليس من قبيل الصدفة. إن موضوعه الرئيسي، بالطبع، هو الدور الذي تلعبه الافتراضات والادعاءات (القضايا) التي يمتلكها مختلف أعضاء المجتمع حول المعرفة في التحليل الاقتصادي. لكن هذا ليس بأي حال من الأحوال منفصلًا عن السؤال الآخر الذي يمكن مناقشته تحت نفس العنوان؛ أي سؤال إلى أي مدى ينقل التحليل الاقتصادي التقليدي أي معرفة حول ما يحدث في العالم الحقيقي. في الواقع، سيكون ادعائي الرئيسي هو أن التحصيلات الحاصلة التي يتكون منها بشكل أساسي تحليل التوازن الصوري في الاقتصاد، يمكن تحويلها إلى قضايا(**) يمكنها إخبارنا بأي شيء عن المسائل السببية في العالم الحقيقي فقط بقدر ما نكون قادرين على

(*) *Presidential address delivered before the London Economic Club, November 10, 1936. Reprinted from Economica, IV (new ser., 1937), 33-54.*

(**) القضية في الاصطلاح المنطقي هي القول الذي يصح أن يُقال لصاحبه إنه كاذب (مُخطئ) فيه أو صادق (مُحق). (المترجم).

ملء تلك القضايا العامة بعبارات محددة حول كيفية اكتساب المعرفة ونقلها. باختصار، سأجادل بأن العنصر التجريبي في النظرية الاقتصادية -الجزء الوحيد الذي ليس معنيًّا فقط باللزوم المنطقي ولكن بالأسباب والنتائج، والذي يؤدي بالتالي إلى استنتاجات يمكن، من حيث المبدأ، التحقق[1] منها بأي قدر- يتألف من قضايا حول اكتساب المعرفة.

ربما ينبغي أن أبدأ بتذكيركم بحقيقة مثيرة للاهتمام، وهي أنه في عدد لا بأس به من المحاولات الحديثة التي أجريت في مجالات مختلفة لدفع البحث النظري إلى ما وراء حدود تحليل التوازن التقليدي، سرعان ما ثبت أن الإجابة تدعم الافتراضات التي نقدمها فيما يتعلق بمسألة، إن لم تكن متطابقة مع وجهة نظري، فهي على الأقل جزءٌ منها؛ أي فيما يتعلق بمسألة التنبؤ. أعتقد أن المجال الذي جذبت فيه مناقشة الافتراضات المتعلقة بالتنبؤ اهتمامًا واسعًا لأول مرة هو نظرية المخاطرة[2]. إن التحفيز الذي مارسه في هذا الصدد عمل فرانك نايت قد يثبت فيما بعد أن له تأثيرًا عميقًا يتجاوز مجاله الخاص. فبعد وقت قصير، أثبتت الافتراضات التي يجب تقديمها بشأن التنبؤ أنها ذات أهمية أساسية لحل ألغاز نظرية المنافسة غير المثالية، ومسائل الاحتكار الثنائي واحتكار القلة. منذ ذلك الحين، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه في معالجة الأسئلة الأكثر «ديناميكية» المتعلقة بالمال

---

(١) أو بالأحرى التكذيب. انظر كارل بوبر، «منطق الكشف العلمي» *Logik der Foschung*.

(٢) من أجل الوصول إلى مسح شامل للعملية التي تم من خلالها إدخال أهمية التوقعات تدريجيًّا في التحليل الاقتصادي، أعتقد أنه سيتعين على المرء أن يبدأ من عمل إيرفين فيشر «ارتفاع القيمة والفائدة». *Appreciation and interest 1896*.

والتقلبات الصناعية، تلعب الافتراضات التي يجب وضعها بشأن التنبؤ و«التوقع» دورًا مركزيًّا بنفس القدر، وأن المفاهيم التي تم أخذها في هذه المجالات من تحليل التوازن البحت، مثل تلك الخاصة بتوازن معدل فائدة، يمكن تحديدها بشكل صحيح فقط من حيث الافتراضات المتعلقة بالتنبؤ. يبدو إذن أن الموقف هنا هو أنه قبل أن نتمكن من شرح سبب ارتكاب الأشخاص للأخطاء، يجب علينا أولًا أن نشرح لماذا يجب أن يكونوا مُحقين من الأساس.

بشكل عام، يبدو أننا وصلنا إلى نقطة أصبحنا ندرك فيها جميعًا أن مفهوم التوازن نفسه لا يمكن جعله محددًا وواضحًا إلا من حيث الافتراضات المتعلقة بالتنبؤ، على الرغم من أننا قد لا نتفق جميعًا على ماهية هذه الافتراضات الأساسية بالضبط. سوف أتناول هذا السؤال لاحقًا في هذا المقال. أما في الوقت الحالي، فأنا مهتم فقط بإظهار أنه في المرحلة الحالية، سواء أردنا تحديد حدود التوازن الاقتصادي أو ما إذا كنا نريد تجاوزها، لا يمكننا الهروب من المشكلة المزعجة للموقع الدقيق الذي تتبوأه الافتراضات حول التنبؤ في تفكيرنا. فهل يمكن أن يكون هذا مجرد صدفة؟

كما أشرت بالفعل، يبدو أن السبب في ذلك هو أنه يتعين علينا التعامل هنا فقط مع جانب خاص من سؤال أوسع نطاقًا كان يجب أن نواجهه في مرحلة مبكرة. تظهر الأسئلة المشابهة بشكل أساسي لتلك المذكورة بمجرد أن نحاول تطبيق نظام التحصيلات الحاصلة -تلك السلسلة من القضايا التي تكون صحيحة بالضرورة لأنها مجرد نتائج

لازمة عن الافتراضات التي نبدأ منها، والتي تشكل المحتوى الرئيسي لتحليل التوازن- على موقف مجتمع يتألف من عدة أشخاص مستقلين. لقد شعرت منذ فترة طويلة أن مفهوم التوازن نفسه والأساليب التي نستخدمها في التحليل البحت يكون لها معنى واضح فقط عندما يقتصر الأمر على تحليل فعل شخص واحد، وأننا ننتقل حقًّا إلى مجال مختلف ونقدم بصمتٍ عنصرًا جديدًا له طابع مختلف تمامًا عندما نطبقه على شرح وتفسير تفاعلات عدد من الأفراد المختلفين.

أنا متأكد من أن هناك كثيرين ممن ينظرون بقلقٍ وارتياب نحو تلك النزعة برمتها المتأصلة في كل تحليل توازن حديث، والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى فرع من المنطق البحت؛ أي مجموعة من القضايا البديهية التي، مثل الرياضيات والهندسة، لا تخضع لأي اختبار آخر سوى الاتساق الداخلي. ولكن يبدو أنه إذا ذهبنا بهذه العملية بعيدًا بما يكفي، فإنها تحمل علاجها الخاص بها. إذ في استخلاص تلك الأجزاء التي هي حقًّا قبلية *A priori*(*) من تفكيرنا حول حقائق الحياة الاقتصادية، نحن لا نعزل عنصرًا واحدًا من تفكيرنا فقط كنوع من منطق الاختيار البحت، ولكننا أيضًا نعزل ونؤكد أهمية عنصر آخر تم إهماله كثيرًا. إن انتقادي للنزعات الحديثة لجعل النظرية الاقتصادية أكثر فأكثر صورية ليس أنها ذهبت بعيدًا وتعدت حدودها، ولكن أنها لم تذهب بعيدًا بما يكفي لإكمال عزل هذا الفرع من المنطق وإعادة البحث حول العمليات السببية إلى مكانه الصحيح، باستخدام النظرية الاقتصادية الصورية كأداة بنفس طريقة استخدام الرياضيات.

(*) أي ليست معتمدة على التجربة أو الخبرة الحسية. (المترجم).

- ٢ -

لكن قبل أن أتمكن من إثبات رأيي بأن قضايا التحصيلات الحاصلة الخاصة بتحليل التوازن البحت على هذا النحو لا تنطبق بشكل مباشر على تفسير العلاقات الاجتماعية، يجب أولًا أن أُظهر أن مفهوم التوازن له معنى واضح إذا تم تطبيقه على تصرفات فرد واحد، وما هو ذلك المعنى. لكن قد يُقال، ردًّا على ادعائي هذا، إن مفهوم التوازن هنا على وجه التحديد ليست له أهمية أو دلالة، لأنه إذا أُراد المرء تطبيقه، فكل ما يمكن للمرء أن يقوله هو أن الشخص المعزول هو دائمًا في حالة توازن. لكن هذه العبارة الأخيرة، على الرغم من كونها بديهية، لا تثبت شيئًا سوى الطريقة التي يُساء بها استخدام مفهوم التوازن عادةً. فما يهم ليس ما إذا كان الشخص بحد ذاته في حالة توازن أم لا، ولكن أي من أفعاله بالتحديد يقف في علاقات توازن مع بعضه البعض. إن جميع قضايا تحليل التوازن، مثل القضية القائلة بأن القيم النسبية سوف تتوافق مع التكاليف النسبية، أو أن الشخص سيعادل العوائد الحدية لأي عامل في استخداماته المختلفة، هي قضايا حول العلاقات بين الأفعال. يمكن القول إن أفعال الشخص في حالة توازن بقدر ما يمكن فهمها كجزء من خطة واحدة. فقط إذا كان هذا هو الحال، فقط إذا تم اتخاذ قرار بشأن كل هذه الأفعال في نفس اللحظة، وبالنظر إلى نفس مجموعة الظروف، يكون لعباراتنا حول ارتباطها -والتي نستنتجها من افتراضاتنا

حول المعرفة وتفضيلات الشخص- أي تطبيق. من المهم أن نتذكر أن ما يسمى «الحقائق»، التي وضعناها في هذا النوع من التحليل، هي (بصرف النظر عن ذائقة الشخص) كلها حقائق بالنسبة إلى الشخص المعني؛ أي الأشياء التي بالنسبة له يعرف (أو يعتقد) أنها موجودة، وليست حقائق موضوعية بالمعنى الدقيق للكلمة. ولهذا السبب فقط، فإن القضايا التي نستنتجها هي بالضرورة صحيحة قبليًا *A priroi*، ولهذا السبب نحافظ على اتساق الحجة[1].

الاستنتاجان الرئيسيان من هذه الاعتبارات هما، أولًا، أنه نظرًا لوجود علاقات التوازن بين الأفعال المتتالية للشخص فقط بقدر ما تكون جزءًا من تنفيذ نفس الخطة، فإن أي تغير في المعرفة ذات الصلة للشخص؛ أي تغير يؤدي به إلى تغيير خطته، يخل بعلاقة التوازن بين الأفعال التي قام بها قبل تغير معرفته وتلك التي قام بها بعده. وبعبارة أخرى، فإن علاقة التوازن تتألف فقط من أفعاله خلال الفترة التي تثبت فيها صحة توقعاته. ثانيًا، بما أن التوازن هو علاقة بين الأفعال، وبما أن أفعال الشخص الواحد يجب أن تتم بالتتابع في الزمن، فمن الواضح أن مرور الوقت ضروري لإعطاء مفهوم التوازن أي معنى. هذا الأمر جدير بالذكر، لأنه يبدو أن العديد من الاقتصاديين غير قادرين على إيجاد مكان للوقت في تحليل التوازن، وبالتالي يشيرون إلى أن التوازن يجب أن يُنظر إليه على أنه بلا زمن، غير أن تلك العبارة تبدو بلا معنى بالنسبة لي.

---

(1) Cf, on this point particularly, Ludwig von Mises, Grundprobleme der Nationalokonomie (lena, 1933), pp. 22 ff., 160 ff.

- ٣ -

الآن، على الرغم مما قلته من قبل حول المعنى المشكوك فيه لتحليل التوازن بهذا المعنى إذا تم تطبيقه على ظروف المجتمع التنافسي، فلا أريد بالطبع أن أنكر أن المفهوم قد تم تقديمه في الأصل بدقة لوصف الفكرة المتمثلة في نوع من التوازن بين تصرفات الأفراد المختلفين. كل ما جادلت به حتى الآن هو أن المعنى الذي نستخدم به مفهوم التوازن لوصف الترابط بين الأفعال المختلفة لشخص واحد، لا يقبل على الفور التطبيق على العلاقات بين أفعال الأشخاص المختلفين. السؤال المهم حقًّا هو ما الفائدة التي نأخذها عندما نتحدث عن التوازن في علاقته بالنظام التنافسي.

الجواب الأول الذي يبدو أنه ينتج من مقاربتنا هو أن التوازن في هذا الصدد يكون موجودًا إذا كانت تصرفات جميع أعضاء المجتمع خلال فترة ما هي تنفيذ لخططهم الفردية التي قررها كلٌّ منهم في بداية الفترة. ولكن عندما نستفسر أكثر عما يعنيه هذا بالضبط، فيبدو أن هذه الإجابة تثير صعوبات أكثر مما تحل. لا توجد صعوبة خاصة فيما يتعلق بمفهوم الشخص المعزول (أو مجموعة الأشخاص الذين يوجههم أحدهم) الذي يتصرف على مدى فترة محددة وفقًا لخطة سابقة. في هذه الحالة، لا تحتاج الخطة إلى تلبية أي معايير خاصة حتى يمكن تصور تنفيذها. قد تكون بالطبع معتمدة على افتراضات خاطئة تتعلق

بالحقائق الخارجية وبناءً على ذلك قد يتعين تغييرها. ولكن ستكون هناك دائمًا مجموعة من الأحداث الخارجية التي يمكن تصورها والتي من شأنها أن تجعل من الممكن تنفيذ الخطة كما تم تصورها في الأصل.

غير أن الوضع يختلف مع الخطط المحددة في وقت واحد ولكن بشكل مستقل من قبل عدد من الأشخاص. أولًا، من أجل تنفيذ جميع هذه الخطط، من الضروري أن تستند جميعها إلى توقع نفس مجموعة الأحداث الخارجية، لأنه إذا قام أشخاص مختلفون بتأسيس خططهم على توقعات متضاربة، فلا توجد مجموعة من الأحداث الخارجية يمكن لها أن تجعل تنفيذ كل هذه الخطط ممكنًا. وثانيًا، في مجتمع قائم على التبادل، ستقدم خططهم إلى حد كبير أفعالًا تتطلب أفعالًا مقابلة من جانب الأفراد الآخرين. هذا يعني أن خطط الأفراد المختلفين يجب أن تكون متوافقة بمعنى ما إذا أردنا أن يكون من الممكن تصور إمكانية تنفيذها جميعًا[1]. أو، لقول الشيء نفسه بعبارات مختلفة، نظرًا لأن بعض البيانات التي سيؤسس عليها أي شخص خططه ستكون توقعًا بأن يتصرف الآخرون بطريقة معينة، فمن الضروري لتوافق الخطط المختلفة أن تحتوي خطط الواحد منهم بالضبط على تلك الأفعال التي تشكل البيانات لخطط الشخص الآخر.

في المعالجة التقليدية لتحليل التوازن، يتم تجنب جزء من هذه

(١) لطالما تساءلت عن سبب عدم وجود محاولات منهجية -على حد علمي- في علم الاجتماع لتحليل العلاقات الاجتماعية للأهداف والرغبات الفردية من حيث المطابقة وعدم المطابقة، أو التوافق وعدم التوافق.

الصعوبة على ما يبدو من خلال افتراض أن البيانات، في شكل جداول الطلب (أو منحنى الطلب) التي تمثل الأذواق الفردية والحقائق الفنية، تُعطى بالتساوي لجميع الأفراد، وأن تصرفهم على نفس الأسس سوف يؤدي بطريقة ما إلى تكييف خططهم مع بعضها البعض. وغالبًا ما تمت الإشارة إلى أن ذلك لا يتغلب حقًا على الصعوبة الناتجة من حقيقة أن أفعال شخص ما هي بيانات الشخص الآخر، وأنه ينطوي إلى حد ما على مغالطة التفكير الدائري. إلا أن ما يبدو حتى الآن أنه قد أفلت من الملاحظة هو أن هذا الإجراء برمته ينطوي على تشوش والتباس ذي طابع أكثر عمومية، والنقطة التي ذكرناها للتوِّ هي مجرد حالة خاصة منه، والذي يرجع بدوره إلى التباس مصطلح «البيانات المُعطاة». إذ من الواضح أن البيانات التي يُفترض هنا أن تكون حقائق موضوعية وتكون نفس الشيء بالنسبة لجميع الناس لم تعد هي نفسها البيانات التي شكلت نقطة البداية لاستنباطات تحصيل الحاصل لمنطق الاختيار البحت. فهناك تعني «البيانات» تلك الحقائق، وفقط تلك الحقائق التي كانت موجودة في ذهن الشخص الذي يتصرف، وفقط هذا التفسير الذاتي لمصطلح «البيانات المعطاة»، جعل تلك الافتراضات حقائق ضرورية. تعني «البيانات المُعطاة» أنها مُعطاة، أو معروفة، إلى الشخص قيد النظر. لكن في الانتقال من تحليل فعل الفرد إلى تحليل الوضع في مجتمع ما، خضع المفهوم لتغيير خبيث في المعنى.

- ٤ -

إن التشوش الحاصل حول مفهوم البيانات المُعطاة هو أساس العديد من الصعوبات التي نواجهها في هذا المجال، مما يجعل من الضروري النظر فيه بمزيد من التفصيل إلى حد ما. تعني كلمة المُعطى *Datum*، بالطبع، أن هناك شيئًا ما معطى، لكن السؤال الذي تُرك بلا إجابة، والذي يمكن أن تكون له في العلوم الاجتماعية إجابتان مختلفتان، هو لمن يُفترض أن تُعطى الحقائق. يبدو أن الاقتصاديين، كانوا دائمًا غير مرتاحين إلى حد ما -بشكلٍ غير واعٍ- بشأن هذه النقطة وأنهم طمأنوا أنفسهم ضد الشعور الذي كان يراودهم بأنهم لا يعرفون تمامًا لمن يتم تقديم الحقائق من خلال تأكيد حقيقة أنها مُعطاة حتى باستخدام تلك التعبيرات الشعبية، مثل «البيانات المُعطاة». لكن هذا لا يجيب عن السؤال عما إذا كان من المفترض أن تُعطى الحقائق المشار إليها إلى الاقتصادي الذي يراقب الموقف، أم إلى الأشخاص الذين يريد تفسير أفعالهم، وإذا كانت إلى الأشخاص الذين يريد تفسير أفعالهم، فهل يُفترض أن الحقائق نفسها معروفة لدى جميع الأشخاص المختلفين في النظام، أو ما إذا كانت «بيانات» الأشخاص المختلفين قد تكون مختلفة؟

لا يبدو أنه يوجد شك محتمل في أن هذين المفهومين لـ«البيانات»؛ أي بمعنى الحقائق الواقعية الموضوعية التي من المفترض أن يعرفها

الاقتصادي المراقِب من ناحية، ومن ناحية أخرى، بالمعنى الذاتي، أي الأشياء المعروفة للأشخاص الذين نحاول تفسير سلوكهم؛ هما مفهومان يختلفان اختلافًا جوهريًّا في الحقيقة ويجب تمييزهما بعناية. وكما سنرى، فإن السؤال عن سبب وجوب تطابق البيانات بالمعنى الذاتي للمصطلح مع البيانات الموضوعية هو إحدى المشكلات الرئيسية التي يتعين علينا الإجابة عنها.

تتضح فائدة التمييز على الفور عندما نطبقه على السؤال عما يمكن أن نعنيه بقولنا إن المجتمع في لحظة ما هو في حالة توازن. من الواضح أن هناك معنيين يمكن من خلالهما القول إن البيانات الشخصية المعطاة للأشخاص المختلفين، والخطط الفردية التي تنتج عنها بالضرورة، متوافقتان. قد نعني ببساطة أن هذه الخطط متوافقة مع بعضها البعض، وأنه توجد بالتالي مجموعة من الأحداث الخارجية التي يمكن تصورها والتي ستسمح لجميع الأشخاص بتنفيذ خططهم وعدم التسبب في أي خيبات أمل. أما إذا لم يكن هذا التوافق المتبادل للمقاصد معروفًا (مُعطى)، وبالتالي إذا لم تكن هناك مجموعة من الأحداث الخارجية يمكن أن تلبي جميع التوقعات، فيمكننا القول بوضوح إن هذه ليست حالة توازن. حيث يكون لدينا موقف تكون فيه مراجعة الخطط من جانب بعض الأشخاص على الأقل أمرًا لا مفر منه، أو لاستخدام عبارة كان لها في الماضي معنى غامض إلى حد ما، ولكن يبدو أنها تناسب هذه الحالة تمامًا؛ موقف لا مفر فيه من الاضطرابات «الذاتية».

غير أنه لا يزال هناك سؤال آخر حول ما إذا كانت المجموعات الفردية من البيانات الذاتية تتوافق مع البيانات الموضوعية، وما إذا كانت، نتيجة لذلك، التوقعات التي استندت إليها الخطط تؤكدها الحقائق الخارجية. إذا كان التوافق بين البيانات بهذا المعنى مطلوبًا لتحقيق التوازن، فلن يكون من الممكن أبدًا أن نقرر ما إذا كان المجتمع في البداية في حالة توازن أم لا إلا بأثر رجعي في نهاية الفترة التي خطط لها الناس. يبدو أننا سنكون أكثر توافقًا مع العرف السائد عندما نقول في مثل هذه الحالة إن التوازن، كما تم تعريفه بالمعنى الأول، يمكن أن يضطرب بسبب تطور غير متوقع للبيانات (الموضوعية)، وأن نصف هذا على أنه اضطراب خارجي. في الواقع، يبدو أنه من الصعب تحديد أي معنى محدد للمفهوم المستخدم كثيرًا المتمثل في التغير في البيانات (الموضوعية) ما لم نفرق بين التطورات الخارجية المتوافقة مع ما هو متوقع وتلك التي تختلف عنه، وأن نُسمِّي أي اختلاف بين التطور الواقعي والتطور المتوقع تغيرًا، بصرف النظر عما إذا كان يعني تغيرًا بمعنى مطلق أم لا. على سبيل المثال، إذا توقفت فصول السنة فجأة عن التغير وظل الطقس ثابتًا من يوم معين فصاعدًا، فمن المؤكد أن هذا سيمثل تغيرًا في البيانات بالمعنى الذي نعنيه، أي تغيرًا نسبيًّا للتوقعات، على الرغم من أنه بالمعنى المطلق لن يمثل تغيرًا بل يمثل غيابًا للتغير. لكن كل هذا يعني أنه لا يمكننا التحدث عن تغير في البيانات إلا إذا كان التوازن بالمعنى الأول موجودًا؛ أي إذا تطابقت التوقعات. أما إذا تعارضت، فإن أي تطور للحقائق الخارجية قد يؤدي إلى تلبية توقعات

شخص ما ويخيب آمال الآخرين، ولن تكون هناك إمكانية لتحديد ما مَثَّل تغيرًا في البيانات الموضوعية[1].

مكتبة
t.me/soramnqraa

– ٥ –

بالنسبة للمجتمع، إذن، يمكننا التحدث عن حالة توازن في وقت معين، لكن هذا يعني فقط أن الخطط المختلفة التي وضعها الأفراد لتنفيذها في وقت ما متوافقة مع بعضها البعض. وسيستمر التوازن، بمجرد وجوده، ما دامت البيانات الخارجية تتوافق مع التوقعات المشتركة لجميع أفراد المجتمع. ومن ثم فإن استمرار حالة التوازن بهذا المعنى لا يعتمد على أن تكون البيانات الموضوعية ثابتة بالمعنى المطلق، ولا يقتصر بالضرورة على عملية ثابتة. ويصبح تحليل التوازن من حيث المبدأ قابلًا للتطبيق على المجتمع المتطور، وعلى علاقات الأسعار بالزمن التي سببت لنا الكثير من المتاعب في الآونة الأخيرة[2].

---

(1) Cf. the present author›s article, «The Maintenance of Capital,» Economica, II (new ser., 1935),265, reprinted in Profits, Interest, and Investment (London, 1939).

(٢) يبدو لي أن هذا الفصل بين مفهوم التوازن ومفهوم الحالة الثابتة ليس أكثر من النتيجة الضرورية لعملية استمرت لفترة طويلة إلى حد ما. إن مسألة أن هذا الارتباط بين المفهومين ليس ضروريًا ولكنه يرجع إلى أسباب تاريخية فقط، هو الاعتقاد السائد اليوم على الأرجح بشكل عام. وإذا لم يتم تنفيذ ذلك الفصل بين المفهومين بشكلٍ عملي بعد، فمن الواضح أن ذلك بسبب أنه لم يتم اقتراح أي تعريف بديل لحالة التوازن حتى الآن يجعل من الممكن صياغة قضايا تحليل التوازن بشكل عام بحيث تكون مستقلة بشكل أساسي عن مفهوم الحالة ثابتة. ومع ذلك، فمن الواضح أن معظم قضايا تحليل التوازن لا يُفترض أن تكون =

يبدو أن هذه الاعتبارات تلقي ضوءًا كبيرًا على العلاقة بين التوازن والتنبؤ، والتي نوقشت كثيرًا في الآونة الأخيرة[1]. يبدو أن مفهوم التوازن يعني فقط أن تنبؤات أعضاء المجتمع المختلفين هي بمعنى ما صحيحة. حيث يجب أن تكون صحيحة بمعنى أن خطة كل شخص تستند إلى توقع فقط تلك الأفعال الخاصة بالأشخاص الآخرين، والتي ينوي هؤلاء الأشخاص القيام بها، وأن كل هذه الخطط تستند إلى توقع نفس مجموعة الحقائق الخارجية، بحيث في ظل ظروف معينة، لن يكون لدى أي شخص أي سبب لتغيير خططه. وهكذا، لا يعد التنبؤ الصحيح، كما يُفهم في بعض الأحيان، شرطًا سابقًا يجب أن يكون موجودًا حتى يمكن الوصول إلى هذا التوازن. بل إنه بالأحرى السمة المُميِّزة لحالة التوازن. ولا حاجة إلى أن يكون التنبؤ لهذا الغرض مثاليًّا بمعنى أنه يجب أن يمتد إلى فترة في المستقبل غير محددة، أو أنه يجب على الجميع توقع كل شيء بشكل صحيح، بل يجب أن نقول بالأحرى إن التوازن سيستمر ما دام أن صحة التوقعات ثبتت، وأنها يجب أن تكون صحيحة فقط في تلك النقاط ذات الصلة بقرارات الأفراد. ولكن فيما يتعلق بمسألة ماهية

= قابلة للتطبيق فقط في تلك الحالة الثابتة التي على الأرجح لن يتم الوصول إليها أبدًا. يبدو أن عملية الفصل هذه قد بدأت مع مارشال وتمييزه بين التوازنات طويلة المدى وقصيرة المدى. انظر بعض عباراته كالآتية: «إن طبيعة التوازن نفسه، وطبيعة الأسباب التي يتم تحديده من خلالها، تعتمد على طول الفترة التي يتم خلالها توسيع السوق» (*Principles [7th ed.], I, 330*).

(1) Cf. particularly Oskar Morgenstern, «Vollkommene Voraussicht und wirtschaftliches Gleichgewicht,» Zeitschrijt fur Nationalokonomie. VI (1934), 3.

التنبؤات أو المعرفة ذات الصلة، سنتحدث أكثر لاحقًا.

قبل أن أمضي قدمًا، ربما يجب أن أتوقف للحظة لأوضح بمثال ملموس ما قلته للتوِّ عن معنى حالة التوازن وكيف يمكن إحداث اضطراب بها. لنأخذ مثلًا الاستعدادات التي تُجرى في أي لحظة لإنتاج المنازل. سيقوم صانعو الطوب والسباكون وغيرهم بإنتاج مواد تتوافق في كل حالة مع كمية معينة من المنازل التي تتطلب فقط هذه الكمية من تلك المواد المعينة. وبالمثل، قد نتصور المشترين المحتملين وهم يراكمون المدخرات التي ستمكنهم في تواريخ معينة من شراء عدد معين من المنازل. إذا كانت كل هذه الأنشطة تمثل استعدادات لإنتاج (وحيازة) نفس الكمية من المنازل، فيمكننا القول إن هناك توازنًا بينها بمعنى أن جميع الأشخاص المنخرطين فيها قد يجدون أنه يمكنهم تنفيذ خططهم[1]. لكن ليس من الضروري أن يكون الأمر كذلك، لأن الظروف الأخرى التي لا تشكل جزءًا من خطة عملهم قد تكون مختلفة عما توقعوه. فقد يتم تدمير جزء من المواد عن طريق حادث، أو قد تجعل الظروف الجوية البناء مستحيلًا، أو قد يغير أحد الاختراعات النِّسب التي تكون فيها العوامل المختلفة مطلوبة. هذا ما نسميه تغييرًا في البيانات (الخارجية)، مما يخل بالتوازن الذي كان موجودًا. ولكن

(١) أحد الأمثلة الأخرى ذات الأهمية هو العلاقة بين الـ«الاستثمار» و«الادخار». انظر (*d. my essays, «Price Expectations, Monetary Disturbances, and Malinvestment» [1933], reprinted in Profits, Interest, and Investment [London, 1939], pp. 135-56, and «The Maintenance of Capital,» in the same volume, pp. 83-134*).

إذا كانت الخطط المختلفة غير متوافقة منذ البداية، فمن المحتم، مهما حدث، أن خطط شخص ما سوف تتعطل ويجب تغييرها، وبالتالي فإن مجموعة الأفعال الكاملة خلال الفترة المحددة لن تُظهر تلك الخصائص التي تنطبق إذا كان يمكن فهم تصرفات كل فرد كجزء من خطة فردية واحدة، والتي وضعها في البداية[١].

- ٦ -

عندما أؤكد وأشدد في كل هذا على التمييز بين مجرد توافق الخطط الفردية[٢] بين بعضها، والتوافق بينها وبين الحقائق الخارجية الفعلية أو البيانات الموضوعية، لا أقصد، بالطبع، الإشارة إلى أن التوافق البين-ذاتي [أي توافق الخطط الفردية مع بعضها] لم تأتِ به -بطريقة

---

(١) إحدى المسائل المثيرة للاهتمام، لكن التي لا يمكنني مناقشتها هنا، هي ما إذا كان من أجل أن نتحدث عن التوازن، يجب أن يكون كل فرد مُحقًّا، أو ما إذا سيكون كافيًا أن تكون كميات السلع المختلفة المعروضة في السوق هي نفسها كما لو كان كل فرد محقًّا، نتيجة للتعويض عن الأخطاء في مختلف الاتجاهات. يبدو لي أن التوازن بالمعنى الدقيق للكلمة سيتطلب استيفاء الشرط الأول، لكن يمكنني أن أتصور أن المفهوم الأوسع الذي يتطلب الشرط الثاني فقط، قد يكون مفيدًا في بعض الأحيان. إن المناقشة الكاملة لهذه المشكلة يجب أن تأخذ في الاعتبار السؤال الكامل للأهمية التي يعلقها بعض الاقتصاديين (بما في ذلك باريتو) على قانون الأعداد الكبيرة في هذا الصدد. فيما يتعلق بالنقطة العامة، انظر *P. N. Rosenstein-Rodan, «The Coordination of the General Theories of Money and Price,» Economica, August, 1936*.

(٢) أو يمكننا القول التوافق بين البيانات الذاتية للأفراد المختلفين، إذ نظرًا لطابع التحصيلات الحاصلة الذي يتصف به منطق الاختيار البحت، يمكن استخدام «الخطط الفردية» و«البيانات الذاتية» بالتبادل.

ما- الحقائق الخارجية. إذ لن يكون هناك، بالطبع، سبب يجعل البيانات الشخصية لأشخاص مختلفين تتوافق أبدًا ما لم تكن بسبب مواجهة نفس الحقائق الموضوعية. لكن النقطة المهمة هي أن تحليل التوازن البحت لا يهتم بالطريقة التي يتم بها إحداث هذه المطابقة أو التوافق. ففي وصف حالة التوازن، يُفترض ببساطة أن البيانات الذاتية تتطابق مع الحقائق الموضوعية. لكن لا يمكن استنتاج علاقات التوازن من الحقائق الموضوعية فقط، لأن تحليل ما سيفعله الناس لا يمكن أن يبدأ إلا مما هو معروف لهم. ولا يمكن أن يبدأ تحليل التوازن فقط من مجموعة معينة من البيانات الذاتية، لأن البيانات الشخصية لأشخاص مختلفين ستكون إما متوافقة أو غير متوافقة؛ أي أنها ستحدد بالفعل ما إذا كان التوازن موجودًا أم لا.

لن نذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في هذه المسألة قبل أن نسأل عن أسباب قلقنا من حالة التوازن الوهمية تلك. أيًّا كان ما قد يقوله الاقتصاديون المُغالون في نزوعهم نحو الصورية، يبدو أنه لا يوجد شك محتمل في أن التبرير الوحيد لذلك هو الوجود المفترض لميل ونزوع نحو التوازن. فقط من خلال هذا التأكيد على وجود مثل هذا الميل يتوقف الاقتصاد عن كونه ممارسة في المنطق البحت ويصبح علمًا تجريبيًّا؛ ويجب أن نتحول الآن إلى علم الاقتصاد باعتباره علمًا تجريبيًّا.

في ضوء تحليلنا لمعنى حالة التوازن، يجب أن يكون من السهل تحديد المحتوى الحقيقي للقضية التي تؤكد وجود ميل نحو التوازن.

وهي لا يمكن أن تعني أي شيء سوى أنه، في ظل ظروف معينة، من المفترض أن تتوافق معرفة ومقاصد مختلف أفراد المجتمع أكثر فأكثر أو، لقول نفس الشيء في مصطلحات أقل عمومية وأقل دقة ولكن أكثر واقعية، ستصبح توقعات الشعب وخاصة رواد الأعمال أكثر صحة. في هذا الشكل، من الواضح أن قضية تأكيد وجود ميل نحو التوازن هي قضية تجريبية؛ أي أنها تأكيد ما يحدث في العالم الحقيقي والذي يجب، على الأقل من حيث المبدأ، أن تكون هناك إمكانية للتحقق منه. كما أنها تعطي عبارتنا المجردة معنى حدسيًّا معقولًا نوعًا ما. المشكلة الوحيدة هي أننا ما زلنا نجهل إلى حد كبير (أ) الظروف التي من المفترض أن يوجد هذا الميل في ظلها و(ب) طبيعة العملية التي يتم من خلالها تغير المعرفة الفردية.

- ٧ -

في الكتابات المعتادة لتحليل التوازن، يظهر بشكل عام كما لو أن هذه الأسئلة حول كيفية تحقيق التوازن قد تم حلها. ولكن، إذا نظرنا عن كثب، سرعان ما يتضح أن هذه الإثباتات الظاهرة ليست أكثر من مجرد إثبات ما تم افتراضه بالفعل[١]. إن الأداة المعتمدة عمومًا لهذا الغرض هي افتراض

(١) يبدو أن هذا يتم الاعتراف به ضمنيًّا -على الرغم من عدم إدراكه بشكل واعٍ- عندما يتم التأكيد في الآونة الأخيرة بشكل متكرر على أن تحليل التوازن يصف فقط شروط التوازن من دون محاولة اشتقاق حالة التوازن من البيانات. يكون تحليل التوازن بهذا المعنى، بالطبع، منطقًا محضًا ولا يحتوي على قضايا حول العالم الحقيقي.

وجود سوق مثالي حيث يصبح كل حدث معروفًا على الفور لكل عضو. من الضروري أن نتذكر هنا أن السوق المثالي المطلوب لتلبية افتراضات تحليل التوازن يجب ألا يقتصر على الأسواق المحددة لجميع السلع الفردية، بل يجب افتراض أن النظام الاقتصادي بأكمله هو سوق واحد مثالي يعرف فيه الجميع كل شيء. إن افتراض وجود سوق مثالي إذن، لا يعني أقل من أن جميع أعضاء المجتمع، حتى لو لم يكن من المفترض أن يكونوا ذوي معرفة شاملة تمامًا، فمن المفترض على الأقل أن يعرفوا تلقائيًّا كل ما له صلة بقراراتهم. يبدو أن ذلك الهيكل العظمي المرعب الموجود في خزانتنا، أي «الرجل الاقتصادي»، الذي طردناه بالصلاة والصوم، قد عاد من الباب الخلفي في شكل فردٍ ذي معرفة شِبه كلية.

إن العبارة القائلة بأنه إذا كان الناس يعرفون كل شيء، فهم في حالة توازن، صحيحة ببساطة لأن هذه هي الطريقة التي نُعرِّف بها التوازن. إن افتراض وجود سوق مثالي بهذا المعنى هو مجرد طريقة أخرى للقول بأن التوازن موجود ولكنه لا يجعلنا أقرب إلى تفسير متى وكيف ستحدث مثل هذه الحالة. من الواضح أنه إذا أردنا تأكيد أنه، في ظل ظروف معينة، سوف يقترب الناس من تلك الحالة، يجب علينا أن نشرح من خلال أي عمليات سيكتسبون المعرفة اللازمة. وبطبيعة الحال، فإن أي افتراض يتعلق بالاكتساب الفعلي للمعرفة في سياق هذه العملية سيكون أيضًا ذا طابع افتراضي. لكن هذا لا يعني أن كل هذه الافتراضات مبرَّرة بشكل متساوٍ. علينا أن نتعامل هنا مع الافتراضات حول السببية، بحيث لا يجب اعتبار ما نفترضه ممكنًا فقط (وهذا بالتأكيد ليس هو الحال إذا

نظرنا إلى الناس على أنهم ذوو معرفة كلية) ولكن يجب أيضًا اعتبار أنه من المرجح أن يكون صحيحًا؛ ويجب أن يكون من الممكن، على الأقل من حيث المبدأ، إثبات صحته في حالات معينة.

النقطة المهمة هنا هي أن هذه الافتراضات الفرعية ظاهريًّا التي يتعلمها الناس من التجربة، وحول كيفية اكتسابهم للمعرفة، هي التي تشكل المحتوى التجريبي لقضايانا حول ما يحدث في العالم الحقيقي. وهي تظهر عادة مُقنَّعة وغير مكتملة كوصف لنوع السوق الذي تشير إليه قضيتنا، لكن هذا ليس سوى جانب واحد، على الرغم من أنه ربما يكون الأهم، من جوانب المشكلة الأكثر عمومية حول كيفية اكتساب المعرفة ونقلها. النقطة المهمة التي لا يبدو أن الاقتصاديين مدركون لها في كثير من الأحيان هي أن طبيعة هذه الافتراضات تختلف في كثير من النواحي إلى حد ما عن الافتراضات الأكثر عمومية التي يبدأ منها منطق الاختيار البحت. ويبدو لي أن الاختلافات الرئيسية هي اثنان:

أولًا: الافتراضات التي يبدأ منها منطق الاختيار البحت هي حقائق نعرف أنها مشتركة بين كل الفكر البشري. يمكن اعتبارها بديهيات تُعرِّف أو تحدد المجال الذي يمكننا من خلاله فهم أو إعادة بناء عمليات تفكير الآخرين عقليًّا. لذلك فهي قابلة للتطبيق بشكلٍ كلي وشامل على المجال الذي نهتم به؛ على الرغم من أن، بالطبع، سؤال أين تقع حدود هذا المجال بشكل ملموس هو سؤال تجريبي. إنها تشير إلى نوع من الفعل البشري (الذي عادةً ما نسميه «عقلانيًّا»، أو حتى مجرد «واعٍ»، في مقابل الفعل «الغريزي») بدلًا من الظروف الخاصة التي يتم في

ظلها تنفيذ هذا الفعل. لكن الافتراضات أو الفرضيات التي يتعين علينا تقديمها عندما نريد تفسير العمليات الاجتماعية، تتعلق بعلاقة فكر الفرد بالعالم الخارجي، أي بسؤال إلى أي مدى وكيف تتوافق معرفته مع الحقائق الخارجية. ويجب بالضرورة أن تعمل الفرضيات من حيث القضايا التقريرية (الإخبارية) حول الروابط السببية، وحول كيفية إنشاء الخبرة والتجربة للمعرفة.

ثانيًا: بينما في مجال منطق الاختيار البحت يمكن جعل تحليلنا شاملًا؛ أي أنه بينما يمكننا هنا تطوير أداة صورية تغطي جميع المواقف التي يمكن تصورها، يجب بالضرورة أن تكون الفرضيات التكميلية انتقائية؛ أي أنه يجب علينا الاختيار من بين مجموعة لا حصر لها من المواقف المحتملة، تلك النماذج المثالية التي لسبب ما نعتبرها ذات صلة خاصة بالظروف في العالم الحقيقي[1]. بالطبع، يمكننا أيضًا استحداث علم منفصل، يكون موضوعه وفقًا للتعريف مقصورًا على «سوق مثالي»، أو شيء محدد بشكل مشابه، تمامًا كما ينطبق منطق الاختيار البحت فقط على الأشخاص الذين يتعين عليهم تخصيص

(١) قد يساعد التمييز الموضح هنا في حل الاختلاف القديم بين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع حول الدور الذي تلعبه «النماذج المثالية» *Ideal Types* في منهج تفكير النظرية الاقتصادية. اعتاد علماء الاجتماع تأكيد أن الإجراء المعتاد للنظرية الاقتصادية ينطوي على افتراض نماذج مثالية معينة، بينما كان يشير المنظرون الاقتصاديون إلى أن تفكيرهم كان عموميًا لدرجة أنهم لا يحتاجون إلى استخدام أي «نماذج مثالية». يبدو أن الحقيقة هي أنه في مجال منطق الاختيار البحت، الذي كان الاقتصاديون مهتمين به إلى حد كبير، كانوا محقين في قولهم، ولكن بمجرد أن يريدوا استخدامه لتفسير عملية اجتماعية، لا بد من استخدام «نماذج لمثالية» من نوع أو آخر.

وسائل محدودة بين مجموعة متنوعة من الغايات. بالنسبة للمجال المحدد على هذا النحو، فإن قضايانا ستصبح مرة أخرى صحيحة قبليًّا *A priori*، ولكن لا بد أن نفتقر حينها إلى التبرير الذي يتكون من افتراض أن الوضع في العالم الحقيقي مشابه لما نفترضه.

- ٨ -

يجب أن أنتقل الآن إلى مسألة ماهية الفرضيات الملموسة المتعلقة بالظروف التي من المفترض أن يكتسب الناس في ظلها المعرفة ذات الصلة، والعملية التي من المفترض أن يكتسبوها من خلالها. إذا كانت الفرضيات المستخدمة عادة في هذا الصدد واضحة، فيجب علينا فحصها من ناحيتين: يجب أن نتحرى ما إذا كانت ضرورية وكافية لتفسير الحركة نحو التوازن، ويجب علينا أن نُظهر إلى أي مدى يتم دعمها بالواقع. لكنني أخشى أنني سأصل الآن إلى مرحلة يصبح فيها من الصعب للغاية تحديد الافتراضات التي على أساسها نؤكد أنه سيكون هناك ميل نحو التوازن، وكذلك أن ندعي أن تحليلنا له تطبيق على العالم الحقيقي[١]. لا يمكنني الادعاء بأنني قد تقدمت كثيرًا في

(١) غالبًا ما كان الاقتصاديون الأقدم أكثر وضوحًا بشأن هذه النقطة من خلفائهم. انظر، على سبيل المثال، آدم سميث، ثروة الأمم (*Wealth of Nations, ed. Cannan, I, 116*): «ومع ذلك، فمن أجل أن تحدث هذه المساواة [في الأجور] بكل مزاياها أو عيوبها، هناك ثلاثة أشياء مطلوبة حتى عندما تكون هناك حرية كاملة. أولًا، يجب أن يكون العمل معروفًا وراسخًا منذ زمن طويل في الجوار...»؛ أو انظر ديفيد ريكاردو (رسائل إلى مالتوس =

هذه النقطة. وبالتالي، كل ما يمكنني فعله هو طرح عدد من الأسئلة التي يتعين علينا أن نجد إجابة لها إذا أردنا أن نكون واضحين بشأن أهمية وقوة حجتنا.

الشرط الوحيد الذي يبدو أن الاقتصاديين متفقون على ضرورته إلى حد ما فيما يتعلق بإقامة توازن هو «ثبات البيانات». ولكن بعد ما رأيناه حول غموض مفهوم «البيانات المعطاة» سنشك، وبحق، في أن هذا لا يقودنا إلى أبعد مما توصلنا إليه. حتى لو افترضنا -كما يجب أن نفعل- أن المصطلح هنا مستخدم بمعناه الموضوعي (والذي يتضمن تفضيلات مختلف الأفراد)، فليس من الواضح بأي حال من الأحوال ما إذا كان هذا ضروريًّا أو كافيًا لكي يكتسب الناس بالفعل المعرفة اللازمة، أو أن المقصود منه هو بيان الشروط التي في ظلها سيفعلون ذلك. لكن من المهم، على أي حال، أن بعض المؤلفين يشعرون أنه من الضروري إضافة «المعرفة الكاملة» كشرط إضافي ومنفصل[1]. في الواقع، سنرى أن ثبات البيانات الموضوعية ليس شرطًا ضروريًّا ولا شرطًا كافيًا. إن مسألة أنه لا يمكن أن يكون شرطًا ضروريًّا تنتج من الحقائق التالية: أولًا، أنه لا أحد يرغب في تفسيره بالمعنى المطلق، بمعنى أنه لا يجب أن يحدث أي شيء في العالم، وثانيًا، كما رأينا، بمجرد أن نريد أن نُضَمِّن

= *Letters to Malthus, October 22, 1811, p. 18*): «لن يكون من قبيل الإجابة بالنسبة لي أن نقول إن البشر كانوا يجهلون أفضل وأرخص طريقة لإدارة أعمالهم ودفع ديونهم، لأن تلك المسألة هي مسألة تتعلق بالواقع وليس بالعلم، ويمكن معارضتها تقريبًا بكل قضية في الاقتصاد السياسي».

(1) See N. Kaldor, «A Classificatory Note on the Determinateness of Equilibrium,» Review of Economic Studies, I, No.2 (1934), 123.

التغيرات التي تحدث بشكل دوري أو ربما حتى التغيرات التي تستمر بمعدل ثابت، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها تحديد الثبات هي بالإشارة إلى التوقعات. كل ما يفضي إليه هذا الشرط، إذن، هو أنه لا بد من وجود بعض الانتظام الملحوظ في العالم الذي يجعل من الممكن التنبؤ بالأحداث بشكل صحيح. ولكن، بينما من الواضح أن هذا ليس كافيًا لإثبات أن الناس سيتعلمون التنبؤ بالأحداث بشكل صحيح، فإن الأمر نفسه ينطبق بنفس القدر تقريبًا على ثبات البيانات بالمعنى المطلق، لأنه بالنسبة لأي فرد، لا يعني ثبات البيانات بأي حال من الأحوال ثبات جميع الحقائق المستقلة عن نفسه، لأنه، بالطبع، يمكن افتراض أن أذواق الآخرين فقط وليست تصرفاتهم بهذا المعنى هي الثابتة. فنظرًا لأن جميع هؤلاء الأشخاص الآخرين سوف يغيرون قراراتهم عندما يكتسبون خبرة حول الحقائق الخارجية وحول تصرفات الآخرين، فلا يوجد سبب حول لماذا يجب أن تنتهي عمليات التغير المتتالية هذه. هذه الصعوبات معروفة جيدًا[1] وأذكرها هنا فقط لتذكيركم بمدى ضآلة ما نعرفه بالفعل عن الظروف التي سيتم في ظلها الوصول إلى التوازن. لكنني لا أقترح اتباع هذا النهج أكثر، ولكن ليس لأن هذا السؤال المتعلق بالاحتمال التجريبي الذي سيتعلمه الناس (أي أن بياناتهم الشخصية ستتوافق مع بعضها البعض ومع الحقائق الموضوعية) غير موجود في المشكلات غير المحلولة والمثيرة للاهتمام للغاية، بل السبب هو بالأحرى أنه يبدو لي أن هناك طريقة أخرى مثمرة للتعامل مع المشكلة المركزية.

---

(1) Ibid., passim.

- ٩ -

الأسئلة التي ناقشتها للتوِّ بشأن الظروف والشروط التي من المرجح أن يكتسب في ظلها الناس المعرفة الضرورية، والعملية التي سيحصلون من خلالها على هذه المعرفة، حظيت على الأقل ببعض الاهتمام في المناقشات السابقة. ولكن هناك سؤالًا آخر يبدو لي أنه على الأقل بنفس القدر من الأهمية، لكن يبدو أنه لم يحظَ بأي اهتمام على الإطلاق، وهو مقدار المعرفة ونوع المعرفة التي يجب أن يمتلكها الأفراد المختلفون حتى نتمكن من الحديث عن التوازن. من الواضح أنه إذا كان يُراد أن يكون للمفهوم أي أهمية تجريبية، فلا يمكن أن يفترض سابقًا أن الجميع يعرف كل شيء. لقد اضطررت بالفعل إلى استخدام المصطلح غير المحدد «المعرفة ذات الصلة»، أي المعرفة ذات الصلة بشخص معين. ولكن ما هي هذه المعرفة ذات الصلة؟ لا يمكن أن تعني ببساطة المعرفة التي أثرت بالفعل في أفعاله، لأن قراراته ربما كانت ستصبح مختلفة ليس فقط، على سبيل المثال، إذا كانت المعرفة التي يمتلكها صحيحة بدلًا من كونها غير صحيحة، ولكن أيضًا إذا كان يمتلك معرفة حول مجالات مختلفة تمامًا.

من الواضح أن هناك مشكلة تقسيم المعرفة التي تشبه تمامًا مشكلة تقسيم العمل، وهي على الأقل بنفس الأهمية[1]. ولكن، في حين أن

(1) *Cf. L. v. Mises, Gemeinwirtschaft (2d ed.; Jena, 1932), p. 96.*

الأخيرة كانت أحد الموضوعات الرئيسية للبحث منذ بداية علمنا، فقد تم إهمال الأولى تمامًا، على الرغم من أنها تبدو لي المشكلة المركزية للاقتصاد كعلم اجتماعي.

المشكلة التي نتظاهر بحلها هي كيف أن التفاعل العفوي التلقائي لعدد من الأشخاص، يمتلك كل منهم أجزاء من المعرفة فقط، يؤدي إلى حالة تتوافق فيها الأسعار مع التكاليف... إلخ، والتي يمكن أن تنشأ عن طريق التوجيه المتعمد فقط من قبل شخص يمتلك المعرفة المجتمعة لكل هؤلاء الأفراد. تُبين لنا التجربة أن شيئًا من هذا القبيل يحدث، بما أن الملاحظة التجريبية لكون الأسعار تميل إلى التوافق مع التكاليف كانت بداية علمنا. ولكن في تحليلنا، بدلًا من إيضاح أجزاء المعلومات التي يجب على الأشخاص المختلفين أن يمتلكوها من أجل تحقيق هذه النتيجة، فإننا نعود مرة أخرى إلى افتراض أن الجميع يعرف كل شيء وبالتالي نتجنب أي حل حقيقي للمشكلة.

لكن قبل أن أتمكن من المضي قدمًا في دراسة هذا التقسيم للمعرفة بين مختلف الأشخاص، من الضروري أن نصبح أكثر تحديدًا حول نوع المعرفة ذات الصلة بهذا الصدد. لقد أصبح من المعتاد بين الاقتصاديين التأكيد على الحاجة فقط إلى معرفة الأسعار، على ما يبدو لأنه -نتيجة للخلط بين البيانات الموضوعية والذاتية- تم اعتبار المعرفة الكاملة للحقائق الموضوعية أمرًا مفروغًا منه. في الآونة الأخيرة، تم اعتبار المعرفة بالأسعار الحالية أمرًا مفروغًا منه لدرجة أن الجانب الوحيد الذي تم فيه اعتبار

مسألة المعرفة إشكالية كان توقُّع الأسعار المستقبلية. ولكن، كما أشرت بالفعل في بداية هذا المقال، فإن توقعات الأسعار وحتى معرفة الأسعار الحالية ليست سوى جزء صغير جدًّا من مشكلة المعرفة كما أراها. الجانب الأوسع من مشكلة المعرفة الذي يهمني هو معرفة الحقيقة الأساسية لكيفية الحصول على السلع المختلفة واستخدامها[1]، وتحت أي ظروف يتم الحصول عليها واستخدامها بالفعل؛ أي السؤال العام عن لماذا تتوافق البيانات الشخصية للأشخاص المختلفين مع الحقائق الموضوعية. إن مشكلتنا في المعرفة هنا هي مجرد وجود هذا التطابق الذي يُفترض ببساطة في كثير من تحليل التوازن الحالي أنه موجود، ولكن الذي علينا أن نفسره هو إذا ما كنا نريد أن نثبت لماذا القضايا التي هي بالضرورة صحيحة فيما يتعلق بموقف الشخص تجاه الأشياء التي يعتقد أن لها خصائص معينة، يجب أن تصبح صحيحة بالنسبة لأفعال المجتمع فيما يتعلق بالأشياء التي تمتلك هذه الخصائص، أو التي، لسبب ما يجب علينا شرحه، يعتقد عامة أفراد المجتمع

(١) المعرفة بهذا المعنى هي أكثر مما يوصف عادة بالمهارة، وتقسيم المعرفة الذي نتحدث عنه هنا أكثر مما يقصد بتقسيم العمل. لقول الأمر بإيجاز، تشير «المهارة» فقط إلى المعرفة التي يستخدمها الشخص في مهنته، في حين أن المعرفة الإضافية التي يجب أن نعرف شيئًا عنها حتى نتمكن من قول أي شيء عن العمليات في المجتمع هي معرفة الاحتمالات البديلة للفعل، والتي لا يستخدمها [الشخص] بشكل مباشر. يمكن أن نضيف أن المعرفة، بالمعنى الذي يُستخدم فيه المصطلح هنا، متطابقة مع التنبؤ فقط بالمعنى الذي تكون فيه كل المعرفة هي القدرة على التنبؤ.

أنها تمتلك هذه الصفات[1].

ولكن، لنعود إلى المشكلة الخاصة التي كنت أناقشها؛ أي مقدار المعرفة التي يجب أن يمتلكها الأفراد المختلفون من أجل أن يتحقق التوازن (أو المعرفة «ذات الصلة» التي يجب أن يمتلكوها). سنقترب أكثر من الإجابة عن ذلك إذا تذكرنا كيف يمكن أن يتضح أن التوازن لم يكن موجودًا، أو أنه تتم عرقلته وإحداث اضطراب به. لقد رأينا أنه ستتم عرقلة التوازن إذا قام أي شخص بتغيير خططه، إما لأن أذواقه تتغير (وهذا لا يعنينا هنا) أو لأن حقائق جديدة أصبحت معروفة له. ولكن من الواضح أن هناك طريقتين مختلفتين يمكن أن يعرف من خلالهما حقائق جديدة تجعله يغير خططه، والتي تعتبر لأغراضنا ذات أهمية ودلالة مختلفة تمامًا. قد يعرف عن الحقائق الجديدة عن طريق الصدفة؛ أي بطريقة ليست نتيجة ضرورية لمحاولته تنفيذ خطته الأصلية، أو قد

---

(١) إن مسألة أن جميع افتراضات النظرية الاقتصادية تشير إلى الأشياء التي يتم تعريفها من حيث المواقف البشرية تجاهها، أي أن «السكر» الذي قد تتحدث عنه النظرية الاقتصادية أحيانًا لا يتم تعريفه من خلال صفاته «الموضوعية»، ولكن من خلال حقيقة أن الناس تعتقد أنه سيلبي احتياجات معينة لهم بطريقة معينة؛ هي المسألة التي تشكل مصدر كل أنواع الصعوبات والالتباسات، لا سيما فيما يتعلق بمشكلة «التحقق». وبالطبع، في هذا الصدد أيضًا، يصبح التناقض بين العلوم الاجتماعية التي تسعى للفهم *verstehende* والنهج السلوكي، صارخًا للغاية. لست متأكدًا مما إذا كان السلوكيون في العلوم الاجتماعية يدركون تمامًا مقدار النهج التقليدي الذي سيتعين عليهم التخلي عنه إذا أرادوا أن يكونوا متسقين، أم ما إذا كانوا يرغبون في الالتزام به باتساق إذا كانوا على علم بذلك. قد يعني ذلك، على سبيل المثال، أن افتراضات نظرية النقود يجب أن تشير حصريًا، على سبيل المثال، إلى «الأقراص المستديرة من المعدن، التي تحمل ختمًا معينًا»، أو بعض الأشياء المادية المعرَّفة بشكل مشابه.

يكون من المحتم أنه في أثناء محاولته سيجد الحقائق مختلفة عما توقعه. من الواضح أنه من أجل المضي قدمًا وفقًا للخطة، يجب أن تكون معرفته صحيحة فقط فيما يتعلق بالنقاط التي سيتم تأكيدها أو تصحيحها بالضرورة في أثناء تنفيذ الخطة. لكنه قد لا تكون لديه معرفة بالأشياء التي، إذا امتلكها، ستؤثر بالتأكيد على خطته.

الاستنتاج، إذن، الذي يجب أن نستخلصه هو أن المعرفة ذات الصلة التي يجب أن يمتلكها من أجل أن يتحقق هذا التوازن، هي المعرفة التي لا بد أن يكتسبها في ضوء الوضع الذي كان فيه في الأصل، والخطط التي يكونها بعد ذلك. إنها بالتأكيد ليست كل المعرفة التي، إذا حصل عليها عن طريق الصدفة، ستكون مفيدة له وتؤدي إلى تغيير في خطته. لذلك قد تكون لدينا حالة توازن فقط لأن بعض الناس ليست لديهم فرصة لمعرفة الحقائق التي، إذا عرفوها، ستدفعهم إلى تغيير خططهم. أو بعبارة أخرى، يكون من المرجح أن يتم الوصول إلى التوازن بالنسبة فقط للمعرفة التي لا بد أن يكتسبها الشخص في سياق محاولة تنفيذ خطته الأصلية.

في حين أن مثل هذه الحالة تمثل بمعنى ما حالة من التوازن، فمن الواضح أنه ليس توازنًا بالمعنى الخاص الذي يعتبر فيه التوازن نوعًا من الوضع الأمثل. فمن أجل أن تكون نتائج الجمع بين الأجزاء الفردية من المعرفة قابلة للمقارنة مع نتائج التوجيه من قبل دكتاتور كلي المعرفة

والعلم، يجب على ما يبدو تقديم شروط أخرى[١]. بينما ينبغي أن يكون من الممكن تحديد مقدار المعرفة التي يجب أن يمتلكها الأفراد لكي تلزم عنها نتائجهم، ولا أعرف أي محاولة حقيقية في هذا الاتجاه. من المرجح أن يكون أحد الشروط أن يكون كل من الاستخدامات البديلة لأي نوع من الموارد معروفًا لمالك بعض هذه الموارد المستخدمة بالفعل لغرض آخر، وبهذه الطريقة يتم ربط جميع الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد، إما بشكل مباشر أو غير مباشر[٢]. لكنني أذكر هذا الشرط فقط كمثال على كيف أنه سيكون كافيًا في معظم الحالات

---

(١) عادة ما توصف هذه الظروف بأنها غياب «الاحتكاكات» *Frictions*. في مقال نُشر مؤخرًا («كمية رأس المال ومعدل الفائدة» *Quantity of Capital and the Rate of Interest*, *Journal of Political Economy*, XLIV, No.5 [1936], 638) أشار فرانك نايت بحق إلى أن «الخطأ» هو المعنى المعتاد لكلمة «الاحتكاك» في المناقشات الاقتصادية.

(٢) قد يكون هذا شرطًا واحدًا، ولكن ربما ليس كافيًا بعد، لضمان أنه، مع حالة معينة من الطلب، ينبغي معادلة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج المختلفة في استخداماتها المختلفة، وبهذا المعنى يُفترض أن يتم تحقيق توازن الإنتاج. إن مسألة أنه ليس من الضروري، كما قد يعتقد المرء، أن كل استخدام بديل ممكن لأي نوع من الموارد يجب أن يكون معروفًا لمالك واحد على الأقل من بين مالكي كل مجموعة من هذه الموارد التي يتم استخدامها لغرض واحد معين يرجع إلى حقيقة أن البدائل المعروفة لأصحاب الموارد في استخدام معين تنعكس في أسعار هذه الموارد. بهذه الطريقة، قد يكون توزيعًا كافيًا للمعرفة بالاستخدامات البديلة، *z*، *y*، ... *o*، *n*، *m*، لسلعة ما، إذا كان *A*، أي الشخص الذي يستخدم كمية هذه الموارد التي بحوزته من أجل *m*، يعرف *n* ؛ و*B*، الذي سيستخدمها في *n*، يعرف *m*، بينما *C*، الذي سيستخدمها في لـ *o*، يعرف *r*، إلخ، حتى نصل إلى *L*، الذي يستخدمها في *z*، لكنه يعرف فقط y. لست متأكدًا إلى أي مدى بالإضافة إلى هذا، يلزم توزيع معين للمعرفة بالنسب المختلفة التي يمكن فيها الجمع بين عوامل مختلفة في إنتاج أي سلعة. لتحقيق التوازن الكامل، ستكون هناك حاجة إلى افتراضات إضافية حول المعرفة التي يمتلكها المستهلكون حول صلاحية السلع لتلبية رغباتهم.

أن يوجد في كل مجال هامش معين من الأشخاص الذين يمتلكون بينهم كل المعرفة ذات الصلة. إن التوسع في هذا الأمر سيكون مهمة مثيرة للاهتمام ومهمة للغاية، ولكنها مهمة ستتجاوز بكثير حدود هذه الورقة.

على الرغم من أن ما قلته حول هذه النقطة كان إلى حد كبير في شكل نقد، فإنني لا أريد أن أبدو يائسًا بشكل لا داعي له بشأن ما حققناه بالفعل. حتى لو تجاوزنا جانبًا أساسيًّا في حجتنا، ما زلت أعتقد، من خلال ما هو ضمني في منطقها، أن علم الاقتصاد قد اقترب أكثر من أي علم اجتماعي آخر من إجابة ذلك السؤال المركزي لجميع العلوم الاجتماعية، وهو: كيف يمكن لمزيج من شظايا المعرفة الموجودة في عقول مختلفة أن يؤدي إلى نتائج إذا أردنا تحقيقها عن عمد، فستتطلب معرفة لدى العقل الموجِّه لا يمكن لأي شخص أن يمتلكها؟ إن إظهار أنه بهذا المعنى ستؤدي الأفعال التلقائية للأفراد، في ظل الشروط التي يمكننا تحديدها، إلى توزيع الموارد بشكل يمكن فهمه كما لو كان قد تم إنشاؤه وفقًا لخطة واحدة، على الرغم من عدم تخطيط أحد لها، يبدو لي في الواقع إجابة عن المشكلة التي وُصفت أحيانًا مجازيًّا بأنها مشكلة «العقل الاجتماعي». لكن يجب ألا نتفاجأ من رفض مثل هذه الادعاءات عادة، لأننا لم نبنِها على الأسس الصحيحة.

هناك نقطة واحدة أخرى في هذا الصدد أود أن أذكرها. وهي أنه، إذا كان الميل نحو التوازن، والذي لدينا سبب للاعتقاد بوجوده على أسسٍ تجريبية، هو فقط نحو توازن نسبي لتلك المعرفة التي سيكتسبها

الناس في سياق نشاطهم الاقتصادي، وإذا كان هناك أي تغير آخر في المعرفة يجب اعتباره «تغيرًا في البيانات» بالمعنى المعتاد للمصطلح، والذي يقع خارج نطاق تحليل التوازن؛ فهذا يعني أن تحليل التوازن لا يمكن أن يخبرنا حقًّا بأي شيء عن أهمية ودلالة مثل هذه التغييرات في المعرفة، وقد يذهب هذا بنا أيضًا إلى حد تفسير حقيقة أن التحليل البحت يبدو أنه ليس لديه سوى القليل جدًّا ليقوله عن المؤسسات، مثل الصحافة، التي الغرض منها هو توصيل المعرفة. قد يفسر هذا أيضًا لماذا يجب أن يؤدي الانشغال بالتحليل البحت في كثير من الأحيان إلى عمى غريب للدور الذي تلعبه في الحياة الواقعية مؤسسات ومنظومات مثل الإعلان.

- ١٠ -

بهذه الملاحظات المتقطعة إلى حد ما حول موضوعات تستحق المزيد من الدراسة الدقيقة، يجب أن أنهي عرضي لهذه المشكلات. لكن أود أن أضيف ملاحظة أو اثنتين فقط.

الأولى هي أنه عند تأكيد طبيعة القضايا التجريبية التي يجب أن نستفيد منها إذا أردنا للجهاز الصوري لتحليل التوازن أن يساعد في تفسير العالم الحقيقي، وفي تأكيد أن القضايا حول كيفية اكتساب الناس للمعرفة، والتي هي ذات صلة في هذا الصدد، ذات طبيعة مختلفة اختلافًا جوهريًّا عن تلك الخاصة بالتحليل الصوري البحت، لا أقصد أن أقترح

أنه يوجد هنا والآن مجال واسع للبحث التجريبي. أشك كثيرًا فيما إذا كان هذا البحث سيعلمنا شيئًا جديدًا. النقطة المهمة هي بالأحرى أننا يجب أن ندرك ماهية أسئلة الواقع التي تعتمد عليها قابلية تطبيق حجتنا على العالم الحقيقي، أو لقول الشيء نفسه بعبارة أخرى، في أي نقطة تكون حجتنا، عندما يتم تطبيقها على ظواهر العالم الحقيقي، خاضعة للتحقق.

النقطة الثانية هي أنني بالطبع لا أريد أن أشير إلى أن أنواع المشكلات التي كنت أناقشها كانت غير مألوفة لحجج الاقتصاديين من الأجيال الأقدم. الاعتراض الوحيد الذي يمكن تقديمه ضدهم هو أنهم خلطوا بين نوعين من القضايا؛ القبلية *A priori* والتجريبية *Empirical*، التي يستخدمها كل اقتصادي واقعي باستمرار، لدرجة أنه غالبًا ما يكون من المستحيل تمامًا معرفة نوع الصلاحية التي يفترضونها لقضية معينة. كانت الأعمال الأحدث خالية من هذا الخطأ، ولكن فقط على حساب ترك المزيد والمزيد من الغموض حول نوع الصلة التي كانت تربط حججهم بظواهر العالم الحقيقي. كل ما حاولت فعله هو العثور على طريق العودة إلى المعنى المنطقي لتحليلنا، والذي أخشى أنه من المرجح أن نغفل عنه عندما يصبح تحليلنا أكثر تفصيلًا. قد تشعر حتى أن معظم ما قلته كان مألوفًا، ولكن ربما يكون من الضروري من وقت لآخر أن يفصل المرء ذاته عن الجوانب الفنية للحجة ويسأل بسذاجة عما يدور حوله الأمر برمته. وإذا لم أُظهر سوى أنه ليس فقط في بعض النواحي تكون الإجابة عن هذا السؤال ليست واضحة ولكن في بعض الأحيان لا نعرف تمامًا ما هي، فسأكون قد نجحت في هدفي.

الفصل الثالث

حقائق العلوم الاجتماعية(*)

- ١ -

لا يوجد اليوم مصطلح مقبول بشكل عام لوصف مجموعة التخصصات التي سنهتم بها في هذه الورقة. كان مصطلح «العلوم المعنوية»، بالمعنى الذي استخدمه جون ستيوارت ميل، يغطي المجال تقريبًا، لكنه عفا عليه الزمن منذ فترة طويلة وسيحمل الآن دلالات غير ملائمة لمعظم القراء. وفي حين أنه لهذا السبب من الضروري استخدام كلمة «العلوم الاجتماعية» المألوفة في العنوان، يجب أن أبدأ بتأكيد أنه ليست جميع التخصصات المعنية بظواهر الحياة الاجتماعية تثير بأي حال المشكلات المحددة التي سنتناولها. تتعامل الإحصاء الحيوية، على

(*) *Read before the Cambridge University Moral Science Club, November 19, 1942. Reprinted from Ethics, LIV, No. 1 (October, 1943), 1-13. Some of the issues raised in this essay are discussed at gr~ater length in the author's article on «Scientism and the Study of Society,» which appeared in three instalments in Economica, 1942--15.*

سبيل المثال، أو دراسة انتشار الأمراض المعدية، بلا شك مع الظواهر الاجتماعية، ولكنها لا تثير أيًا من الأسئلة المحددة التي سنتناولها هنا. إنها، إذا جاز لي أن أسميها، علوم طبيعية حقيقية للمجتمع ولا تختلف في أي جانب مهم عن العلوم الطبيعية الأخرى. لكن يختلف الأمر مع دراسة اللغة أو السوق والقانون ومعظم المنظومات البشرية الأخرى. هذه المجموعة فقط من التخصصات هي التي سأتناولها، والتي أجد نفسي مضطرًا لاستخدام مصطلح «العلوم الاجتماعية» المضلل إلى حد ما لها.

بما أنني سأزعم أن دور التجربة في مجالات المعرفة هذه يختلف اختلافًا جوهريًا عن الدور الذي تلعبه في العلوم الطبيعية، ربما من الأفضل أن أوضح في البداية أنني أتناول موضوعي هنا مع الإيمان بالصلاحية الشاملة لمناهج العلوم الطبيعية. إذ لم يكن تدريبي الأول علميًا إلى حد كبير بالمعنى الضيق للكلمة فحسب، بل كان أيضًا التدريب الضئيل الذي تلقيته في الفلسفة أو المنهج العلمي بالكامل في مدرسة إرنست ماخ ولاحقًا الوضعيين المنطقيين. ومع ذلك، فإن كل هذا كان له تأثير فقط في خلق وعي أصبح أكثر تحديدًا مع مرور الوقت، وأنه، بالتأكيد في علم الاقتصاد، فإن جميع الأشخاص الذين يُنظر إليهم عالميًا على أنهم يتحدثون بمنطقية ينتهكون باستمرار شرائع المنهج العلمي المقبولة التي تطورت من ممارسة العلوم الطبيعية؛ وأنه حتى علماء الطبيعة، عندما يبدأون في مناقشة الظواهر الاجتماعية، بشكل عام -على الأقل بقدر ما يحافظون على أي حس مشترك-

يفعلون الشيء نفسه؛ وأنه، في الحالات غير النادرة عندما كان يحاول عالم الطبيعة بجدية تطبيق عاداته المهنية في التفكير على المشكلات الاجتماعية، كانت النتيجة دائمًا كارثية؛ أي من النوع الذي يبدو لجميع الطلاب المحترفين في هذه المجالات محض هراء. ولكن، في حين أنه من السهل إظهار عبثية معظم المحاولات الملموسة لجعل العلوم الاجتماعية «علمية»، إلا أنه من الصعب كثيرًا الدفاع عن مناهجنا الخاصة، والتي، على الرغم من إرضائها لمعظم الناس في تطبيقات معينة، فهي، إذا نظرنا إليها بعين ناقدة، تشبه بشكل مثير للريبة ما يعرف شعبيًّا باسم «المذهب السكولائي في العصور الوسطى».

- ٢ -

لكن يكفي ذلك كمقدمة. اسمحوا لي الآن أن أغوص مباشرة في صلب موضوعي وأسأل عن نوع الحقائق التي يجب أن نتعامل معها في العلوم الاجتماعية. يثير هذا السؤال على الفور سؤالًا آخر يعد حاسمًا من نواحٍ عديدة لمشكلتي، وهو: ماذا نعني عندما نتحدث عن «نوع معين من الحقائق»؟ هل تُعطى لنا هذه الحقائق كحقائق من نوع معين، أم نحن من نجعلها كذلك من خلال النظر إليها بطريقة معينة؟ بالطبع كل معرفتنا بالعالم الخارجي مستمدة بطريقة ما من الإدراك الحسي وبالتالي من معرفتنا بالحقائق المادية. لكن هل هذا يعني أن كل ما لدينا من معرفة هي بالحقائق المادية فقط؟ هذا يعتمد على ما نعنيه بـ«نوع من الحقائق».

يمكن لتشبيه من العلوم الفيزيائية أن يجعل الموقف واضحًا. جميع الرافعات أو البندولات التي يمكننا تصورها لها خصائص كيميائية وبصرية. لكن عندما نتحدث عن الرافعات أو البندولات، فإننا لا نتحدث عن الحقائق الكيميائية أو البصرية. إنّ ما يجعل عددًا من الأشياء الفردية حقائق من نوع ما هي السمات التي نختارها من أجل التعامل معها كعناصر في فئة واحدة. هذا بالطبع بديهي. لكن هذا يعني أنه على الرغم من أن جميع الظواهر الاجتماعية التي يمكننا التعامل معها قد تكون لها سمات مادية، فإنها لا يجب أن تكون حقائق مادية لغرضنا. وهذا يعتمد على الكيفية التي سنجدها مناسبة لتصنيفها لمناقشة مشكلاتنا. هل الأفعال البشرية التي نلاحظها، والأشياء المستخدمة بهذه الأفعال، هي أشياء من نفس النوع أو من نوع مختلف لأنها تظهر ماديًّا على أنها متشابهة أو مختلفة لنا، نحن المراقبين؛ أم لسبب آخر؟

إن العلوم الاجتماعية تهتم بلا استثناء بالطريقة التي يتصرف بها البشر تجاه بيئتهم -البشر الآخرون أو الأشياء الأخرى- أو يجب أن أقول بالأحرى إن هذه هي العناصر التي تبني العلوم الاجتماعية منها أنماط العلاقة بين العديد من البشر. كيف يجب أن نحدد أو نصنف موضوعات أنشطتهم والأشياء المستخدمة بها إذا أردنا شرح أو فهم أفعالهم؟ هل هي السمات المادية لهذه الموضوعات والأشياء -ما يمكننا اكتشافه عنها من خلال دراستها- أم أنه يجب علينا تصنيف هذه الأشياء من خلال شيء آخر عندما نحاول شرح ما يفعله البشر حيالها؟ اسمحوا لي أولًا أن أفكر في بعض الأمثلة.

خذ أشياء مثل الأدوات، والطعام، والأسلحة، والكلمات، والجمل، والاتصالات، وأعمال الإنتاج؛ أو أي مثال معين على أي منها. أعتقد أن هذه عينات عادلة من نوع موضوعات النشاط البشري التي تحدث باستمرار في العلوم الاجتماعية. من السهل أن نرى أن كل هذه المفاهيم (ونفس الشيء ينطبق على الأمثلة الملموسة والمحددة) لا تشير إلى بعض الخصائص الموضوعية التي تمتلكها الأشياء، أو التي يمكن للمراقب اكتشافها عنها، ولكن إلى وجهات النظر التي يتبناها شخص آخر حول الأشياء. لا يمكن حتى تعريف هذه الأشياء أو الموضوعات من الناحية المادية، لأنه لا توجد خاصية مادية واحدة يجب أن يمتلكها أي عضو في فئة معينة. هذه المفاهيم أيضًا ليست مجرد أفكار مجردة من النوع الذي نستخدمه في جميع العلوم الفيزيائية. إنها جميعًا أمثلة لما يسمى أحيانًا «المفاهيم الغائية»؛ أي أنه لا يمكن تعريفها إلا من خلال الإشارة إلى العلاقات بين ثلاثة مصطلحات: الغرض، والشخص الذي يحمل هذا الغرض، وشيء يعتقد هذا الشخص أنه مناسب لهذا الغرض. إذا أردنا، يمكننا القول إن كل هذه الأشياء لا يتم تعريفها من حيث خصائصها «الواقعية»، ولكن من حيث الآراء التي يتبناها الناس عنها. باختصار، الأشياء في العلوم الاجتماعية هي ما يعتقده الناس عنها. فالمال هو المال، والكلمة هي كلمة، ومستحضرات التجميل هي مستحضرات التجميل، إذن ولأن شخصًا ما يعتقد أنهم كذلك.

إن عدم وضوح هذا الأمر بشكل كبير يرجع إلى الصدفة التاريخية المتمثلة في أن معرفة معظم الناس في العالم الذي نعيش فيه تماثل

تقريبًا معرفتنا. لكنها تبرز بقوة أكبر عندما نفكر في أشخاص لديهم معرفة مختلفة عن معرفتنا، على سبيل المثال، الأشخاص الذين يؤمنون بالسحر. إذ من الواضح أن التعويذة التي يُعتقد أنها تحمي حياة من يحملها، أو الطقوس التي تهدف إلى تحقيق حصاد جيد، لا يمكن تحديدها أو تعريفها إلا من حيث معتقدات الناس بشأنها. لكن الطابع المنطقي للمفاهيم التي يتعين علينا استخدامها في محاولات تفسير أفعال الناس هو نفسه سواء كانت معتقداتنا تتطابق مع معتقداتهم أم لا. إن مسألة ما إذا كان الدواء دواء، لغرض فهم أفعال الشخص، تعتمد فقط على ما إذا كان هذا الشخص يعتقد أنه دواء، بصرف النظر عما إذا كنا -نحن المراقبين- نتفق معه أم لا. في بعض الأحيان يكون من الصعب إلى حد ما مراعاة هذا التمييز بوضوح. من المرجح، على سبيل المثال، أن نفكر في العلاقة بين الوالد والابن على أنها حقيقة «موضوعية». ولكن عندما نستخدم هذا المفهوم في دراسة الحياة الأسرية، فإن الأمر المهم ليس أن (أ) هو النسل الطبيعي لـ(ب)، ولكن أن كليهما يعتقد أن هذا هو الحال. ولا يختلف ذلك الطابع في الحالة التي يعتقد فيها (أ) و(ب) أن بعض الروابط الروحية موجودة بينهما، والتي لا نعتقد نحن بوجودها. ربما يظهر التمييز بشكل أوضح في العبارة العامة والواضحة القائلة بأنه لا توجد معرفة متفوقة قد يمتلكها المراقب عن الشيء، ولكن لا يمتلكها الشخص الذي يتصرف، يمكن أن تساعدنا في فهم دوافع أفعاله.

إذن، تكون موضوعات النشاط البشري والأشياء المستخدمة به

-لأغراض العلوم الاجتماعية- من نفس النوع أو من نوع مختلف، أو تنتمي إلى نفس الفئات أو فئات مختلفة، ليس وفقًا لما نعرفه نحن، المراقبون، عن الأشياء، ولكن وفقًا لما نعتقد أن الشخص المرصود يعرفه عنها. فنحن بطريقة ما، ولأسباب سأتناولها حاليًا، ننسب المعرفة إلى الشخص المرصود. قبل أن أستمر في التساؤل عن الأسس التي يستند إليها مثل هذا العزو للمعرفة حول الشيء إلى الشخص الذي يقوم بالفعل، وماذا يعني هذا، وما يتبع من حقيقة أننا نحدد ونعرف موضوعات الفعل البشري بهذه الطريقة، يجب أن أقف للحظة، لنفكر في النوع الثاني من العناصر التي يجب أن نتعامل معها في العلوم الاجتماعية: ليس البيئة التي يتصرف فيها البشر ولكن الفعل البشري نفسه. عندما نفحص تصنيف الأنواع المختلفة من الأفعال الذي يجب أن نستخدمه عندما نناقش السلوك البشري المفهوم، فإننا نواجه بالضبط نفس الموقف كما فعلنا في تحليل تصنيف موضوعات الأفعال البشرية. من الأمثلة التي قدمتها من قبل، تندرج الأربعة الأخيرة في هذه الفئة: الكلمات والجمل والاتصالات وأعمال الإنتاج هي أمثلة على أفعال بشرية من هذا النوع. الآن، ما الذي يجعل حالتين أو مثالين من نفس الكلمة أو نفس فعل الإنتاج من نفس النوع، بالمعنى الذي يكون ذا صلة بنقاشنا للسلوك المفهوم؟ بالتأكيد ليس أي خصائص فيزيائية مشتركة بينهما. إذ ليس لأنني أعرف بوضوح الخصائص الفيزيائية التي يشترك فيها صوت كلمة «الجميز» التي تُنطق في أوقات مختلفة من قبل أشخاص مختلفين أنني أعتبرها أمثلة من نفس الفئة، ولكن

لأنني أعرف أن كل هذه الأصوات أو الإشارات المختلفة تعني نفس الكلمة، أو أنهم يفهمونها جميعًا على أنها نفس الكلمة. وليس بسبب أي تشابه موضوعي أو مادي ولكن بسبب النية (المعزوة) للشخص الذي يتصرف، إنني أعتبر الطرق المختلفة التي قد يصنع بها في ظروف مختلفة، على سبيل المثال، مغزلًا، أمثلةً لنفس فعل الإنتاج.

يرجى ملاحظة أنني لا أزعم أن الخصائص الفيزيائية لا تدخل في عملية التصنيف فيما يتعلق بموضوعات النشاط البشري ولا فيما يتعلق بأنواع النشاط البشري المختلفة نفسها. ما أحاجج به هو أنه لا توجد خصائص مادية يمكن أن تدخل في التعريف الصريح لأي من هذه الفئات، لأن عناصر هذه الفئات لا تحتاج إلى امتلاك سمات مادية مشتركة، ولا نعرف حتى بوعي أو بوضوح ما هي الخصائص المادية المختلفة التي يجب لأي شيء أن يمتلك واحدًا منها على الأقل ليكون عنصرًا في الفئة. يمكن وصف الموقف بشكل توضيحي بالقول إننا نعلم أن الأشياء أو الموضوعات أ، ب، ج، ...، والتي قد تكون مختلفة ماديًا وفيزيائيًا تمامًا والتي لا يمكننا أبدًا إحصاؤها بشكل شامل، هي أشياء من نفس النوع لأن موقف (س) تجاه كل منها متشابه. لكن حقيقة أن موقف (س) تجاهها متشابه لا يمكن تحديدها مرة أخرى إلا بالقول إنه سيتفاعل تجاهها بفعل من الأفعال ص، س، ع، والتي قد تكون مختلفة فيزيائيًا مرة أخرى، والتي لن نكون قادرين على إحصائها بشكل شامل، ولكننا نعرف فقط أنها «تعني» نفس الشيء.

هذه النتيجة للتفكير فيما نقوم به في الواقع هي بلا شك مزعجة

بعض الشيء. ومع ذلك، يبدو لي أنه لا يوجد شك محتمل في أن هذا ليس فقط ما نقوم به بالضبط في الحياة العادية وكذلك في العلوم الاجتماعية، عندما نتحدث عن الفعل المفهوم للآخرين، ولكنه أيضًا الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها «فهم» ما يفعله الآخرون دائمًا؛ ولذلك، يجب أن نعتمد على هذا النوع من التفكير عندما نناقش ما نعرفه جميعًا على أنه أنشطة بشرية أو مفهومة على وجه التحديد. فنحن نعلم جميعًا ما نعنيه عندما نقول إننا نرى شخصًا «يلعب» أو «يعمل»، أو شخصًا ما يقوم بفعل ما «عن عمد»، أو عندما نقول إن وجهًا ما يبدو «ودودًا» أو «خائفًا». ولكن، على الرغم من أننا قد نكون قادرين على شرح كيفية التعرف على أي من هذه الأشياء في حالة معينة، فأنا متأكد من أنه لا أحد منا يمكنه إحصاء، ولا يمكن لأي علم -على الأقل حتى الآن- إخبارنا بجميع الخصائص أو السمات المادية المختلفة التي من خلالها نتعرف على وجود هذه الأشياء. فالسمات المشتركة التي تمتلكها عناصر أي من هذه الفئات ليست سمات مادية ولكن يجب أن تكون شيئًا آخر.

إننا عندما نفسر الفعل البشري بأي حال من الأحوال على أنه هادف أو ذو مغزى، سواء فعلنا ذلك في الحياة العادية أو لأغراض العلوم الاجتماعية، علينا أن نحدد كلًّا من موضوعات النشاط البشري وأنواع الأفعال المختلفة نفسها، ليس من الناحية المادية ولكن من حيث آراء أو مقاصد الأشخاص الذين يتصرفون؛ ومن هذه الحقيقة تنتج بعض النتائج المهمة للغاية؛ وهي أننا يمكننا، من مفاهيم الأشياء أو الموضوعات،

أن نستنتج تحليليًّا شيئًا حول ما ستكونه الأفعال. فإذا قمنا بتعريف شيء من حيث موقف الشخص تجاهه، فهذا يعني، بالطبع، أن تعريف الشيء يتضمن بيانًا حول موقف الشخص تجاه الشيء. فعندما نقول إن الشخص يمتلك طعامًا أو مالًا، أو أنه ينطق بكلمة، فإننا نعني ضمنًا أنه يعرف أنه يمكنه تناول الأول، وأنه يمكنه استخدام الثاني لشراء شيء ما، وأنه يمكنه فهم الثالث؛ وربما أشياء أخرى كثيرة. إن مسألة ما إذا كان هذا اللزوم أو التضمن مهمًّا بأي شكل من الأشكال، أي ما إذا كان يضيف بأي شكل من الأشكال إلى معرفتنا، تعتمد على ما إذا كان، عندما نقول لشخص ما إن هذا الشيء أو ذاك هو طعام أو مال، فإننا نقول بذلك فقط الحقائق المرصودة التي نستمد منها هذه المعرفة أو ما إذا كنا نعني ضمنًا أكثر من ذلك.

كيف يمكننا أن نعرف أن الشخص لديه معتقدات معينة حول بيئته؟ ماذا نعني عندما نقول إننا نعلم أنه يحمل معتقدات معينة؛ أي عندما نقول إننا نعلم أنه يستخدم هذا الشيء كأداة أو تلك الإيماءة أو الصوت كوسيلة للاتصال؟ هل نعني فقط ما نلاحظه بالفعل في حالة معينة، أي على سبيل المثال، أننا نراه يمضغ ويبتلع طعامه، أو يؤرجِح مطرقة، أو يصدر أصواتًا؟ أم هل دائمًا عندما نقول إننا «نفهم» فعل الشخص، عندما نتحدث عن «لماذا» يفعل هذا أو ذاك، ننسب إليه شيئًا يتجاوز ما يمكننا ملاحظته؟ (أو على الأقل يتجاوز ما يمكننا ملاحظته في تلك الحالة المعينة؟).

إذا نظرنا للحظة في أبسط أنواع الأفعال التي تنشأ فيها هذه

المشكلة، يصبح من الواضح بالطبع أنه عند مناقشة ما نعتبره أفعالًا واعية للآخرين، فإننا نفسر تصرفاتهم دائمًا على أساس عقولنا نحن؛ أي أننا نقوم بتجميع أفعالهم، وموضوعات أفعالهم، في فئات لا نعرفها إلا من خلال المعرفة الآتية من عقولنا نحن. فنحن نفترض أن فكرة الغرض أو الأداة، أو السلاح أو الطعام، أمر مشترك بيننا وبينهم، تمامًا كما نفترض أنهم يستطيعون رؤية الفارق بين الألوان أو الأشكال المختلفة مثلنا. وبالتالي، فإننا دائمًا ما نكمل ما نراه من فعل شخص آخر من خلال إسقاطنا على هذا الشخص نظامًا لتصنيف الأشياء، والذي نعرفه، ليس من خلال ملاحظة الأشخاص الآخرين، بل لأننا نحن أنفسنا نفكر من حيث هذه الفئات. على سبيل المثال، إذا شاهدنا شخصًا يعبر ميدانًا مليئًا بالمرور، متجنبًا بعض السيارات ومتوقفًا مؤقتًا للسماح للآخرين بالمرور، فنحن نعرف (أو نعتقد أننا نعرف) أكثر بكثير مما نرى بأعيننا. سيكون هذا صحيحًا بنفس القدر إذا رأينا رجلًا يتصرف في بيئة مادية على عكس أي شيء رأيناه من قبل. إذا رأيت لأول مرة في حياتي صخرة كبيرة أو انهيارًا جليديًا يسقط على جانب أحد الجبال باتجاه رجل ورأيته يركض بعيدًا، فأنا أعرف معنى هذا الفعل لأنني أعرف ما كنت سأفعله أو ما قد كنت سأفعله في موقف مماثل.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أننا جميعًا نتصرف باستمرار على افتراض أنه يمكننا بهذه الطريقة تفسير تصرفات الآخرين على أساس التشابه مع عقولنا، وأن هذا الإجراء ينجح في الغالبية العظمى من الحالات. المشكلة هي أننا لا نستطيع أبدًا أن نكون متأكدين، عند

مشاهدة بعض الحركات أو سماع بضع كلمات لشخص ما، أن نقرر أنه عاقل وليس مجنونًا، وبالتالي نستبعد إمكانية تصرفه بعدد لا حصر له من الطرق «الغريبة» التي لا يستطيع أحد منا إحصاءها أبدًا، والتي لا تتوافق مع ما نعرف أنه سلوك منطقي أو عقلاني؛ وهو ما لا يعني شيئًا آخر غير أنه لا يمكن تفسير تلك الأفعال عن طريق التشابه مع عقولنا. كما لا يمكننا أن نشرح بدقة كيف نعرف، للأغراض العملية، أن الشخص عاقل وليس مجنونًا، ولا يمكننا استبعاد احتمال أن نكون مخطئين في حالة واحدة من بين ألف. وبالمثل، من خلال بضع ملاحظات، سأكون قادرًا بسرعة على الاستنتاج أن شخصًا ما يشير أو يصطاد، أو يمارس الحب، أو يعاقب شخصًا آخر، على الرغم من أنني ربما لم أرَ هذه الأشياء يتم القيام بها بهذه الطريقة بالذات؛ ومع ذلك فإن استنتاجي سيكون مؤكدًا بما فيه الكفاية لجميع الأغراض العملية.

السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان من المنطقي استخدام مفاهيم مثل هذه في التحليل العلمي، والتي تشير إلى الأشياء التي ندركها جميعًا «بشكل حدسي»، والتي لا نستخدمها من دون تردد في الحياة اليومية فحسب، بل التي تقوم عليها جميع العلاقات الاجتماعية وكل التواصل بين البشر؛ أو ما إذا كان ينبغي أن نمتنع عن القيام بذلك لأننا لا نستطيع تحديد أي ظروف مادية يمكننا أن نستنبط منها على وجه اليقين أن الظروف المفترضة موجودة بالفعل في أي حالة معينة، ولهذا السبب لا يمكننا أبدًا التأكد مما إذا كانت أي حالة معينة هي حقًّا عنصر في الفئة التي نتحدث عنها؛ على الرغم من أننا نتفق جميعًا على أن تشخيصنا

سيكون صحيحًا في الغالبية العظمى من الحالات. إن التردد الذي نشعر به في البداية حول هذا ربما يرجع إلى حقيقة أن الاحتفاظ بمثل هذا الإجراء في العلوم الاجتماعية يبدو أنه يتعارض مع الاتجاه الأكثر وضوحًا لتطور الفكر العلمي في العصر الحديث. لكن هل يوجد مثل هذا التعارض حقًّا؟ تم وصف الاتجاه الذي أشير إليه على أنه اتجاه نحو الإزالة التدريجية لجميع تفسيرات «الأنسنة» *anthropomorphic* من العلوم الفيزيائية. فهل هذا يعني حقًّا أنه يجب علينا الامتناع عن معاملة الإنسان «بشكل مؤنسن»، أم أنه من الواضح، بمجرد أن نصوغ الأمر على هذا النحو، أن مثل هذا الاستكمال للميول الماضية أمر سخيف؟

لا أرغب بالطبع في هذا الصدد في إثارة جميع المشكلات المرتبطة بالمذهب السلوكي، على الرغم من أن الاستقصاء الأكثر منهجية للموضوع الذي أتناوله لا يمكن أن يتجنب القيام بذلك. في الواقع، فإن السؤال الذي نحن معنيون به هنا ليس سوى ما إذا كان بإمكان العلوم الاجتماعية أن تناقش نوع المشكلات التي تهتم بها بمصطلحات سلوكية بحتة؛ أو حتى ما إذا كان النزعة السلوكية المتسقة ممكنة من الأساس.

ربما يمكن تحديد العلاقة بين العامل التجريبي الصارم والجزء الذي نضيفه من معرفة أذهاننا في تفسير تصرف شخص آخر بمساعدة استخدام (مشكوك فيه إلى حد ما) التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى الضمني للمفهوم. فما سأعترف في ظروف معينة بأنه «وجه ودود»، كمعنى حرفي المفهوم، هو إلى حد كبير مسألة خبرة حسية. لكن ما

أعنيه عندما أقول إن هذا «وجه ودود»، لا يمكن لأي خبرة حسية بالمعنى العادي للكلمة أن تخبرني به. ما أعنيه بـ«الوجه الودود» لا يعتمد على الخصائص الفيزيائية أو المادية للحالات الملموسة المختلفة، والتي قد لا يوجد شيء مشترك بينها. ومع ذلك، يتعلم المرء التعرف عليها وإدراكها كعناصر في نفس الفئة؛ وما يجعلها أعضاء في نفس الفئة ليس أيًّا من خصائصها المادية بل معنى تم إضفاؤه عليها.

تزداد أهمية هذا التمييز عندما نتحرك خارج محيطنا المألوف. ما دمت أتنقل بين الأشخاص المشابهين لي، فمن المرجح أن تكون الخصائص المادية لورقة بنكية أو مسدس على سبيل المثال هي التي أستنتج منها أنهما أموال أو سلاح بالنسبة للشخص الذي يحملهما. لكن عندما أرى همجيًّا يحمل قوقعة أو أنبوبًا طويلًا ورفيعًا، فإن الخصائص الفيزيائية للشيء لن تخبرني على الأرجح بأي شيء. لكن الملاحظات التي توحي لي بأن القوقعة هي أموال بالنسبة له وأن الأنبوب هو سلاح، ستلقي الكثير من الضوء على موضوع الفعل؛ ضوءًا أكثر بكثير مما يمكن أن تقدمه هذه الملاحظات نفسها إذا لم أكن على دراية بمفهوم المال أو السلاح. وبإدراك الأشياء على هذا النحو، أبدأ في فهم سلوك الناس. حيث أكون قادرًا على فهم مخطط أفعال أعتبره «منطقيًّا» لمجرد أنني أصبحت لا أعتبره شيئًا له خصائص فيزيائية معينة ولكن على أنه شيء يتناسب مع نمط أفعالي الهادف.

إذا كان ما نفعله عندما نتحدث عن فهم فعل الشخص هو وضع ما نلاحظه بالفعل في أنماط نجدها جاهزة في أذهاننا، فإنه يلزم عن ذلك،

بالطبع، أننا يمكننا أن نفهم أقل وأقل كلما تناولنا كائنات تختلف عنا أكثر فأكثر. ولكن يترتب على ذلك أيضًا أنه ليس من المستحيل فقط إدراك عقل مختلف عن عقولنا، بل إن الحديث عن ذلك لا معنى له. إن ما نعنيه عندما نتحدث عن عقل آخر هو أنه يمكننا ربط ما نلاحظه، لأن الأشياء التي نلاحظها تتناسب مع طريقة تفكيرنا. ولكن عندما تتوقف هذه الإمكانية للتفسير من حيث التشابهات مع أذهاننا، حيث لم يعد بإمكاننا «الفهم»؛ فلا معنى للتحدث عن العقل على الإطلاق؛ فلا يوجد حينها سوى الحقائق المادية التي يمكننا تجميعها وتصنيفها فقط وفقًا للخصائص الفيزيائية التي نلاحظها.

إحدى النقاط المثيرة للاهتمام في هذا الصدد هي أنه بينما ننتقل من تفسير أفعال وتصرفات الأفراد الذين يشبهوننا كثيرًا إلى الأفراد الذين يعيشون في بيئة مختلفة تمامًا، فإن المفاهيم الأكثر تحديدًا وواقعية هي التي تفقد أولًا فائدتها في تفسير تصرفات الناس، بينما تلك الأكثر عمومية أو تجريدًا هي التي تظل مفيدة لأطول فترة. إن معرفتي بالأشياء اليومية من حولي، والطرق الخاصة التي نعبر بها عن الأفكار أو المشاعر، لن تكون ذات فائدة تذكر في تفسير سلوك سكان تييرا ديل فويغو(*). لكن فهمي لما أعنيه بوسيلة لتحقيق غاية، أو بالطعام أو بالسلاح، أو بالكلمة أو العلامة، وربما حتى التبادل أو الهدية، سيظل مفيدًا بل وأساسيًّا في محاولتي لفهم ما يفعلونه.

(*) مجموعة جزر تقع في أقصى جنوب أمريكا الجنوبية بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي. (المترجم).

- ٣ -

حتى الآن، اقتصرت المناقشة على مسألة كيفية تصنيف الأفعال الفردية وموضوعاتها في مناقشة الظواهر الاجتماعية. يجب أن أنتقل الآن إلى مسألة الغرض من استخدام هذا التصنيف. على الرغم من أن الاهتمام بالتصنيفات يستهلك قدرًا كبيرًا من طاقاتنا في العلوم الاجتماعية، بل وإلى حد كبير في الاقتصاد، على سبيل المثال، لدرجة أن أحد أشهر النقاد المعاصرين للمجال قد وصفه بأنه علم «تصنيفي» بحت؛ فهذا ليس هدفنا النهائي. ومثل كل التصنيفات، فهي مجرد طريقة ملائمة لترتيب حقائقنا لأي شيء نريد تفسيره. ولكن قبل أن أتمكن من الانتقال إلى هذا، يجب، أولًا، إزالة سوء فهم شائع من طريقتنا، وثانيًا، شرح ادعاء يتم تقديمه بشكل متكرر نيابة عن عملية التصنيف هذه؛ وهو ادعاء يبدو لأي شخص نشأ في نطاق العلوم الطبيعية مشكوكًا به بشكل كبير، ولكنه مع ذلك ينبع فقط من طبيعة موضوعنا.

سوء الفهم هو أن العلوم الاجتماعية تهدف إلى تفسير السلوك الفردي وأن عملية التصنيف المعقدة التي نستخدمها إما أنها تمثل هذا التفسير أو أنها تخدمه. في الواقع، لا تفعل العلوم الاجتماعية شيئًا من هذا القبيل. إذا كان من الممكن «تفسير» الفعل الواعي، فهذه مهمة علم النفس وليس الاقتصاد أو اللسانيات أو القانون أو أي علم اجتماعي آخر. ما نقوم به هو مجرد تصنيف أنواع السلوك الفردي التي يمكننا

فهمها، وتطوير تصنيفها؛ أي باختصار، توفير ترتيب منظم للمواد التي يتعين علينا استخدامها في مهمتنا التالية. عادة ما يخجل علماء الاقتصاد قليلًا، وربما يكون هذا صحيحًا أيضًا في العلوم الاجتماعية الأخرى، من الاعتراف بأن هذا الجزء من مهمتهم هو جزء منطقي «بحت». وأعتقد أنه من قبيل الحكمة أن يدركوا ويواجهوا هذه الحقيقة بصراحة.

الادعاء الذي أشرت إليه يأتي مباشرة من هذا الطابع للجزء الأول من مهمتنا باعتبارها فرعًا من المنطق التطبيقي. لكنه يبدو صادمًا بما فيه الكفاية في البداية. وهو أننا يمكن أن نستنبط من معرفة أذهاننا بطريقة «قبلية» أو «استنباطية» أو «تحليلية» (على الأقل من حيث المبدأ) تصنيفًا شاملًا لجميع الأشكال الممكنة للسلوك المعقول أو المفهوم. لكن ضد هذا الادعاء، الذي نادرًا ما يتم طرحه صراحة، ولكنه دائمًا ما يكون ضمنيًّا، يتم توجيه كل السخرية والتهكم ضد الاقتصاديين، عندما يتم اتهامنا بإخراج المعرفة من وعينا الداخلي وما إلى ذلك من أقاويل. ومع ذلك، عندما نفكر في حقيقة أننا عندما نناقش سلوكًا مفهومًا، فإننا نناقش الأفعال التي يمكننا تفسيرها من منظور عقولنا، يفقد الادعاء طابعه الصادم ويصبح في الواقع مجرد حقيقة بديهية. فإذا استطعنا أن نفهم فقط ما هو مشابه لعقلنا، فهذا يعني بالضرورة أنه يجب أن نكون قادرين على إيجاد كل ما يمكننا فهمه في أذهاننا. بالطبع، عندما أقول إنه يمكننا من حيث المبدأ تحقيق تصنيف شامل لجميع الأشكال الممكنة للسلوك المفهوم، فإن هذا لا يعني أننا قد لا نكتشف، في تفسير الأفعال البشرية، أننا نستخدم عمليات فكرية لم نقم بعد بتحليلها أو

توضيحها. فنحن نفعل ذلك باستمرار. ما قصدته هو أنه عندما نناقش أي فئة معينة من الأفعال المعقولة التي حددناها على أنها أفعال من نوع واحد، بالمعنى الذي استخدمت فيه هذا المصطلح، فيمكننا، في هذا المجال، تقديم تصنيف شامل تمامًا لأشكال الفعل التي تندرج ضمنه. فإذا قمنا، على سبيل المثال، بتعريف الأفعال الاقتصادية على أنها جميع أفعال الاختيار التي تكون ضرورية بسبب ندرة الوسائل المتاحة لغاياتنا، فيمكننا، خطوة بخطوة، المضي قدمًا في تقسيم المواقف المحتملة إلى بدائل بحيث لا يوجد في كل خطوة احتمال ثالث؛ أي قد تكون وسيلة معينة مفيدة لغاية واحدة فقط أو لغايات عديدة، وقد يمكن تحقيق غاية معينة بوسيلة واحدة أو بعدة وسائل مختلفة، وقد تكون هناك حاجة إلى وسائل مختلفة لهدف معين إما بشكل بديل أو تراكمي، إلخ.

لكن يجب أن أترك ما أسميته الجزء الأول من مهمتي وأنتقل إلى مسألة الاستفادة من هذه التصنيفات المعقدة في العلوم الاجتماعية. الإجابة باختصار هي أننا نستخدم أنواعًا مختلفة من السلوك الفردي التي تم تصنيفها كعناصر نبني منها نماذج افتراضية في محاولة لإعادة إنتاج أنماط العلاقات الاجتماعية التي نعرفها في العالم من حولنا. لكن هذا لا يزال يترك لنا السؤال عما إذا كانت هذه هي الطريقة الصحيحة لدراسة الظواهر الاجتماعية. ألا نمتلك في النهاية في هذه البنى الاجتماعية حقائق اجتماعية ملموسة يجب أن نلاحظها ونقيسها، كما نلاحظ ونقيس الحقائق المادية؟ ألا ينبغي لنا هنا على الأقل استنباط كل معرفتنا من خلال الملاحظة والتجربة، بدلًا من «بناء النماذج» من العناصر الموجودة في فكرنا؟

إن الاعتقاد بأننا عندما ننتقل من فعل الفرد إلى ملاحظة الكيانات الكلية الاجتماعية، فإننا ننتقل من عالم التكهنات الغامضة والذاتية إلى عالم الحقيقة الموضوعية، هو اعتقاد منتشر للغاية. إنه الاعتقاد الذي يؤمن به كل من يعتقد أنه يمكنه جعل العلوم الاجتماعية أكثر «علمية» من خلال تقليد نموذج العلوم الطبيعية. وقد تم التعبير عن أساسه الفكري بشكل أوضح من قِبل مؤسس «علم الاجتماع»، أوجست كونت، عندما أكد في عبارة مشهورة أنه في مجال الظواهر الاجتماعية، كما هو الحال في علم الأحياء «من المؤكد أن الكائن أو الشيء ككل يكون معروفًا بشكل أفضل ويمكن الوصول إليه على الفور أكثر من الأجزاء المكونة له»[1]. ولا يزال معظم العلم الذي حاول إنشاءه قائمًا على هذا المعتقد أو معتقدات مشابهة.

أعتقد أن هذه النظرة التي تنظر إلى الكيانات الكلية الاجتماعية مثل «المجتمع» أو «الدولة»، أو أي مؤسسة أو ظاهرة اجتماعية معينة، على أنها أكثر موضوعية بأي معنى من تصرفات الأفراد المفهومة، هي محض وهم. سأجادل بأن ما نسميه «الحقائق الاجتماعية» ليست حقائق بالمعنى المحدد الذي يُستخدم به هذا المصطلح في العلوم الفيزيائية أكثر مما تكونه الأفعال الفردية أو موضوعاتها؛ وأن هذه «الحقائق» المزعومة هي على وجه التحديد نفس النوع من النماذج العقلية التي أنشأناها من العناصر التي نجدها في أذهاننا مثل تلك التي نبنيها في العلوم الاجتماعية النظرية، بحيث إن ما نقوم به في تلك العلوم هو -بالمعنى المنطقي- تمامًا نفس الشيء الذي نفعله دائمًا عندما نتحدث

(1) *Cours, IV, 258.*

عن الدولة أو المجتمع أو اللغة أو السوق، وأننا فقط نوضح ما يكون في الكلام اليومي العادي مخفيًّا وغامضًا.

لا يمكنني أن أحاول هنا أن أشرح هذا فيما يتعلق بأي من المجالات الاجتماعية النظرية، أو بالأحرى فيما يتعلق بالمجال الوحيد من بينها الذي من المفترض أن أكون مؤهلًا للقيام فيه بذلك؛ أي الاقتصاد. إذ للقيام بذلك سيتعين عليَّ أن أقضي وقتًا أطول بكثير مما هو متاح لي في الجوانب الفنية. ولكن ربما يكون من المفيد أكثر إذا حاولت القيام بذلك فيما يتعلق بأحد المجالات الوصفية، وبشكل ما، التجريبية بشكل بارز في العلوم الاجتماعية؛ أي التاريخ. سيكون النظر في طبيعة «الحقائق التاريخية» مناسبًا بشكل خاص، نظرًا لأن علماء الاجتماع يُنصَحون باستمرار، من قِبل أولئك الذين يرغبون في جعل العلوم الاجتماعية أكثر «علمية»، بالنظر إلى التاريخ للحصول على حقائقهم واستخدام «المنهج التاريخي» كبديل للمنهج التجريبي. في الواقع، خارج العلوم الاجتماعية نفسها (وعلى ما يبدو، خاصةً بين علماء المنطق)[1] يبدو أن هناك عقيدة أصبحت تقريبًا مقبولة هي أن المنهج التاريخي هو المسار الشرعي نحو التعميمات حول الظواهر الاجتماعية[2].

---

(1) C.f., e.g., L. S. Stebbing, A Modern Introduction to Logic (2d ed., 1933), p. 383.

(٢) أنا متأكد من أنني لست بحاجة هنا إلى حماية نفسي بشكل خاص من سوء الفهم المتمثل في أن ما سأقوله حول العلاقة بين التاريخ والنظرية يعني بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية التاريخ. أود حتى أن أؤكد أن الغرض الكامل للنظرية هو المساعدة في فهمنا للظواهر التاريخية، وأن المعرفة الأكثر كمالًا للنظرية لن تكون ذات فائدة تذكر في الواقع من دون معرفة واسعة ذات طابع تاريخي. لكن هذا في الحقيقة لا علاقة له بموضوعي الحالي، وهو طبيعة «الحقائق التاريخية»، والأدوار ذات الصلة التي يلعبها التاريخ والنظرية في مناقشتها.

لكن ماذا نعني بـ«الحقيقة» التاريخية؟ هل الحقائق التي يهتم بها التاريخ البشري مهمة بالنسبة لنا كحقائق مادية أو بمعنى آخر؟ أي نوع من الأشياء هي معركة واترلو، أو الحكومة الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر، أو النظام الإقطاعي؟ ربما سنذهب إلى أبعد من ذلك إذا -بدلًا من معالجة هذا السؤال بشكل مباشر- سألنا كيف نقرر ما إذا كانت أي معلومة معينة لدينا تشكل جزءًا من «حقيقة» معركة واترلو. هل كان الرجل الذي يحرث حقله خلف الجناح المتطرف لحراس نابليون جزءًا من معركة واترلو؟ أو هل كان الرجل الذي أسقط صندوق الأدوات من يده عند سماعه خبر اقتحام منطقة الباستيل جزءًا من الثورة الفرنسية؟ إن متابعة هذا النوع من الأسئلة ستُظهر شيئًا واحدًا على الأقل؛ أنه لا يمكننا تحديد الحقيقة التاريخية من حيث إحداثيات زمانية مكانية. فلا كل ما يحدث في وقت واحد وفي مكان واحد هو جزء من نفس الحقيقة التاريخية، ولا يجب أن تنتمي جميع أجزاء نفس الحقيقة التاريخية إلى نفس الزمان والمكان. إن اللغة اليونانية الكلاسيكية، أو تنظيم الجيوش الرومانية، أو تجارة البلطيق في القرن الثامن عشر، أو تطور القانون العام، أو أي تحرك لأي جيش، هي كلها حقائق تاريخية لا يمكن لأي معيار مادي أن يخبرنا ما هي أجزاؤها وكيف تتحد معًا. إن أي محاولة لتعريفها يجب أن تأخذ شكل إعادة بناء عقلي لنموذج تُشكل عناصره المواقف الفردية الواضحة. في معظم الحالات، بلا شك، سيكون النموذج بسيطًا جدًا بحيث يكون الترابط بين أجزائه مرئيًا بسهولة؛ وبالتالي سيكون هناك القليل من التبرير لتكريم النموذج بلقب

«نظرية». ولكن، إذا كانت حقيقتنا التاريخية معقدة مثل اللغة أو السوق أو النظام الاجتماعي أو طريقة زراعة الأرض، فإن ما نسميه «حقيقة» هو إما عملية متكررة وإما نمط معقد من العلاقات المستمرة التي لا تكون «مُعطاة» لملاحظتنا، بل التي لا يمكننا إعادة بنائها إلا بشق الأنفس، والتي يمكننا إعادة بنائها فقط لأن الأجزاء (العلاقات التي نبني منها بنية النموذج) مألوفة ومفهومة بالنسبة لنا. أو لقول الأمر بطريقة مفارقة، فإن ما نسميه «الحقائق التاريخية» هو في الواقع نظريات لها، بالمعنى المنهجي، نفس طبيعة النماذج الأكثر تجريدًا أو العامة التي تبنيها العلوم النظرية للمجتمع. فالوضع ليس أننا ندرس أولًا الحقائق التاريخية «المعطاة» ومن ثم ربما يمكننا أن نخلص إلى تعميمات بشأنها. بل نحن بدلًا من ذلك نستخدم نظرية عندما نختار من المعرفة التي لدينا عن فترة ما بعضَ الأجزاء باعتبارها مرتبطة بشكل منطقي وتشكل جزءًا من نفس الحقيقة التاريخية. فنحن لا نلاحظ أبدًا الدول أو الحكومات أو المعارك أو الأنشطة التجارية أو الشعب ككل. عندما نستخدم أيًّا من هذه المصطلحات، فإننا نشير دائمًا إلى مخطط يربط الأنشطة الفردية بعلاقات منطقية ومفهومة؛ أي أننا نستخدم نظرية تخبرنا بما هو جزء من موضوعنا وما ليس كذلك. ولا يغير من الموقف شيئًا أن التنظير يتم عادة لنا من قبل مُخبِرنا أو مصدرنا الذي، عند الإبلاغ عن الحقيقة، سيستخدم مصطلحات مثل «الدولة» أو «المدينة» التي لا يمكن تعريفها من الناحية المادية، ولكنها تشير إلى مجموعة من العلاقات التي، عندما تكون واضحة وصريحة، تشكل «نظرية» للموضوع.

إن النظرية الاجتماعية، بالمعنى الذي أستخدم فيه المصطلح، هي إذن منطقيًّا سابقة للتاريخ. فهي تشرح وتفسر المصطلحات التي يجب أن يستخدمها التاريخ. هذا، بالطبع، لا يتعارض مع حقيقة أن الدراسة التاريخية تُجبر المُنظِّر في كثير من الأحيان على مراجعة البِنى أو النماذج أو تقديم نماذج جديدة يمكن من خلالها ترتيب المعلومات التي يجدها. لكن عندما يتحدث المؤرخ، ليس فقط عن الأفعال الفردية لأشخاص معينين ولكن حول ما يمكن أن نسميه بمعنى ما ظواهر اجتماعية، يمكن تفسير حقائقه كحقائق من نوع معين فقط من خلال نظرية حول كيفية تماسك عناصرها معًا. إن الكيانات الاجتماعية الكلية التي يناقشها المؤرخ، لا توجد جاهزة أبدًا ومُعطاة له كما هو الحال بالنسبة للمجموعات والبنى الثابتة في العالم العضوي (الحيواني أو النباتي). بل هو من ينشئها عن طريق بنية عقلية أو تفسير؛ وهي البنية التي توجد -لمعظم الأغراض- تلقائيًّا ومن دون أي نظام مدروس. لكن في بعض الأحيان، على سبيل المثال، حين نتعامل مع أشياء مثل اللغات أو الأنظمة الاقتصادية أو القوانين، تكون هذه الهياكل أو البنى معقدة للغاية، بحيث لا يمكن إعادة بنائها من دون الوقوع في الخطأ والتناقضات إلا بمساعدة بعض الأساليب المنهجية المتقنة.

هذا هو كل ما تهدف إليه نظريات العلوم الاجتماعية. إنها لا تتعلق بالكيانات الكلية الاجتماعية ككيانات كلية؛ فهي لا تدعي اكتشاف قوانين سلوك أو تغير هذه الكليات من خلال الملاحظة التجريبية. إن مهمتها هي بالأحرى، إذا جاز لي أن أسميها، تكوين وتشكيل

هذه الكيانات الكلية، لتوفير مخططات للعلاقات البنيوية التي يمكن للمؤرخ استخدامها عندما تتعين عليه محاولة التوفيق بين العناصر التي يجدها بالفعل في كيان كلي له معنى. لا يمكن للمؤرخ تجنب استخدام النظريات الاجتماعية باستمرار بهذا المعنى. قد يفعل ذلك من دون وعي، وفي المجالات التي لا تكون فيها العلاقات معقدة للغاية قد توجهه غريزته بشكل صحيح. لكن عندما يتحول إلى ظواهر أكثر تعقيدًا مثل تلك المتعلقة باللغة أو القانون أو الاقتصاد، ولا يزال يحتقر استخدام النماذج التي وضعها له المُنظرون، فمن شبه المؤكد أنه سيصاب بالأسى والإحباط. وهذا «الأسى» سيظهر نفسه بشكل كبير عندما يوضح له المُنظر أنه إما قد تورط في تناقضات وإما أنه في تفسيراته أكد سلسلة «سببية» والتي، بمجرد أن يوضح افتراضاته صراحة، سيتعين عليه أن يعترف أنها [أي تلك السلسلة] لا تنتج عن ملاحظاته.

تترتب على ذلك نتيجتان مهمتان ولا يمكن ذكرهما هنا إلا بإيجاز. الأولى هي أن نظريات العلوم الاجتماعية لا تتكون من «قوانين»، بمعنى قواعد تجريبية حول سلوك الأشياء التي يمكن تحديدها وتعريفها من الناحية المادية. كل ما تحاول نظرية العلوم الاجتماعية فعله هو تقديم منهج تفكير يساعدنا في ربط الحقائق الفردية، ولكنه، مثل المنطق أو الرياضيات، لا يتعلق نفسه بالحقائق. لذلك، وهذه هي النقطة الثانية، فهو لا يمكن التحقق منه أو تكذيبه بالرجوع إلى الحقائق. كل ما يمكننا ويجب علينا التحقق منه هو وجود افتراضاتنا في الحالة المعينة قيد النظر. لقد أشرنا بالفعل إلى المشكلات والصعوبات الخاصة التي

يثيرها ذلك. ففي هذا الصدد، ينشأ فعلًا سؤالٌ يتعلق بالحقائق الواقعية، على الرغم من أنه لن يكون من الممكن في كثير من الأحيان الإجابة عنه بنفس اليقين كما هو الحال في العلوم الطبيعية. لكن النظرية نفسها، المخطط العقلي للتفسير، لا يمكن أبدًا «التحقق منها» بل اختبار اتساقها فقط. قد تكون غير ملائمة أو غير مهمة لأن الظروف التي تشير إليها لا تحدث أبدًا، أو قد يثبت أنها غير ملائمة لأنها لا تأخذ في الاعتبار عددًا كافيًا من الشروط. لكن لا يمكن دحضها بالحقائق أكثر مما يمكن دحض المنطق أو الرياضيات بها.

ومع ذلك، لا يزال هناك سؤال حول ما إذا كان هذا النوع من النظرية «التركيبية»، كما أحب أن أسميها، والذي «يشكل» الكيانات الكلية الاجتماعية من خلال بناء نماذج من عناصر معقولة ومفهومة، هو النوع الوحيد من النظرية الاجتماعية، أو ما إذا كان يمكننا أن نهدف أيضًا إلى التعميمات التجريبية حول سلوك هذه الكيانات الكلية بما هي كيانات كلية، وإلى قوانين التغير في اللغات أو المؤسسات؛ أي نوع القوانين التي هي هدف «المنهج التاريخي».

لن أتوسع هنا في تناول التناقض الغريب الذي يتورط فيه المدافعون عن هذا المنهج عادة عندما يؤكدون أولًا أن جميع الظواهر التاريخية فريدة ثم يشرعون في الادعاء بأن دراستهم يمكن أن تصل إلى التعميمات. النقطة التي أرغب في إيضاحها هي أنه إذا، من بين مجموعة الظواهر الكبيرة التي توجد في أي موقف ملموس، اعتبرنا أن تلك التي يمكننا ربطها فقط بواسطة نماذجنا العقلية، تُشكل شيئًا واحدًا،

فلا يمكن لذلك الشيء أن يمتلك أي سمات تتجاوز تلك التي يمكن استنباطها من نموذجنا. بالطبع، يمكننا المضي قدمًا في بناء النماذج التي تناسب المواقف الملموسة بشكل أكبر وأكبر؛ كمفاهيم للدول أو اللغات التي تمتلك دلالة أكثر ثراءً. لكن كأعضاء في فئة، وكوحدات متشابهة، يمكننا إطلاق تعميمات حولها، لا يمكن لهذه النماذج أبدًا أن تمتلك أي خصائص لم نعطها لها أو لا نستنبطها من الافتراضات التي بنيناها عليها. لا يمكن للتجربة أن تخبرنا أبدًا أن أي نوع معين من البنى له خصائص لا تنبع من التعريف (أو الطريقة التي نبنيها بها). والسبب في ذلك هو ببساطة أن هذه الكيانات أو البنى الاجتماعية الكلية لا تُمنح لنا أبدًا كوحدات طبيعية، وليست أشياء محددة تُعطى للملاحظة، وأننا لا نتعامل أبدًا مع الواقع بأكمله ولكن دائمًا فقط مع انتقاءات تتم بمساعدة نماذجنا[1].

ليست لديَّ مساحة لمناقشة طبيعة «الحقائق التاريخية» أو موضوعات التاريخ بشكل أكثر استفاضة، لكن أود أن أشير بإيجاز إلى مسألة واحدة، على الرغم من أنها ليست وثيقة الصلة بموضوعي، فإنها ليست غير ذات صلة. إنها عقيدة «النسبية التاريخية» الرائجة للغاية،

---

(١) بالمناسبة، لست مقتنعًا بأن هذه النقطة الأخيرة تشكل حقًّا فارقًا بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فأعتقد أن علماء الطبيعة هم المخطئون في الاعتقاد بأنهم يتعاملون مع الواقع برمته وليس فقط مع «جوانب» مختارة منه. لكن هذه المشكلة أي ما إذا كان بإمكاننا أن نتحدث عن أو ندرك شيئًا ما يُشار إليه لنا بطريقة وصفية توضيحية بحتة، والذي يعتبر بهذا المعنى فردًا متمايزًا وليس «عنصرًا في الفئة» (والتي تكون ملموسة حقًّا وليست تجريدًا)، قد تؤدي إلى ما هو أبعد من موضوعي الحالي.

وهي الاعتقاد بأن الأجيال أو الأعمار المختلفة يجب بالضرورة أن تحمل وجهات نظر مختلفة حول نفس الحقائق التاريخية. يبدو لي أن هذه العقيدة هي نتيجة نفس الوهم بأن الحقائق التاريخية تُعطى لنا بالتأكيد، وليست نتيجة انتقاء متعمد لما نعتبره مجموعة متصلة من الأحداث ذات الصلة بإجابة سؤال معين؛ وهو الوهم الذي يبدو لي أنه ناجم عن الاعتقاد بأنه يمكننا تحديد حقيقة تاريخية من الناحية المادية من خلال إحداثياتها الزمانية المكانية. لكن الشيء الذي يتم تحديده على هذا النحو، على سبيل المثال، «ألمانيا بين عامَي ١٦١٨ و١٦٤٨»، ليس مجرد موضوع أو شيء تاريخي واحد. لأن في إطار استمرارية الزمان والمكان المحددة على هذا النحو، يمكننا أن نجد أي عدد من الظواهر الاجتماعية المثيرة للاهتمام، والتي تعتبر بالنسبة للمؤرخ موضوعات مختلفة تمامًا: تاريخ العائلة س، وتطور الطباعة، وتغير المؤسسات القانونية، إلخ، والتي ليست جزءًا من حقيقة اجتماعية واحدة أكثر من أي حدثين آخرين في تاريخ البشرية. هذه الفترة المحددة، أو أي فترة أخرى، على هذا النحو، ليست «حقيقة تاريخية» محددة، ولا شيء أو موضوع تاريخي واحد. وفقًا لاهتماماتنا، يمكننا طرح أي عدد من الأسئلة المختلفة التي تشير إلى هذه الفترة، وبالتالي يتعين علينا تقديم إجابات مختلفة، كما يتعين علينا إنشاء نماذج مختلفة من الأحداث المتصلة. وهذا ما يفعله المؤرخون في أوقات مختلفة لأنهم مهتمون بأسئلة مختلفة. ولكن نظرًا لأن السؤال الذي نطرحه فقط هو الذي ينتقي مجموعة محددة من الأحداث المتصلة التي يمكن تسميتها حقيقة

تاريخية واحدة من بين مجموعة لا حصر لها من الأحداث الاجتماعية التي يمكن أن نجدها في أي وقت ومكان معين، فإن حقيقة تقديم الناس لإجابات مختلفة لأسئلة مختلفة، بالطبع، لا تثبت أن لديهم آراء مختلفة حول نفس الحقيقة التاريخية. ولا يوجد سبب على الإطلاق، من ناحية أخرى، يجعل المؤرخين في أوقات مختلفة، على الرغم من امتلاكهم نفس المعلومات، يجيبون عن نفس السؤال بشكل مختلف. إلا أن هذا وحده من شأنه أن يبرر الأطروحة حول النسبية الحتمية للمعرفة التاريخية.

أذكر هذا لأن هذه النسبية التاريخية هي نتاج نموذجي لما يسمى بـ«التاريخانية» التي هي، في الواقع، نتاج سوء تطبيق التحيز العلموي على الظواهر التاريخية؛ أي الاعتقاد بأن الظواهر الاجتماعية تكون مُعطاة لنا كحقائق مثلما تكون حقائق الطبيعة مُعطاة لنا. لكنها متاحة لنا فقط لأننا نستطيع فهم ما يقوله لنا الآخرون ولا يمكن فهمه إلا من خلال تفسير مقاصد الآخرين وخططهم. إنها ليست حقائق مادية، لكن العناصر التي نعيد إنتاجها منها هي دائمًا تصنيفات مألوفة لعقولنا. وعندما لا نعود قادرين على تفسير ما نعرفه عن الآخرين من خلال تشبيهه بأذهاننا، سيتوقف التاريخ عن أن يكون تاريخًا بشريًّا. وسيعمل بعد ذلك بمصطلحات سلوكية بحتة مثل التاريخ الذي قد نكتبه عن كومة النمل أو مثل التاريخ الذي قد يكتبه مراقب من المريخ عن الجنس البشري.

إذا كان هذا الوصف لما تفعله العلوم الاجتماعية يبدو لك، في

الواقع على أنه وصف لعالم مقلوب رأسًا على عقب حيث كل شيء هو في المكان الخطأ، أتوسل إليك أن تتذكر أن هذه التخصصات تتعامل مع عالم ننظر له بالضرورة من موقعنا بطريقة مختلفة عن تلك التي ننظر بها إلى عالم الطبيعة. ولاستخدام استعارة مفيدة: فبينما ننظر إلى عالم الطبيعة من الخارج، فإننا ننظر إلى عالم المجتمع من الداخل؛ وبينما، فيما يتعلق بالطبيعة، تتعلق مفاهيمنا بالحقائق ويجب تكييفها مع الحقائق، ففي عالم المجتمع على الأقل بعض المفاهيم الأكثر شيوعًا هي الأشياء التي يتكون منها هذا العالم. تمامًا كما أن وجود بنية مشتركة للفكر هو شرط إمكانية تواصلنا مع بعضنا البعض، وفهمك لما أقوله، فهو أيضًا الأساس الذي نفسر بناءً عليه جميعًا مثل هذه البنى الاجتماعية المعقدة كتلك التي نجدها في الحياة الاقتصادية أو القانون واللغة والعادات.

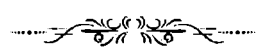

الفصل الرابع

استخدام المعرفة في المجتمع(*)

- ١ -

ما هي المشكلة التي نرغب في حلها عندما نحاول بناء نظام اقتصادي عقلاني؟ مع بعض الافتراضات المألوفة تكون الإجابة بسيطة للغاية. فإذا كان لدينا جميع المعلومات ذات الصلة، وإذا كان بإمكاننا البدء من نظام معين من التفضيلات، وإذا كانت لدينا معرفة كاملة بالوسائل المتاحة، فإن المشكلة التي تبقى هي مشكلة منطقية بحتة. أي أن الإجابة عن سؤال ما هو أفضل استخدام للوسائل المتاحة تكون مُتَضمنة في افتراضاتنا. إن الشروط التي يجب أن يلبيها حل هذه المشكلة المُثلى تم استنباطها بشكل كامل ويمكن تحديدها بشكل أفضل في شكل رياضي: وهي -بصياغتها بأبسط شكل ممكن- أن المعدلات الحدية للاستبدال بين أي سلعتين أو عاملين يجب أن تكون هي نفسها في كل استخداماتهما المختلفة.

(*) Reprinted from the American Economic Review, XXXV, No. 4 (September, 1945), 519-30.

ومع ذلك، فهذه بالتأكيد ليست المشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. والحسابات الاقتصادية التي طورناها لحل هذه المشكلة المنطقية، على الرغم من أنها خطوة مهمة نحو حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع، لا تقدم إجابة لها بعد. والسبب في ذلك هو أن «البيانات» التي يبدأ منها الحساب الاقتصادي ليست أبدًا «مُعطاة» لعقل واحد يمكنه تحديد الآثار المترتبة عليها أو ما يلزم عنها، ولا يمكن أبدًا إعطاؤها لأحد بهذا الشكل.

إن السمة المُميِّزة لمشكلة النظام الاقتصادي العقلاني يتم تحديدها على وجه الدقة من خلال حقيقة أن معرفة الظروف التي يجب أن نستفيد منها لا توجد أبدًا في شكل مركَّز أو متكامل، ولكن فقط في شكل الأجزاء المشتتة من المعرفة غير المكتملة والمتناقضة في كثير من الأحيان، والتي يمتلكها كل الأفراد المنفصلين. وبالتالي، فإن المشكلة الاقتصادية للمجتمع ليست مجرد مشكلة تتعلق بكيفية تخصيص الموارد «المعطاة»؛ إذا تم أخذ كلمة «المعطاة» على أنها تعني مُعطاة لعقل واحد يحل عمدًا المشكلة التي تحددها هذه «البيانات»، بل إنها بالأحرى مشكلة تتعلق بكيفية تحقيق أفضل استخدام للموارد المعروفة لأي فرد من أفراد المجتمع، من أجل غايات يعرف أهميتها النسبية فقط هؤلاء الأفراد. أو، باختصار، إنها مشكلة استخدام المعرفة التي ليست مُعطاة لأي شخص في مجملها.

وأخشى أن هذه السمة للمشكلة الأساسية قد تم حجبها بدلًا من إلقاء الضوء عليها في العديد من التحسينات الأخيرة للنظرية

الاقتصادية، لا سيما من خلال العديد من الاستخدامات الرياضية. وعلى الرغم من أن المشكلة التي أريد التعامل معها بشكل أساسي في هذه الورقة هي مشكلة النظام الاقتصادي العقلاني، فسوف يقودني ذلك مرارًا وتكرارًا للإشارة إلى صلاتها الوثيقة ببعض المسائل المنهجية. إن العديد من النقاط التي أود طرحها هي في الواقع استنتاجات تقاربت نحوها مسارات التفكير المتنوعة بشكل غير متوقع. لكن كما أرى الآن هذه المشكلات، فهذا ليس من قبيل الصدفة. يبدو لي أن العديد من الخلافات الحالية فيما يتعلق بكل من النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية لها أصل مشترك، يكمن في الفهم الخاطئ لطبيعة المشكلة الاقتصادية للمجتمع. ويعود هذا الفهم الخاطئ بدوره إلى انتقال خاطئ لعادات الفكر التي طورناها في التعامل مع ظواهر الطبيعة إلى الظواهر الاجتماعية.

- ٢ -

في اللغة العادية نقصد بكلمة «التخطيط» مجموعة القرارات المترابطة حول تخصيص مواردنا المتاحة. كل نشاط اقتصادي بهذا المعنى هو تخطيط، وفي أي مجتمع يتعاون فيه الكثير من الناس، فإن هذا التخطيط، أيًّا كان الذي يقوم به، يجب أن يعتمد إلى حد ما على المعرفة التي، في المقام الأول، لا تكون معروفة للمُخطِّط بل لشخص آخر، والتي بطريقة ما سيتعين نقلها إلى المُخطِّط. إن الطرق المختلفة

التي يتم من خلالها توصيل المعرفة التي يبني عليها الناس خططهم لهم هي المشكلة الحاسمة لأي نظرية تشرح العملية الاقتصادية، ومشكلة ماهية أفضل طريقة لاستخدام المعرفة الموزعة في البداية بين جميع الناس هي على الأقل واحدة من المشكلات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، أو لتصميم نظام اقتصادي فعَّال.

ترتبط الإجابة عن هذا السؤال ارتباطًا وثيقًا بذلك السؤال الآخر الذي يطرح نفسه هنا، وهو السؤال المتعلق بمن الذي من المفترض أن يتولى التخطيط. وكل الخلاف حول «التخطيط الاقتصادي» يتركز حول هذا السؤال. وهذا ليس خلافًا حول ما إذا كان يجب أن يتم القيام بالتخطيط أم لا. إنه خلاف حول ما إذا كان التخطيط يجب أن يتم بشكل مركزي، من قبل سلطة واحدة للنظام الاقتصادي بأكمله، أو أن يتم تقسيمه بين العديد من الأفراد. إن التخطيط بالمعنى المحدد الذي يُستخدم فيه المصطلح في النقاشات المعاصرة يعني بالضرورة التخطيط المركزي؛ أي توجيه النظام الاقتصادي بأكمله وفقًا لخطة واحدة موحدة. أما المنافسة، من ناحية أخرى، تعني التخطيط اللا مركزي من قبل العديد من الأشخاص المنفصلين. أما الحل الوسط الذي يقع بين الاثنين، والذي يتحدث عنه الكثير من الناس ولكن القليل منهم يعجبهم عندما يرونه، هو تفويض التخطيط إلى الصناعات المنظمة، أو بعبارة أخرى، الاحتكارات.

إن مسألة أي من هذه الأنظمة من المرجح أن يكون أكثر كفاءة، تعتمد بشكل أساسي على السؤال التالي: أيٌّ منهم نتوقع في ظله

الاستفادة الكاملة من المعرفة الموجودة؟ هذا، بدوره، يعتمد على ما إذا كان من المرجح أن ننجح في وضع تحت تصرف سلطة مركزية واحدة كل المعرفة التي يجب استخدامها، ولكنها مشتتة في البداية بين العديد من الأفراد المختلفين، أم في نقل تلك المعلومات الإضافية التي يحتاجها الأفراد إليهم من أجل تمكينهم من التوفيق بين خططهم وخطط الآخرين.

- ٣ -

سيتضح في الحال أنه في هذه المرحلة سيكون الموقف مختلفًا فيما يتعلق بأنواع المعرفة المختلفة. وبالتالي فإن الإجابة عن سؤالنا ستعتمد إلى حد كبير على الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من المعرفة؛ أي تلك الأنواع التي من المرجح أن تكون تحت تصرف أفراد معينين وتلك التي يجب أن نتوقع بثقة أكبر أن نجدها في حيازة سلطة مكونة من الخبراء المختارين بشكل مناسب. إذا بات من المفترض على نطاق واسع اليوم أن ذلك الوضع الأخير سيكون وضعًا أفضل، فذلك لأن نوعًا واحدًا من المعرفة؛ أي المعرفة العلمية، يحتل الآن مكانًا بارزًا في التصور العامي لدرجة أننا نميل إلى نسيان أنه ليس النوع الوحيد المهم. يمكن الاعتراف بأنه فيما يتعلق بالمعرفة العلمية، قد تكون هيئة من الخبراء المختارين بشكل مناسب في أفضل وضع للحصول على أفضل المعارف المتاحة، على الرغم من أن هذا بالطبع مجرد تحويل

للمشكلة التي تواجهنا إلى مشكلة اختيار الخبراء. ما أود أن أشير إليه هو أنه حتى مع افتراض إمكانية حل هذه المشكلة بسهولة، فهي ليست سوى جزء صغير من المشكلة الأوسع.

اليوم، بات من قبيل الهرطقة تقريبًا أن يقول المرء بأن المعرفة العلمية ليست مجموع كل المعرفة. ولكن القليل من التفكير سيظهر أن هناك بلا شك مجموعة من المعرفة المهمة جدًّا ولكن غير المنظمة، والتي لا يمكن أن تسمى علمية بمعنى معرفة قواعد عامة؛ وهي معرفة الظروف الخاصة بالزمان والمكان. وفيما يتعلق بهذا الأمر بالتحديد، يتمتع كل فرد عمليًّا ببعض المزايا على الآخرين، لأنه يمتلك معلومات فريدة يمكن الاستفادة منها، ولكن لا يمكن استخدامها والاستفادة منها إلا إذا تُركت له القرارات التي تعتمد عليها [أي على تلك المعرفة] أو تم اتخاذ القرارات مع تعاونه الفعال. نحتاج إلى أن نتذكر فقط مقدار ما يجب أن نتعلمه في أي مهنة بعد أن ننتهي من تدريبنا النظري، ومدى ضخامة ذلك الجزء من حياتنا العملية الذي نقضيه في تعلم وظائف معينة، ومدى أهمية معرفة الناس والظروف المحلية والظروف الخاصة في جميع مناحي الحياة. إن المعرفة بآلة أو ماكينة ما وكيفية استغلالها بشكل كامل، أو معرفة مهارة شخص ما وكيف يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل، أو إدراك فائض المخزون الذي يمكن الاعتماد عليه في أثناء انقطاع الإمدادات، هي معرفة مفيدة اجتماعيًّا تمامًا مثل معرفة تقنيات بديلة أفضل. فعامل الشحن الذي يكسب رزقه من استخدام رحلات فارغة أو نصف مملوءة من السفن البخارية، أو الوكيل

العقاري الذي تكون كل معرفته تقريبًا هي فرص مؤقتة، أو المُراجِح الذي يكسب من الاختلافات المحلية في أسعار السلع؛ فأولئك جميعًا يؤدون وظائف مفيدة تستند إلى معرفة خاصة بظروف اللحظة العابرة غير المعروفة للآخرين.

من الحقائق الغريبة أن هذا النوع من المعرفة يُنظر إليه اليوم بشكل عام بنوع من الازدراء، وأن أي شخص يكتسب بمثل هذه المعرفة ميزة على شخص أفضل تجهيزًا بالمعرفة النظرية أو التقنية يُعتقد أنه تصرف بشكل غير أخلاقي. إن الحصول على ميزة من المعرفة الأفضل بمرافق الاتصال أو النقل يعتبر أحيانًا غير أمين، على الرغم من أنه من الأهمية بمكان أن يستفيد المجتمع من أفضل الفرص في هذا الصدد، كما هو الحال في استخدام أحدث الاكتشافات العلمية. لقد أثَّر هذا التحيز إلى حد كبير على الموقف تجاه التجارة بشكل عام مقارنةً بالموقف تجاه الإنتاج. حتى الاقتصاديون الذين يعتبرون أنفسهم محصنين بالتأكيد ضد المغالطات المادية الفجة للماضي، يرتكبون نفس الخطأ باستمرار عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الموجهة نحو اكتساب مثل هذه المعرفة العملية؛ على ما يبدو لأنه في مخططهم للأشياء من المفترض أن تكون كل هذه المعرفة «مُعطاة». يبدو أن الفكرة الشائعة الآن هي أن كل هذه المعرفة يجب أن تكون بطبيعة الحال تحت تصرف الجميع، وأن اللوم الذي يوجَّه ضد النظام الاقتصادي القائم باعتباره لا عقلانيًّا غالبًا ما يعتمد على حقيقة أنه ليس متاحًا على هذا النحو. يتجاهل هذا الرأي حقيقة أن الطريقة التي يمكن من خلالها إتاحة هذه المعرفة على نطاق

واسع قدر الإمكان هي بالضبط المشكلة التي يتعين علينا أن نجد إجابة لها.

- ٤ -

إذا كان من المألوف اليوم تقليل أهمية معرفة الظروف المحددة للزمان والمكان، فإن هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأهمية الصغرى التي يتم عزوها الآن إلى التغير على هذا النحو. في الواقع، هناك عدد قليل من النقاط التي تختلف فيها الافتراضات التي وضعها «المخططون» (عادةً ضمنيًّا فقط) عن افتراضات خصومهم بقدر ما تختلف فيما يتعلق بأهمية وتكرار التغيرات التي ستؤدي إلى إجراء تعديلات جوهرية على خطط الإنتاج اللازمة. بالطبع، إذا كان من الممكن وضع خطط اقتصادية مُفصَّلة لفترات طويلة إلى حد ما مقدمًا ثم التقيد بها بدقة، بحيث لا تكون هناك حاجة إلى قرارات اقتصادية أخرى ذات أهمية، فإن مهمة وضع خطة شاملة تحكم جميع الأنشطة الاقتصادية تكون أقل صعوبة بكثير.

ربما يجدر تأكيد أن المشكلات الاقتصادية تنشأ دائمًا وفقط نتيجة للتغير. ما دامت الأمور استمرت كما كانت من قبل، أو على الأقل كما كان متوقعًا، فلن تنشأ مشكلات جديدة تتطلب اتخاذ قرار، ولا تكون هناك حاجة إلى تشكيل خطة جديدة. إن الاعتقاد بأن التغيرات، أو على الأقل التعديلات اليومية الطفيفة، أصبحت أقل أهمية في العصر الحديث

يعني ضمنًا القول بأن المشكلات الاقتصادية أصبحت أيضًا أقل أهمية. إن هذا الاعتقاد بتناقص أهمية التغيير، لهذا السبب، عادة ما يتمسك به نفس الأشخاص الذين يجادلون بأن أهمية الاعتبارات الاقتصادية قد تضاءلت من خلال الأهمية المتزايدة للمعرفة التكنولوجية.

هل صحيح أنه مع الأجهزة والآلات المتطورة للإنتاج الحديث، فإن القرارات الاقتصادية تصبح مطلوبة فقط على فترات طويلة، مثل عند إنشاء مصنع جديد أو إدخال عملية جديدة؟ هل صحيح أنه بمجرد بناء المصنع، فإن ما يتبقى تلقائيًا بشكل أو بآخر، يتم تحديده من خلال طبيعة المصنع، ولا يترك سوى القليل لتغييره تكيفًا مع الظروف المتغيرة باستمرار في الوقت الحالي؟

إن الاعتقاد السائد إلى حد ما بالرد بالإيجاب على هذا السؤال لا تؤكده التجربة العملية لرائد الأعمال، بقدر علمي. ففي أي صناعة تنافسية بأي معدل -وهذه الصناعة [التنافسية] وحدها يمكن أن تكون بمثابة اختبار- تتطلب مهمة منع التكلفة من الارتفاع صراعًا مستمرًّا، وتستنفد جزءًا كبيرًا من طاقة المدير. إن مدى سهولة قيام مدير غير كفء بتبديد الفروق التي تقوم عليها الربحية وأنه من الممكن -باستخدام نفس الوسائل التقنية- إنتاج مجموعة كبيرة ومتنوعة من التكاليف، هي أشياء تبدو من بديهيات تجربة العمل التي لا يبدو أنها تكون مألوفة لدى الخبير الاقتصادي في دراسته. إن قوة الرغبة، التي يعرب عنها باستمرار المنتجون والمهندسون، في السماح لهم بالمضي قدمًا من دون أن تقيدهم اعتبارات التكاليف المالية، هي شهادة بليغة على مدى تدخل هذه العوامل في عملهم اليومي.

أحد الأسباب التي تجعل الاقتصاديين أكثر استعدادًا لنسيان التغيرات الصغيرة المستمرة التي تشكل الصورة الاقتصادية بأكملها هو على الأرجح انشغالهم المتزايد بالمجاميع الإحصائية، والتي تُظهر استقرارًا أكبر بكثير من تحركات التفاصيل. ومع ذلك، لا يمكن حساب الاستقرار المقارن للمجموعات -كما يبدو أحيانًا أن الإحصائيين يميلون إلى القيام به- من خلال «قانون الأعداد الكبيرة» أو التعويض المتبادل للتغيرات العشوائية. إن عدد العناصر التي يتعين علينا التعامل معها ليس كبيرًا بما يكفي لمثل هذه القوى العرضية لتحقيق الاستقرار. إن الحفاظ على التدفق المستمر للسلع والخدمات يتم من خلال تعديلات متعمدة مستمرة، من خلال ترتيبات جديدة تتم كل يوم في ضوء ظروف كانت غير معروفة في اليوم السابق، من خلال تدخل (ب) في الحال عندما يفشل (أ) في القيام بمهمته. حتى المصنع الكبير والمُميكن يستمر في العمل إلى حد كبير بسبب البيئة التي يمكنه الاعتماد عليها لتلبية جميع أنواع الاحتياجات غير المتوقعة، مثل البلاط لأرضيته، أو الأدوات المكتبية وأشكالها المختلفة، وجميع أنواع المعدات التي لا يمكن أن تكون موجودة فيه، والتي تتطلب خطط تشغيل المصنع أن تكون متاحة بسهولة في السوق.

ربما تكون هذه هي النقطة أيضًا التي يجب أن أذكر فيها بإيجاز حقيقة أن نوع المعرفة التي أنا معنيٌّ بها هي معرفة من النوع الذي لا يمكن بطبيعته الدخول في الإحصاء، وبالتالي لا يمكن نقله إلى أي

سلطة مركزية في شكل إحصائي. إن الإحصائيات التي ستستخدمها مثل هذه السلطة المركزية لا بد أن يكون تم التوصل إليها بدقة عن طريق تجريدات معممة تم استخلاصها من الأشياء، مع التغاضي عن الاختلافات الطفيفة بينها، وتجميعها معًا باعتبارها نوعًا واحدًا من الموارد؛ وهي الأشياء التي تختلف فيما يتعلق بالموقع والجودة والتفاصيل الأخرى التي قد تكون مهمة جدًّا لقرار معين. يترتب على ذلك أن التخطيط المركزي القائم على المعلومات الإحصائية بطبيعته لا يمكن أن يأخذ في الاعتبار بشكل مباشر ظروف الزمان والمكان هذه، وأن على المُخطِّط المركزي أن يجد طريقة أو أخرى يمكن فيها ترك القرارات التي تعتمد عليه لـ«الشخص المواجه لتلك الظروف مباشرة».

– ٥ –

إذا تمكنا من الاتفاق على أن المشكلة الاقتصادية للمجتمع هي في الأساس مشكلة التكيف السريع مع التغيرات في الظروف الخاصة بالزمان والمكان، فيبدو أن القرار النهائي يجب أن يُترك للأشخاص الذين هم على دراية بهذه الظروف، والذين يعلمون بشكل مباشر التغييرات ذات الصلة والموارد المتاحة على الفور لمواجهتها. لا يمكننا أن نتوقع أن يتم حل هذه المشكلة من خلال توصيل كل هذه المعرفة أولًا إلى مجلس مركزي يقوم، بعد دمج كل المعرفة، بإصدار أوامره. بل يجب أن نحلها من خلال شكل من أشكال اللا مركزية. لكن هذا لا يحل إلا

جزءًا من مشكلتنا. فنحن بحاجة إلى اللا مركزية لأننا بهذه الطريقة فقط نضمن أن المعرفة بالظروف الخاصة للزمان والمكان سيتم استخدامها على الفور. لكن ذلك «الشخص المواجه لتلك الظروف مباشرة» لا يستطيع أن يقرر فقط على أساس معرفته المحدودة، ولكن الوثيقة بحقائق محيطه المباشر. فلا تزال هناك مشكلة إبلاغه بمزيد من تلك المعلومات التي يحتاج إليها لضبط وملاءمة قراراته مع النمط الكامل للتغييرات في النظام الاقتصادي الأكبر.

فما مقدار المعرفة التي يحتاج إليها للقيام بذلك بنجاح؟ وأي من الأحداث التي تحدث خارج أفق معرفته المباشرة ذو صلة بقراره الفوري، وما مقدار ما يحتاج إلى معرفته منها؟

لا يكاد يوجد أي شيء يحدث في أي مكان في العالم قد لا يكون له تأثير على القرار الذي يجب عليه اتخاذه. لكنه لا يحتاج إلى معرفة هذه الأحداث في حد ذاتها، ولا جميع آثارها. فلا يهم بالنسبة له سبب الحاجة في الوقت الحالي إلى المزيد من البراغي من حجم واحد أكثر من حجم آخر، ولا لماذا تكون الأكياس الورقية متاحة بسهولة أكبر من الأكياس القماشية، أو لماذا أصبحت العمالة الماهرة، أو أدوات ماكينة معينة، أكثر صعوبة في الوقت الحالي في الحصول عليها. كل ما يهم بالنسبة له هو مدى صعوبة شرائها بدرجة أو بأخرى مقارنة بالأشياء الأخرى التي يهتم بها أيضًا، أو إلى أي مدى تكون الأشياء البديلة التي ينتجها أو يستخدمها مطلوبة بشكل عاجل. إنها دائمًا مسألة الأهمية النسبية للأشياء المعينة التي يهتم بها، والأسباب التي تغير أهميتها

النسبية لا تهمه بما يتجاوز التأثير على تلك الأشياء الملموسة لبيئته.

وفي هذا الصدد، فإن ما أسميته «الحساب الاقتصادي» (أو منطق الاختيار البحت) يساعدنا، على الأقل عن طريق القياس، على رؤية كيف يمكن حل هذه المشكلة، وفي الواقع يتم حلها، من خلال نظام الأسعار. حتى العقل المتحكم الوحيد، الذي يمتلك جميع البيانات الخاصة بنظام اقتصادي صغير قائم بذاته، لن يضطر -في كل مرة تحدث فيها بعض التعديلات الصغيرة في تخصيص الموارد- إلى أن يدرس بشكل صريح جميع العلاقات بين الغايات والوسائل التي قد تتأثر. إن المساهمة العظيمة لمنطق الاختيار البحت هي أنه أثبت بشكل قاطع أنه حتى إذا كان هناك عقل واحد متحكم فلا يمكنه حل هذا النوع من المشكلات إلا من خلال بناء معدلات التكافؤ (أو «القيم» أو «معدلات الاستبدال الحدية») واستخدامها باستمرار؛ أي بربط كل نوع من أنواع الموارد النادرة بمؤشر رقمي لا يمكن اشتقاقه من أي خاصية يمتلكها ذلك الشيء المعين، ولكنه يعكس، أو تتلخص فيه، أهميته في ضوء نظام الوسائل والغايات بأكمله. وعند أي تغير صغير، سيتعين عليه أن يأخذ في الاعتبار فقط هذه المؤشرات الكمية (أو «القيم») التي تتركز فيها جميع المعلومات ذات الصلة، ومن خلال تعديل الكميات واحدة تلو الأخرى، يمكنه إعادة ترتيب تصرفاته بشكل مناسب من دون الحاجة إلى حل اللغز بأكمله من البداية أو من دون الحاجة في أي مرحلة إلى دراسة واستقصاء الأمر بكل تشعباته.

بشكل أساسي، في نظامٍ تَتَشتت فيه معرفة الحقائق ذات الصلة

بين العديد من الأشخاص، يمكن للأسعار أن تعمل لتنسيق الأفعال المنفصلة لأشخاص مختلفين بنفس الطريقة التي تساعد بها القيم الذاتية الفرد على تنسيق أجزاء خطته. يجدر بنا التفكير للحظة في مثال بسيط جدًّا وشائع لعمل نظام الأسعار لمعرفة ما يحققه بالضبط. لنفترض أنه في مكان ما في العالم نشأت فرصة جديدة لاستخدام بعض المواد الخام، على سبيل المثال، القصدير، أو أن أحد مصادر توريد القصدير قد تم استبعاده. لا يهم بالنسبة إلى هدفنا -وهو أمر ذو دلالة أنه لا يهم- أيٌّ من هذين السببين جعَل القصدير أكثر ندرة. كل ما يحتاج مستخدمو القصدير إلى معرفته هو أن بعض القصدير الذي اعتادوا استهلاكه أصبح الآن مستخدمًا بشكل أكثر ربحية في أماكن أخرى، وبالتالي، يجب عليهم الاقتصاد في القصدير. وليست هناك حاجة إلى الغالبية العظمى منهم حتى لمعرفة أين نشأت الحاجة الأكثر إلحاحًا أو أهمية، أو لصالح أي حاجات أخرى يجب عليهم توفير الإمداد. إذا كان البعض منهم فقط يعرف بشكل مباشر الطلب الجديد، وقام بتحويل الموارد إليه، وإذا قام الأشخاص المدركون للفجوة الجديدة التي تم إنشاؤها بهذه الطريقة بملئها من مصادر أخرى، فسوف ينتشر التأثير بسرعة في جميع أنحاء النظام الاقتصادي ككل. وسيؤثر ليس فقط على جميع استخدامات القصدير ولكن أيضًا على استخدامات بدائله وبدائل هذه البدائل، والمعروض من جميع الأشياء المصنوعة من القصدير وبدائله، وهلم جرًّا؛ وكل ذلك من دون أن يعرف الغالبية العظمى من هؤلاء الذين كان لهم دور فعال في إحداث هذه الاستبدالات أي شيء على

الإطلاق عن السبب الأصلي لهذه التغييرات. حيث يعمل الكل كسوق واحد، ليس لأن أيًا من أعضائه يستكشفون المجال بأكمله، ولكن لأن مجالات رؤيتهم الفردية المحدودة تتداخل بشكل كافٍ بحيث يتم توصيل المعلومات ذات الصلة للجميع من خلال العديد من الوسطاء. إن مجرد حقيقة أن هناك سعرًا واحدًا لأي سلعة -أو بالأحرى أن الأسعار المحلية مرتبطة بطريقة تحددها تكلفة النقل، وما إلى ذلك- تأتي بالحل الذي (هو ممكن فقط من الناحية المفاهيمية) كان من الممكن أن يتم التوصل إليه من خلال عقل واحد يمتلك جميع المعلومات التي هي في الواقع مشتتة بين جميع الأشخاص المشاركين في العملية.

- ٦ -

يجب أن ننظر إلى نظام الأسعار على أنه آلية لتوصيل المعلومات إذا أردنا أن نفهم وظيفته الحقيقية؛ وهي وظيفة، بالطبع، يؤديها بشكل أقل كمالًا عندما تزداد الأسعار ثبوتًا. (حتى عندما تصبح الأسعار المعروضة ثابتة تمامًا، فإن القوى التي كانت ستعمل من خلال التغيرات في الأسعار لا تزال تعمل إلى حد كبير من خلال التغييرات في الشروط الأخرى للعقد). الحقيقة الأكثر أهمية حول هذا النظام هي اقتصاد المعرفة التي يعمل بها، أو مدى ضآلة المعلومات التي يحتاج إليها الأفراد المشاركون حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراء الصحيح. وبشكل مختصر، بواسطة نوع من الرمزية، يتم نقل المعلومات الضرورية فقط

وتمريرها مرة تلو الأخرى حتى تصل إلى المعنيين فقط. إن وصف نظام الأسعار بأنه نوع من الآلات لتسجيل التغيير، أو نظام اتصالات يُمكِّن المنتجين الفرديين من مشاهدة حركة بعض المؤشرات فقط -مثلما قد يراقب المهندس عددًا من المؤشرات- من أجل تعديل أنشطتهم وفقًا للتغييرات التي قد لا يعرفون عنها أكثر مما ينعكس في حركة السعر؛ هو وصف يحوي ما هو أكثر من مجرد استعارة.

بالطبع، لا تكون هذه التعديلات على الأرجح «مثالية» أبدًا بالمعنى الذي يتخيله الاقتصاديون عنها في تحليل التوازن الخاص بهم، لكني أخشى أن تكون عاداتنا النظرية في التعامل مع المشكلة بافتراض معرفة كاملة إلى حد ما من جانب الجميع تقريبًا قد جعلتنا إلى حد ما نغفل عن الوظيفة الحقيقية لآلية السعر، ودفعتنا إلى تطبيق معايير مضللة إلى حد ما في الحكم على كفاءتها. المعجزة هي أنه في حالة مثل حالة ندرة إحدى المواد الخام، يتم جعل عشرات الآلاف من الأشخاص -الذين لن يمكن التحقق من هويتهم خلال شهور من البحث والتحقيق- يستخدمون المواد أو منتجاتها بشكل أكثر اقتصادًا؛ أي أنهم يسيرون في الاتجاه الصحيح من دون إصدار أمر، ومن دون أن يعرف أكثر من مجرد حفنة من الناس السبب. هذه وحدها معجزة كافية حتى لو، في عالم متغير باستمرار، لم يتناغم الجميع معها بشكل مثالي بحيث تظل معدلات أرباحهم دائمًا عند نفس المستوى المنتظم أو «العادي».

لقد استخدمت كلمة «معجزة» عن عمد لكي أصدم القارئ وأزعزع حالة اللا مبالاة التي غالبًا ما تعتبر عمل هذه الآلية أمرًا بديهيًّا

ومفروغًا منه. أنا مقتنع بأنها إذا كانت نتيجة تصميم بشري متعمد، وإذا أدرك الناس الذين يسترشدون بتغيرات الأسعار أن قراراتهم لها أهمية تتجاوز هدفهم المباشر، لكانت هذه الآلية قد تمت الإشادة بها باعتبارها واحدة من أعظم انتصارات العقل البشري. لكن من سوء حظها المضاعف أنها ليست نتاج تصميم بشري، وأن الأشخاص الذين يسترشدون بها عادة لا يعرفون لماذا يفعلون ما يفعلونه. لكن أولئك الذين يطالبون بـ«التوجيه الواعي» -والذين لا يستطيعون تصديق أن أي شيء قد تطور من دون تصميم (وحتى من دون فهمنا له) يمكن أن يحل المشكلات التي لا يمكننا أن نكون قادرين على حلها بوعي- يجب أن يتذكروا هذا: المشكلة هي بالضبط كيفية توسيع مدى استخدامنا للموارد خارج نطاق سيطرة أي عقل؛ وبالتالي، كيفية الاستغناء عن الحاجة إلى التحكم الواعي وكيفية توفير الحوافز التي تجعل الأفراد يقومون بالأشياء المرغوبة، من دون أن يضطر أي شخص إلى إخبارهم بما يجب عليهم فعله.

إن المشكلة التي تواجهنا هنا ليست خاصة بالاقتصاد بأي حال من الأحوال، ولكنها تنشأ فيما يتعلق بكل الظواهر الاجتماعية الحقيقية تقريبًا، مع اللغة ومع معظم ميراثنا الثقافي، وتشكل حقًّا المشكلة النظرية المركزية لكل العلوم الاجتماعية. كما قال ألفريد وايتهيد في صدد آخر: «إنها حكمة خاطئة للغاية، تكررها جميع الكتب المطبوعة والأشخاص البارزون في أثناء إلقاء الخطب، تلك التي تقول إنه تجب علينا تنمية عادة التفكير فيما نقوم به. لكن العكس تمامًا هو الصحيح فالحضارة

تتقدم من خلال زيادة عدد العمليات المهمة التي يمكننا القيام بها من دون التفكير فيها». هذا له أهمية عميقة في المجال الاجتماعي. نحن نستخدم باستمرار الصيغ والرموز والقواعد التي لا نفهم معناها، والتي من خلال استخدامها نستفيد من مساعدة المعرفة التي لا نملكها بشكل فردي. لقد طورنا هذه الممارسات والمنظومات من خلال تأسيسها على العادات والمنظومات التي أثبتت نجاحها في مجالها، والتي أصبحت بدورها أساس الحضارة التي بنيناها.

ويعتبر نظام الأسعار هو مجرد واحد من تلك التشكيلات التي تعلم الإنسان استخدامها (على الرغم من أنه لا يزال بعيدًا جدًّا عن تعلم كيفية الاستفادة منها على أفضل وجه) بعد أن عثر عليه من دون أن يفهمه. فمن خلاله، أصبح من الممكن ليس فقط تقسيم العمل، ولكن أيضًا الاستخدام المنسق للموارد على أساس المعرفة المُقسمة بالتساوي. الأشخاص الذين يحبون أن يسخروا من أي اقتراح يشير إلى أن الأمر قد يكون على هذا النحو عادة ما يشوهون الحجة بالتلميح إلى أنها تؤكد أنه فقط من خلال معجزة ما، نشأ هذا النوع من النظام بشكل تلقائي، وبات هو الأنسب للحضارة الحديثة. لكن العكس هو الصحيح: لقد تمكن الإنسان من تطوير ذلك التقسيم للعمل الذي تقوم عليه حضارتنا، لأنه عثر مصادفة على طريقة جعلت ذلك ممكنًا. لو لم يكن قد فعل ذلك، ربما كان لا يزال سيستحدث نوعًا آخر مختلفًا تمامًا من الحضارة، أو شيئًا مثل «مستعمرات» النمل الأبيض، أو نوعًا آخر لا يمكن تصوره تمامًا. كل ما يمكننا قوله هو أنه لم ينجح أحد حتى الآن في تصميم نظام بديل يمكن من خلاله الحفاظ على

بعض السمات المعينة من النظام الحالي التي تعتبر عزيزة حتى على أولئك الذين يهاجمونه بشدة، مثل المدى الذي يمكن من خلاله للفرد أن يختار مساعيه وبالتالي يستخدم معرفته ومهاراته بحرية.

- ٧ -

إنه لمن حسن الحظ من نواحٍ كثيرة أن الخلاف حول ضرورة نظام الأسعار لأي حساب عقلاني في مجتمع معقد لم يعد الآن يدور بالكامل بين المعسكرات التي لها وجهات نظر سياسية مختلفة. إن الأطروحة القائلة بأنه من دون نظام الأسعار لا يمكننا الحفاظ على مجتمع قائم على التقسيم الواسع للعمل مثل الموجود بمجتمعنا قوبلت بعواء من السخرية عندما قدمها فون ميزس لأول مرة قبل خمسة وعشرين عامًا. واليوم، لم تعد الصعوبات التي لا يزال البعض يجدونها في قبولها سياسية في الأساس، وهذا يدعم توفير جو أكثر ملاءمة للمناقشة العقلانية. فعندما نجد ليون تروتسكي يجادل بأن «الحساب الاقتصادي لا يمكن تصوره من دون علاقات السوق»؛ وعندما يَعِد البروفيسور أوسكار لانج البروفيسور فون ميزس بتمثال في القاعات الرخامية لمجلس التخطيط المركزي المستقبلي؛ وعندما يعيد البروفيسور ليرنر اكتشاف آدم سميث ويؤكد أن المنفعة الأساسية لنظام الأسعار تتمثل في تحفيز الفرد لفعل ما هو في المصلحة العامة، على الرغم من السعي وراء مصلحته الخاصة، فإن الاختلافات في الواقع لم يعد من الممكن

إرجاعها إلى التحيز السياسي. يبدو واضحًا أن المعارضة المتبقية ناجمة عن اختلافات فكرية بحتة، واختلافات منهجية بشكل أكثر تحديدًا.

وتقدم إحدى العبارات الحديثة لجوزيف شومبيتر في كتابه «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» توضيحًا جيدًا لأحد الاختلافات المنهجية التي تدور في ذهني. فمؤلفه هو أحد البارزين بين هؤلاء الاقتصاديين الذين يتناولون الظواهر الاقتصادية في ضوء فرع معين من الوضعية. لذلك فبالنسبة له، تظهر هذه الظواهر على أنها كميات موضوعية من السلع التي تؤثر بشكل مباشر على بعضها البعض، تقريبًا، على ما يبدو، من دون أي تدخل من العقول البشرية. فقط في ضوء هذه الخلفية يمكنني تفسير التصريحات التالية (المذهلة بالنسبة لي). يجادل البروفيسور شومبيتر بأن إمكانية الحساب العقلاني لعوامل الإنتاج في غياب الأسواق تنتج للاقتصادي «من الافتراض الأولي بأن المستهلكين في تقييم («طلب») السلع الاستهلاكية يقومون أيضًا بحكم الواقع بتقييم وسائل الإنتاج التي تدخل في إنتاج هذه السلع»[1]، إذا أخذنا هذه العبارة

---

(١) *Capitalism, Socialism, and Democracy (New York: Harper & Bros., 1942), p. 175.*

البروفيسور شومبيتر، كما أعتقد، هو أيضًا المؤلف الأصلي للأسطورة القائلة بأن باريتو وبارون قد «حلًا» مشكلة الحساب الاشتراكي. كان ما فعلاه، هما وكثيرون آخرون، مجرد ذكر الشروط التي يجب أن يلبيها التخصيص العقلاني للموارد والإشارة إلى أن هذه كانت في الأساس نفس شروط التوازن في السوق التنافسي. وهذا شيء مختلف تمامًا عن إظهار كيف يمكن العثور على تخصيص الموارد الذي يفي بهذه الشروط في الممارسة الواقعية. باريتو نفسه (الذي أخذ منه بارون عمليًا كل ما يريد قوله) في الواقع ينكر صراحة إمكانية حلها من دون مساعدة السوق. انظر كتابه *Manuel d'economie pure (2d ed., 1927), pp. 233-34.*

حرفيًّا، فإنها ببساطة غير صحيحة. لا يفعل المستهلكون شيئًا من هذا القبيل. ما يعنيه البروفيسور شومبيتر بكلمة «بحكم الواقع» المفترضة، هو أن تقييم عوامل الإنتاج مُتَضمَّن، أو يلزم بالضرورة عن تقييم السلع الاستهلاكية. لكن هذا أيضًا غير صحيح. إن التضمن أو اللزوم هو علاقة منطقية يمكن أن يتم ادعاء وجودها بشكل له معنى للقضايا التي تُقدَّم في نفس الوقت إلى نفس العقل. بيد أنه من الواضح أن قِيم عوامل الإنتاج لا تعتمد فقط على تقييم السلع الاستهلاكية ولكن أيضًا على شروط الإمداد (العرض) لمختلف عوامل الإنتاج. فقط للعقل الذي تكون كل هذه الحقائق معروفة له في وقت واحد، ستلزم الإجابة بالضرورة من الحقائق المعطاة له. غير أن المشكلة العملية تنشأ على وجه التحديد لأن هذه الحقائق لا تُعطى أبدًا لعقل واحد، ولأنه نتيجة لذلك من الضروري استخدام المعرفة المشتتة بين العديد من الناس في حل المشكلة.

وبالتالي، لا يتم حل المشكلة بأي حال من الأحوال إذا تمكنا من إظهار أن جميع الحقائق، إذا كانت معروفة لعقل واحد (كما نفترض نظريًّا أنها تُعطى للاقتصادي الملاحِظ)، فستحدد الحل بشكل فريد، بل بدلًا من ذلك، يجب أن نُظهر كيف يتم إنتاج الحل من خلال تفاعلات الأشخاص الذين يمتلك كل منهم معرفة جزئية فقط. إن افتراض أن كل المعرفة هي مُعطاة لعقل واحد بنفس الطريقة التي نفترض بها أنها مُعطاة لنا -نحن الاقتصاديين المفسرين- هو تجاهل للمشكلة وتجاهل كل ما هو مهم في العالم الحقيقي.

وبالتالي، فعندما يقع الاقتصادي الذي يتمتع بمكانة البروفيسور

شومبيتر في الفخ الذي ينصبه غموض مصطلح «البيانات المعطاة» للغافلين، فإن ذلك بالكاد يمكن تفسيره على أنه خطأ بسيط. بل إن ذلك يشير بالأحرى إلى وجود خطأ جوهري في مقاربة تتجاهل عادة جزءًا أساسيًّا من الظواهر التي يتعين علينا التعامل معها؛ أي القصور الحتمي في معرفة الإنسان والحاجة التي تنتج عن ذلك لعملية يتم من خلالها توصيل المعرفة واكتسابها باستمرار. فأي مقاربة، مثل مقاربات الكثير من الاقتصاد الرياضي بمعادلاته المتزامنة، والذي يبدأ في الواقع من افتراض أن معرفة الناس تتوافق مع الحقائق الموضوعية للموقف قيد النظر، تتجاهل بشكل منهجي الشيء الذي تتمثل مهمتنا الرئيسية في تفسيره. أنا بعيد كل البعد عن إنكار أن تحليل التوازن في نظامنا له وظيفة مفيدة يؤديها. ولكن عندما يتعلق الأمر بالنقطة التي يضلل فيها بعض كبار المفكرين لدينا بحيث يجعلهم يعتقدون أن الوضع الذي يصفه له صلة مباشرة بحل المشكلات العملية، فقد حان الوقت لنتذكر أنه لا يتعامل نهائيًّا مع العملية الاجتماعية، وأنه ليس أكثر من مجرد تمهيد مفيد لدراسة المشكلة الرئيسية.

الفصل الخامس

معنى المنافسة(*)

- ١ -

هناك علامات على وعيٍ يتزايد بين الاقتصاديين بأن ما كانوا يناقشونه في السنوات الأخيرة تحت اسم «المنافسة» ليس هو نفس الشيء الذي يسمى بذلك في اللغة العادية. ولكن، على الرغم من وجود بعض المحاولات الشجاعة لإعادة المناقشة إلى الواقع وتوجيه الانتباه إلى مشكلات الحياة الواقعية، ولا سيما من قبل كلارك وماشلاب[١]، فإن وجهة النظر العامة يبدو أنها لا تزال تنظر إلى مفهوم الاقتصاديين للمصطلح باعتباره المهم، وتعامل مفهوم رواد الأعمال للمصطلح باعتباره إساءة استخدام. يبدو أنه يُعتقد عمومًا أن ما يسمى بنظرية

(*) *This essay reproduces the substance of the Stafford Little Lecture delivered at Princeton University on May 20, 1946.*

(1) *J. M. Clark, «Toward a Concept of Workable Competition,» American Economic Review, Vol. XXX (June, 1940); F. Machlup, «Competition, Pliopoly, and Profit,» Economica, Vol. IX (new ser.; February and May, 1942).*

«المنافسة المثالية» يوفر النموذج المناسب للحكم على قابلية المنافسة في الحياة الواقعية، وأنه إلى الحد الذي تختلف فيه المنافسة الحقيقية عن هذا النموذج، فهي غير مرغوب فيها بل وحتى ضارة.

يبدو لي أنه لا يوجد سوى القليل جدًّا من التبرير لهذا الموقف. سأحاول أن أبين أن ما تناقشه نظرية المنافسة المثالية ليس له إلا القليل من الحق في أن يُطلق عليه «منافسة» على الإطلاق، وأن استنتاجاتها قليلة الفائدة كدليل ومرشد للسياسة. يبدو لي أن السبب في ذلك هو أن هذه النظرية تفترض أن تلك الحالة موجودة بالفعل، والتي وفقًا لوجهة النظر الأصح للنظرية الأقدم، تميل عملية المنافسة إلى تحقيقها (أو تقريبها)، وأنه إذا كانت الحالة التي تفترضها نظرية المنافسة المثالية موجودة على الإطلاق، فلن تستبعد فقط من نطاقها جميع الأنشطة التي تصفها كلمة «منافسة» ولكنها ستجعلها مستحيلة عمليًّا.

إذا كان كل هذا يؤثر فقط على استخدام كلمة «المنافسة»، فلن يكون الأمر ذا أهمية كبيرة. ولكن يبدو كما لو أن الاقتصاديين بهذا الاستخدام الغريب للغة كانوا يخدعون أنفسهم بالاعتقاد بأنهم، عند مناقشة «المنافسة»، يقولون شيئًا عن طبيعة وأهمية العملية التي يتم من خلالها إحداث الحالة التي يفترضون وجودها. في الواقع، فإن هذه القوة الدافعة للحياة الاقتصادية تُترَك من دون مناقشة تقريبًا.

لا أرغب هنا في مناقشة الأسباب التي أدت بنظرية المنافسة إلى هذه الحالة الغريبة باستفاضة. كما أشرت في موضع آخر من هذا

الكتاب[1]، يبدو أن نهج تحصيل الحاصل المناسب والذي لا غنى عنه لتحليل الفعل الفردي في هذه الحالة قد امتد بشكل غير شرعي ليشمل المشكلات التي يتعين علينا فيها التعامل مع عملية اجتماعية تؤثر فيها قرارات كثير من الأفراد على بعضها البعض وتتعاقب أفعالهم زمنيًّا بالضرورة. يتكون الحساب الاقتصادي (أو منطق الاختيار البحت) الذي يتعامل مع النوع الأول من المشكلة من منظومة لتصنيف المواقف البشرية المحتملة، ويزودنا بمنهج لوصف العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المختلفة لخطة واحدة. إن استنتاجاته متضمنة في افتراضاته، فالرغبات ومعرفة الحقائق التي يفترض أنها موجودة في نفس الوقت لعقل واحد، تحدد حلًّا وحيدًا. إن العلاقات التي نوقشت في هذا النوع من التحليل هي علاقات منطقية، معنية فقط بالاستنتاجات التي تلزم عن المقدمات المُعطاة لعقل الفرد المُخطط.

غير أننا عندما نتعامل مع موقف يحاول فيه عدد من الأشخاص وضع خططهم المنفصلة، لم يعد بإمكاننا افتراض أن البيانات هي نفسها لجميع العقول المُخطِّطة. تصبح المشكلة هي مشكلة كيفية ضبط «بيانات» الأفراد المختلفين الذين يؤسسون عليها خططهم مع الحقائق الموضوعية لبيئتهم (والتي تشمل تصرفات الأشخاص الآخرين). على الرغم من أنه في حل هذا النوع من المشكلات لا تزال تتعين علينا الاستفادة من منهجنا في استنتاج سريع للآثار المترتبة والنتائج اللازمة عن مجموعة معينة من البيانات، فإنه يتعين علينا الآن

(١) انظر الفصلين الثاني والرابع.

التعامل ليس فقط مع عدة مجموعات منفصلة من البيانات للأشخاص المختلفين، ولكن أيضًا -وهذا أكثر أهمية- مع عملية تنطوي بالضرورة على تغيرات مستمرة في البيانات للأفراد المختلفين. كما أشرت من قبل، يدخل العامل السببي هنا في شكل اكتساب معرفة جديدة من قِبل الأفراد المختلفين أو التغييرات في بياناتهم الناتجة عن التواصل بينهم.

ستظهر علاقة وأهمية هذا بالنسبة لمشكلتي الحالية عندما نتذكر أن النظرية الحديثة للمنافسة تتعامل بشكل حصري تقريبًا مع حالة ما يسمى «التوازن التنافسي»، حيث يُفترض أن البيانات الخاصة بالأفراد المختلفين متوافقة بالكامل مع بعضها البعض، في حين أن المشكلة التي تتطلب التفسير هي طبيعة العملية التي يتم من خلالها ضبط البيانات وتوفيقها مع بعضها. وبعبارة أخرى، فإن وصف التوازن التنافسي لا يحاول حتى أن يقول إنه إذا وجدنا مثل هذه الشروط، فستنتج مثل هذه النتائج، ولكنه يقتصر على تحديد الشروط التي تكون استنتاجاته متضمنة بها بالفعل، والتي يمكن تصور وجودها، ولكنه لا يخبرنا كيف يمكن تحقيقها. أو لوضع استنتاجنا الرئيسي في عبارة موجزة، فإن المنافسة بطبيعتها عملية ديناميكية يتم تجاهل خصائصها الأساسية عن طريق الافتراضات الكامنة وراء التحليل الثابت.

- ٢ -

إن مسألة أن النظرية الحديثة للتوازن التنافسي تفترض وجود الوضع الذي من المفترض أن يفسره أي تفسير حقيقي باعتباره أثر ونتيجة العملية التنافسية، هي مسألة تظهر بشكل أفضل من خلال فحص قائمة الشروط المألوفة الموجودة في أي كتاب مدرسي حديث. معظم هذه الشروط لا تشكل فقط أساس تحليل المنافسة «المثالية» ولكن يتم افتراضها أيضًا في مناقشة الأسواق «غير المثالية» أو «الاحتكارية» المختلفة، والتي تفترض بشكل عام «مثاليات»[1] معينة غير واقعية. لكن لغرضنا المباشر، فإن نظرية المنافسة المثالية ستكون الحالة الأكثر إفادة لفحصها.

بينما قد يذكر مؤلفون مختلفون قائمة الشروط الأساسية للمنافسة المثالية بشكل مختلف، فإن ما يلي هو على الأرجح شامل بما فيه الكفاية لغرضنا، لأن هذه الشروط، كما سنرى، ليست مستقلة حقًّا عن بعضها البعض. وفقًا لوجهة النظر المقبولة عمومًا، تفترض المنافسة المثالية ما يلي:

١. سلعة متجانسة يعرضها ويطلبها عدد كبير من البائعين أو المشترين الصغار نسبيًّا، والذين لا يُتوقع أن يمارس أي منهم بأفعاله تأثيرًا ملموسًا على السعر.

---

(١) كالافتراضات القائلة بأنه في جميع الأوقات يجب أن يسود سعر موحد لسلعة معينة في جميع أنحاء السوق، وأن البائعين يعرفون شكل منحنى الطلب.

٢. دخول السوق بحرية وعدم وجود قيود أخرى على حركة الأسعار والموارد.

٣. معرفة كاملة بالعوامل ذات الصلة من جانب جميع المشاركين في السوق.

لن نسأل في هذه المرحلة على وجه التحديد عما تكون هذه الشروط مطلوبة من أجله، أو ماذا سيلزم عنها إذا افترضنا أنها مُعطاة لنا. لكن يجب أن نستفسر قليلًا عن معناها، وفي هذا الصدد، فإن الشرط الثالث هو الشرط الحاسم والغامض. من الواضح أن المعيار لا يمكن أن يكون معرفة كاملة بكل شيء يؤثر على السوق من جانب كل شخص يشارك فيه. لن أخوض هنا في المفارقة المألوفة المتمثلة في التأثير المسبب للشلل الذي ستحدثه المعرفة الكاملة والتنبؤ التام على جميع الأفعال[1]. سيكون من الواضح أيضًا أننا إذا افترضنا أن الجميع يعرف كل شيء فلن يحل ذلك شيئًا، وأن المشكلة الحقيقية هي كيف يمكن استخدام أكبر قدر ممكن من المعرفة المتاحة. بالنسبة للمجتمع التنافسي فإن هذا يثير سؤال ما هي الترتيبات المؤسسية الضرورية حتى يتم جذب الأشخاص المجهولين لمهمة معينة تكون لديهم معرفة مناسبة بشكل خاص لها؛ وليس سؤال كيف يمكننا «العثور» على الأشخاص الذين يعرفون أفضل. ولكن يجب أن نستفسر قليلًا عن نوع المعرفة الذي من المفترض أن يكون في حيازة الأطراف المشاركة في السوق.

---

(1) See o. Morgenstern, «Vollkommene Voraussicht und wirtschaftliches Gleichgewicht,» Zeitschrift fur Nationalokonomie, Vol. VI (1935).

إذا أخذنا في الاعتبار سوق نوع ما من السلع الاستهلاكية الجاهزة وبدأنا بالوضع الخاص بمنتجيها أو بائعيها، فسنجد، أولًا، أنه من المفترض أن يعرفوا أقل تكلفة يمكن أن تُنتج بها السلعة. غير أن هذه المعرفة التي يُفترض أنها مُعطاة في البداية هي واحدة من النقاط الرئيسية التي سيتم اكتشاف الحقائق فيها فقط من خلال عملية المنافسة. يبدو لي أن هذه هي إحدى أهم النقاط التي تتجاهل فيها نقطة البداية لنظرية التوازن التنافسي المهمة الرئيسية التي لا يمكن حلها إلا من خلال عملية المنافسة. يعتبر الموقف مشابهًا إلى حد ما فيما يتعلق بالنقطة الثانية التي يُفترض أن المنتجين على دراية كاملة بها، وهي رغبات المستهلكين، بما في ذلك أنواع السلع والخدمات التي يطلبونها والأسعار التي يرغبون في دفعها. لا يمكن اعتبار هذه الحقائق معطاة ولكن يجب اعتبارها مشكلات يجب حلها من خلال عملية المنافسة.

يكون نفس الوضع موجودًا لدى المستهلكين أو المشترين. مرة أخرى، لا يمكن افتراض أن المعرفة التي من المفترض أن يمتلكوها في حالة التوازن التنافسي تحت سيطرتهم قبل بدء عملية المنافسة. فمعرفتهم بالبدائل المعروضة أمامهم هي نتيجة لما يحدث في السوق، ولأنشطة مثل الإعلان، وما إلى ذلك؛ وتعمل منظومة السوق برمتها بشكل أساسي على تلبية الحاجة إلى نشر المعلومات التي يتصرف المشتري بناءً عليها.

تبرز الطبيعة الغريبة للافتراضات التي تبدأ منها نظرية التوازن التنافسي بشكل واضح للغاية إذا سألنا عن أي من الأنشطة التي يتم

تحديدها بشكل عام بواسطة الفعل «يتنافس» ستظل ممكنة إذا تم استيفاء جميع هذه الشروط. ربما يجدر التذكير بأنه، وفقًا للدكتور جونسون، فإن المنافسة هي «الفعل المتمثل في محاولة كسب ما يسعى الآخر لكسبه في نفس الوقت». الآن، كم عدد الأدوات التي يتم استخدامها في الحياة العادية لتحقيق هذه الغاية ستظل متاحة للبائع في سوق يسود فيه ما يسمى بـ«المنافسة المثالية»؟ أعتقد أن الجواب هو بالضبط لا شيء. فالإعلانات، وتخفيض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات أو الخدمات، هي أشياء تم استبعادها جميعًا بحكم التعريف؛ فالمنافسة «المثالية» تعني في الواقع غياب جميع الأنشطة التنافسية.

اللافت للنظر بشكل خاص في هذا الصدد هو الاستبعاد الصريح والكامل لجميع العلاقات الشخصية القائمة بين الأطراف[1] من نظرية المنافسة المثالية. في الحياة الواقعية، حقيقة أن معرفتنا غير الكافية بالسلع أو الخدمات المتاحة يتم تعويضها من خلال تجربتنا مع الأشخاص أو الشركات التي تعرضها وتقدمها -أن المنافسة إلى حد كبير هي المنافسة على السمعة أو حُسن النية- هي واحدة من أهم الحقائق التي تمكننا من حل مشكلاتنا اليومية. وظيفة المنافسة هنا على وجه التحديد هي إخبارنا بمن سيخدمنا جيدًا؛ أي بقال أو وكالة سفر، أي مطعم أو فندق، أي طبيب أو محامٍ، يمكننا أن نتوقع منه تقديم الحل الأكثر إرضاءً لأي مشكلة شخصية معينة قد تكون لدينا. من الواضح

(1) Cf. G. J. Stigler, The Theory of Price (1946), p. 24: «Economic relationships are never perfectly competitive if they involve any personal relationships between economic units» (see also ibid., p. 226).

أن المنافسة في جميع هذه المجالات قد تكون شديدة للغاية، فقط لأن خدمات الأشخاص أو الشركات المختلفة لن تكون متشابهة تمامًا، وبسبب هذه المنافسة نكون في وضع تتم خدمتنا فيه على أفضل نحو. إن أسباب وصف المنافسة في هذا المجال بأنها غير مثالية لا علاقة لها في الواقع بالطابع التنافسي لأنشطة هؤلاء الأشخاص؛ فهو يكمن في طبيعة السلع أو الخدمات نفسها. فإذا لم يكن هناك طبيبان متشابهان تمامًا، فهذا لا يعني أن المنافسة بينهما هي أقل حدة، ولكن مجرد أن أي درجة من المنافسة بينهما لن تؤدي إلى تلك النتائج بالضبط التي كانت ستحدث إذا كانت خدماتهما متشابهة تمامًا. هذه ليست نقطة لفظية بحتة. إن الحديث عن العيوب أو المنافسة بينما نكون نتحدث في الواقع عن الاختلاف الضروري بين السلع والخدمات، يخفي بين طياته تشويشًا والتباسًا حقيقيًّا، ويؤدي في بعض الأحيان إلى استنتاجات سخيفة.

في حين أن الافتراض المتعلق بالمعرفة الكاملة التي يمتلكها الأطراف قد يبدو للوهلة الأولى هو الأكثر إذهالًا وزيفًا من بين كل تلك الافتراضات التي تستند إليها نظرية المنافسة المثالية، فقد لا يكون في الواقع أكثر من نتيجة لفرضيات أخرى من التي تأسس عليها، بل وحتى تم تبريره جزئيًّا بها. إذا بدأنا بالفعل بافتراض أن عددًا كبيرًا من الناس ينتجون نفس السلعة، ويملكون نفس الوسائل والتسهيلات الموضوعية والفرص للقيام بذلك، فعندئذ قد يكون من الممكن الجدال (على الرغم من أن هذا لم يحدث قَطُّ، حسب علمي) بأنه سيتم توجيههم

جميعًا في الوقت المناسب إلى معرفة معظم الحقائق ذات الصلة بالحكم على سوق تلك السلعة. لن يعرف حينها كل مُنتِج من خلال تجربته نفس الحقائق مثل أي شخص آخر فحسب، بل سيعرف أيضًا ما يعرفه زملاؤه، وبالتالي مرونة الطلب على منتجه الخاص. إن الحالة التي يُنتج فيها مُصنِّعون مختلفون منتجًا متطابقًا في ظل ظروف متطابقة هي في الواقع الأكثر ملاءمة لإنتاج تلك الحالة من المعرفة بينهم التي تتطلبها المنافسة المثالية. ربما لا يعني هذا أكثر من أن السلع يمكن أن تكون متطابقة بالمعنى الذي تكون فقط فيه ذات صلة بفهمنا للفعل البشري، فقط إذا كان لدى الناس نفس الآراء حولها، على الرغم من أنه ينبغي أيضًا أن يكون من الممكن تحديد مجموعة من الظروف المادية التي تكون مناسبة لجميع أولئك الذين يهتمون بمجموعة من الأنشطة المترابطة بشكل وثيق لمعرفة الحقائق ذات الصلة بقراراتهم.

على أي حال، سيكون من الواضح أن الحقائق لن تكون دائمًا مواتية لهذه النتيجة كما هي عندما يكون العديد من الأشخاص على الأقل في وضع يُمكِّنهم من إنتاج نفس السلعة. إن مفهوم النظام الاقتصادي على أنه قابل للتقسيم إلى أسواق متمايزة لسلع منفصلة هو في النهاية نتاج خيال عالم الاقتصاد، وبالتأكيد ليس هو القاعدة في مجال التصنيع والخدمات الشخصية، والتي يشير إليها بشكلٍ كبير النقاش حول المنافسة. في الواقع، لا نحتاج إلى أن نقول إنه لا توجد منتجات من منتجين تكون متشابهة تمامًا، حتى لو كان ذلك فقط لأنهم، عندما يغادرون مصنعهم، يكونون في أماكن مختلفة. هذه الاختلافات

هي جزء من الحقائق التي تخلق مشكلتنا الاقتصادية، ولن يكون من المفيد الإجابة عنها على افتراض أنها غائبة [أي تلك الاختلافات].

غالبًا ما يؤدي الإيمان بمزايا المنافسة المثالية بالمتحمسين إلى المجادلة بأنه يمكن تحقيق استخدام أكثر فائدة للموارد إذا تم تقليل المجموعة المتنوعة الحالية من المنتجات عن طريق توحيد المعايير الإجباري. الآن، لا شك أن هناك الكثير مما يمكن قوله في العديد من المجالات للمساعدة في توحيد المعايير من خلال التوصيات أو المعايير المتفق عليها، والتي سيتم تطبيقها ما لم يتم النص على متطلبات مختلفة صراحة في العقود. لكن هذا شيء مختلف تمامًا عن مطالب أولئك الذين يعتقدون أنه يجب تجاهل تنوع أذواق الناس، ويجب قمع التجريب المستمر للتحسينات من أجل الحصول على مزايا المنافسة المثالية. من الواضح أنه لن يكون تحسينًا أن نبني جميع المنازل متشابهة تمامًا من أجل إنشاء سوق مثالي للمنازل، وينطبق الشيء نفسه على معظم المجالات الأخرى حيث تمنع الاختلافات بين المنتجات الفردية المنافسة من أن تكون مثالية على الإطلاق.

- ٣ -

يمكننا على الأرجح أن نعرف المزيد عن طبيعة وأهمية العملية التنافسية إذا نسينا لفترة من الوقت الافتراضات المصطنعة الكامنة وراء نظرية المنافسة المثالية، وسألنا عما إذا كانت المنافسة ستكون أقل

أهمية، على سبيل المثال، إذا لم تكن هناك سلعتان متماثلتان بالضبط. إذا لم تكن هناك صعوبة في تحليل مثل هذا الموقف، فسيكون من المفيد التفكير بشيء من التفصيل في الحالة التي لا يمكن فيها تصنيف السلع المختلفة بسهولة إلى مجموعات متمايزة، ولكن التي يتعين علينا فيها التعامل مع متصل من البدائل القريبة، كل وحدة فيه تختلف نوعًا ما عن الأخرى ولكن من دون أي فاصل ملحوظ في المتصل المستمر. قد تكون نتيجة تحليل المنافسة في مثل هذه الحالة في كثير من النواحي أكثر صلة بظروف الحياة الواقعية من تلك المتعلقة بتحليل المنافسة في صناعة واحدة تنتج سلعة متجانسة تختلف اختلافًا حادًّا عن غيرها. أو، إذا كان يُعتقد أن الحالة التي لا توجد فيها سلعتان متماثلتان تمامًا متطرفة للغاية، فقد ننتقل على الأقل إلى الحالة التي لا يُنتج فيها مُنتِجان نفس السلعة تمامًا، كما هو الحال ليس فقط مع جميع الخدمات الشخصية، ولكن أيضًا في أسواق العديد من السلع المُصنَّعة، مثل أسواق الكتب أو الآلات الموسيقية.

لغرضنا الحالي، لست بحاجة إلى محاولة إجراء أي شيء من قبيل التحليل الكامل لمثل هذه الأنواع من الأسواق، ولكن سأكتفي بالسؤال عن دور المنافسة فيها. وعلى الرغم من أن النتيجة ستكون، بالطبع، إلى حد ما غير محددة، فإن السوق سيظل يأتي بمجموعة من الأسعار التي تباع بها كل سلعة بسعر رخيص بما يكفي للتفوق على بدائلها القريبة المحتملة؛ وهذا في حد ذاته ليس بالأمر الهين عندما نفكر في الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها لاكتشاف نظام الأسعار هذا بأي طريقة

أخرى باستثناء المحاولة والخطأ في السوق، حيث يعرف المشاركون تدريجيًا الظروف ذات الصلة. من الصحيح، بالطبع، أنه في مثل هذا السوق لا يتم توقع التوافق بين الأسعار والتكاليف الحدية إلا بقدر الدرجة التي تقترب فيها مرونة الطلب للسلع الفردية من الظروف التي تفترضها نظرية المنافسة المثالية، أو تقترب مرونة الاستبدال بين السلع المختلفة من اللا نهاية. لكن النقطة المهمة هي أنه في هذه الحالة، فإن معيار المثالية هذا كشيء مرغوب فيه أو مستهدف هو غير ذي صلة على الإطلاق. لا يمكن أن يكون أساس المقارنة، الذي على أساسه يجب الحكم على تحقيق المنافسة، موقفًا مختلفًا عن الحقائق الموضوعية ولا يمكن تحقيقه بأي وسيلة معروفة. يجب أن يكون الوضع كما سيكون الحال إذا تم منع المنافسة من العمل. يجب أن يكون الاختبار ليس في الاقتراب من غاية مثالية غير قابلة للتحقيق ولا معنى لها، ولكن في تحسين الظروف التي يمكن أن توجد من دون منافسة.

في مثل هذه الحالة، كيف يمكن أن تختلف الشروط عن تلك الشروط التي يمكن أن توجد إذا كانت المنافسة «حرة» بالمعنى التقليدي، على سبيل المثال، إذا سُمح فقط للأشخاص المرخص لهم من قبل السلطة بإنتاج أشياء معينة، أو تم تحديد الأسعار من قبل السلطة، أو الاثنين على حد سواء؟ من الواضح أنه على الأرجح لن يتم إنتاج الأشياء المختلفة من قبل أولئك الذين يعرفون أفضل طريقة للقيام بذلك، وبالتالي يمكنهم القيام بذلك بأقل تكلفة، بل وعلى الأرجح لن يتم إنتاج كل هذه الأشياء التي إذا كان للمستهلكين الخيار، فسيرغبون

بها بأكبر قدر. ستكون هناك علاقة قليلة بين الأسعار الفعلية وأقل تكلفة يمكن أن ينتج بها شخص ما هذه السلع؛ في الواقع، فإن بيانات البدائل التي سيكون كل من المنتجين والمستهلكين في وضع يمكنهم من الاختيار بينها، ستكون مختلفة تمامًا عما كان يمكن أن تكون عليه في ظل المنافسة.

لا تكمن المشكلة الحقيقية في كل هذا فيما إذا كنا سنحصل على سلع أو خدمات بتكاليف حدية معينة، ولكن أي السلع والخدمات يمكنها إشباع احتياجات الناس بأرخص الأسعار؟ إن حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع في هذا الصدد هو دائمًا رحلة استكشاف نحو المجهول، ومحاولة لاكتشاف طرق جديدة للقيام بالأشياء بشكل أفضل مما تم القيام به من قبل. لا بد أن يظل الأمر هكذا دائمًا ما دام أن هناك أي مشكلات اقتصادية يجب حلها على الإطلاق، لأن جميع المشكلات الاقتصادية تنشأ عن تغيرات غير متوقعة تتطلب التكيف. فقط ما لم نتنبأ به ونستعد له هو ما يتطلب قرارات جديدة. إذا لم تكن مثل هذه التعديلات مطلوبة؛ أي إذا علمنا في أي لحظة أن كل التغييرات قد توقفت، وأن الأمور ستستمر إلى الأبد كما هي الآن، فلن يكون هناك المزيد من الأسئلة حول استخدام الموارد يتعين الإجابة عنها.

إن الشخص الذي يمتلك المعرفة أو المهارة الحصرية التي تمكنه من خفض تكلفة إنتاج سلعة ما بنسبة ٥٠٪، لا يزال يقدم خدمة هائلة للمجتمع إذا دخل في إنتاجها وخفض سعرها بنسبة ٢٥٪ فقط؛ ليس فقط من خلال تخفيض السعر هذا، ولكن أيضًا من خلال توفيره

الإضافي في التكلفة. ولكن فقط من خلال المنافسة يمكننا أن نفترض أن هذه التوفيرات المحتملة في التكلفة ستتحقق. حتى لو كانت الأسعار في كل حالة منخفضة فقط بما يكفي لإبعاد المنتجين الذين لا يتمتعون بهذه المزايا أو غيرها من المزايا المكافئة، بحيث يتم إنتاج كل سلعة بأقل تكلفة ممكنة، على الرغم من أنه قد يتم بيع العديد منها بأسعار أعلى بكثير من التكاليف، فمن المرجح أن تكون هذه نتيجة لا يمكن تحقيقها بأي طريقة أخرى غير السماح للمنافسة بالعمل.

- ٤ -

إن مسألة أنه في ظروف الحياة الواقعية نادرًا ما يكون موقف أي منتجَين اثنين هو نفسه، ترجع إلى الحقائق التي تستبعدها نظرية المنافسة المثالية من خلال تركيزها على توازن طويل الأجل لا يمكن الوصول إليه في عالم دائم التغير. ففي أي لحظة يتم دائمًا تحديد معدات وأدوات شركة معينة إلى حد كبير من خلال صدفة تاريخية، والمشكلة هي أنه ينبغي لها أن تحقق أفضل استخدام لتلك المعدات والأدوات (بما في ذلك القدرات المكتسبة لموظفيها) وليس ما يجب أن تفعله إذا أُعطيت وقتًا غير محدود للتكيف مع الظروف الثابتة، لأنه بالنسبة لمشكلة الاستخدام الأفضل للموارد المعمرة ولكن القابلة للنفاد، فإن سعر التوازن طويل الأجل الذي تهتم به النظرية التي تناقش المنافسة «المثالية» ليس فقط غير مهم، بل إن الاستنتاجات المتعلقة بالسياسة التي يقود إليها

الانشغال بهذا النموذج هي مضللة للغاية وخطيرة. غالبًا ما تؤدي الفكرة القائلة بأن الأسعار في ظل المنافسة «المثالية» يجب أن تكون مساوية للتكاليف طويلة المدى، إلى الموافقة على ممارسات معادية للمجتمع، مثل المطالبة بـ«المنافسة المنظمة» التي ستضمن عائدًا عادلًا على رأس المال وتدمير القدرة الإنتاجية الفائضة. إن الحماس للمنافسة المثالية من الناحية النظرية ودعم الاحتكار في الممارسة العملية غالبًا ما نكتشف بشكلٍ مفاجئ في كثير من الأحيان أنهما يعيشان معًا.

ومع ذلك، فهذه ليست سوى واحدة من النقاط العديدة التي يؤدي فيها إهمال عنصر الوقت إلى جعل الصورة النظرية للمنافسة المثالية بعيدة تمامًا عن كل ما يتعلق بفهم عملية المنافسة. إذا فكرنا في الأمر، كما يجب علينا، كتتابع وتعاقب للأحداث، يصبح أكثر وضوحًا أنه في الحياة الواقعية سيكون هناك في أي لحظة، كقاعدة، مُنتِج واحد فقط يمكنه تصنيع سلعة معينة بأقل تكلفة، والذي يمكنه في الواقع البيع بتكلفة أقل من تكلفة منافسه التالي الناجح، ولكن الذي، بينما لا يزال يحاول توسيع سوقه، غالبًا ما يتفوق عليه شخص آخر، والذي بدوره سيتم منعه من الاستيلاء على السوق بالكامل من قبل شخص آخر، وهكذا دواليك. من الواضح أن مثل هذا السوق لن يكون أبدًا في حالة من المنافسة المثالية، ومع ذلك قد لا تكون المنافسة فيه شديدة بقدر الإمكان فحسب، بل ستكون أيضًا عاملًا أساسيًا في تحقيق حقيقة أن السلعة المعنية يتم توفيرها في أي لحظة للمستهلك بثمن رخيص بقدر ما يمكن إحداث ذلك بأي طريقة معروفة.

عندما نقارن سوقًا «غير مثالي» مثل هذا بسوق «مثالي» نسبيًّا مثل سوق الحبوب، على سبيل المثال، سنكون الآن في وضع أفضل لإبراز التمييز الذي كان أساس هذه المناقشة بأكملها؛ أي التمييز بين الحقائق الموضوعية الأساسية للموقف التي لا يمكن تغييرها من خلال النشاط البشري، وطبيعة الأنشطة التنافسية التي يتكيف البشر من خلالها مع الموقف. عندما يكون لدينا، كما هو الحال في الحالة الأخيرة، سوق عالي التنظيم لسلعة موحدة معياريًّا تمامًا ينتجها العديد من المنتجين، فلن تكون هناك حاجة أو نطاق كبير للأنشطة التنافسية، لأن الوضع هو أن الظروف والشروط التي قد تؤدي إليها هذه الأنشطة مستوفاة بالفعل منذ البداية. إن أفضل طرق إنتاج السلعة وطابعها واستخداماتها، تكون معروفة في معظم الأحيان بنفس الدرجة تقريبًا لجميع أعضاء السوق. تنتشر معرفة أي تغير مهم بسرعة كبيرة ويتم التكيف معه سريعًا، لدرجة أننا عادة ما نتجاهل ببساطة ما يحدث خلال هذه الفترات الانتقالية القصيرة ونقتصر على مقارنة حالتَي شبه التوازن اللتين كانتا موجودتين قبلها وبعدها. ولكن خلال هذه الفترة القصيرة والمُهمَلة بالتحديد، تعمل قوى المنافسة وتصبح مرئية، والأحداث خلال هذه الفترة هي التي يجب أن ندرسها إذا أردنا «تفسير» التوازن الذي يتبعها.

فقط في السوق الذي يكون فيه التكيف بطيئًا مقارنة بمعدل التغير، تكون عملية المنافسة في حالة عمل مستمرة. وعلى الرغم من أن سبب بطء التكيف قد يكون ضعف المنافسة، على سبيل المثال، بسبب وجود عقبات خاصة للدخول في التجارة، أو بسبب بعض العوامل الأخرى

لطبيعة الاحتكارات الطبيعية، فإن التكيف البطيء لا يعني بالضرورة ضعف المنافسة. فعندما تكون مجموعة البدائل القريبة كبيرة ومتغيرة بسرعة، وعندما يستغرق الأمر وقتًا طويلًا للتعرف على المزايا النسبية للبدائل المتاحة، أو عندما لا تتولد الحاجة إلى فئة كاملة من السلع أو الخدمات إلا بشكل متقطع على فترات غير منتظمة، لا بد أن يكون التعديل بطيئًا حتى لو كانت المنافسة قوية ونشطة.

يميل الخلط بين الحقائق الموضوعية للوضع وطبيعة ردود الفعل البشرية تجاهها إلى إخفاء حقيقة مهمة، وهي أن المنافسة تكون مهمة أكثر كلما كانت الظروف الموضوعية التي يجب أن تعمل فيها أكثر تعقيدًا أو «نُقصانًا» عن المثالية. في الواقع، بعيدًا عن خطأ فكرة أن المنافسة تكون مفيدة فقط عندما تكون «مثالية»، فإنني أميل إلى القول بأن الحاجة إلى المنافسة ليست في أي موضع أكبر مما هي عليه في المجالات التي تجعل فيها طبيعة السلع أو الخدمات من المستحيل خلق سوق مثالي بالمعنى النظري. إن لا مثالية المنافسة الفعلية التي لا مفر منها هي حجة ضعيفة ضد المنافسة بقدر ما تكون صعوبات تحقيق حل مثالي لأي مهمة أخرى هي حجة ضد محاولة حلها على الإطلاق، أو بقدر ما تكون الصحة غير الكاملة هي حجة ضد الصحة.

في الظروف التي لا يمكننا فيها أبدًا أن يكون لدينا العديد من الأشخاص الذين يقدمون نفس المنتج أو الخدمة المتجانسة، بسبب الطابع المتغير باستمرار لاحتياجاتنا ومعرفتنا، أو التنوع اللا متناهي في المهارات والقدرات البشرية، لا يمكن أن تكون الحالة المثالية هي

تلك التي تتطلب أعدادًا كبيرة متطابقة من هذه المنتجات والخدمات. المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الاستفادة المثلى من الموارد التي لدينا، وليست مشكلة ما يجب أن نفعله إذا كان الوضع مختلفًا عما هو عليه بالفعل. لا معنى للحديث عن استخدام الموارد «كما لو» كان هناك سوق مثالي، إذا كان هذا يعني أن الموارد يجب أن تكون مختلفة عما هي عليه، أو في مناقشة ما سيفعله شخص لديه معرفة كاملة إذا كانت مهمتنا هي الاستفادة المثلى من المعرفة الموجودة لدى الأشخاص الحاليين.

- ٥ -

لا تستند الحجة المؤيدة للمنافسة إلى الظروف التي كانت ستوجد إذا كانت المنافسة مثالية. على الرغم من أنه عندما تجعل الحقائق الموضوعية من الممكن للمنافسة الاقتراب من المثالية، فإن هذا سيحقق أيضًا الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد، وعلى الرغم من وجاهة محاولة إزالة العقبات البشرية أمام المنافسة، فإن هذا لا يعني أن المنافسة لا تؤدي أيضًا إلى استخدام الموارد بشكل فعال بقدر ما يمكن تحقيقه بأي وسيلة معروفة، والتي لا بد أن تكون غير مثالية بطبيعة الحال. حتى عندما لا يحقق الدخول الحر للسوق أكثر من مجرد أنه في أي لحظة يتم إنتاج جميع السلع والخدمات التي سيكون هناك طلب فعال عليها إذا كانت

متوفرة بأقل قدر في الإنفاق الجاري[1] من الموارد التي يمكن إنتاجها به في ذلك الوقت، على الرغم من أن السعر الذي يدفعه المستهلك مقابلها أعلى بقدرٍ كبير، وأقل بقليل من تكلفة الطريقة التالية الأفضل التي يمكن من خلالها تلبية حاجته؛ فهذا، كما أزعم، أكثر مما يمكن أن نتوقعه من أي نظام آخر معروف. لا تزال النقطة الحاسمة هي تلك النقطة الأساسية المتمثلة في أنه من المستبعد جدًّا أنه، من دون عقبات مصطنعة ينشئها النشاط الحكومي أو يمكنه إزالتها، ستكون أي سلعة أو خدمة متاحة فقط لأي فترة زمنية بسعر يمكن لمن هم خارج السوق أن يتوقعوا عنده ربحًا أكثر من العادي إذا دخلوا المجال.

أعتقد أن الدرس العملي من كل هذا هو أننا لا يجب أن نقلق كثيرًا بشأن ما إذا كانت المنافسة في حالة معينة مثالية، بل أن نقلق أكثر بشأن ما إذا كانت هناك منافسة من الأساس. ما تخفيه نماذجنا النظرية للصناعات المنفصلة هو أنه من الناحية العملية هناك فجوة تفصل بين المنافسة وعدم وجود منافسة أكبر بكثير من تلك التي تفصل بين المنافسة غير المثالية والمثالية. ومع ذلك، فإن الاتجاه الحالي في المناقشة هو عدم التسامح مع انعدام المثالية والتزام الصمت بشأن منع المنافسة. ربما لا تزال بإمكاننا معرفة المزيد عن الأهمية الحقيقية للمنافسة من خلال دراسة النتائج التي تحدث بانتظام عندما يتم قمع المنافسة عمدًا بدلًا من التركيز على أوجه القصور في المنافسة الفعلية مقارنةً بالنموذج

(١) التكلفة «الجارية» في هذا الصدد تستثني كل ما كان في الماضي ولكنها تشمل بالطبع «تكلفة المستخدم».

المثالي الذي لا صلة له بالحقائق المحددة. أقول «عندما يتم قمع المنافسة عمدًا» وليس فقط «عندما تكون غائبة»، لأن آثارها الرئيسية تعمل عادةً، حتى لو كانت أبطأ، ما دامت لم يتم قمعها تمامًا بمساعدة أو بتساهل الدولة. إن الشرور التي أثبتت التجربة أنها تكون نتيجة دائمة لقمع المنافسة هي على مستوى مختلف عن تلك التي قد تسببها لا-مثالية المنافسة. الأمر الأكثر خطورة من حقيقة أن الأسعار قد لا تتوافق مع التكلفة الحدية هو حقيقة أنه مع الاحتكار المتعمد، من المرجح أن تكون التكاليف أعلى بكثير مما هو ضروري. من ناحية أخرى، يؤدي الاحتكار القائم على الكفاءة الفائقة إلى ضرر ضئيل نسبيًّا ما دام من المؤكد أنه سيختفي بمجرد أن يصبح أي شخص آخر أكثر كفاءة في تلبية حاجة المستهلكين.

في الختام، أريد للحظة أن أعود إلى النقطة التي بدأت منها وأعيد ذكر الاستنتاج الأكثر أهمية بشكل أكثر عمومية. المنافسة هي في الأساس عملية تكوين الرأي، إذ من خلال نشر المعلومات، فإنها تخلق وحدة وتماسك النظام الاقتصادي الذي نفترضه سابقًا عندما نفكر فيه كسوق واحد. إنها تخلق وجهات نظر الناس حول ما هو أفضل وأرخص، وبسببها يعرف الناس الكثير عن الاحتمالات والفرص. ومن ثم فهي عملية تنطوي على تغير مستمر في البيانات والمعطيات وبالتالي فأي نظرية تتعامل مع هذه البيانات على أنها ثابتة ستغفل بالتأكيد عن أهميتها وتفشل في إدراكها تمامًا.

الفصل السادس

الاقتصاد «الحر» والنظام التنافسي

- ١ -

إذا كان من المؤكد تقريبًا خلال السنوات القليلة المقبلة -أي خلال الفترة التي يهتم بها السياسيون العمليون وحدهم- أن استمرار الحركة نحو المزيد من سيطرة الحكومة في الجزء الأكبر من العالم، فهذا يرجع أكثر من أي شيء آخر، إلى عدم وجود برنامج حقيقي، أو ربما كان من الأفضل لي القول، إلى فلسفة متسقة للجماعات التي ترغب في معارضة ذلك. بل إن الموقف أسوأ من مجرد الافتقار إلى ما سيقدمه البرنامج؛ فالحقيقة هي أن الجماعات التي تتظاهر بمعارضة الاشتراكية في كل مكان تقريبًا تدعم السياسات التي، إذا تم تعميم المبادئ التي تقوم عليها، ستؤدي إلى الاشتراكية بقدر السياسات الاشتراكية الصريحة. هناك بعض المبررات على الأقل في التهكم المتمثل في أن العديد من المدافعين المزعومين عن «الاقتصاد الحر» هم في الواقع مدافعون عن الامتيازات ويدافعون عن النشاط الحكومي لصالحهم بدلًا من معارضة كل الامتيازات. من حيث المبدأ، لا تختلف الحمائية الصناعية

والتكتلات الاحتكارية التي تدعمها الحكومة والسياسات الزراعية للجماعات المحافظة عن المقترحات الخاصة بالتوجيه بعيد المدى للحياة الاقتصادية التي يرعاها الاشتراكيون. إنه لمن الوهم أن يعتقد المتدخلون الأكثر تحفظًا أنهم سيكونون قادرين على تقييد سيطرة الحكومة تلك على الأنماط المعينة التي يوافقون عليها. في المجتمع الديمقراطي، على أي حال، بمجرد الاعتراف بمبدأ أن الحكومة تتحمل المسؤولية عن وضع وموقف مجموعات معينة، من المحتم أن يتم توسيع هذه السيطرة لتلبية تطلعات وتحيزات الجماهير العظمى. لا أمل في العودة إلى نظام أكثر حرية حتى يكون قادة الحركة المناهضة لسيطرة الدولة مستعدين أولًا لفرض نظام السوق التنافسي -الذي يطلبون من الجماهير قبوله- على أنفسهم. إن اليأس من آفاق المستقبل القريب يرجع في الواقع بشكل أساسي إلى حقيقة أنه لا توجد مجموعة سياسية منظمة في أي مكان تؤيد نظامًا حرًّا حقًّا.

من المرجح أكثر من وجهة نظرهم أن السياسيين العمليين على حق، وأنه بالحالة الحالية للرأي العام لن يكون أي شيء آخر عمليًّا. لكن ما يكون للسياسيين حدودًا عملية ثابتة يفرضها الرأي العام لا يجب أن يكون حدودًا مماثلة لنا. إن الرأي العام حول هذه الأمور هو عمل رجال أمثالنا؛ الاقتصاديون والفلاسفة السياسيون للأجيال القليلة الماضية، الذين خلقوا المناخ السياسي الذي يتحرك فيه السياسيون في عصرنا. لا أجد نفسي في كثير من الأحيان أتفق مع الراحل اللورد كينز، لكنه لم يقل قَطُّ شيئًا أكثر صحة مما قاله عندما كتب، حول موضوع كانت

تجربته الخاصة تؤهله للتحدث فيه، أن «أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين، عندما يكونون محقين وعندما يكونون مخطئين على حد سواء، تكون أقوى مما هو مفهوم بشكل عام. في الواقع، لا يحكم العالم غيرها سوى القليل. إن أولئك المجانين في السلطة، الذين يسمعون أصواتًا في الهواء، يستخلصون جنونهم من كاتب أكاديمي ما قبل بضع سنوات. أنا متأكد من أن قوة المصالح المكتسبة مبالغ فيها إلى حد كبير مقارنة بالتأثير التدريجي للأفكار. ليس، على الفور في الواقع، ولكن بعد فترة زمنية معينة، لأنه في مجال الفلسفة الاقتصادية والسياسية لا يوجد كثيرون يتأثرون بنظريات جديدة بعد بلوغهم الخامسة والعشرين أو الثلاثين من العمر، بحيث لا يحتمل أن تكون الأفكار التي يطبقها موظفو الخدمة المدنية والسياسيون وحتى المحرضون هي الأحدث. ولكن، عاجلًا أم آجلًا، فالأفكار في نهاية المطاف، وليست المصالح المكتسبة، هي التي تشكل خطورة على الخير والشر»[1].

من وجهة النظر طويلة المدى هذه، يجب أن ننظر إلى مهمتنا. إن المعتقدات هي التي يجب أن تنتشر، إذا أردنا الحفاظ على مجتمع حر، أو استعادته، وليس ما هو ممكن عمليًّا في الوقت الحالي، وهذا هو ما يجب أن يشغلنا. ولكن، بينما يجب أن نحرر أنفسنا من تلك العبودية للتحيزات الحالية التي يؤمن بها السياسي، يجب أن نتبنى نظرة عاقلة لما يمكن أن يحققه الإقناع والتوجيه. في حين أننا قد نأمل، فيما يتعلق

(1) J. M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (London, 1936), pp. 383-84.

بالوسائل التي يجب استخدامها والأساليب التي يتعين اعتمادها، أن يكون الجمهور قابلًا للحجة العقلانية بشكلٍ ما، يجب أن نفترض على الأرجح أن العديد من قيمه الأساسية، ومعاييره الأخلاقية، تكون على الأقل ثابتة لفترة طويلة للغاية وإلى حد ما خارج نطاق التفكير المنطقي. قد تكون مهمتنا إلى حدٍّ ما هي إظهار أن الأهداف التي حددها جيلنا لنفسه غير متوافقة أو متضاربة، وأن السعي وراء بعضها سيعرض قيمًا أكبر للخطر. ولكن ربما سنجد أيضًا أنه في بعض النواحي خلال المائة عام الماضية، رسَّخت بعض الأهداف الأخلاقية نفسها بقوة، والتي يمكن العثور على الأساليب المناسبة من أجل تلبيتها في مجتمع حر. حتى إذا لم يكن علينا أن نتفق تمامًا على الأهمية الجديدة التي تُعلَّق على بعض هذه القيم الجديدة، فإنه سيكون من الحكمة أن نفترض أنها ستحدد الأفعال لفترة طويلة قادمة ونفكر مليًّا في مدى إمكانية العثور على مكان لها في مجتمع حر. إنها، بالطبع، بشكل أساسي مطالب المزيد من الأمن والمساواة التي أضعها في اعتباري هنا. في كلا الجانبين، أعتقد أنه يجب التمييز بدقة شديدة بين معاني «الأمن» و«المساواة» التي يمكن ولا يمكن تحقيقها في مجتمع حر.

ومع ذلك، أعتقد بمعنى آخر أنه يتعين علينا أن نولي اهتمامًا كبيرًا للطابع الأخلاقي للإنسان المعاصر إذا أردنا أن ننجح في تحويل طاقاته من السياسات الضارة التي هي مكرسة لها الآن نحو جهد جديد من أجل الحرية الفردية. ما لم نتمكن من تعيين مهمة محددة للحماس الإصلاحي للبشر، ما لم نتمكن من الإشارة إلى الإصلاحات التي يمكن أن يناضل

من أجلها الرجال غير الأنانيين، ضمن برنامج الحرية، فمن المؤكد أن حماستهم الأخلاقية ستُستخدم ضد الحرية. ربما كان الخطأ التكتيكي الأكثر فتكًا للعديد من الليبراليين في القرن التاسع عشر هو إعطاء ذلك الانطباع بأن التخلي عن كل نشاط الدولة الضار أو غير الضروري كان استكمالًا لكل الحكمة السياسية، وأن السؤال عن كيفية استخدام الدولة لتلك السلطات التي لم يرفض أحد منحها لها لم يعرض أي مشكلات جدية ومهمة يمكن أن يختلف بشأنها الأشخاص العقلاء.

هذا، بالطبع، ليس صحيحًا بالنسبة لجميع ليبراليي القرن التاسع عشر. منذ نحو مائة عام، ذكر جون ستيوارت ميل، الذي كان لا يزال ليبراليًّا حقيقيًّا، إحدى مشكلاتنا الرئيسية الحالية بعبارات لا لبس فيها. فكتب في الطبعة الأولى من كتابه «الاقتصاد السياسي» أن «مبدأ الملكية الخاصة لم يخضع قَطُّ لمحاكمة عادلة في أي بلد». «إن قوانين الملكية لم تتوافق قَطُّ مع المبادئ التي يقوم عليها تبرير الملكية الخاصة. فبعض الأشياء التي لا ينبغي أبدًا أن تكون ممتلكات جعلوها ممتلكات، وجعلوا هناك ملكية مطلقة حيث يجب أن توجد ملكية مشروطة فقط... إذا كان ميل المشرعين إلى تفضيل الانتشار والتشعب، بدلًا من تركيز الثروة، لتشجيع التقسيم الفرعي للوحدات الكبيرة، بدلًا من السعي للحفاظ عليها معًا؛ كان بإمكانهم أن يكتشفوا أن مبدأ الملكية الخاصة ليست له علاقة حقيقية بالشرور المادية والاجتماعية التي جعلت الكثير من العقول تتجه بتوقٍ شديد إلى أي فرصة او احتمال للإغاثة، مهما

كان يائسًا»[1]. ولكن لم يتم فعل الكثير لجعل قواعد الملكية متوافقة بشكل أفضل مع منطقها، وميل نفسه، مثل كثيرين آخرين، سرعان ما حوَّل انتباهه إلى المخططات التي تنطوي على تقييدها أو إلغائها بدلًا من استخدامها بشكل أكثر فعالية.

في حين أنه سيكون من قبيل المبالغة، فإنه لن يكون غير صحيح تمامًا أن نقول إن تفسير المبدأ الأساسي لليبرالية على أنه غياب نشاط الدولة وليس كسياسة تتبنى عن عمد المنافسة والسوق والأسعار كمبدأ تنظيمي لها وتستخدم الإطار القانوني الذي تفرضه الدولة من أجل جعل المنافسة فعالة ومفيدة قدر الإمكان -وتعززها عندما وفقط عندما لا يمكن جعلها فعالة- هو مسؤول بقدر كبير عن تراجع المنافسة بقدر الدعم النشط الذي أعطته الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر لنمو الاحتكار. إن الأطروحة العامة الأولى التي سيتعين علينا أن نتناولها هي القائلة بأن المنافسة يمكن أن تكون أكثر فعالية وأكثر فائدة من خلال أنشطة معينة للحكومة مما ستكون من دونها. لم يتم رفض ذلك فيما يتعلق ببعض هذه الأنشطة، وإن كان الناس يتكلمون أحيانًا وكأنهم نسوها. إن مسألة أن وجود سوق فعال لا يفترض سابقًا منع العنف والاحتيال فحسب، بل حماية بعض الحقوق، مثل الملكية، وإنفاذ العقود، يتم اعتبارها أمرًا مسلمًا به ومفروغًا منه دائمًا. تصبح المناقشة التقليدية غير مرضية كثيرًا عندما يقترح البعض أنه مع الاعتراف بمبادئ الملكية الخاصة وحرية التعاقد، والتي يجب على كل ليبرالي بالفعل

(1) Principles of Political Economy (1st ed.), Book II, chap. 1, §5 (Vol. I, p. 253).

الاعتراف بها، تكون قد تمت تسوية جميع القضايا، كما لو كان قانون الملكية والعقد هي أشياء تعطى مرة واحدة وإلى الأبد في شكلها النهائي والأنسب، أي بالشكل الذي سيجعل اقتصاد السوق يعمل في أفضل حالاته. لكن في الواقع، تبدأ المشكلات الحقيقية فقط بعد أن نتفق على هذه المبادئ.

هذه هي الحقيقة التي كنت أرغب في تأكيدها عندما أطلقت على موضوع هذه المناقشة اسم «الاقتصاد الحر والنظام التنافسي». فالاسمان لا يعنيان بالضرورة نفس النظام، وإنه ذلك النظام الموصوف بالوصف الثاني هو الذي نريده. ربما ينبغي عليَّ أن أضيف في الحال أن ما أعنيه بـ«النظام التنافسي» يكاد يكون عكس ما يسمى غالبًا «المنافسة المنظمة». فالهدف من النظام التنافسي هو جعل المنافسة تعمل، بينما هدف ما يسمى بـ«المنافسة المنظمة»، هو دائمًا تقريبًا تقييد فعالية المنافسة. وبهذا المفهوم، فإن هذا الوصف لموضوعنا في الحال يميز مقاربتنا عن مقاربة المخططين المحافظين بقدر ما يميزها عن مقاربة الاشتراكيين.

في هذا العرض التمهيدي، لا بد أن أقتصر على تعداد المشكلات الرئيسية التي تتعين علينا مناقشتها، ويجب أن أترك أي بحث مفصل للمتحدثين اللاحقين. ربما ينبغي لي أن أبدأ بالتأكيد بشدة الآن على أنه بينما يجب أن يكون اهتمامنا الرئيسي هو جعل السوق يعمل حيثما يمكن أن يعمل، يجب علينا، بالطبع، ألا ننسى أنه يوجد في المجتمع الحديث عدد كبير من الخدمات اللازمة، مثل التدابير الصحية والنظافة،

والتي لا يمكن أن يوفرها السوق لسبب واضح وهو أنه لا يمكن تحميل أي سعر على المستفيدين، أو بالأحرى أنه لا يمكن حصر فوائدها على أولئك المستعدين أو القادرين على دفع ثمنها. هناك بعض الأمثلة الواضحة من هذا النوع، مثل تلك التي ذكرتها، ولكن عند الفحص الدقيق سنجد أنه بقدر ما، يتحول هذا النوع من الحالات إلى حد ما تدريجيًّا إلى تلك الحالة التي يمكن فيها بيع جميع الخدمات المقدمة لمن يريد شراءها. في مرحلة أو أخرى، سيتعين علينا بالتأكيد أن نفكر في أي الخدمات من هذا النوع يجب أن نتوقع دائمًا من الحكومات تقديمه خارج السوق وإلى أي مدى ستؤثر حقيقة أنها يجب أن تفعل ذلك أيضًا على الظروف التي يتقدم فيها اقتصاد السوق.

- ٢ -

هناك مجموعتان أخريان من المشكلات التي تتعلق بالشروط السابقة للنظام التنافسي بدلًا مما يمكن أن نطلق عليه سياسة السوق المناسبة والتي يجب أن أذكرها. الأولى هي نوع السياسة النقدية والمالية المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الملائم. ربما نتفق جميعًا على أن أي تخفيف للبطالة الدورية يعتمد جزئيًّا على الأقل على السياسة النقدية. عندما ننتقل إلى هذه المشكلات، فإن أحد اهتماماتنا الرئيسية يجب أن يكون إلى أي مدى يمكن جعل الإدارة النقدية مرة أخرى تلقائية، أو على الأقل يمكن التنبؤ بها بسبب الالتزام بقاعدة ثابتة.

المشكلة الرئيسية الثانية التي سيتعين علينا أن نفترض فيها حلًا محددًا من دون الخوض في التفاصيل في هذه المرحلة هي أنه في المجتمع الحديث يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه سيتم توفير نوع من الدعم للعاطلين عن العمل والفقراء غير القادرين على العمل. كل ما يمكننا أن نفكر فيه بشكل مفيد في هذا الصدد ليس ما إذا كان هذا الشرط مرغوبًا أم لا، ولكن أن نفكر فقط في الشكل الذي سيتداخل فيه على الأقل مع عمل السوق.

لقد ذكرت هذه النقاط بشكل أساسي من أجل تحديد موضوعي الرئيسي بشكل أكثر صرامة. قبل الشروع في التعداد المجرد الذي يجب أن أرضى به في حدود ما هو متاح لي، سأضيف فقط أنه يبدو لي أنه من المرغوب فيه للغاية أن يختلف الليبراليون بشدة حول هذه الموضوعات؛ كلما كان ذلك أشد كان أفضل. فما هو مطلوب أكثر من أي شيء آخر هو أن هذه المسائل المتعلقة بسياسة النظام التنافسي يجب أن تصبح مرة أخرى قضايا حية تتم مناقشتها علنًا؛ وسنكون قد قدمنا مساهمة مهمة إذا نجحنا في توجيه الاهتمام إليها.

- ٣ -

إذا لم أكن مخطئًا، فإن العناوين الرئيسية التي يجب بموجبها النظر في التدابير المطلوبة لضمان نظام تنافسي فعال هي قانون الملكية والعقود للشركات والجمعيات، بما في ذلك، على وجه الخصوص،

النقابات، ومشكلات كيفية التعامل مع تلك الاحتكارات أو المواقف شبه الاحتكارية التي ستبقى في إطار معقول، ومشكلات الضرائب، ومشكلات التجارة الدولية، ولا سيما في عصرنا، العلاقات بين الاقتصادات الحرة والمخططة.

بقدر ما يتعلق الأمر بالمجال الكبير لقانون الملكية والعقود، يجب علينا، كما سبق أن أكدت، قبل كل شيء أن نحذر من الخطأ الذي تحل به الصيغتان «الملكية الخاصة» و«حرية التعاقد» مشكلاتنا. فهما ليستا إجابتين كافيتين لأن معناهما غامض. تبدأ مشكلاتنا عندما نسأل ما الذي يجب أن يكون محتويات حقوق الملكية، وما هي العقود التي يجب أن تكون قابلة للإنفاذ، وكيف يجب تفسير العقود، أو بالأحرى، ما هي الأشكال القياسية للعقد التي ينبغي التفكير بها في الاتفاقات غير الرسمية للمعاملات اليومية.

عندما يتعلق الأمر بقانون الملكية، ليس من الصعب أن نرى أن القواعد البسيطة الملائمة «للأشياء» المتنقلة العادية أو «المتعلقات» ليست مناسبة للتمديد إلى أجل غير مسمى أو بغير حدود. نحتاج فقط إلى الالتفات إلى المشكلات التي تنشأ فيما يتعلق بالأرض، لا سيما فيما يتعلق بالأراضي الحضرية في المدن الكبيرة الحديثة، من أجل إدراك أن مفهوم الملكية الذي يقوم على افتراض أن استخدام عنصر معين من الممتلكات يؤثر فقط على مصالح صاحبه ينهار. لا يمكن أن يكون هناك شك في أن عددًا كبيرًا من المشكلات التي يهتم بها مُخطِّط المدينة الحديث، على الأقل، هي مشكلات حقيقية يجب أن

تهتم بها الحكومات أو السلطات المحلية. ما لم نتمكن من تقديم بعض الإرشادات في مجالات مثل هذه حول الأنشطة الحكومية المشروعة أو الضرورية وما هي حدودها، يجب ألا نشكو إذا لم تؤخذ وجهات نظرنا على محمل الجد عندما نعارض أنواعًا أخرى من «التخطيط» الأقل تبريرًا.

لقد أُثيرت مشكلة منع الاحتكار والحفاظ على المنافسة بشكل أكثر حدة في بعض المجالات الأخرى التي امتد مفهوم الملكية إليها فقط في الآونة الأخيرة. وأنا أقصد هنا توسيع مفهوم الملكية ليشمل الحقوق والامتيازات مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية وما شابه. يبدو لي بما لا يدع مجالًا للشك في هذه المجالات، أن التطبيق التحقيري لمفهوم الملكية كما تم استحداثه للأشياء المادية قد فعل الكثير لتعزيز نمو الاحتكار، وهنا قد تكون هناك حاجة إلى إصلاحات جذرية إذا أردنا للمنافسة أن توجد. في مجال براءات الاختراع الصناعية على وجه الخصوص، يتعين علينا أن ندرس بجدية ما إذا كان منح امتياز احتكار هو حقًّا الشكل الأكثر ملاءمة وفعالية من المكافأة لنوع تحمُّل المخاطرة الذي ينطوي عليه الاستثمار في البحث العلمي.

تعتبر براءات الاختراع، على وجه الخصوص، مثيرة للاهتمام بشكل خاص من وجهة نظرنا لأنها تقدم توضيحًا جليًّا للغاية لكيف أنه من الضروري عدم تطبيق صيغة جاهزة في جميع هذه الحالات ولكن العودة إلى الأساس المنطقي لنظام السوق وإلى تقرير الحقوق المحددة

التي يجب أن تحميها الحكومة لكل فئة. وهذه مهمة للاقتصاديين بقدر ما هي كذلك للمشتغلين بالقانون. ربما لا يكون الأمر مضيعة للوقت إذا أوضحت ما يدور في ذهني من خلال الاستشهاد بقرار معروف إلى حد ما قال فيه قاضٍ أمريكي إنه: «فيما يتعلق بالإشارة إلى أن المنافسين تم حرمانهم من استخدام براءة الاختراع، فإننا نجيب عن ذلك بأنه يمكن القول إن هذا الاستبعاد كان جوهر الحق الممنوح بموجب براءة الاختراع»، ويضيف: «تمامًا مثلما هو من حق أي مالك للممتلكات أن يستخدمها أو لا يستخدمها من دون أي سؤال عن دوافعه»[1]. هذه العبارة الأخيرة هي التي يبدو لي أنها مهمة وذات دلالة للطريقة التي أدى بها التوسع والامتداد الآلي لمفهوم الملكية من قبل المشتغلين بالقانون إلى خلق امتياز غير مرغوب فيه وضار.

- ٤ -

هناك مجال آخر أدى فيه التوسيع غير الواعي للمفهوم المبسط للملكية الخاصة إلى نتائج غير مرغوب فيها، وهو مجال العلامات التجارية وأسماء الملكية. ليس لديَّ شك في أن التشريع له مهام مهمة يجب القيام بها في هذا المجال، وأن الحصول على معلومات كافية وصادقة فيما يتعلق بأصل أي منتج هو جانب واحد -ولكنه جانب واحد فقط- من هذا. لكن التركيز الحصري على وصف المنتج

(1) Continental Bag Co. v. Eastern Bag Co., 210 u.s. 405 (1909).

وإهمال الشروط المماثلة المتعلقة بطبيعة ونوعية السلعة ساعد إلى حد ما في خلق ظروف احتكارية، لأن العلامات التجارية أصبحت تُستخدم كوصف لنوع السلعة، والتي لا يمكن إنتاجها بالطبع إلا عبر مالك العلامة التجارية («كوداك»، «كوكا كولا»). يمكن حل هذه الصعوبة، على سبيل المثال، إذا كان استخدام العلامات التجارية محميًّا فقط فيما يتعلق بالأسماء الوصفية التي سيكون استخدامها مجانيًّا للجميع.

الوضع مشابه إلى حد ما في مجال العقود. لا يمكننا اعتبار «حرية التعاقد» إجابة حقيقية لمشكلاتنا إذا علمنا أنه لا يجب أن تكون جميع العقود قابلة للإنفاذ، وفي الواقع لا بد أن نجادل بأن العقود «المقيدة للتجارة» يجب ألا يتم إنفاذها. بمجرد أن نوسع سلطة إبرام العقود من الأشخاص الطبيعيين إلى الشركات وما شابه ذلك، لم يعد من الممكن أن يكون العقد، ولكن يجب أن يكون القانون هو الذي يقرر من هو المسؤول وكيف يتم تحديد الممتلكات وحمايتها مما يحد من مسؤولية الشركة.

«حرية التعاقد» ليست في الواقع حلًّا لأنه في مجتمع معقد مثل مجتمعنا، لا يمكن لأي عقد أن ينص صراحةً على جميع الحالات الطارئة، ولأن السلطة القضائية والتشريع يطوران أنواعًا قياسية من العقود للعديد من الأغراض التي لا تميل إلى أن تصبح عملية ومفهومة بشكل حصري فحسب، بل التي تحدد وتفسر، والتي تُستخدم لسد الثغرات في جميع العقود التي يمكن إبرامها بالفعل. إن النظام القانوني الذي يترك نوع الالتزامات التعاقدية التي يعتمد عليها نظام المجتمع بالكامل

إلى القرار الجديد للأطراف المتعاقدة لم يكن موجودًا على الإطلاق، وعلى الأرجح لا يمكن أن يوجد. هنا، بقدر ما هو في مجال الملكية، المحتوى الدقيق للإطار القانوني الدائم؛ أي قواعد القانون المدني، لها أهمية قصوى بالنسبة للطريقة التي سيعمل بها السوق التنافسي. إن المدى الذي يمكن أن يحدد فيه تطور القانون المدني، بقدر ما هو قانون من إعداد القاضي وبقدر ما تم تعديله من خلال التشريع، التطورات بعيدًا عن النظام التنافسي أو باتجاهه، وإلى أي مدى يتم تحديد هذا التغير في القانون المدني من خلال الأفكار السائدة حول ما يمكن أن يكون نظامًا اجتماعيًّا مرغوبًا تتضح بشكل جيد من خلال تطور التشريعات والسلطة القضائية بشأن الكارتلات والاحتكار وضبط التجارة بشكل عام خلال الخمسين عامًا الماضية. يبدو لي أنه لا شك في أن هذا التطور، حتى عندما حافظ بشكل كامل على مبدأ «حرية التعاقد»، وجزئيًّا لأنه فعل ذلك، قد ساهم بشكل كبير في تراجع المنافسة. ولكن تم توجيه القليل من الجهد الفكري إلى السؤال عن الطريقة التي ينبغي بها تعديل هذا الإطار القانوني لجعل المنافسة أكثر فعالية.

المجال الرئيسي الذي تنشأ فيه هذه المشكلات والذي يمكنني من خلاله أن أوضح وجهة نظري بشكل أفضل، بالطبع، هو قانون الشركات وخاصة ذلك المتعلق بالمسؤولية المحدودة. لا أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك الكثير من الشك في أن الشكل المعين الذي اتخذه التشريع في هذا المجال قد ساعد بشكل كبير في نمو الاحتكار، أو أنه فقط بسبب وجود تشريع خاص يمنح حقوقًا خاصة -ليس للشركات نفسها بقدر ما هو لمن يتعاملون مع الشركات- أصبح حجم

الشركة هذا ميزة تتجاوز النقطة التي تبررها الحقائق التكنولوجية. يبدو لي أنه، بشكل عام، لا تحتاج حرية الفرد بأي حال من الأحوال إلى التوسع لإعطاء كل هذه الحريات لمجموعات منظمة من الأفراد، وحتى إنه قد يكون من واجب الحكومة في بعض الأحيان حماية الفرد من المجموعات المنظمة. يبدو لي أيضًا كما لو كانت لدينا تاريخيًّا في مجال قانون الشركات حالة مماثلة إلى حد ما لتلك الموجودة في مجال قانون الملكية الذي أشرت إليه بالفعل. كما هو الحال في قانون الملكية، تم توسيع القواعد الموضوعة للممتلكات المتنقلة العادية من دون تمحيص ومن دون تعديلات مناسبة على جميع أنواع الحقوق الجديدة؛ وبالتالي، فإن الاعتراف بالشركات كأشخاص صورية أو اعتبارية قد أدى إلى توسيع جميع حقوق الشخص الطبيعي تلقائيًّا لتشمل الشركات. قد تكون هناك حجج صالحة لتصميم قانون للشركات بحيث يعيق النمو غير المحدود للشركات الفردية؛ والطرق التي يمكن بها القيام بذلك من دون وضع أي قيود صارمة أو إعطاء الحكومة سلطات غير مرغوب فيها للتدخل المباشر هي واحدة من أكثر المشكلات إثارة للاهتمام التي قد نناقشها.

– ٥ –

لقد تحدثت حتى الآن فقط عما هو مطلوب لجعل المنافسة فعالة من جانب أصحاب العمل عن عمد، ليس لأنني أعتبر ذلك ذا أهمية

حصرية، ولكن لأنني مقتنع بأنه لا توجد فرصة سياسية لفعل أي شيء حيال الجانب الآخر للمشكلة -جانب العمالة- حتى يُظهر أرباب العمل أنفسهم إيمانهم بالمنافسة ويظهروا استعدادهم لإصلاح أخطائهم. لكن يجب ألا نخدع أنفسنا بأن الجزء الأكثر أهمية والأصعب والأكثر حساسية من مهمتنا يتمثل في صياغة برنامج مناسب لسياسة العمل أو النقابات العمالية. لم يكن تطور الرأي الليبرالي -كما أعتقد- في أي جانب آخر أكثر تناقضًا أو أسفًا من ذلك الجانب. فقد حافظت الليبرالية تاريخيًّا لفترة طويلة على معارضة غير مبررة للنقابات العمالية، لكنها انهارت تمامًا في بداية هذا القرن ومنحت النقابات العمالية في كثير من النواحي الإعفاء من القانون العادي بل وحتى، بشكل فعلي، تقنين العنف والإكراه والترهيب. إذا كان هناك أي أمل في العودة إلى الاقتصاد الحر، فإن السؤال عن كيفية تحديد صلاحيات النقابات العمالية بشكل مناسب في القانون وكذلك في الواقع هو أحد أهم الأسئلة التي يجب أن نوليها اهتمامنا. لقد شعرت عدة مرات في سياق هذا العرض بإغراء أن أقوم بإحالتكم إلى كتابات الراحل هنري سيمونز، لكنني أريد الآن أن ألفت انتباهكم بشكل خاص إلى كتابه «تأملات في الحركة النقابية»، والذي يصف هذه المشكلة بشجاعة نادرة ووضوح[1].

لقد أصبحت المشكلة مؤخرًا، بالطبع، أكبر من خلال تحمُّل معظم الحكومات مسؤولية ما يسمى «التوظيف الكامل» بكل آثارها

---

(1) Henry C. Simons, «Some Reflections on Syndicalism,» Journal of Political Economy, LII (March, 1944), 1-25; reprinted in his Economic Policy for a Free Society (Chicago: University of Chicago Press, 1948), pp. 121-58.

وتداعياتها، ولا أرى كيف يمكننا، عندما نصل إلى هذه المشكلات، أن نفصلها بعد الآن عن المشكلات الأكثر عمومية للسياسة النقدية التي أشرت إلى أننا يجب، قدر الإمكان، أن نفصل بينها. وينطبق الشيء نفسه على المجموعة التالية من المشكلات الرئيسية، والتي يمكنني الآن أن أذكرها بإيجاز فقط؛ أي تلك المتعلقة بالتجارة الدولية، والتعريفات الجمركية، ومراقبة العملات الأجنبية، وما إلى ذلك. في حين أنه لا ينبغي أن تكون وجهة نظرنا طويلة المدى في كل هذه الأمور موضع شك، فإنها بالطبع تثير مشكلات حقيقية للمستقبل القريب، والتي، مع ذلك، ربما كان من الأفضل لنا أن نعتبر أنها تنتمي إلى مسائل السياسة الفورية وليس المبادئ طويلة المدى. أخشى أنه لا ينبغي لنا على الأرجح أن نفعل نفس الشيء فيما يتعلق بتلك المشكلة الأخرى التي ذكرتها بالفعل؛ أي مشكلة العلاقة بين الاقتصادات الحرة والمخططة.

- ٦ -

إذا كنت سأقتصر على التحدث عن المشكلات الرئيسية، فلا بد لي الآن من الإسراع في التوصل إلى نتيجة والتطرق سريعًا إلى مجال رئيسي آخر وهو مجال الضرائب. إنه، بالطبع، بحد ذاته كبير جدًّا. أريد أن أختار جانبين فقط منه. الأول هو تأثير ضريبة الدخل التصاعدية بالمعدل الذي تم الوصول إليه الآن واستخدامه لتحقيق غايات مساواتية قصوى. هناك

نتيجتان لهذا الأمر تبدوان لي الأكثر خطورة وهما، من ناحية، أنه يدعم الجمود الاجتماعي من خلال جعل من المستحيل عمليًّا على الرجل الناجح أن ينجح ويتقدم من خلال تجميع ثروة وأنه، من ناحية أخرى، يقترب من القضاء على هذا العنصر الأكثر أهمية في أي مجتمع حر؛ أي أصحاب الأعمال الحرة والمشاريع الخاصة، وهو عنصر له دور أساسي في الحفاظ على حرية الرأي وجو الاستقلال عن سيطرة الحكومة بشكل عام، والذي بدأنا ندرك أهميته للتوِّ فقط وهو يختفي من الساحة. تنطبق تعليقات مماثلة على ضرائب الميراث الحديثة وخاصة رسوم التركات كما هي موجودة في بريطانيا العظمى. لكن، بما أنني ذكرت ذلك، يجب أن أضيف على الفور أن ضرائب الميراث يمكن، بالطبع، أن تكون أداة نحو مزيد من الحراك الاجتماعي وتوزيع أكبر للملكية، وبالتالي، قد يتعين اعتبارها أدوات مهمة للسياسة الليبرالية الحقيقية التي لا ينبغي أن تظل مُدانة بواسطة الإساءة التي ارتكبت في حقها.

هناك العديد من المشكلات المهمة الأخرى التي لم أذكرها حتى. لكنني آمل أن يكون ما قلته كافيًا للإشارة إلى المجال الذي كان يدور في ذهني عندما اقترحت موضوعنا الحالي للمناقشة. إنه مجال واسع جدًّا بحيث لا يمكننا التعامل معه بشكل كافٍ حتى لو كان لدينا المزيد من الوقت. ولكن، كما قلت من قبل، آمل أن تكون هذه المناقشات مجرد بداية وألا يهم كثيرًا من أين نبدأ بالضبط.

الفصل السابع

الحساب الاشتراكي ١: طبيعة وتاريخ المشكلة(*)

- ١ -

هناك سببٌ للاعتقاد بأننا ندخل أخيرًا حقبة من النقاش العقلاني لما كان يُفترض منذ فترة طويلة من دون تمحيص أنه إعادة بناء المجتمع على أسس عقلانية. لأكثر من نصف قرن، فإن الاعتقاد بأن التنظيم المتعمد لجميع الشؤون الاجتماعية يجب أن يكون بالضرورة أكثر نجاحًا من التفاعل العشوائي ظاهريًّا للأفراد المستقلين قد اكتسب زخمًا بشكل مستمر حتى بات اليوم لا تكاد توجد مجموعة سياسية في أي مكان في العالم لا تريد توجيهًا مركزيًّا لمعظم الأنشطة البشرية في خدمة هذا الهدف أو ذاك. بدا من السهل جدًّا تقديم ما هو أفضل من مؤسسات المجتمع الحر التي بات يتم اعتبارها أكثر فأكثر نتيجة مجرد صدفة، ونتاج نمو تاريخي خاص كان من الممكن أيضًا أن يكون قد اتخذ اتجاهًا مختلفًا. إن تنظيم مثل هذه الفوضى، وتطبيق العقل على

(*) *Reprinted from Collectivist Economic Planning, ed. F. A. Hayek (London: George Routledge & Sons, Ltd., 1935).*

تنظيم المجتمع، وتشكيله بشكل متعمد في كل التفاصيل وفقًا لرغبات الإنسان والأفكار المشتركة للعدالة بدا هو مسار العمل الوحيد المناسب لكائن عقلاني كالإنسان.

لكن من الواضح في الوقت الحاضر -سيعترف جميع الأطراف بذلك على الأرجح- أنه خلال الجزء الأكبر من نمو هذا الاعتقاد، لم يتم حتى إدراك بعض أخطر مشكلات إعادة الإعمار هذه، ناهيك عن أن يتم حلها بنجاح. لسنوات عديدة، تحولت المناقشة حول الاشتراكية إلى القضايا الأخلاقية والنفسية بشكل حصري. من ناحية، كان هناك سؤال عام عما إذا كانت العدالة تتطلب إعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية وما هي مبادئ توزيع الدخل التي يجب اعتبارها عادلة. من ناحية أخرى، كان هناك سؤال حول ما إذا كان يمكن الوثوق بأن البشر بشكل عام يمتلكون الصفات الأخلاقية والنفسية التي يُنظر إليها على أنها ضرورية إذا كان يُراد للنظام الاشتراكي أن يعمل بنجاح. ولكن على الرغم من أن هذا السؤال الأخير يثير بعض الصعوبات الحقيقية، فإنه لا يمس حقًّا جوهر المشكلة. كان السؤال المطروح فقط هو ما إذا كانت السلطات في الدولة الجديدة ستكون في وضع يُمكِّنها من جعل الناس ينفذون خططهم بشكل صحيح. تم التساؤل فقط حول الإمكانية العملية لتنفيذ الخطط، وليس ما إذا كان التخطيط، حتى في الحالة المثالية التي تغيب فيها هذه الصعوبات، سيحقق الغاية المنشودة. لذلك بدت المشكلة وكأنها مشكلة تتعلق فقط بعلم النفس أو التعليم؛ أي أنه بعد بعض الصعوبات الأولية سيتم التغلب على هذه العقبات بالتأكيد.

إذا كان هذا صحيحًا، فلن يكون لدى الخبير الاقتصادي ما يقوله بشأن جدوى مثل هذه المقترحات، وفي الواقع من غير المحتمل أن تكون أي مناقشة علمية لمزاياها أو جدواها ممكنة. ستكون محض مشكلة أخلاقية، أو بالأحرى مشكلة أحكام فردية للقيمة، والتي قد يتفق أو يختلف عليها الأشخاص المختلفون، ولكن لن تكون هناك حجج منطقية ممكنة. قد تُترك بعض المسائل إلى عالم النفس ليقررها، إذا كان لديه حقًّا أي وسيلة ليقول ما سيكون عليه البشر في ظل ظروف مختلفة تمامًا. لكن بصرف النظر عن هذا، لن يكون لدى أي عالم، ولا حتى الاقتصادي، أي شيء ليقوله عن مشكلات الاشتراكية. وكثير من الناس، الذين يعتقدون أن معرفة العالِم الاقتصادي لا تنطبق إلا على مشكلات المجتمع الرأسمالي (أي المشكلات الناشئة عن المؤسسات البشرية التي ستكون غائبة في عالم منظم على أسس مختلفة)، ما زالوا يعتقدون بصحة ذلك.

مكتبة
t.me/soramnqraa

- ٢ -

ليس واضحًا دائمًا ما إذا كان هذا الاعتقاد السائد قائمًا على قناعة واضحة بأنه لن تكون هناك مشكلات اقتصادية في العالم الاشتراكي، أو ما إذا كان يثبت ببساطة أن الأشخاص الذين يتبنونه لا يعرفون ما هي المشكلات الاقتصادية. على الأرجح هو ذلك الاحتمال الأخير. وهذا ليس مفاجئًا على الإطلاق. إن المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي

يراها الاقتصادي، والتي يؤكد أنه يجب أيضًا حلها في مجتمعٍ اشتراكي، ليست مشكلات يتم حلها في الوقت الحاضر عمدًا من قبل أي شخص بالمعنى الذي يتوصل به رب المنزل إلى حلول للمشكلات الاقتصادية للأسرة. ففي المجتمع التنافسي البحت، لا أحد يهتم بأي شيء سوى مشكلاته الاقتصادية. لذلك لا يوجد سبب يجعل وجود المشكلات الاقتصادية، بالمعنى الذي يستخدم الخبير الاقتصادي المصطلح به، معروفًا للآخرين. لكن توزيع الموارد المتاحة بين الاستخدامات المختلفة، والتي هي المشكلة الاقتصادية، يمثل مشكلة للمجتمع بقدر ما يمثل مشكلة للفرد، وعلى الرغم من أن القرار لا يتم اتخاذه بوعي من قِبل أي شخص، فإن الآلية التنافسية تحقق نوعًا من الحل.

لا شك أنه إذا تمت صياغة الأمر بهذه الطريقة العامة، فسيكون الجميع على استعداد للاعتراف بوجود مثل هذه المشكلة. لكن القليل منهم يدركون أنها تختلف اختلافًا جوهريًا ليس فقط في الصعوبة ولكن أيضًا في طابعها عن مشكلات الهندسة. إن الانشغال المتزايد للعالم الحديث بالمشكلات ذات الطابع الهندسي يميل إلى أن يعمي الناس عن الطابع المختلف تمامًا للمشكلة الاقتصادية، وربما يكون السبب الرئيسي وراء عدم فهم طبيعة هذه الأخيرة. في نفس الوقت، فإن المصطلحات اليومية المستخدمة في مناقشة أيٍّ من نوعَي المشكلات قد عززت ذلك التشوش والخلط بشكل كبير. فالعبارة المألوفة «محاولة الحصول على أفضل النتائج من الوسائل المعطاة» تغطي كلتا المشكلتين. إن عالِم المعادِن الذي يبحث عن طريقة تمكنه من استخراج

أكبر قدر ممكن من المعدن من كمية معينة من المادة الخام، والمهندس العسكري الذي يحاول بناء جسر بعدد معين من الرجال في أقصر وقت ممكن، ومهندس البصريات الذي يحاول بناء تلسكوب يُمكِّن الفلكي من الوصول للنجوم البعيدة؛ جميعهم معنيون فقط بمشكلات تكنولوجية. يتم تحديد الطابع المشترك لهذه المشكلات من خلال وحدة الغرض منها في كل حالة، والطبيعة المحددة تمامًا للغايات التي يجب تكريس الوسائل المتاحة لها. كما أنه لا يغير من الطابع الأساسي للمشكلة إذا كانت الوسائل المتاحة لغرض محدد هي مبلغ ثابت من المال يتم إنفاقه على عوامل الإنتاج بأسعار معينة. من وجهة النظر هذه، فإن المهندس الصناعي الذي يقرر أفضل طريقة لإنتاج سلعة معينة على أساس أسعار معينة لا يهتم إلا بالمشكلات التكنولوجية، على الرغم من أنه قد يتحدث عن محاولته إيجاد الطريقة الأكثر اقتصادًا. لكن العنصر الوحيد الذي يجعل قراره -في تأثيره الفعلي- اقتصاديًّا ليس جزءًا من حساباته بل حقيقة أنه يستخدم، كأساس لهذه الحسابات، الأسعار كما يراها في السوق.

قد تكون المشكلات التي سيواجهها أي مدير مُفترَض لجميع الأنشطة الاقتصادية للمجتمع مماثلة لتلك التي يتم حلها من قبل المهندس فقط إذا تم تحديد ترتيب أهمية الاحتياجات المختلفة للمجتمع بطريقة محددة ومطلقة، بحيث يتم تلبية الواحد منها دائمًا بصرف النظر عن التكلفة. إذا كان من الممكن له أولًا أن يقرر أفضل طريقة لإنتاج الإمدادات الضرورية من الطعام، على سبيل المثال، كأهم

احتياج، كما لو كان الاحتياج الوحيد، وسيفكر في توفير على سبيل المثال الملابس، فقط إذا وعندما تتبقى بعض الوسائل بعد تلبية الطلب على الغذاء بالكامل، فلن تكون هناك مشكلة اقتصادية، لأنه في مثل هذه الحالة لن يتبقى شيء سوى ما لا يمكن استخدامه للغرض الأول، إما لأنه لا يمكن تحويله إلى طعام أو لعدم وجود طلب إضافي على الطعام. سيكون المعيار ببساطة هو ما إذا كان قد تم إنتاج الحد الأقصى الممكن من المواد الغذائية، أو ما إذا كان تطبيق طرق مختلفة قد يؤدي إلى إنتاج أكبر. لكن المهمة ستتوقف عن كونها مجرد تكنولوجية الطابع وستتخذ طابعًا مختلفًا تمامًا إذا تم الافتراض أيضًا أنه يجب ترك أكبر عدد ممكن من الموارد لأغراض أخرى. حينها فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو أي كمية من الموارد هي الأكبر. إذا اقترح أحد المهندسين طريقة من شأنها أن تترك مساحة كبيرة من الأرض ولكن القليل من العمالة لأغراض أخرى، في حين أن آخر سيترك الكثير من العمالة والقليل من الأرض، فكيف في حالة عدم وجود أي معيار للقيمة يمكن تحديد الكمية الأكبر؟ إذا كان هناك عامل أو عنصر واحد فقط للإنتاج، فيمكن تحديد ذلك بشكل واضح على أسس تقنية فقط، لأن المشكلة الرئيسية حينها في كل خط إنتاج ستُختزل مرة أخرى إلى مشكلة الحصول على الحد الأقصى من كمية المنتج من أي كمية معينة من نفس الموارد. ستكون المشكلة الاقتصادية المتبقية المتعلقة بكمية ما يفترض إنتاجه في كل خط إنتاج في هذه الحالة ذات طبيعة بسيطة للغاية ولا تكاد تذكر. لكن بمجرد وجود عاملين أو أكثر، فإن هذا الاحتمال يصبح غير موجود.

تنشأ المشكلة الاقتصادية إذن بمجرد أن تتنافس الأغراض المختلفة على الموارد المتاحة. ومعيار وجودها هو أن التكاليف يجب أن تؤخذ في الاعتبار. التكلفة هنا، كما هو الحال في أي مكان، لا تعني شيئًا سوى المزايا التي يمكن الحصول عليها من استخدام موارد معينة في اتجاهات أخرى. وسواء أكان هذا مجرد استخدام لجزء من يوم العمل المحتمل للترفيه، أو استخدام الموارد المادية في خط إنتاج بديل، فذلك لا يُحدِث فرقًا كبيرًا. من الواضح أن قرارات من هذا النوع يجب أن تُتخذ في أي نوع يمكن تصوره من النظام الاقتصادي، حيثما يتعين على المرء أن يختار بين توظيفات بديلة لموارد معينة. لكن لا يمكن اتخاذ القرارات بين استخدامين بديلين محتملين بالطريقة المطلقة التي كانت ممكنة في مثالنا السابق. فحتى لو كان مدير النظام الاقتصادي يعتقد بشكلٍ مؤكد أن طعام شخص ما دائمًا ما يكون أكثر أهمية من ملابس شخص آخر، فهذا لا يعني بالضرورة أنه أكثر أهمية أيضًا من ملابس شخصين أو عشرة آخرين. يصبح مدى أهمية السؤال أكثر وضوحًا إذا نظرنا إلى الاحتياجات الأقل أساسية. قد يكون أيضًا أنه على الرغم من أن الحاجة إلى طبيب إضافي واحد أكبر من الحاجة إلى مُعلم إضافي واحد، فإن في ظل الظروف التي يُكلِّف فيها تدريب طبيب إضافي ثلاثة أضعاف تكلفة تدريب مدرس إضافي، فإن ثلاثة معلمين إضافيين قد يبدو اختيارًا مفضلًا على طبيب واحد.

كما قيل من قبل، حقيقة أن مثل هذه المشكلات الاقتصادية في النظام الحالي للأشياء لا يتم حلها عن طريق القرار الواعي لأي شخص

يكون لها التأثير المتمثل في أن معظم الناس لا يدركون وجود مثل هذه المشكلات من الأصل. تعتبر قرارات ما إذا كان سيتم إنتاج شيء ما ومقدار ذلك الإنتاج قرارات اقتصادية بهذا المعنى. لكن اتخاذ مثل هذا القرار من قِبل فرد واحد ليس سوى جزء من حل المشكلة الاقتصادية المعنية. الشخص الذي يتخذ مثل هذا القرار يتخذه على أساس الأسعار المحددة. حقيقة أنه من خلال هذا القرار يؤثر على هذه الأسعار إلى حد معين، وربما صغير جدًّا، لن يؤثر على اختياره. يتم حل الجزء الآخر من المشكلة من خلال عمل نظام الأسعار. ولكن يتم حلها بطريقة لا تكشفها إلا الدراسة المنهجية لعمل هذا النظام. لقد تمت بالفعل الإشارة إلى أنه ليس من الضروري، لعمل هذا النظام، أن يفهمه أي شخص. لكن من غير المرجح أن يتركه الناس يعمل إذا لم يفهموه.

ينعكس الوضع الحقيقي في هذا الصدد بشكل جيد في التقدير الشعبي للقيمة النسبية للاقتصاديين والمهندسين. ليس من المبالغة على الأرجح القول إن المهندس بالنسبة لمعظم الناس هو الشخص الذي يقوم بالأشياء في الواقع، والاقتصادي هو الشخص البغيض الذي يجلس على كرسيه ويشرح سبب إحباط جهود الأول (المهندس) حسنة النية. هذا ليس خاطئًا بمعنى ما. لكن التلميح إلى أن القوى التي يدرسها الاقتصادي ومن المرجح أن يتجاهلها المهندس هي غير مهمة ويجب تجاهلها هو أمر سخيف. يحتاج الأمر إلى الخبرة الخاصة للاقتصادي ليرى أن القوى العفوية التي تحد من طموحات المهندس نفسها توفر طريقة لحل مشكلة من دونها كان سيتعين حلها بطريقة أخرى عن عمد.

ومع ذلك، هناك أسباب أخرى إلى جانب الوضوح المتزايد لتقنيات الإنتاج الحديثة المتقنة مسؤولة عن فشلنا المعاصر في رؤية وجود المشكلات الاقتصادية. لم يكن الأمر كذلك دائمًا. خلال فترة قصيرة نسبيًا في منتصف القرن الماضي، كانت الدرجة التي تمت بها رؤية المشكلات الاقتصادية وفهمها من قبل عامة الناس بلا شك أعلى بكثير مما هي عليه الآن. لكن النظام الكلاسيكي للاقتصاد السياسي الذي سهَّل تأثيره الاستثنائي هذا الفهم كان قائمًا على أسس غير آمنة وفي جزء منها خاطئة بالتأكيد، وقد تحققت شعبيته على حساب درجة من التبسيط المفرط التي ثبت أنها سبب فشله. بعد فترة طويلة فقط، بعد أن فقدت تعاليمه تأثيرها، أظهرت إعادة البناء التدريجي للنظرية الاقتصادية أن العيوب الموجودة في مفاهيمه الأساسية قد أبطلت تفسيره لعمل النظام الاقتصادي بدرجة أقل بكثير مما بدا مرجحًا في البداية. ولكن في الفترة الفاصلة وقع ضرر لا يمكن جبره. لقد أدى سقوط النظام الكلاسيكي إلى تشويه سمعة فكرة التحليل النظري، وقد تمت محاولة استبدال فهم أسباب الظواهر الاقتصادية بمجرد وصفٍ لحدوثها. ونتيجة لذلك، فقدنا الإنجاز المتمثل في تعاليم أجيال عديدة في فهم طبيعة المشكلة. كان الاقتصاديون الذين ما زالوا مهتمين بالتحليل العام مهتمين للغاية بإعادة بناء الأسس المجردة البحتة للعلوم الاقتصادية لممارسة تأثير ملحوظ على الرأي فيما يتعلق بالسياسات.

بسبب هذا الكسوف المؤقت للاقتصاد التحليلي لم تلقَ المشكلات الحقيقية المرتبطة باقتراحات الاقتصاد المخطط سوى القليل من الدراسة الدقيقة. لكن هذا الكسوف نفسه لم يكن بأي حال من الأحوال بسبب نقاط الضعف الجوهرية والحاجة اللاحقة إلى إعادة بناء الاقتصاد القديم فحسب. ولن يكون لها نفس التأثير إذا لم تتزامن مع ظهور حركة أخرى معادية للأساليب العقلانية في الاقتصاد. كان السببُ المشترك الذي قوض موقف النظرية الاقتصادية وفي نفس الوقت عزز من نمو المذهب الاشتراكي، والذي أدى بشكل إيجابي إلى تثبيط أي تكهنات حول العمل الفعلي لمجتمع المستقبل، نشوءَ ما يسمى بالمدرسة التاريخية في الاقتصاد[1]؛ لأن جوهر وجهة نظر هذه المدرسة كان أن قوانين الاقتصاد يمكن أن تنشأ وتؤسَّس فقط من خلال تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على مادة التاريخ. إن طبيعة هذه المادة تجعل أي محاولة من هذا النوع لا بد أن تتدهور إلى مجرد تسجيل ووصف وتشكك كلي فيما يتعلق بوجود أي قوانين على الإطلاق.

ليس من الصعب معرفة سبب حدوث ذلك. ففي جميع العلوم ما عدا تلك التي تتعامل مع الظواهر الاجتماعية، كل ما تُظهره لنا هذه التجربة هو نتيجة العمليات التي لا يمكننا ملاحظتها مباشرة، والتي تتمثل مهمتنا في إعادة بنائها. جميع استنتاجاتنا المتعلقة بطبيعة هذه العمليات هي بالضرورة افتراضية، والاختبار الوحيد لصحة هذه الفرضيات هو أنها تثبت أنها قابلة للتطبيق بشكل متساوٍ على تفسير الظواهر الأخرى.

---

(١) بعض النقاط التي لا يمكنني التطرق إليها هنا إلا بإيجاز تناولتها بإسهاب إلى حد ما في مقال بعنوان «اتجاه التفكير الاقتصادي»، بدورية إيكونوميكا، مايو ١٩٣٣.

إن ما يُمكِّننا من الوصول من خلال عملية الاستقراء هذه إلى صياغة قوانين أو فرضيات عامة تتعلق بالظواهر السببية هو حقيقة أن إمكانية التجربة، لمراقبة تكرار نفس الظواهر في ظل ظروف متطابقة، تُظهر وجود انتظام محدد في الظواهر المرصودة.

غير أن الوضع في العلوم الاجتماعية هو عكس ذلك تمامًا. فمن ناحيةٍ، التجربة مستحيلة، وبالتالي ليست لدينا معرفة بالانتظامات المحددة في الظواهر المعقدة بنفس المعنى الذي يكون لدينا في العلوم الطبيعية. ولكن، من ناحية أخرى، فإن موقف الإنسان، باعتباره في منتصف الطريق بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية -لأحد هذه الأحداث هو نتيجة وللآخر سبب- يوضح لنا أن الحقائق الأساسية التي نحتاج إليها لتفسير الظواهر الاجتماعية هي جزء من التجربة المشتركة وجزء من مادة تفكيرنا. في العلوم الاجتماعية، تكون عناصر الظواهر المعقدة هي المعروفة بما يتجاوز إمكانية الخلاف. في العلوم الطبيعية لا يمكن إلا تخمينها في أحسن الأحوال. إن وجود هذه العناصر مؤكد أكثر بكثير من أي انتظام في الظواهر المعقدة التي تؤدي إلى ظهورها، بحيث إنها تشكل العامل التجريبي الحقيقي في العلوم الاجتماعية. يمكن أن يكون هناك القليل من الشك في أن هذا الموقف المختلف للعنصر التجريبي في عملية التفكير في كلا التخصصين هو السبب الجذري لكثير من الالتباس فيما يتعلق بطابعهما المنطقي. لا يمكن أن يكون هناك شك في أن العلوم الاجتماعية والطبيعية يجب أن تستخدما التفكير الاستنباطي. الاختلاف الجوهري هو أنه في العلوم الطبيعية يجب أن تبدأ عملية الاستنباط من بعض الفرضيات الناتجة عن التعميمات الاستقرائية، بينما في العلوم الاجتماعية تبدأ

مباشرة من العناصر التجريبية المعروفة وتستخدمها لإيجاد الانتظام الذي لا تستطيع الملاحظات المباشرة إثباته في الظواهر المعقدة. إنها، إذا جاز التعبير، علوم استنباطية تجريبية، تنطلق من العناصر المعروفة إلى الانتظام في الظواهر المعقدة الذي لا يمكن إثباته بشكل مباشر. لكن هذا ليس المكان المناسب لمناقشة المسائل المنهجية لذاتها. فنحن ينصب اهتمامنا فقط على إظهار كيف أنه في عصر الانتصارات العظيمة للتجربة في العلوم الطبيعية، جرت محاولة لفرض نفس المناهج التجريبية على العلوم الاجتماعية، وهو الأمر الذي كان لا بد أن يؤدي إلى كارثة. إن البدء من هنا من تلك الغاية الخاطئة، ومن السعي إلى انتظام الظواهر المعقدة التي لا يمكن ملاحظتها مرتين أبدًا في ظل ظروف متطابقة، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه لا توجد قوانين عامة، ولا توجد ضرورات متأصلة تحددها الطبيعة الدائمة للعناصر المكوِّنة، وأن المهمة الوحيدة لعلم الاقتصاد كانت بالتحديد وصف التغير التاريخي. وفقط مع هذا التخلي عن المناهج المناسبة، والراسخة في الفترة الكلاسيكية، بدأ الاعتقاد بعدم وجود قوانين للحياة الاجتماعية بخلاف تلك التي صنعها البشر، وأن جميع الظواهر المرصودة كانت كلها فقط نتاج منظومات اجتماعية أو قانونية، مجرد «فئات تاريخية»، ولم تنشأ بأي شكل من الأشكال من المشكلات الاقتصادية الأساسية التي تتعين على البشرية مواجهتها.

- ٤ -

من نواحٍ عديدة، فإن أقوى مدرسة اشتراكية شهدها العالم حتى الآن هي في الأساس نتاج هذا النوع من النزعة التاريخية. على الرغم

من أن كارل ماركس قد تبنى في بعض النقاط أدوات الاقتصاديين الكلاسيكيين، فإنه لم يستفد كثيرًا من مساهمتهم الرئيسية الدائمة؛ أي تحليلهم للمنافسة. لكنه قَبِل بكل قلبه الزعم المركزي للمدرسة التاريخية بأن معظم ظواهر الحياة الاقتصادية لم تكن نتيجة لأسباب دائمة، ولكنها نتاج فقط لتطور تاريخي خاص. ليس من قبيل المصادفة أن البلد الذي حظيت فيه النزعة التاريخية بأكبر رواج؛ أي ألمانيا، كان أيضًا البلد الذي تم فيه قبول الماركسية بسهولة أكبر.

كان لحقيقة أن هذه المدرسة الاشتراكية الأكثر تأثيرًا كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاتجاهات العامة المناهضة للنزعة النظرية في العلوم الاجتماعية في ذلك الوقت تأثيرٌ عميق على جميع المناقشات الإضافية حول المشكلات الحقيقية للاشتراكية. حيث لم تخلق النظرة بأكملها فقط عجزًا غريبًا عن رؤية أي من المشكلات الاقتصادية الدائمة المستقلة عن الإطار التاريخي، ولكن ماركس والماركسيين شرعوا أيضًا، بثبات تام، في تثبيط أي بحث بشأن التنظيم الفعلي وعمل المجتمع الاشتراكي في المستقبل. فإذا كان التغيير ناتجًا عن منطق التاريخ الذي لا يرحم، وإذا كان نتيجة حتمية للتطور، فليست هناك حاجة كبيرة لمعرفة ما سيكون عليه المجتمع الجديد بالضبط. إذا كانت جميع العوامل التي حددت النشاط الاقتصادي في المجتمع الحالي غائبة تقريبًا، وإذا لم تكن هناك مشكلات في المجتمع الجديد باستثناء تلك التي تحددها المؤسسات والمنظومات الجديدة التي ستخلقها عملية التغيير التاريخي، فعندئذ كان هناك احتمال ضئيل حقًّا لحل أي من مشكلاته سابقًا. لم يكن حتى

ماركس نفسه يشعر بسوى الازدراء والسخرية من أي محاولة من هذا القبيل لبناء خطة عمل عمدًا لمثل هذه المدينة الفاضلة. فقط من حين لآخر، وفي هذا الشكل السلبي، نجد في أعماله عبارات حول ما «لن» يكون عليه المجتمع الجديد. يمكن للمرء أن يبحث في كتاباته عبثًا عن أي بيان أو عبارة محددة للمبادئ العامة التي سيتم توجيه النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي بناءً عليها[1].

كان لموقف ماركس من هذه النقطة تأثير دائم على الاشتراكيين في مدرسته. كان التكهن بالتنظيم الفعلي للمجتمع الاشتراكي من قِبل أي كاتب قد يعرضه على الفور لوصمه بأنه «غير علمي»، وهو أشد اتهام قد يتعرض له عضو في المدرسة الاشتراكية «العلمية». ولكن حتى خارج المعسكر الماركسي، فإن الأصل المشترك لجميع الفروع الحديثة للاشتراكية من وجهة نظر تاريخية أو «مؤسسية» للظواهر الاقتصادية كان له تأثير في خنق جميع محاولات دراسة المشكلات التي يتعين على أي سياسة اشتراكية بنَّاءة حلها بنجاح. وكما سنرى، فقد تم الاضطلاع بهذه المهمة في النهاية فقط ردًّا على النقد الخارجي.

– ٥ –

لقد وصلنا الآن إلى نقطة يصبح من الضروري عندها بوضوح فصل عدة جوانب مختلفة من البرنامج الذي جمعناه حتى الآن معًا باعتباره اشتراكيًّا. بالنسبة للجزء الأول من الفترة التي نما فيها الإيمان

(1) *K. Tisch, Wirtschaftsrechnung und Verteilung im zentralistisch organisierten sozialististischen Gemeinwesen (1932), pp. 110-15.*

بالتخطيط المركزي، من المبرر تاريخيًا أن نُطابق بين فكرة الاشتراكية وفكرة التخطيط، من دون الكثير من التعديل. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمشكلات الاقتصادية الرئيسية، لا يزال هذا هو الحال اليوم. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأنه في كثير من النواحي الأخرى يحق للاشتراكيين المعاصرين وغيرهم من المخططين المعاصرين التنصل من أي مسؤولية تجاه برامج بعضهما البعض. ما يجب أن نفرقه هنا هو الغايات والوسائل التي تم اقتراحها أو هي في الواقع ضرورية لهذا الغرض. ينشأ الغموض الموجود في هذا الصدد من حقيقة أن الوسائل الضرورية لتحقيق غايات الاشتراكية بالمعنى الضيق يمكن استخدامها لغايات أخرى، وأن المشكلات التي نحن معنيون بها تنشأ من الوسائل وليس من الغايات.

إن الغاية المشتركة لكل الاشتراكية -بالمعنى الضيق للاشتراكية «البروليتارية»- هي تحسين وضع الطبقات المعدومة في المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل الناتج عن الملكية. وهذا يعني الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج المادية والتوجيه والسيطرة الجماعية على استخدامها. ومع ذلك، يمكن تطبيق نفس الأساليب الاشتراكية لخدمة غايات مختلفة تمامًا. يمكن أن تستخدم الدكتاتورية الأرستقراطية، على سبيل المثال، نفس الأساليب لتعزيز مصلحة بعض النخب العرقية أو غيرها أو لخدمة هدف آخر مناهض للمساواة. ومما يزيد الوضع تعقيدًا حقيقة أن طريقة الملكية والسيطرة الجماعية الضرورية لأي من هذه المحاولات لفصل توزيع الدخل عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تقبل التطبيق بدرجات مختلفة. في الوقت الحاضر سيكون من

المناسب استخدام مصطلح «الاشتراكية» لوصف الغايات الاشتراكية التقليدية، واستخدام مصطلح «التخطيط» لوصف الوسيلة، على الرغم من أننا سنستخدم «الاشتراكية» فيما بعد بالمعنى الأوسع. بالمعنى الضيق للمصطلح يمكن القول، إذن، إنه من الممكن أن يكون لدينا الكثير من التخطيط مع القليل من الاشتراكية، أو القليل من التخطيط والكثير من الاشتراكية. يمكن بالتأكيد استخدام طريقة التخطيط في أي حالة لأغراض لا علاقة لها بالأهداف الأخلاقية للاشتراكية. أما مسألة ما إذا كان من الممكن أيضًا فصل الاشتراكية تمامًا عن التخطيط -وقد أدت الانتقادات الموجهة ضد الوسيلة إلى محاولات في هذا الاتجاه- فهي مسألة سننظر فيها لاحقًا.

إن مسألة أن فصل مشكلة الوسيلة عن مشكلة الغاية هي ممكنة ليس فقط نظريًّا ولكن عمليًّا هي مسألة تفيدنا للغاية لأغراض المناقشة العلمية. فيما يتعلق بصحة الغايات النهائية، ليس لدى العلم ما يقوله. قد يتم قبولها أو رفضها، لكن لا يمكن إثباتها أو دحضها. كل ما يمكننا مناقشته بشكل منطقي هو ما إذا كانت التدابير المعطاة ستؤدي إلى النتائج المرجوة وإلى أي مدى. ومع ذلك، إذا تم اقتراح الطريقة المحددة فقط كوسيلة لهدف واحد معين، فقد يكون من الصعب، من الناحية العملية، إبقاء الجدل حول السؤال التقني وأحكام القيمة منفصلين تمامًا. ولكن نظرًا لأن نفس مشكلة الوسائل تنشأ فيما يتعلق بالمُثُل والغايات الأخلاقية المختلفة تمامًا، فقد يأمل المرء أنه سيكون من الممكن إبقاء الأحكام القيمية تمامًا خارج المناقشة.

إن الشرط المشترك الضروري لتحقيق توزيع للدخل مستقل عن الملكية الفردية للموارد -الغاية التقريبية المشتركة للاشتراكية والحركات الأخرى المناهضة للرأسمالية- هو أن السلطة التي تقرر مبادئ هذا التوزيع يجب أن تكون لها أيضًا سيطرة على الموارد. الآن، بصرف النظر عن جوهر مبادئ التوزيع هذه، فإن هذه الأفكار حول التقسيم العادل أو المرغوب فيه للدخل، يجب أن تكون متشابهة في جانب منهجي بحت ولكن شديد الأهمية، وهو أنه يجب ذكرها في شكل مقياس أهمية لعدد من الغايات الفردية المتنافسة. إن هذا الجانب المنهجي، هذه الحقيقة التي مفادها أن على سلطة مركزية واحدة أن تحل المشكلة الاقتصادية في كثير من الأحيان بتوزيع كمية محدودة من الموارد بين عدد لا حصر له عمليًّا من الأغراض المتنافسة، هي التي تشكل مشكلة الاشتراكية كمنهج. السؤال الأساسي هو ما إذا كان من الممكن لمثل هذه السلطة المركزية في ظل الظروف المعقدة لأي مجتمع حديث كبير أن تنفذ الآثار المترتبة على أي مقياس من القيم بدرجة معقولة من الدقة، وبدرجة نجاح تعادل أو تقترب من النتائج التي تحققها الرأسمالية التنافسية، وليس ما إذا كانت أي مجموعة معينة من القيم من هذا النوع تتفوق بأي شكل من الأشكال على أخرى. إنها الأساليب والمناهج المشتركة للاشتراكية بالمعنى الضيق وجميع الحركات الحديثة الأخرى للمجتمع المخطط، وليست الغايات الخاصة للاشتراكية، هي التي سنهتم بها هنا.

بما أننا في كل ما يلي سنهتم فقط بالمناهج والوسائل التي يجب استخدامها وليس بالغايات المستهدفة، فمن الآن فصاعدًا سيكون من المناسب استخدام مصطلح «الاشتراكية» بهذا المعنى الأوسع. وبهذا المعنى، فإنه يغطي أي حالة من حالات السيطرة الجماعية على الموارد الإنتاجية، بصرف النظر عمن ستكون في مصلحته هذه السيطرة. ولكن في حين أننا لا نحتاج لغرضنا إلى تعريف إضافي للغايات المنشودة، فلا تزال هناك حاجة إلى تعريف إضافي للوسائل والمناهج الدقيقة التي نريد النظر فيها. هناك بالطبع أنواع عديدة من الاشتراكية، لكن الأسماء التقليدية لهذه الأنواع المختلفة، مثل «الشيوعية» و«النقابية» و«الاشتراكية النقابية»، لم تتطابق تمامًا مع تصنيف المناهج التي نريدها، ومعظمهم أصبحوا في الآونة الأخيرة مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالأحزاب السياسية بدلًا من البرامج المحددة بحيث لن يكونوا مفيدين لغرضنا. ما يهمنا بشكل أساسي هو الدرجة التي يتم بها التحكم المركزي في الموارد وتوجيهها في كل نوع من الأنواع المختلفة. لمعرفة مدى إمكانية الاختلاف في هذه النقطة، ربما يكون من الأفضل البدء بالنوع الأكثر شيوعًا من الاشتراكية ثم دراسة إلى أي مدى يمكن تغيير نظامها في اتجاهات مختلفة.

إن البرنامج الذي يحظى في آن واحد بالدعم على نطاق واسع، والذي يتمتع بأكبر قدر من المعقولية، لا يدعم فقط الملكية الجماعية

ولكن أيضًا توجيهًا مركزيًا موحدًا لاستخدام جميع الموارد المادية للإنتاج. في الوقت نفسه، فهو يتصور استمرار حرية الاختيار في الاستهلاك وحرية الاختيار في المهن. على الأقل في هذا الشكل، تم تفسير الماركسية من قبل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في باقي القارة باستثناء المملكة المتحدة، وهو الشكل الذي يتصور به أكبر عدد من الناس الاشتراكية. وفي هذا الشكل أيضًا، تمت مناقشة الاشتراكية على أوسع نطاق، حيث تُركِّز معظم الانتقادات الحديثة على هذا النوع. في الواقع، لقد تم التعامل معه على نطاق واسع باعتباره البرنامج الاشتراكي المهم الوحيد لدرجة أن المؤلفين في معظم مناقشاتهم حول المشكلات الاقتصادية للاشتراكية أهملوا تحديد نوع الاشتراكية الذي كان يدور في أذهانهم. كانت لهذا آثار مؤسفة إلى حد ما، لأنه لم يتضح تمامًا ما إذا كانت اعتراضات أو انتقادات معينة تنطبق فقط على هذا الشكل المعين أو على جميع أشكال الاشتراكية.

لهذا السبب، من الضروري منذ البداية مراعاة الاحتمالات البديلة، والنظر بعناية في كل مرحلة من مراحل المناقشة فيما إذا كانت أي مشكلة معينة تنشأ من الافتراضات التي لا بد أن تكمن وراء أي برنامج اشتراكي، أو ما إذا كانت ناجمة عن افتراضات فقط مُقدَّمة في بعض الحالات الخاصة. حرية المستهلك في الاختيار أو حرية المهن، على سبيل المثال، ليست بأي حال من الأحوال سمات ضرورية لأي برنامج اشتراكي، وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الأوائل قد رفضوا عمومًا فكرة أن الاشتراكية ستلغي هذه الحريات، فقد قوبلت الانتقادات الأخيرة للموقف الاشتراكي بالإجابة بأن الصعوبات المفترضة لن تنشأ إلا إذا تم

الإبقاء عليها [الحريات]، وأنه إذا كان إلغاؤها ضروريًّا فهو ليس بأي حال من الأحوال ثمنًا باهظًا مقارنة بالمزايا الأخرى للاشتراكية. لذلك من الضروري اعتبار هذا الشكل المتطرف للاشتراكية على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى. يتوافق ذلك في معظم النواحي مع ما كان يُطلق عليه في الماضي اسم «الشيوعية»؛ أي النظام الذي لا تكون فيه وسائل الإنتاج فحسب هي المملوكة بشكل جماعي، بل جميع السلع، والذي بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسلطة المركزية أيضًا فيه أن تكون في وضع يسمح لها بأمر أي شخص بالقيام بأي مهمة.

يمكن اعتبار هذا النوع من المجتمع الذي يتم توجيه كل شيء فيه مركزيًّا، أنه الحالة المتطرفة لسلسلة طويلة من أنظمة أخرى ذات درجة أقل من المركزية. النوع الأكثر شيوعًا الذي تمت مناقشته بالفعل يقف إلى حد ما في اتجاه اللا مركزية. لكنه لا يزال ينطوي على التخطيط على نطاق واسع؛ أي التوجيه الدقيق لجميع الأنشطة الإنتاجية تقريبًا من قبل سلطة مركزية واحدة. لا تحتاج الأنظمة السابقة للاشتراكية اللا مركزية مثل الاشتراكية النقابية أو الحركة النقابية إلى اهتمامنا هنا، حيث يبدو الآن أنه من المسلم به عمومًا أنها لا توفر أي آلية على الإطلاق للتوجيه العقلاني للنشاط الاقتصادي. ومع ذلك، ظهر في الآونة الأخيرة، استجابةً للنقد بشكل رئيسي، اتجاهٌ بين المفكرين الاشتراكيين لإعادة التفكير بدرجة معينة في المنافسة في مخططاتهم من أجل التغلب على الصعوبة التي يعترفون بأنها ستنشأ في حالة التخطيط المركزي بالكامل. ليست هناك حاجة في هذه المرحلة إلى النظر بالتفصيل في الأشكال التي يمكن فيها الجمع بين المنافسة بين المنتجين الفرديين والاشتراكية. سوف يتم ذلك

فيما بعد[1]. لكن من الضروري منذ البداية أن نكون على دراية بها. هذا لسببين؛ في المقام الأول، من أجل أن نظل واعين ومدركين طوال المناقشة القادمة، أن التوجيه المركزي تمامًا لجميع الأنشطة الاقتصادية الذي يُنظر إليه عمومًا على أنه نموذجي لكل الاشتراكية يمكن أن يتنوع إلى حد ما، وثانيًا -والأكثر أهمية- من أجل أن نرى بوضوح درجة السيطرة المركزية التي يجب الاحتفاظ بها حتى نتحدث بشكل معقول عن الاشتراكية أو ما هي الافتراضات الدنيا التي ستؤهلنا لاعتبار النظام ممكنًا في مجالنا. حتى لو وجدنا أن الملكية الجماعية للموارد الإنتاجية تكون متوافقة مع التحديد التنافسي للأغراض التي من أجلها تُستخدم الوحدات الفردية من الموارد وطريقة توظيفها، فلا يزال يتعين علينا افتراض أن الأسئلة المتمثلة في: «من الذي تكون له سلطة على كمية معينة من الموارد في المجتمع؟»، أو «ما هي كمية الموارد التي يجب وضعها بيد رواد ورجال الأعمال «المختلفين»؟»»، هي أسئلة سيتعين أن تقررها سلطة مركزية واحدة. يبدو أن هذا هو الحد الأدنى من الافتراضات المتسقة مع فكرة الملكية الجماعية، وهي أقل درجة من السيطرة المركزية التي من شأنها أن تُمكِّن المجتمع من الاحتفاظ بالسيطرة على الدخل الناتج من وسائل الإنتاج المادية.

- ٧ -

من دون بعض هذه السيطرة المركزية على وسائل الإنتاج، فإن التخطيط بالمعنى الذي استخدمنا فيه المصطلح لم يعد يمثل

(١) انظر الفصل التاسع.

مشكلة. إذ يصبح شيئًا لا يمكن تصوره. من المرجح أن يتفق على هذا غالبية الاقتصاديين من جميع المعسكرات، على الرغم من أن معظم الأشخاص الآخرين الذين يؤمنون بالتخطيط لا يزالون يعتقدون أنه شيء يمكن تجربته بعقلانية داخل إطار مجتمع قائم على الملكية الخاصة. ومع ذلك، في الواقع، إذا كان المقصود بكلمة «التخطيط» هو التوجيه الفعلي للنشاط الإنتاجي من خلال وصفة رسمية، سواء للكميات التي سيتم إنتاجها، أو طرق الإنتاج التي سيتم استخدامها، أو الأسعار التي سيتم تحديدها، فيمكن بسهولة إثبات، ليس أن مثل هذا الشيء مستحيل، ولكن أن أي إجراء معزول من هذا النوع سوف يتسبب في ردود أفعال ستقضي على غايته ذاتها، وأن أي محاولة للعمل باتساق سوف تتطلب المزيد والمزيد من تدابير السيطرة حتى يتم وضع كل نشاط اقتصادي تحت سلطة مركزية واحدة.

من المستحيل ضمن نطاق هذه المناقشة للاشتراكية الخوض أكثر في هذه المشكلة المنفصلة لتدخل الدولة في مجتمعٍ رأسمالي. أنا أذكرها هنا فقط لأقول صراحة إنها مستبعَدة من اعتباراتنا. في رأينا، يُظهر التحليل المؤسَّس جيدًا أنها لا توفر بديلًا يمكن اختياره بشكل عقلاني أو يمكن توقع أنه سيوفر حلًّا مستقرًّا أو مرضيًا لأي من المشكلات التي يتم تطبيقه عليها[1].

ولكن هنا، مرة أخرى، من الضروري الاحتراز من سوء الفهم. فالقول بأن التخطيط الجزئي من النوع الذي نلمح إليه على أنه غير

(1) *Cf. L. von Mises, Interventionismus (Jena, 1929).*

عقلاني لا يعادل القول بأن الشكل الوحيد للرأسمالية الذي يمكن الدفاع عنه بعقلانية هو مبدأ الاقتصاد الحر بالمعنى القديم. لا يوجد سبب لافتراض أن المؤسسات والمنظومات القانونية التي تظهر تاريخيًّا هي بالضرورة الأكثر «طبيعية» بأي حال من الأحوال. إن الاعتراف بمبدأ الملكية الخاصة لا يعني بأي حال أن التحديد المعين لمحتويات هذا الحق على النحو الذي تحدده القوانين الحالية هو بالضرورة الأنسب. إن السؤال عن الإطار الدائم الأكثر ملاءمة الذي سيحقق العمل الأكثر سلاسة وكفاءة للمنافسة هو السؤال الأكثر أهمية والذي، يجب الاعتراف أنه، تم تجاهله للأسف من قِبل الاقتصاديين.

ولكن، من ناحية أخرى، فإن الاعتراف بإمكانية إجراء تغييرات في الإطار القانوني لا يعني الاعتراف بإمكانية وجود نوع آخر من التخطيط بالمعنى الذي استخدمنا فيه الكلمة حتى الآن. هناك تمييز أساسي هنا لا يجب إغفاله: التمييز بين إطار قانوني دائم تم تصميمه بحيث يوفر جميع الحوافز اللازمة للمبادرة الخاصة لإحداث التكيفات التي يتطلبها أي تغير ونظام يتم فيه تقديم مثل هذه التعديلات عن طريق التوجيه المركزي. هذه هي القضية الحقيقية، وليست مسألة الحفاظ على النظام الحالي مقابل إدخال مؤسسات ومنظومات جديدة. بمعنى ما، يمكن وصف كلا النظامين بأنهما نتاج التخطيط العقلاني. لكن في الحالة الأولى، لا يتعلق هذا التخطيط إلا بالإطار الدائم للمؤسسات والمنظومات، ويمكن الاستغناء عنه إذا كان المرء على استعداد لقبول تلك المنظومات التي نمت في عملية تاريخية بطيئة، بينما في الحالة

الأخرى، فيتعين عليه التعامل مع تغيرات الأمور اليومية من كل نوع.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن التخطيط من هذا النوع ينطوي على تغيرات من نوعٍ وحجمٍ غير معروفين حتى الآن في تاريخ البشرية. في بعض الأحيان يجادل البعض بأن التغيرات الجارية الآن هي مجرد عودة إلى الأشكال الاجتماعية لعصر ما قبل الصناعة. لكن هذا سوء فهم. إذ حتى عندما كان نظام اتحادات العمال في العصور الوسطى في ذروته، وعندما كانت القيود المفروضة على التجارة أكثر شمولًا، لم يتم استخدامها كوسيلة فعلية لتوجيه النشاط الفردي. لم تكن بالتأكيد الإطار الدائم الأكثر عقلانية للنشاط الفردي الذي كان من الممكن وضعه، لكنها كانت في الأساس مجرد إطار عمل دائم تحظى فيه الأنشطة القائمة على المبادرة الفردية بالحرية. فمن خلال محاولاتنا لاستخدام النظام التقييدي القديم كأداة للتكيف اليومي مع التغير، نكون قطعنا بالفعل مسافة أبعد بكثير في اتجاه التخطيط المركزي للنشاط الحالي أكثر من أي وقت مضى. إذا اتبعنا المسار الذي بدأناه، وإذا حاولنا التصرف باتساق ومحاربة الميول المحبطة لأي عمل تخطيط منفرد، فسنبدأ بالتأكيد في تجربة لم يكن لها مثيل في التاريخ حتى وقت قريب. لكن حتى في هذه المرحلة الحالية فنحن قطعنا شوطًا طويلًا. إذا أردنا أن نحكم على الإمكانات بشكل صحيح، فمن الضروري أن ندرك أن النظام الذي نعيش في ظله، والمختنق بمحاولات التخطيط الجزئي والتقييد، بعيد عن أي نظام رأسمالي يمكن الدفاع عنه بعقلانية تقريبًا بقدر ما هو مختلف عن أي نظام تخطيط متسق. من المهم أن ندرك في

أي دراسة لإمكانيات التخطيط أنه من المغالطة افتراض أن الرأسمالية كما هي موجودة اليوم هي البديل. فنحن بالتأكيد بعيدون عن الرأسمالية في شكلها النقي بقدر ما نبتعد عن أي نظام للتخطيط المركزي. عالم اليوم هو مجرد فوضى من التدخلات.

- ٨ -

لقد انهار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بشكل رئيسي لأنه فشل في تأسيس تفسيره لظاهرة القيمة على نفس تحليل أصول النشاط الاقتصادي الذي طبقه بنجاح في تحليل ظواهر المنافسة الأكثر تعقيدًا. كانت نظرية قيمة العمل نتاج بحث عن جوهر وهمي للقيمة بدلًا من تحليل سلوك الموضوع الاقتصادي. وقد تم اتخاذ الخطوة الحاسمة في تقدم علم الاقتصاد عندما بدأ الاقتصاديون يسألون ما هي بالضبط الظروف التي جعلت الأفراد يتصرفون تجاه السلع بطريقة معينة. أدى طرح السؤال في هذا النموذج على الفور إلى الاعتراف بأن عزو أهمية أو قيمة محددة لوحدات السلع المختلفة كان خطوة ضرورية في حل المشكلة العامة التي تنشأ في كل مكان عندما تتنافس العديد من الغايات على كمية محدودة من الوسائل.

كان الوجود الدائم لمشكلة القيمة هذه حيثما كان هناك فعل عقلاني هو الحقيقة الأساسية التي يمكن أن ينطلق منها أي استكشاف منهجي للأشكال التي ستظهر بها في ظل تنظيمات مختلفة للحياة

الاقتصادية. حتى نقطة معينة منذ البداية، وجدت مشكلات الاقتصاد الموجه مركزيًّا مكانًا بارزًا في أحاديث الاقتصاد الحديث. من الواضح أنه كان من الأسهل بكثير مناقشة المشكلات الأساسية بناء على افتراض وجود مقياس واحد للقيم يتم اتباعه باستمرار مقارنة بافتراض تعدد الأفراد الذين يتبعون مقاييسهم الشخصية، بحيث إنه في المراحل الأولى من الأنظمة الجديدة تم استخدام افتراض وجود الدولة الشيوعية بشكل متكرر كأداة تفسيرية[1]. ولكن تم استخدامه فقط لإثبات أن أي حل سيؤدي بالضرورة إلى ظهور نفس ظواهر القيمة بشكل أساسي -الإيجار، والأجور، والفائدة، وما إلى ذلك- والتي نلاحظها بالفعل في المجتمع التنافسي، ثم شرع المؤلفون عمومًا في إظهار كيف أنتج تفاعل الأنشطة المستقلة للأفراد هذه الظواهر تلقائيًّا، من دون مزيد من البحث عما إذا كان يمكن إنتاجها في مجتمع حديث معقد بأي وسيلة أخرى. يبدو أن مجرد عدم وجود مقياس مشترك متفق عليه للقيم يحرم هذه المشكلة من أي أهمية عملية. من الصحيح أن بعض الكُتَّاب الأوائل للمدرسة الجديدة لم يعتقدوا فقط أنهم قد حلوا بالفعل مشكلة الاشتراكية، ولكنهم اعتقدوا أيضًا أن حساب المنفعة الخاص بهم يوفر وسيلة تجعل من الممكن دمج مقياس المنفعة الفردية في مقياس للغايات الموضوعية الصالح للمجتمع ككل. ولكن من المعترف به الآن بشكل عام أن هذا الاعتقاد الأخير كان مجرد وهم، وأنه لا توجد معايير علمية تمكننا من مقارنة أو تقييم الأهمية النسبية لاحتياجات

(1) Cf. particularly F. von Wieser, Natural Value (London, 1893), passim.

الأشخاص المختلفين، على الرغم من أن الاستنتاجات التي تشير إلى مثل هذه المقارنات غير المشروعة للمنافع بين الأفراد يمكن أن تظل موجودة في مناقشات مشكلات خاصة.

ولكن من الواضح أنه نظرًا لأن تقدم تحليل النظام التنافسي كشف عن تعقيد المشكلات التي يتم حلها تلقائيًا، أصبح الاقتصاديون أكثر فأكثر تشككًا في إمكانية حل نفس المشكلات عن طريق القرار المتعمد. ربما تجدر الإشارة إلى أنه في وقت مبكر من عام ١٨٥٤م، توصل أشهر أسلاف مذهب «المنفعة الحدية» الألماني، هيرمان جوسين، إلى استنتاج مفاده أن السلطة الاقتصادية المركزية التي طرحها الشيوعيون ستكتشف قريبًا أنها وضعت لنفسها مهمة تتجاوز بكثير قدرات الأشخاص الأفراد[١]. وقد أوضح ذلك بشكل خاص البروفيسور كانان، الذي شدد على حقيقة أن أهداف الاشتراكيين والشيوعيين لا يمكن تحقيقها إلا من خلال «إلغاء منظومة الملكية الخاصة وممارسة التبادل، وهي الأشياء التي من دونها لا يمكن أن توجد القيمة، بأي معنى معقول للكلمة»[٢]. ولكن بعيدًا عن التصريحات العامة من هذا النوع، فإن الفحص النقدي لإمكانيات السياسة الاقتصادية الاشتراكية قد أحرز القليل من التقدم، لسبب بسيط هو عدم وجود اقتراح اشتراكي ملموس حول كيفية التغلب

---

(1) H. H. Gossen, Entwicklung der Gesetze des menschlichen Verkehrs und der daraus fliessenden Regeln für menschliches Handeln (Braunschweig, 1854), p. 231.

(2) E. Cannan,. A History of the Theories of Production and Distribution (1893; 3d ed., 1917), p. 395.

على هذه المشكلات[1].

في وقت مبكر فقط من القرن الحالي، أخيرًا، أدى بيان عام من النوع الذي رأيناه للتوِّ بشأن عدم قابلية الاشتراكية للتطبيق من قبل الاقتصادي الهولندي البارز، بيرسون، إلى استفزاز الصمت المعتاد بشأن العمل الفعلي للدولة الاشتراكية المستقبلية، وإلقاء محاضرة من قبل كارل كاوتسكي، المنظر البارز للاشتراكية الماركسية آنذاك، مع الكثير من التردد، ومع العديد من الاعتذارات، لتقدم وصفًا لما سيحدث في غد الثورة[2]. لكن كاوتسكي أظهر فقط أنه لم يكن مدركًا حقًّا للمشكلة التي رآها الاقتصاديون. ومن ثم فقد منح بيرسون الفرصة ليثبت بالتفصيل، في مقال ظهر لأول مرة في مجلة الإيكونوميست الهولندية، أن الدولة الاشتراكية ستواجه مشكلات القيمة مثل أي نظام اقتصادي آخر، وأن المهمة التي يتعين على الاشتراكيين حلها هي إظهار كيف في عدم وجود نظام تسعير من المفترض أن يتم تحديد قيمة السلع المختلفة. هذه المقالة هي أول مساهمة مهمة في المناقشة الحديثة للجوانب الاقتصادية للاشتراكية، وعلى الرغم من أنها ظلت غير معروفة عمليًّا خارج هولندا ولم تتم إتاحتها بنسخة ألمانية إلا بعد

---

(١) إحدى المحاولات المهملة تمامًا لحل المشكلة من الجانب الاشتراكي، والتي تُظهر على الأقل بعض الإدراك للصعوبة الحقيقية، قام بها سولزر *G. Sulzer, Die Zukunft des Sozialismus* (درسدن، ١٨٩٩).

(٢) نُشرت أولًا الترجمة الإنجليزية لهذه المحاضرة، التي ألقيت في الأصل في دلفت في ٢٤ أبريل ١٩٠٢، وبعد ذلك بوقت قصير نُشرت باللغة الألمانية، جنبًا إلى جنب مع محاضرة أخرى ألقيت قبل يومين في نفس المكان، بعنوان *The Social Revolution and On the Morrow of the Social Revolution* (لندن، ١٩٠٧).

أن بدأ الآخرون المناقشة بشكل مستقل، فإنها تبقى ذات اهتمام خاص باعتبارها المناقشة المهمة الوحيدة لهذه المشكلات التي تم نشرها قبل الحرب العالمية الأولى. وهي ذات قيمة خاصة لمناقشة المشكلات الناشئة عن التجارة الدولية بين العديد من المجتمعات الاشتراكية[١].

اقتصرت جميع المناقشات الإضافية حول المشكلات الاقتصادية للاشتراكية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى على إثبات أن الفئات الرئيسية للأسعار، مثل الأجور والإيجارات والفوائد، يجب أن تظهر على الأقل في حسابات سلطة التخطيط بنفس الطريقة التي تظهر بها اليوم، وسيتم تحديدها بشكل أساسي من خلال نفس العوامل. لعب التطور الحديث لنظرية الفائدة دورًا مهمًّا بشكل خاص في هذا الصدد، وبعد بوم-بافريك[٢] كان البروفيسور كاسيل على وجه الخصوص هو الذي أظهر بشكل مقنع أن الفائدة يجب أن تشكل عنصرًا مهمًّا في الحساب العقلاني للنشاط الاقتصادي. لكن لم يحاول أي من هؤلاء المؤلفين إظهار كيف يمكن الوصول إلى هذه الأشياء الأساسية في الممارسة العملية. المؤلف الوحيد الذي تعامل على الأقل مع المشكلة هو الاقتصادي الإيطالي، إنريكو بارون، الذي قدم في عام ١٩٠٨م مقالًا عن «وزارة الإنتاج في الدولة الاشتراكية»، طور فيه بعض الاقتراحات من باريتو[٣]. هذا المقال ذو أهمية كبيرة كمثال على كيف كان يُعتقد أن

---

(١) توجد ترجمة إنجليزية لمقال بيرسون في كتابي المعنون بـ«التخطيط الاقتصادي الجماعاتي».

(2) Macht und ökonomisches Gesetz» (Zeitschrift für Volkswirtschaft. Sozialpolitik und Verwaltung [1914].

(3) V. Pareto, Cours d'economie politique, II (Lausanne, 1897), 364 ff.

أدوات التحليل الرياضي للمشكلات الاقتصادية يمكن استخدامها لحل مهام سلطة التخطيط المركزية[1].

- ٩ -

عندما وصلت الأحزاب الاشتراكية إلى السلطة مع نهاية الحرب العالمية الأولى في معظم دول أوروبا الوسطى والشرقية، دخلت المناقشة حول كل هذه المشكلات بالضرورة مرحلة جديدة وحاسمة. كان على الأحزاب الاشتراكية المنتصرة حينها أن تفكر في برنامج عمل محدد، وكانت الأدبيات الاشتراكية للسنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة مهتمة إلى حد كبير لأول مرة بالمسألة العملية حول كيفية تنظيم الإنتاج على أسس اشتراكية. كانت هذه المناقشات إلى حد كبير تحت تأثير تجربة سنوات الحرب عندما أنشأت الدول إدارات للمواد الغذائية والمواد الخام للتعامل مع النقص الخطير في السلع الأساسية. كان يُفترض بشكل عام أن هذا قد أثبت ليس أن التوجيه المركزي للنشاط الاقتصادي ممكن عمليًّا بل وحتى متفوق على نظام المنافسة فحسب، ولكن أيضًا أن التقنية الخاصة للتخطيط التي تم تطويرها للتعامل مع مشكلات اقتصاديات الحرب يمكن تطبيقها بشكل متساوٍ على الإدارة الدائمة للاقتصاد الاشتراكي.

بصرف النظر عن روسيا، حيث لم تترك سرعة التغيير في السنوات

---

(١) تشكل الترجمة الإنجليزية لمقال بارون ملحقًا لكتابي «التخطيط الاقتصادي الجماعاتي».

التي أعقبت الثورة مباشرة سوى القليل من الوقت للتفكير الهادئ، فقد نوقشت هذه الأسئلة بجدية أكبر في ألمانيا وبشكل أكبر في النمسا. وقد اكتسبت مشكلات الاشتراكية أهمية عملية هائلة على وجه الخصوص في البلد الأخير الذي لعب الاشتراكيون فيه دورًا رائدًا في التطور الفكري للاشتراكية، وحيث كان لحزبٍ اشتراكي قوي وغير منقسم تأثير على سياسته الاقتصادية أكثر من أي بلد آخر خارج روسيا. ربما ينبغي أن نشير بشكل عابر إلى أنه من الغريب إلى حد ما مدى ضآلة الدراسات الجادة التي خُصصت للتجارب الاقتصادية لتلك الدولة في العقد الذي تلا الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أنها ربما تكون ذات صلة بمشكلات السياسة الاشتراكية في العالم الغربي أكثر من أي شيء حدث في روسيا. ولكن، بصرف النظر عما قد يعتقده المرء بشأن أهمية التجارب الفعلية التي حدثت في النمسا، فلا شك أن الإسهامات النظرية التي قُدمت هناك لفهم المشكلات ستُثبت أنها قوة كبيرة في التاريخ الفكري لعصرنا.

من بين هذه المساهمات الاشتراكية المبكرة في المناقشات، كان الكتاب الأكثر إثارة للاهتمام والأكثر محدودية في اعترافه بطبيعة المشكلات الاقتصادية المعنية، هو كتاب أوتو نيورات الذي ظهر في عام ١٩١٩م، حيث حاول المؤلف أن يوضح أن تجارب الحرب قد كشفت أنه من الممكن الاستغناء عن أي اعتبارات للقيمة في إدارة توريد وإمداد السلع، وأن جميع حسابات سلطات التخطيط المركزية يجب ويمكن إجراؤها بشكلٍ طبيعي في الواقع؛ أي أن الحسابات لا يلزم إجراؤها من حيث بعض الوحدات المشتركة للقيمة ولكن يمكن إجراؤها

بالمقايضة[1]. كان نيورات غافلاً تمامًا عن الصعوبات المستعصية التي كان من شأنها أن يضعها غياب حسابات القيمة في طريق أي استخدام اقتصادي عقلاني للموارد، بل بدا حتى أنه يعتبره ميزة. وتنطبق قيود مماثلة على الأعمال التي تم نشرها في نفس الوقت تقريبًا بواسطة إحدى الشخصيات البارزة في الحزب الديمقراطي الاشتراكي النمساوي، أوتو باور[2]. من المستحيل هنا تقديم أي وصف تفصيلي للحجة المقدمة في هذه المنشورات وعدد من المنشورات الأخرى ذات الصلة في ذلك الوقت. ومع ذلك، يجب ذكرها لأنها مهمة كنماذج تمثيلية للفكر الاشتراكي قبل تأثير النقد الجديد عليه، ولأن الكثير من هذا النقد موجه بشكل طبيعي أو مَعني ضمنيًا بهذه الأعمال.

تركزت المناقشة في ألمانيا حول مقترحات «لجنة التحويل للاشتراكية» التي تم تشكيلها لمناقشة إمكانيات نقل الصناعات الفردية إلى ملكية وسيطرة الدولة. كانت هذه اللجنة أو فيما يتعلق بمداولاتها هي التي وضع بها الاقتصاديون، مثل إيميل ليديرر وإدوارد هيمان ودبليو راثيناو، خططًا للتحول الاشتراكي، والتي أصبحت الموضوع الرئيسي للنقاش بين الاقتصاديين. ولكن لغرضنا هنا، فإن هذه المقترحات أقل إثارة للاهتمام من نظيراتها الخاصة بالنمساويين، لأنهم لم يتناولوا بها النظام الاشتراكي بشكلٍ شامل، ولكنهم كانوا مهتمين بشكل أساسي بمشكلة تنظيم الصناعات الاشتراكية الفردية في مجتمع تنافسي.

---

(1) Otto Neurath, Durch die Kriegswirtschaft zur Naturalwirtscha/t (Miinchen, 1919).

(2) o. Bauer, Der Weg zum Sozialismus (Wien, 1919).

لهذا السبب لم يكن على مؤلفيها مواجهة المشكلات الرئيسية للنظام الاشتراكي الفعلي. ومع ذلك، فهي مهمة كمظاهر لحالة الرأي العام في الوقت والبلد الذي بدأ فيه البحث العلمي لهذه المشكلات. ربما يستحق أحد مشاريع هذه الفترة ذكرًا خاصًا ليس فقط لأن مؤلفيه هم مبتكرو المصطلح الحديث «الاقتصاد المخطط»، ولكن أيضًا لأنه يشبه إلى حد كبير مقترحات التخطيط الآن [١٩٣٥] السائدة في بريطانيا العظمى. ونقصد بذلك الخطة التي طورها وزير الاقتصاد للرايخ ردولف وايزل، ووكيل الوزارة، ويتشارد مولیندورف في عام ١٩١٩[١]. لكن بقدر كون اقتراحاتهما لتنظيم الصناعات الفردية مثيرة للاهتمام ووثيقة الصلة بالعديد من المشكلات التي نوقشت في إنجلترا في الوقت الحاضر، فلا يمكن اعتبارها مقترحات اشتراكية من النوع الذي سنناقشه هنا، ولكنها تنتمي إلى مكان متوسط بين الرأسمالية والاشتراكية، والذي تم استبعاد مناقشته عن عمد من هذا المقال للأسباب المذكورة أعلاه.

– ١٠ –

إن امتياز وشرف صياغة المشكلة المركزية للاقتصاد الاشتراكي في مثل هذا الشكل الذي يجعلها مستحيلة الحل بحيث يجب ألا تظهر مرة أخرى في المناقشة يعود إلى الاقتصادي النمساوي، لودفيج

(١) تم تطوير هذه الخطة في الأصل في مذكرة تم تقديمها إلى مجلس الوزراء في الرايخ في ٧ مايو ١٩١٩، ثم طورها وايزل *R. Wissel* لاحقًا في كتيبين (*Die Planwirtschaft (Hamburg, 1920)* و*Praktische Wirtschaftspolitik (Berlin, 1919)*).

فون ميزس. في مقال بعنوان «الحساب الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي»، ظهر في ربيع عام ١٩٢٠، أوضح أن إمكانية الحساب العقلاني في نظامنا الاقتصادي الحالي تستند إلى حقيقة أن الأسعار المعبر عنها بالنقود توفر الشرط الأساسي الذي يجعل هذا الحساب ممكنًا[1]. كانت النقطة الأساسية التي ذهب فيها البروفيسور ميزس إلى أبعد من أي شيء قام به أسلافه هي الإثبات التفصيلي لأن الاستخدام الاقتصادي للموارد المتاحة يكون ممكنًا فقط إذا تم تطبيق هذا التسعير ليس فقط على المنتج النهائي، ولكن أيضًا على جميع المنتجات الوسيطة وعوامل الإنتاج، وأنه لا يمكن تصور أي عملية أخرى من شأنها أن تأخذ في الاعتبار جميع الحقائق ذات الصلة بنفس الطريقة كما تفعل عملية التسعير الخاصة بالسوق التنافسي. إلى جانب العمل الأكبر الذي أُدرجت فيه هذه المقالة لاحقًا، تُمثِّل دراسة البروفيسور ميزس نقطة البداية التي لا بد أن تبدأ منها بالضرورة جميع المناقشات حول المشكلات الاقتصادية للاشتراكية التي تطمح إلى أن تؤخذ على محمل الجد سواء أكانت بناءة أو نقدية.

بينما تحتوي كتابات البروفيسور ميزس بما لا يدع مجالًا للشك على العرض الأكثر اكتمالًا ونجاحًا لما أصبح من ذلك الحين فصاعدًا المشكلة المركزية، وبينما كان لها التأثير الأكبر على جميع المناقشات اللاحقة، إلا أنها مصادفة مثيرة للاهتمام أنه في نفس الوقت تقريبًا هناك مؤلفان آخران متميزان وصلا بشكل مستقل إلى استنتاجات

---

(1) "Die Wirtschaftsrechnung im sozialistischen Gemeinwesen," Archiv für Sozialwissenschaften und Sozialpolitik, Vol. XLVII, No. 1 (April, 1920).

متشابهة جدًّا. الأول كان عالم الاجتماع الألماني العظيم، ماكس فيبر، الذي تناول في كتابه الرائع «الاقتصاد والمجتمع» *Wirtschaft und Gesellschaft*، الذي ظهر عام ١٩٢١م، بوضوح الظروف التي جعلت القرارات العقلانية ممكنة في نظام اقتصادي معقد. ومثل ميزس (الذي يوضح فيبر أنه لم يسمع بمقالته إلا عندما كانت مناقشته الخاصة قيد الطباعة)، أصر فيبر على أن الحسابات في الطبيعة التي اقترحها المدافعون البارزون عن الاقتصاد المخطط لا يمكن أن توفر حلًّا عقلانيًّا للمشكلات التي يتعين على السلطات في مثل هذا النظام حلها. وشدد على وجه الخصوص على أن الاستخدام الرشيد والحفاظ على رأس المال لا يمكن تحقيقهما إلا في نظام قائم على التبادل واستخدام المال، وأن الهدر الناتج عن استحالة الحساب العقلاني في نظام اشتراكي بالكامل قد يكون خطيرًا بما يكفي لجعل من المستحيل الحفاظ على السكان الحاليين على قيد الحياة في البلدان الأكثر كثافة سكانية.

«الافتراض القائل بأن نظامًا ما للحساب سيتم العثور عليه أو اختراعه في الوقت المناسب إذا حاول المرء فقط معالجة مشكلة الاقتصاد غير النقدي بجدية لا يساعد هنا؛ فالمشكلة هي المشكلة الجوهرية لأي نظام اشتراكي تمامًا ومن المستحيل بالتأكيد التحدث عن «اقتصاد مخطط» عقلانيًّا بينما لا تُعرف أي وسيلة لبناء «خطة» فيما يتعلق الأمر بتلك النقطة الحاسمة»[١].

---

(1) Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft («Grundriss der Sozialökonomik,» Vol. III [Tübingen, 1921]), pp. 55-56.

يمكن العثور على تطور متزامن عمليًّا لنفس الأفكار في «روسيا». فهناك في صيف عام ١٩٢٠م، في الفترة القصيرة بعد النجاحات العسكرية الأولى للنظام الجديد، عندما أصبح ممكنًا لأول مرة التعبير عن انتقادات علنية، قام بوريس بروتزكوس، الاقتصادي البارز المعروف بشكل أساسي بدراساته في المشكلات الزراعية في روسيا، بإخضاع المذاهب التي تحكم أفعال الحكام الشيوعيين لانتقادات بحثية في سلسلة من المحاضرات. هذه المحاضرات التي ظهرت تحت عنوان «مشكلات الاقتصاد الاشتراكي في ظل الاشتراكية» في مجلة روسية، والتي أصبحت بعد سنوات عديدة فقط متاحة للجمهور على نطاق أوسع بترجمة ألمانية[١]، تُظهِر في استنتاجها الرئيسي تشابهًا ملحوظًا مع أفكار ميزس وماكس فيبر، على الرغم من أنها نشأت من دراسة المشكلات الملموسة التي كانت على روسيا مواجهتها في ذلك الوقت، وعلى الرغم من أنها كُتبت في وقت لم يكن بمقدور مؤلفها، المنقطع عن أي اتصال بالعالم الخارجي، أن تكون لديه معرفة بالجهود المماثلة التي بذلها العلماء النمساويون والألمان. ومثل البروفيسور ميزس وماكس فيبر، يدور نقده حول استحالة الحساب العقلاني في اقتصاد موجه مركزيًّا، حيث تكون الأسعار بالضرورة غائبة.

---

(١) كان العنوان الأصلي الذي ظهرت به هذه المحاضرات في شتاء ١٩٢١-١٩٢٢ في المجلة الروسية *Ekonomist* هو «مشكلات الاقتصاد الاجتماعي في ظل الاشتراكية». ثم أعيد طبعها لاحقًا باللغة الروسية الأصلية ككتيب ظهر في برلين عام ١٩٢٣، وتم نشر ترجمة ألمانية بعنوان *Die Lehren des Marxismus im Lichte der russischen Revolution* في برلين عام ١٩٢٨. هذا المقال، جنبًا إلى جنب مع مناقشة تطور التخطيط الاقتصادي في روسيا، ظهر في ترجمة إنجليزية بعنوان «التخطيط الاقتصادي في روسيا السوفيتية» *Economic Planning in Soviet Russia* (لندن، ١٩٣٥).

على الرغم من أن ماكس فيبر والبروفيسور بروتزكوس يشتركان إلى حد ما في الفضل في الإشارة بشكل مستقل إلى المشكلة المركزية للاقتصادات الاشتراكية، فإن العرض الأكثر اكتمالًا ومنهجية كان للبروفيسور ميزس، لا سيما في عمله الأكبر «الاقتصاد الاشتراكي» *Die Gemeinwirtschat*، والذي كان له أساسًا تأثيرٌ على الميل تجاه مزيد من المناقشة في أوروبا. في السنوات التي أعقبت نشره على الفور، تم إجراء عدد من المحاولات لمواجهة التحدي مباشرة وإظهار أنه كان مخطئًا في أطروحته الرئيسية، وأنه حتى في النظام الاقتصادي الموجه مركزيًا بشكل صارم، يمكن تحديد القيم بالضبط من دون أي صعوبات خطيرة. ولكن، على الرغم من أن المناقشة حول هذه النقطة استمرت لعدة سنوات، والتي رد ميزس في سياقها مرتين على منتقديه[١]، فقد أصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه، بقدر ما يتعلق الأمر بنظام مخطط موجه مركزيًا بشكل صارم من النوع المقترح في الأصل من قبل معظم الاشتراكيين، فلا يمكن دحض أطروحته المركزية. كانت الكثير من الاعتراضات التي قُدمت في البداية مجرد جدال في الواقع حول الكلمات، وهو الأمر الذي نجم من حقيقة أن ميزس استخدم أحيانًا

(1) Mises, «Neue Beitrage zum Problem der sozialistischen Wirtschaftsrechnung,» Archiv fur Sozialwissenschaften, Vol. LI (1924), and «Neue Schriften zum Problem der sozialistischen Wirtschaftsrechnung,» Archiv fur Sozialwissenschaften, Vol. LX (1928).

العبارة الفضفاضة إلى حد ما القائلة بأن «الاشتراكية مستحيلة»، في حين أن ما قصده هو أن الاشتراكية جعلت الحساب العقلاني مستحيلًا. بالطبع أي مسار عمل مقترح، إذا كان للاقتراح أي معنى على الإطلاق، ليس مستحيلًا بالمعنى الدقيق للكلمة؛ أي أنه يمكن تجربته. يمكن أن يكون السؤال هو فقط ما إذا كان سيؤدي إلى النتائج المتوقعة؛ أي ما إذا كان مسار العمل المقترح متسقًا مع الأهداف التي تُراد خدمتها. بقدر ما كان من المأمول تحقيق توزيع للدخل مستقل عن الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج وحجم الإنتاج عن طريق التوجيه المركزي لجميع الأنشطة الاقتصادية في وقت واحد وفي نفس الوقت، والذي يكون على الأقل متماثلًا تقريبًا أو حتى أكبر من ذلك الذي تم الحصول عليه في ظل المنافسة الحرة، فقد تم الاعتراف بشكل عام بأن هذه لم تكن طريقة عملية لتحقيق هذه الغايات.

لكن كان من الطبيعي أنه حتى في حالة التسليم بصحة أطروحة البروفيسور ميزس الرئيسية، فإن هذا لا يعني التخلي عن البحث عن طريقة لتحقيق الغايات الاشتراكية. كان تأثيره الرئيسي هو تحويل الانتباه عن ما كان يعتبر عالميًّا حتى الآن أكثر أشكال التنظيم الاشتراكي عملية إلى استكشاف مخططات بديلة. من الممكن التمييز بين نوعين رئيسيين من ردود الفعل التي نتجت بين أولئك الذين اعترفوا بحجته المركزية. أولًا، كان هناك أولئك الذين اعتقدوا أن فقدان الكفاءة، والانخفاض في الثروة العامة الذي سيكون نتيجة عدم وجود وسيلة للحساب العقلاني، لن يكون ثمنًا باهظًا للغاية بالنسبة للإنجاز المتمثل

في تحقيق توزيع أكثر عدالة لهذه الثروة. بالطبع، إذا كان هذا الموقف قائمًا على إدراك واضح لما يقتضيه هذا الخيار وما سيترتب عليه، فلا يوجد المزيد مما يمكن قوله عنه، باستثناء أنه يبدو من المشكوك فيه ما إذا كان أولئك الذين يدعمونه سيجدون كثيرين يوافقون على فكرتهم. تكمن الصعوبة الحقيقية هنا، بالطبع، في أنه بالنسبة لمعظم الناس سيعتمد القرار بشأن هذه النقطة على مدى تقليل الإنتاج الذي ستؤدي إليه استحالة الحساب العقلاني في الاقتصاد الموجه مركزيًّا مقارنةً بالنظام التنافسي. على الرغم من أنه في رأينا يبدو أن الدراسة المتأنية لا تترك مجالًا للشك حول الحجم الهائل لهذا الاختلاف، فيجب الاعتراف بأنه لا توجد طريقة بسيطة لإثبات مدى ضخامته. لا يمكن اشتقاق الإجابة هنا من اعتبارات عامة، ولكن يجب أن تستند إلى دراسة مقارنة دقيقة لعمل النظامين، وتستلزم معرفة بالمشكلات التي ينطوي عليها الأمر أكثر بكثير مما يمكن اكتسابه بأي طريقة أخرى غير الدراسة المنهجية للاقتصاد[1].

كان النوع الثاني من ردود الفعل على نقد البروفيسور ميزس هو اعتباره صحيحًا فقط فيما يتعلق بالشكل المعين للاشتراكية التي كانت

(١) ربما يكون من الضروري في هذا الصدد أن نذكر صراحة أنه سيكون أمرًا غير مقنع تمامًا إذا تم إجراء مثل هذه المقارنة بين الرأسمالية كما هي موجودة (أو كما يُفترض أنها لا تزال موجودة) والاشتراكية كما قد تعمل في ظل افتراضات مثالية، أو بين الرأسمالية كما قد تكون في شكلها المثالي والاشتراكية في شكل منقوص. إذا كان يُراد للمقارنة أن تكون ذات قيمة، فيجب إجراؤها على افتراض أن أيًّا من النظامين تحقق بالشكل الأكثر عقلانية في ظل الظروف والأوضاع الحالية للطبيعة البشرية والظروف الخارجية التي يجب بالطبع قبولها.

هذه الانتقادات موجهة ضده بشكل أساسي، ومحاولة بناء مخططات أخرى من شأنها أن تكون محصنة ضد هذا النقد. كان جزءٌ كبير جدًّا وربما الجزء الأكثر الإثارة للاهتمام من المناقشات اللاحقة بالقارة الأوروبية يميل إلى التحرك في هذا الاتجاه. هناك اتجاهان رئيسيان لمثل هذا الطرح. فمن ناحية، تمت محاولة التغلب على الصعوبات المذكورة من خلال توسيع عنصر التخطيط إلى أبعد مما كان متصورًا من قبل، وذلك لدرجة إلغاء الاختيار الحر للمستهلك وحرية اختيار المهنة تمامًا. أو من ناحية أخرى تمت محاولة إدخال عناصر مختلفة في المنافسة. إن مسألة إلى أي مدى تتغلب هذه المقترحات حقًّا على أي من الصعوبات وإلى أي مدى هي عملية، يتم تناولها في أقسام مختلفة من كتابي «التخطيط الاقتصادي الجماعاتي».

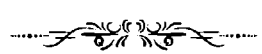

الفصل الثامن

الحساب الاشتراكي ٢: إطار المناقشة(*)

- ١ -

على الرغم من الميل الطبيعي من جانب الاشتراكيين للتقليل من أهمية النقد الموجه للاشتراكية، فمن الواضح أنه كان له بالفعل تأثير عميق للغاية على اتجاه الفكر الاشتراكي. الغالبية العظمى من «المخططين»، بالطبع، ما زالوا غير متأثرين به. إن الغالبية العظمى من أتباع أي حركة شعبية تكون دائمًا غير واعية بالتيارات الفكرية التي تنتج تغيرًا في الاتجاه(١). علاوة على ذلك، فإن الوجود الفعلي في روسيا

(*) *Reprinted from Collectivist Economic Planning, ed. F. A. Hayek (London: George Routledge & Sons, Ltd., 1935).*

(١) وهذا ينطبق أيضًا، للأسف، على معظم الجهود الجماعية المنظمة المكرَّسة بشكل واضح للدراسة العلمية لمشكلة التخطيط. فأي شخص يدرس منشورات مثل حوليات الاقتصاد الجماعاتي *Annales de l'economie collective*، أو المواد المقدمة في المؤتمر الاقتصادي الاجتماعي العالمي، أمستردام، ١٩٣١، والتي نشرها معهد العلاقات الدولية تحت عنوان «التخطيط الاقتصادي الاجتماعي العالمي» *World Social Economic Planning* في مجلدين؛ لاهاي، ١٩٣١-١٩٣٢، يمكن له أن يبحث من دون جدوى عن أي علامة تدل على أنه قد تم حتى إدراك المشكلات الرئيسية.

لنظام يصرح بأنه مُخطَّط قد أدى بالعديد من أولئك الذين لا يعرفون شيئًا عن تطوره إلى افتراض أن المشكلات الرئيسية قد تم حلها؛ بيد أنه في الواقع، كما سنرى، توفر التجربة الروسية تأكيدًا وافرًا على الشكوك التي تم ذكرها بالفعل. ولكن بين قادة الفكر الاشتراكي لم يتم فقط الاعتراف بطبيعة المشكلة المركزية أكثر فأكثر، ولكن بات يتم الاعتراف بقوة الاعتراضات التي أُثيرت ضد أنواع الاشتراكية التي كانت تعتبر في الماضي الأكثر قابلية للتطبيق، بشكل متزايد. ونادرًا ما يتم إنكار أنه، في مجتمع يحافظ على حرية اختيار المستهلك والاختيار الحر للمهنة، فإن التوجيه المركزي لجميع الأنشطة الاقتصادية يمثل مهمة لا يمكن حلها بشكل عقلاني في ظل الظروف المعقدة للحياة العصرية. سوف نرى أنه حتى بين أولئك الذين يرون المشكلة، فإن هذا الموقف لم يتم التخلي عنه بالكامل بعد، لكن دفاعهم هو بشكل ما بمثابة دفاع تحفظي حيث كل ما تتم محاولة إثباته هو أنه من الممكن «من حيث المبدأ» تصور حل. لكن لا نرى سوى ادعاءات ضئيلة -وربما لا توجد- بأن مثل هذا الحل ممكن عمليًا. سيكون لدينا في وقتٍ لاحق فرصة لمناقشة بعض هذه المحاولات. لكن الغالبية العظمى من المخططات الحديثة تحاول الالتفاف على الصعوبات من خلال بناء أنظمة اشتراكية بديلة تختلف اختلافًا جوهريًا بشكل أو بآخر عن الأنواع التقليدية التي تم توجيه النقد ضدها في المقام الأول، وبذلك من المفترض أن تكون محصنة ضد الاعتراضات التي وُجِّهت للأخيرة.

في هذا المقال، سيتم النظر في الأدبيات الإنجليزية الحديثة حول

هذا الموضوع، وسنقدم محاولة لتقييم المقترحات الحديثة التي تم تقديمها للتغلب على الصعوبات التي تم الاعتراف بها حتى الآن. قبل أن ندخل في هذه المناقشة، قد يكون من المفيد قول بضع كلمات حول صلة التجربة الروسية بالمشكلات قيد المناقشة.

- ٢ -

بالطبع ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه الدخول في هذه المرحلة في فحص ودراسة النتائج الملموسة للتجربة الروسية. في هذا الصدد، من الضروري الإشارة إلى الدراسات التفصيلية الخاصة، لا سيما تلك التي أجراها البروفيسور بروتزكوس[1]. في هذه اللحظة نحن مهتمون فقط بالمسألة الأكثر عمومية حول كيفية توافق النتائج المؤكدة لمثل هذه الدراسات للتجارب الملموسة مع الحجة الأكثر نظرية، ومدى تأكيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الاستدلال القبلي *A priori* بالأدلة التجريبية أو تناقضها معها.

ربما يكون من الضروري تذكير القارئ في هذه المرحلة بأنه لم تكن إمكانية التخطيط بحد ذاتها هي التي تم التشكيك بها على أساس اعتبارات عامة، ولكن إمكانية التخطيط الناجح لتحقيق الغايات التي تم التخطيط من أجلها. لذلك، يجب أولًا أن نكون واضحين فيما يتعلق

(1) B. Brutzkus, Economic Planning in Russia (London: George Routledge & Sons, Ltd., 1935).

بالاختبارات التي سنحكم من خلالها على النجاح، أو الأشكال التي يجب أن نتوقع من خلالها أن يُعلن الفشل عن نفسه. لا يوجد سبب لتوقع توقف الإنتاج، أو أن السلطات ستجد صعوبة في استخدام جميع الموارد المتاحة بطريقة أو بأخرى، أو حتى أن الناتج سيكون بشكل دائم أقل مما كان عليه قبل بدء التخطيط. ما يجب أن نتوقعه هو أن الإنتاج، عندما يتم تحديد استخدام الموارد المتاحة بواسطة بعض السلطات المركزية، سيكون أقل مما لو كانت آلية السعر للسوق تعمل بحرية في ظل ظروف مماثلة. ويرجع ذلك إلى التطور المفرط لبعض خطوط الإنتاج على حساب البعض الآخر واستخدام أساليب غير مناسبة في ظل الظروف الموجودة. يجب أن نتوقع العثور على تطوير مفرط لبعض الصناعات بتكلفة لا تبررها أهمية زيادة إنتاجها، ورؤية طموح المهندس في تطبيق آخر التطورات التي تم إجراؤها في مكان آخر من دون رادع، من دون النظر فيما إذا كانت مناسبة اقتصاديًّا في الموقف الموجود. في كثير من الحالات سيكون استخدام أحدث طرق وأساليب الإنتاج، والتي لم يكن من الممكن تطبيقها من دون التخطيط المركزي، من مظاهر سوء استخدام الموارد بدلًا من كونها إثباتًا للنجاح.

ويترتب على ذلك أن التميز، من وجهة نظر تكنولوجية، لبعض أجزاء المعدات الصناعية الروسية، والتي غالبًا ما تُذهِل المراقب غير المدقق والتي يُنظَر إليها عمومًا كدليل على النجاح، ليست لها أهمية تذكر فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال المركزي الذي نحن معنيون به. إن مسألة ما إذا كان المصنع الجديد سيثبت أنه عنصر مفيد في الهيكل

الصناعي لزيادة الإنتاج لا تعتمد فقط على الاعتبارات التكنولوجية، ولكن على الوضع الاقتصادي العام بشكل أكبر. قد لا يكون أفضل مصنع للجرارات له قيمة، ورأس المال المستَثمَر فيه سيكون بمثابة خسارة فادحة، إذا كانت العمالة التي يستبدلها الجرار أرخص من تكلفة المواد والعمالة التي تصنع جرارًا، بالإضافة إلى الفائدة.

ولكن بمجرد أن نحرِّر أنفسنا من الافتتان المضلل بوجود أدوات إنتاج مذهلة، والتي من المرجح أن تأسر المراقب غير الناقد، لا يتبقى سوى اختبارين وجيهين للنجاح: السلع التي يوصلها النظام بالفعل إلى المستهلك وعقلانية أو لا عقلانية قرارات السلطة المركزية. لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الاختبار الأول سيؤدي إلى نتيجة سلبية، في الوقت الحاضر بأي معدل، أو إذا تم تطبيقه على جميع السكان وليس على مجموعة صغيرة ذات امتياز. عمليًّا يبدو أن جميع المراقبين يتفقون على أنه حتى بالمقارنة مع روسيا قبل الحرب، فإن وضع معظم الشعب قد تدهور. ومع ذلك، فإن مثل هذه المقارنة لا تزال تجعل النتائج تبدو مواتية للغاية. من المسلم به أن روسيا القيصرية لم توفر ظروفًا مواتية للغاية للصناعة الرأسمالية، وأن الرأسمالية في ظل نظام أكثر حداثة كانت ستحقق تقدمًا سريعًا. يجب أن يؤخذ في الحسبان أيضًا أن المعاناة في السنوات الخمس عشرة الماضية، ذلك «التضور جوعًا من أجل الوصول إلى العظمة» الذي كان من المفترض أن يكون في صالح التقدم اللاحق، كان ينبغي أن يؤتي ثماره الآن. إذا افترضنا أن نفس قيود الاستهلاك التي حدثت بالفعل، قد نتجت عن الضرائب، والتي تم

إقراض عائداتها لصناعة تنافسية لأغراض الاستثمار؛ فإن ذلك من شأنه أن يوفر أساسًا أكثر ملاءمة للمقارنة. لا يمكن إنكار أن هذا كان سيؤدي إلى زيادة سريعة وهائلة في المستوى العام للمعيشة إلى ما هو أبعد من أي شيء ممكن في الوقت الحاضر.

تتبقى، إذن، فقط مهمة الفحص الفعلي للمبادئ التي عملت سلطة التخطيط على أساسها. على الرغم من أنه من المستحيل تتبع المسار المتنوع لتلك التجربة هنا، حتى ولو بشكل وجيز، فإن كل ما نعرفه عنها، لا سيما من دراسة البروفيسور بروتزكوس المشار إليها أعلاه، يخولنا تمامًا أن نقول إن التوقعات المستندة إلى الاستدلال العام قد تم تأكيدها تمامًا. لقد حدث انهيار «شيوعية الحرب» للأسباب نفسها بالضبط؛ أي استحالة الحساب العقلاني في اقتصاد غير نقدي، وهو ما توقعه الأستاذان ميزس وبروتزكوس. وقد أظهر التطور منذ ذلك الحين، مع الانتكاسات المتكررة للسياسة، أن حُكام روسيا كان عليهم أن يتعلموا من خلال التجربة جميع العقبات التي كشفها التحليل المنهجي للمشكلة. لكنه لم يُثِر أي مشكلات جديدة مهمة، ناهيك عن اقتراحه أي حلول. رسميًّا، لا يزال اللوم على جميع الصعوبات تقريبًا يقع على عاتق الأفراد التعساء الذين يتعرضون للاضطهاد لعرقلة الخطة من خلال عدم طاعة أوامر السلطة المركزية أو تنفيذها بشكل حرفي للغاية. ولكن، على الرغم من أن هذا يعني أن السلطات تعترف فقط بالصعوبة الواضحة المتمثلة في جعل الناس يتبعون الخطة بإخلاص، فلا شك أن خيبات الأمل الأكثر خطورة ترجع حقًّا إلى الصعوبات الكامنة في أي تخطيط مركزي. في الواقع، من عرض البروفيسور بروتزكوس، ندرك

أن التوجَّه الحالي ليس السير نحو أساليب أكثر عقلانية للتخطيط، بل التخلص من المشكلة من خلال التخلي عن الأساليب العلمية نسبيًّا المستخدمة في الماضي. بدلًا من ذلك يتم استبدال المزيد والمزيد من القرارات التعسفية وغير المترابطة لمشكلات معينة بما تمليه الأحداث اليومية. فيما يتعلق بالمشكلات السياسية أو النفسية، قد تكون التجربة الروسية مفيدة للغاية. لكن بالنسبة إلى دارس المشكلات الاقتصادية للاشتراكية، فإنها لا تفعل شيئًا سوى تقديم أمثلة توضيحية لاستنتاجات راسخة. إنها لا تساعدنا في حل المشكلة الفكرية التي تثيرها الرغبة في إعادة بناء عقلاني للمجتمع. تحقيقًا لهذه الغاية يجب علينا المضي قدمًا في دراستنا المنهجية للأنظمة المختلفة التي يمكن تصورها، والتي لا تقل أهمية عن القائمة حتى الآن فقط كاقتراحات نظرية.

- ٣ -

كما أشرنا أعلاه في الفصل السابع، بدأت مناقشة هذه الأسئلة في الأدبيات الإنجليزية متأخرة نسبيًّا وعلى مستوى عالٍ نسبيًّا. ومع ذلك، يصعب القول إن المحاولات الأولى استوفت حقًّا أيًّا من النقاط الرئيسية. كان أمريكيان اثنان، فريد تايلور وروبر، هما الأوائل في هذا المجال. تم توجيه تحليلاتهما، وإلى حد ما أيضًا تحليلات هينري ديكنسون في إنجلترا، لإظهار أنه، على افتراض معرفة كاملة بجميع البيانات ذات الصلة، يمكن تحديد قيم وكميات السلع المختلفة التي سيتم إنتاجها بواسطة تطبيق المنظومة التي يشرح الاقتصاد النظري من خلالها تشكيل

الأسعار واتجاه الإنتاج في النظام التنافسي[1]. الآن، يجب الاعتراف بأن هذا ليس مستحيلًا بمعنى أنه متناقض منطقيًّا. لكن الادعاء بأن تحديد الأسعار من خلال مثل هذا الإجراء الذي يمكن تصوره منطقيًّا يُبطل بأي شكل من الأشكال الزعم القائل بأنه ليس حلًّا ممكنًا، فقط يظهر أن الطبيعة الحقيقية للمشكلة لم يتم إدراكها. من الضروري فقط محاولة تصور ما قد يعنيه تطبيق هذه الطريقة في الممارسة من أجل استبعادها على أنها غير عملية ومستحيلة من الناحية البشرية. من الواضح أن أي حل من هذا القبيل يجب أن يعتمد على حل بعض أنظمة المعادلات مثل تلك التي تم تطويرها في مقالة بارون[2]. ولكن ما هو مناسب عمليًّا هنا ليس الهيكل المنهجي لهذا النظام، ولكن طبيعة وكمية المعلومات الملموسة المطلوبة إذا أردنا تجريب حل عددي وحجم المهمة التي يجب أن يقوم بها الحل العددي في أي مجتمع حديث. لا تكمن المشكلة هنا، بالطبع، في مدى تفصيل هذه المعلومات ومدى دقة الحساب من أجل جعل الحل دقيقًا تمامًا، ولكن فقط إلى أي مدى يجب على المرء أن يذهب لجعل النتيجة قابلة للمقارنة على الأقل مع تلك التي يوفرها النظام التنافسي. دعونا ننظر في هذا قليلًا.

في المقام الأول، من الواضح أنه إذا كان التوجيه المركزي سيحل

---

(1) F. M. Taylor, «The Guidance of Production in a Socialist State,» American Economic Review, Vol. XIX (1929); W. C. Roper, The Problem of Pricing in a Socialist State (Cambridge, Mass., 1929); H. D. Dickinson, «Price Formation in a Socialist Community,» Economic Journal, June, 1933.

(2) «Ministry of Production in the Collectivist State,» in ColiectilJist Economic Planning (London: George Routledge & Sons, Ltd., 1935), Appendix.

حقًّا محل مبادرة مدير المشروع الفردي أو رائد الأعمال وليس مجرد تقييده بشكل غير عقلاني في تقديره في بعض الجوانب الخاصة، فلن يكون ذلك كافيًا أن يأخذ شكل التوجيه العام المجرد، ولكن سيتعين عليه أن يُلم بأدق التفاصيل وأن يكون مسؤولًا عنها مسؤولية وثيقة. من المستحيل أن نقرر بعقلانية مقدار المواد أو الآلات الجديدة التي يجب تخصيصها لأي مؤسسة وبأي سعر (بالمعنى المحاسبي)، سيكون من المنطقي القيام بذلك، من دون أن نقرر في نفس الوقت أيضًا ما إذا كانت الآلات والأدوات المستخدمة بالفعل يجب الاستمرار في استخدامها أو التخلص منها وبأي طريقة سنفعل ذلك. إن مسائل من هذا النوع، من التفاصيل الفنية، مثل حفظ مادة واحدة بدلًا من أخرى أو أي نوع من المسائل الاقتصادية الصغيرة هي التي تقرر بشكل تراكمي نجاح أو فشل الشركة؛ وفي أي خطة مركزية أردنا لها ألا تكون مُهدِرة بشكل ميؤوس منه، يجب أن تؤخذ هذه المسائل بعين الاعتبار. ولكي تكون قادرة على القيام بذلك، سيكون من الضروري التعامل مع كل آلة أو أداة أو مبنى ليس فقط كواحد من فئة الأشياء المتشابهة فيزيائيًّا، ولكن كوحدة فردية تتحدد فائدتها من خلال حالتها الخاصة، من حيث الصلاحية والكفاءة والموقع، وما إلى ذلك. وينطبق الشيء نفسه على كل حزمة أو كمية من السلع الموجودة في مكان مختلف، أو التي تختلف في أي جانب عن الحزم أو الكميات الأخرى. وهذا يعني أنه من أجل تحقيق تلك الدرجة الاقتصادية في هذا الصدد والتي يضمنها النظام التنافسي، فإن حسابات سلطة التخطيط المركزية يجب أن تتعامل مع المجموعة الحالية

للسلع الإنتاجية باعتبارها مكونة من أنواع مختلفة من السلع بقدر ما توجد وحدات فردية منها. أما فيما يتعلق بالسلع العادية؛ أي السلع غير المعمرة تامة الصنع أو نصف المصنعة، فمن الواضح أنه ستكون هناك أضعاف ذلك من الاختلاف بين السلع حتى من النوع الواحد والذي يجب مراعاته أكثر مما كان لنا أن نتخيله إذا تم تصنيفها فقط من خلال خصائصها الفنية. فلا يمكن معاملة سلعتين متماثلتين فعليًّا لكن في أماكن مختلفة، أو في عبوات مختلفة، أو من عمر مختلف، على أنهما متساويتان في الفائدة لمعظم الأغراض حتى لو كان الحد الأدنى من الاستخدام الفعال مضمونًا.

الآن، نظرًا لأنه في الاقتصاد الموجه مركزيًّا، يُحرم المدير الفردي من استعمال تقديره لاستبدال نوع واحد من السلع بآخر حسب الحاجة، فإن كل هذه الكمية الهائلة من الوحدات المختلفة من السلع يجب بالضرورة أن تدخل بشكل منفصل في حسابات سلطة التخطيط. من الواضح أن مجرد مهمة التعداد الإحصائي تتجاوز أي شيء من هذا النوع تم القيام به حتى الآن. ولكن هذا ليس كل شيء. حيث سيتعين على المعلومات التي ستحتاج إليها سلطة التخطيط المركزية أيضًا أن تتضمن وصفًا كاملًا لجميع الخصائص الفنية ذات الصلة لكل من هذه السلع، بما في ذلك تكاليف النقل إلى أي مكان آخر، حيث يمكن استخدامها بميزة أكبر أو تكلفة الإصلاح أو التغييرات النهائية، إلخ.

لكن هذا يؤدي إلى مشكلة أخرى ذات أهمية أكبر. تتضمن التجريدات النظرية المعتادة المستخدمة في شرح التوازن في النظام

التنافسي الافتراض بأن نطاقًا معينًا من المعرفة الفنية هو «معطى». هذا، بالطبع، لا يعني أن كل المعارف الفنية الأفضل تتركز في أي مكان في رأس شخص واحد، ولكن أن الأشخاص الذين لديهم جميع أنواع المعرفة سيكونون متاحين، وأن من بين أولئك الذين يتنافسون في وظيفة معينة، على نطاق واسع، فإن أولئك الذين يحققون أقصى استفادة من المعرفة الفنية سينجحون. في المجتمع المخطط مركزيًّا، لن يكون اختيار الأنسب من بين الأساليب الفنية المعروفة ممكنًا إلا إذا أمكن استخدام كل تلك المعرفة في حسابات السلطة المركزية. هذا يعني عمليًّا أن هذه المعرفة يجب أن تتركز في رأس شخص واحد، أو في أحسن الأحوال في رؤوس عدد قليل جدًّا من الأشخاص الذين يصوغون المعادلات ليتم حلها. لا داعي لتأكيد أن هذه فكرة سخيفة حتى فيما يتعلق بتلك المعرفة التي يمكن القول بشكل صحيح إنها «موجودة» في أي لحظة من الزمن. لكن الكثير من المعرفة المستخدمة في الواقع ليست «موجودة» أو «مُعطاة» بأي حال من الأحوال في هذا الشكل الجاهز. حيث يتكون معظمها من أسلوب فكري يُمكِّن المهندس الفردي من إيجاد حلول جديدة بسرعة بمجرد أن يواجه مجموعات جديدة من الظروف. لكي نفترض إمكانية تطبيق هذه الحلول الرياضية، يجب أن نفترض أن تركيز المعرفة في السلطة المركزية سيشمل أيضًا القدرة على اكتشاف أي تحسين في التفاصيل من هذا النوع[1].

(١) حول المشكلة الأكثر عمومية للتجريب واستخدام الاختراعات الجديدة، وما إلى ذلك، انظر أدناه القسم السادس من هذا الفصل.

هناك مجموعة ثالثة من البيانات التي يجب أن تكون متاحة قبل أن يمكن العمل الفعلي لوضع طريقة الإنتاج المناسبة والكميات التي سيتم إنتاجها؛ وهي البيانات المتعلقة بأهمية الأنواع والكميات المختلفة للسلع الاستهلاكية. في مجتمع يتمتع فيه المستهلك بحرية إنفاق دخله كما يشاء، يجب أن تأخذ هذه البيانات شكل قوائم كاملة بالكميات المختلفة لجميع السلع التي يمكن شراؤها بأي توليفة ممكنة من أسعار السلع المختلفة التي قد تكون متاحة. ستكون هذه الأرقام حتمًا بمثابة تقديرات لفترة مستقبلية بناءً على الخبرة السابقة. لكن الخبرة السابقة لا يمكن أن توفر نطاق المعرفة اللازمة، ومع تغير الأذواق من لحظة إلى أخرى، لا بد أن تكون القوائم في عملية مراجعة مستمرة.

من المرجح أن يكون من الواضح أن مجرد تجميع هذه البيانات معًا هو مهمة تتجاوز القدرات البشرية. ومع ذلك، إذا كان يُراد للمجتمع المُدار مركزيًا أن يعمل بكفاءة مثل المجتمع التنافسي، والذي، إذا جاز التعبير، يعمل على إضفاء اللا مركزية على مهمة جمعها [البيانات]، فيجب أن تكون هذه البيانات المُجمعة موجودة. لكن دعونا نفترض في الوقت الحالي أن هذه الصعوبة؛ أي «مجرد صعوبة الأسلوب الإحصائي»، كما يُشار إليها بازدراء من قبل معظم المخططين، قد تم التغلب عليها بالفعل. ستكون هذه فقط الخطوة الأولى في حل المهمة الرئيسية. إذ بمجرد جمع البيانات، سيظل من الضروري العمل على القرارات الملموسة التي تقتضيها هذه البيانات. الآن، سيعتمد حجم هذه العملية الحسابية الأساسية على عدد المجاهيل التي سيلزم تحديدها.

سيكون عدد هذه المجاهيل مساويًا لعدد السلع التي سيتم إنتاجها. كما رأينا بالفعل، يجب أن نتعامل مع جميع المنتجات النهائية على أنها سلع مختلفة يتم الانتهاء منها في أوقات مختلفة، والتي يجب أن يبدأ إنتاجها أو يستمر في لحظة معينة. في الوقت الحالي لا يمكننا أن نقول ما هو عددها، لكن لن يكون من المبالغة افتراض أنه في مجتمع متقدم إلى حد ما، سيكون عددها يُقدر على الأقل بمئات الآلاف. هذا يعني أنه في كل لحظة تالية، يجب أن تستند جميع القرارات إلى حل عدد مساوٍ لذلك من المعادلات التفاضلية المتزامنة، وهي مهمة لا يمكن تنفيذها بأي من الوسائل المعروفة حاليًا [١٩٣٥] في حياة المرء بأكملها. ومع ذلك، لن يتعين اتخاذ هذه القرارات بشكل مستمر فحسب، بل يجب أيضًا نقلها على الفور إلى أولئك الذين يتعين عليهم تنفيذها.

من المرجح أن يُقال إن مثل هذه الدرجة من الدقة لن تكون ضرورية، لأن عمل النظام الاقتصادي الحالي نفسه لا يقترب منها. لكن هذا ليس صحيحًا تمامًا. من الواضح أننا لم نقترب قَطُّ من حالة التوازن التي وصفها حل مثل هذا النظام من المعادلات. ولكن ليس ذلك هو المقصود. لا ينبغي أن نتوقع الوصول إلى التوازن ما لم تتوقف كل التغييرات الخارجية. الميزة الأساسية في النظام الاقتصادي الحالي هو أنه يتفاعل إلى حد ما مع كل تلك التغيرات والاختلافات الصغيرة التي سيتعين تجاهلها عمدًا في ظل النظام الذي نناقشه إذا أردنا للحسابات أن يكون من الممكن إدارتها. وبهذه الطريقة، سيكون القرار العقلاني مستحيلًا في كل هذه المسائل التفصيلية، والتي في المجمل تقرر نجاح الجهد الإنتاجي.

من غير المرجح أن يكون أي شخص قد أدرك حجم المهمة المعنية قد اقترح بجدية نظامًا للتخطيط يعتمد على أنظمة شاملة من المعادلات. ما كان في أذهان أولئك الذين طرحوا هذا النوع من التحليل هو الاعتقاد بأنه، بدءًا من موقف معين، والذي يُفترض أنه الحالة القائمة للمجتمع الرأسمالي، فإن التكيف مع التغيرات الطفيفة التي تحدث من يوم لآخر يمكن تحقيقه تدريجيًّا عن طريق منهج المحاولة والخطأ. لكن هذا الطرح يعتريه خطآن أساسيان. في المقام الأول، كما تمت الإشارة إلى ذلك عدة مرات، من غير الصحيح افتراض أن التغيرات في القيم النسبية الناتجة عن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ستكون ذات شأن ثانوي، وبالتالي تسمح باستخدام أسعار النظام الرأسمالي الموجود سابقًا كنقطة انطلاق، والعمل إذا أمكن على تجنب إعادة تنظيم كاملة لنظام الأسعار. ولكن، حتى لو أهملنا هذا الاعتراض الخطير للغاية، فليس هناك أدنى سبب لافتراض أنه يمكن حل المهمة بهذه الطريقة. نحتاج فقط إلى تذكر الصعوبات التي نواجهها في تثبيت الأسعار، حتى عند تطبيقه على عدد قليل من السلع فقط، والتفكير أيضًا في أنه في مثل هذا النظام، يجب تطبيق تثبيت الأسعار ليس على عدد قليل من السلع ولكن على جميع السلع، تامة الصنع وغير التامة، وأنه سيتعين عليه إحداث تغييرات متكررة ومتنوعة في الأسعار كتلك التي تحدث في المجتمع الرأسمالي كل يوم وكل ساعة، من أجل التأكد من أن هذه ليست طريقة يمكنها تقديم الحل الذي تحققه المنافسة ولو حتى بشكلٍ تقريبي. تقريبًا كل تغير بأي سعر واحد من شأنه إجراء تغيرات لمئات

من الأسعار الأخرى الضرورية، ومعظم هذه التغيرات الأخرى لن تكون بأي حال من الأحوال متناسبة، ولكنها ستتأثر بالدرجات المختلفة لمرونة الطلب، وإمكانيات الاستبدال والتغيرات الأخرى في طريقة الإنتاج. إن تخيل أن كل هذا التعديل يمكن أن تُحدثه أوامر متتالية من قبل السلطة المركزية عندما يرون ضرورة ذلك، وبعد ذلك يتم تثبيت كل سعر وتغييره حتى يتم الحصول على درجة معينة من التوازن؛ هو بالتأكيد فكرة سخيفة. إن مسألة أنه قد يتم تحديد الأسعار على أساس نظرة شاملة للوضع هي أمر ممكن على الأقل تصوره، على الرغم من أنه غير ممكن عمليًّا، ولكن تأسيس تحديد أو تثبيت الأسعار على ملاحظة قسم صغير من النظام الاقتصادي هو مهمة لا يمكن أداؤها بشكل عقلاني تحت أي ظرف من الظروف. إن أي محاولة ستُجرى في هذا الاتجاه يجب أن تكون على غرار الحل الرياضي الذي تمت مناقشته من قبل أو يجب التخلي عنها تمامًا.

- ٤ -

في ضوء هذه الصعوبات، ليس من المستغرب أن ييأس كل من حاول حقًّا التفكير في مشكلة التخطيط المركزي من إمكانية حلها في عالم من المرجح أن تزعج تمامًا فيه كل نزوة عابرة للمستهلك الخطط الموضوعة بعناية. من المتفق عليه الآن بشكل أو بآخر أن الاختيار الحر للمستهلك (وأيضًا الاختيار الحر للمهنة) والتخطيط

المركزي هما هدفان غير متوافقين. لكن هذا أعطى انطباعًا بأن الطبيعة غير المتوقعة لأذواق المستهلكين هي العقبة الوحيدة أو الرئيسية أمام التخطيط الناجح. وقد أمعن موريس دوب التفكير في هذا الأمر مؤخرًا حتى وصل إلى استنتاجه المنطقي أنه إذا كان ثمن تحقيق الاشتراكية هو التخلي عن حرية الاستهلاك فالأمر يستحق هذه التضحية[1]. وهذه بلا شك خطوة شجاعة للغاية. ففي الماضي، كان يحتج الاشتراكيون باستمرار ضد أي إشارة إلى أن الحياة في ظل الاشتراكية ستكون مثل الحياة في ثكنات عسكرية، تخضع لنظام صارم في كل التفاصيل. يعتبر الدكتور دوب أن هذه الآراء قد عفا عليها الزمن. أما مسألة ما إذا كان سيجد أتباعًا كثيرين إذا أعلن هذه الآراء للجماهير الاشتراكية ليست مسألة تهمنا هنا. ما يهمنا هو ما إذا كان ذلك سيوفر حلًا لمشكلتنا.

يعترف الدكتور دوب صراحةً أنه تخلى عن وجهة النظر التي يتبناها الآن ديكنسون وآخرون، بأن المشكلة يمكن أو ينبغي حلها عن طريق نوع من نظام التسعير الذي بموجبه يمكن أن يتم تحديد أسعار المنتجات النهائية وأسعار الوكلاء الأصليين في سوق من نوع ما، في حين أن أسعار جميع المنتجات الأخرى يمكن اشتقاقها من هذه الأسعار بواسطة نظام حساب ما. ولكن يبدو أنه يعاني من الوهم الغريب بأن ضرورة أي تسعير ترجع فقط إلى التحيز الذي يفيد بضرورة احترام تفضيلات المستهلكين، ونتيجةً لذلك، فإن تصنيفات النظرية

---

(1) See the article on «Economic Theory and the Problem of a Socialist Economy,» Economic Tournal, December, 1933. More recently (in his Political Economy of Capitalism [London, 1937], p. 310).

الاقتصادية، وجميع مشكلات القيمة، لن تكون لها أهمية في المجتمع الاشتراكي. «إذا سادت المساواة في المكافأة، فإن تقييمات السوق ستفقد بحكم الأمر الواقع أهميتها المزعومة، لأن التكلفة المالية لن يكون لها أي معنى».

بيد أنه لا ينبغي إنكار أن إلغاء اختيار المستهلكين الأحرار من شأنه أن يبسط المشكلة في بعض النواحي. حيث سيتم التخلص من أحد المتغيرات غير المتوقعة، وبهذه الطريقة سيتم تقليل تكرار التعديلات الضرورية إلى حد ما. لكن الاعتقاد، كما يعتقد الدكتور دوب، أن ضرورة وجود شكل من أشكال التسعير، من أجل المقارنة الدقيقة بين التكاليف والنتائج، ستُلغى بهذه الطريقة، هو اعتقاد يشير بالتأكيد إلى عدم وعي كامل بالمشكلة الحقيقية. لن تكون الأسعار ضرورية فقط إذا افترض المرء أنه في الدولة الاشتراكية لن يكون للإنتاج هدف محدد؛ أي أنه لن يتم توجيهه وفقًا لترتيب تفضيلات محدد جيدًا، مهما كان ثابتًا بشكل تعسفي، ولكن الدولة ستشرع ببساطة في إنتاج شيء ما وسيتعين على المستهلكين بعد ذلك أخذ ما تم إنتاجه. ويسأل الدكتور دوب ماذا ستكون الخسارة في ذلك. الجواب: تقريبًا كل شيء. إذ لن يكون موقفه قابلًا للتمسك به إلا إذا كانت التكاليف تحدد القيمة، بحيث إنه، ما دام تم استخدام الموارد المتاحة بطريقة ما، فإن الطريقة التي تم استخدامها بها لن تؤثر على رفاهيتنا، لأن حقيقة أنها قد استُخدمت من شأنها أن تمنح قيمة المنتج. لكن السؤال عما إذا كنا بشكل أو آخر سنستهلك، وعما إذا كان علينا الحفاظ على مستوى معيشتنا كما هو أو رفعه، أو

ما إذا كنا سننتكس مرة أخرى إلى حالة الهمج القابعين دائمًا على حافة المجاعة؛ هو سؤال يعتمد بشكل أساسي على كيفية استخدامنا للموارد. إن الفارق بين التوزيع الاقتصادي والتوزيع غير الاقتصادي وتوليفة الموارد بين الصناعات المختلفة هو الفارق بين الندرة والوفرة. إن الدكتاتور، الذي قام بنفسه بترتيب الاحتياجات المختلفة لأفراد المجتمع وفقًا لآرائه حولها، قد وفر على نفسه عناء اكتشاف ما يفضله الناس حقًّا وتجنب المهمة المستحيلة المتمثلة في دمج المقاييس الفردية في مقياس مشترك متفق عليه يعبر عن الأفكار العامة للعدالة. ولكن إذا أراد أن يتبع هذا المعيار بأي درجة من العقلانية أو الاتساق، إذا كان يريد أن يحقق ما يعتبره غايات المجتمع، فسيتعين عليه حل جميع المشكلات التي ناقشناها بالفعل. لن يكتشف حتى أن خططه لا تضطرب من التغيرات غير المتوقعة، لأن التغيرات في الأذواق ليست بأي حال التغيرات الوحيدة، وربما ليست حتى الأهم، التي لا يمكن توقعها. فالتغيرات في الطقس، والتغيرات في أعداد أو الحالة الصحية للسكان، وتعطل الآلات، واكتشاف أو استنفاد المعادن الخام بشكل مفاجئ، ومئات من التغيرات المستمرة الأخرى، ستجعل من الضروري بالنسبة له إعادة بناء خططه من لحظة إلى أخرى. ستقل قليلًا فقط المسافة إلى ما هو عملي حقًّا والعقبات التي تحول دون الفعل العقلاني عند التضحية بذلك الهدف السامي الذي لن يتخلى عنه ممن أدركوا ما يعنيه إلا قلة قليلة.

في ظل هذه الظروف، من السهل أن نفهم أن الحل الجذري للدكتور دوب لم يحظَ بالكثير من الأتباع، وأن العديد من الاشتراكيين الشباب يسعون إلى حل في الاتجاه المعاكس تمامًا. بينما يريد الدكتور دوب قمع بقايا الحرية أو المنافسة التي لا تزال مفترضة في المخططات الاشتراكية التقليدية، فإن الكثير من المناقشات الحديثة تهدف إلى إعادة إدخال المنافسة. لقد تم بالفعل نشر مثل هذه المقترحات ومناقشتها في ألمانيا. لكن في إنجلترا لا يزال التفكير في هذه المسارات في مرحلة مبكرة. تعتبر اقتراحات السيد ديكنسون خطوة بسيطة في هذا الاتجاه. لكن من المعروف أن بعض الاقتصاديين الشباب، الذين فكروا في هذه المشكلات، قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك بكثير، وهم على استعداد لأن يسلكوا ذلك المسار حتى آخره، ويستعيدوا المنافسة تمامًا، على الأقل بقدر ما يكون هذا من وجهة نظرهم متوافقًا مع احتفاظ الدولة بملكية جميع وسائل الإنتاج المادية. على الرغم من أنه لا يوجد الكثير من الأعمال المنشورة وفق هذا النهج لنشير إليها ونتناولها، فإن ما تعلمه المرء عنها في المحادثات والمناقشات ربما يكون كافيًا لجعله ذا قيمة في أثناء إجراء بعض الفحص والدراسة لمحتواها[١].

هذه الخطط مثيرة جدًّا للاهتمام في كثير من النواحي. الفكرة الأساسية الشائعة هي أنه لا بد من وجود أسواق ومنافسة بين رواد

(١) لمناقشة إصدارين حديثين حول هذا الموضوع، انظر الفصل التالي.

الأعمال المستقلين أو مديري الشركات الفردية، وبالتالي يجب أن تكون هناك أسعار نقدية، كما هو الحال في المجتمع الحالي، لجميع السلع، سواء كانت وسيطة أو تامة الصنع، ولكن لا ينبغي على رواد الأعمال هؤلاء أن يكونوا مالكي وسائل الإنتاج التي يستخدمونها، ولكنهم موظفون بأجر في الدولة، يعملون بموجب تعليمات الدولة وينتجون، ليس من أجل الربح، ولكن ليتمكنوا من البيع بأسعار تغطي فقط التكاليف.

إنه لمن العبث التساؤل عما إذا كان مثل هذا المخطط لا يزال يندرج تحت ما يعتبر عادة اشتراكية. بشكل عام، يبدو أنه يجب إدراجه تحت هذا العنوان. لكن ما هو أكثر أهمية هو السؤال عما إذا كان لا يزال يستحق تسميته بالتخطيط. يبدو أنه لا ينطوي على تخطيط أكثر بكثير من بناء إطار قانوني عقلاني للرأسمالية. إذا كان من الممكن تحقيق ذلك في شكل خالص بحيث يتم ترك توجيه النشاط الاقتصادي بالكامل للمنافسة، فسيقتصر التخطيط أيضًا على توفير إطار عمل دائم يتم من خلاله ترك العمل الفعلي الملموس للمبادرة الفردية. وسيكون نوع التخطيط أو التنظيم المركزي للإنتاج الذي من المفترض أن يؤدي إلى تنظيم النشاط الإنساني بشكل أكثر عقلانية من المنافسة «الفوضوية» غائبًا تمامًا. لكن مسألة إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا صحيحًا حقًّا ستعتمد، بالطبع، على إلى أي مدى سيُعاد إدخال المنافسة؛ أي حول السؤال الحاسم الذي يعد هنا حاسمًا من جميع النواحي؛ أي ما الذي يجب أن يكون الوحدة المستقلة؛ أي العنصر الذي يشتري ويبيع في الأسواق.

للوهلة الأولى يبدو أن هناك نوعين رئيسيين من هذه الأنظمة ممكنان. قد نفترض إما أنه ستكون هناك منافسة بين الصناعات فقط، وأن كل صناعة سيتم تمثيلها كما لو كانت من قبل مؤسسة أو شركة واحدة، أو أنه يوجد داخل كل صناعة العديد من الشركات المستقلة التي تتنافس مع بعضها البعض. فقط في هذا الشكل الأخير يتجنب هذا الاقتراح حقًّا معظم الاعتراضات على التخطيط المركزي ويثير مشكلات خاصة به. هذه المشكلات ذات طبيعة شائقة للغاية. إنها في شكلها النقي تثير مسألة الأساس المنطقي للملكية الخاصة في جوانبه الأساسية والأكثر عمومية. السؤال، إذن، ليس ما إذا كان يمكن تقرير جميع مشكلات الإنتاج والتوزيع بشكل عقلاني من قبل سلطة مركزية واحدة، ولكن ما إذا كان يمكن ترك القرارات والمسؤولية بنجاح للأفراد المتنافسين الذين ليسوا مالكين أو غير مهتمين بشكل مباشر بوسائل الإنتاج التي تحت مسؤوليتهم. هل هناك أي سبب حاسم يجعل مسؤولية استخدام أي جزء من المعدات الإنتاجية الحالية يجب أن تقترن دائمًا بمصلحة شخصية في الأرباح أو الخسائر المحققة بناء عليها، أو هل سيكون الأمر حقًّا مجرد سؤال عما إذا كان المديرون الفرديون، الذين ينوبون عن المجتمع في ممارسة حقوق الملكية الخاصة به بموجب المخطط المعني، يخدمون الغايات المشتركة بإخلاص وبأفضل ما لديهم؟

- ٦ -

قد نناقش هذا السؤال بشكل أفضل عندما نتعامل مع المخططات بالتفصيل. قبل أن نتمكن من القيام بذلك، من الضروري توضيح السبب

حول لماذا إذا كان يُراد للمنافسة أن تعمل بشكل مُرضٍ، سيكون من الضروري السير لآخر الطريق وعدم التوقف عند إعادة إدخال جزئي للمنافسة. وبالتالي، فإن الحالة التي يتعين علينا النظر فيها هي حالة الصناعات المتكاملة تمامًا التي تكون تحت توجيه مركزي ولكنها تتنافس مع الصناعات الأخرى من أجل الزبائن وعوامل الإنتاج. هذه الحالة ذات أهمية تتجاوز إلى حدٍّ ما مشكلات الاشتراكية التي نهتم بها هنا بشكل رئيسي، لأنه من خلال خلق مثل هذه الاحتكارات لمنتجات معينة يأمل أولئك الذين يدافعون عن التخطيط في إطار الرأسمالية في «ترشيد» أو «عقلنة» ما يسمونه «فوضى» المنافسة الحرة. يثير هذا مشكلة عامة حول ما إذا كان من المصلحة العامة التخطيط أو ترشيد الصناعات الفردية حيث يكون ذلك ممكنًا فقط من خلال إنشاء احتكار أم، على العكس من ذلك، يجب أن نفترض أن هذا سيؤدي إلى استخدام غير اقتصادي للموارد، وأن التدابير الاقتصادية المفترضة هي في الحقيقة حالات عدم كفاءة اقتصادية من وجهة نظر المجتمع.

إن الحجة النظرية التي تُظهر أنه في ظل ظروف الاحتكار الواسع لا يوجد وضع توازن محدد، ونتيجة لذلك، في ظل هذه الظروف، لا يوجد سبب لافتراض أن الموارد ستستخدم لتحقيق أفضل منافع، أصبحت الآن مقبولة بشكل جيد. ربما من المناسب أن نبدأ مناقشة ما قد يعنيه هذا عمليًّا باقتباس من عمل العالم العظيم الذي كان مسؤولًا بشكل أساسي عن تأسيسه.

لقد تم اقتراح نموذج اقتصادي يتم فيه تشكيل كل فرع من فروع

التجارة والصناعة في اتحاد منفصل. ولهذا التصور بعض عوامل الجذب. كما أنه ليس للوهلة الأولى مُنفرًا من الناحية الأخلاقية، لأنه عندما يكون الجميع محتكرًا، فلن يكون أحد ضحية الاحتكار. لكن التفكير المنتبه والدقيق سيكشف عن حادثة ضارة جدًّا؛ أي عدم استقرار في قيمة كل تلك السلع التي يتأثر الطلب عليها بأسعار سلع أخرى، وهي فئة على الأرجح تكون واسعة النطاق للغاية.

«من بين أولئك الذين سيعانون من النظام الجديد، هناك فئة واحدة تهم قراء هذه المجلة بشكل خاص، وهي الاقتصاديون الذين سيُحرمون من مهنتهم؛ أي من دراسة الظروف التي تحدد القيمة. سيكون هناك أتباع المدرسة التجريبية فقط، التي تزدهر في فوضى متلائمة مع عقليتهم»[1].

الآن فإن مجرد حقيقة أن الاقتصاديين سيُحرمون من مهنتهم من المحتمل أن تكون مجرد مسألة مُرضية لمعظم دعاة التخطيط، إن لم تكن في نفس الوقت مسألة أن النظام الذي يدرسونه سيتوقف أيضًا عن الوجود. إن عدم استقرار القيم الذي يتحدث عنه إيدجوورث، أو عدم تحديد التوازن، كما يمكن وصف الحقيقة نفسها بعبارات أكثر عمومية، ليس بأي حال من الأحوال احتمالًا فقط لإزعاج الاقتصاديين. هذا يعني في الواقع أنه في مثل هذا النظام لن يكون هناك ميل لاستخدام العوامل المتاحة لأكبر استفادة، لدمجها في كل صناعة بطريقة لا تكون المساهمة التي يقدمها كل عامل أصغر بشكل ملحوظ مما يقدمه إذا استخدم في مكان آخر. سيكون الاتجاه الفعلي السائد هو تعديل الإنتاج ليس بحيث

---

(1) F. Y. Edgeworth, Collected Papers, I, 138.

أن يتم الحصول على أكبر عائد من كل نوع من الموارد المتاحة، ولكن بحيث يتم تعظيم الفارق بين قيمة العوامل التي يمكن استخدامها في مكان آخر وقيمة المنتج. هذا التركيز على الأرباح الاحتكارية القصوى بدلًا من الاستفادة المثلى من العوامل المتاحة هو النتيجة الضرورية لجعل الحق في إنتاج السلعة نفسها «عاملًا نادرًا للإنتاج». في عالم تسوده مثل هذه الاحتكارات، قد لا يكون لهذا تأثير خفض الإنتاج في كل مكان، بمعنى أن بعض عوامل الإنتاج ستظل عاطلة عن العمل، ولكن سيكون له بالتأكيد تأثير في تقليل الإنتاج من خلال إحداث توزيع غير اقتصادي للعوامل بين الصناعات. سيبقى هذا صحيحًا حتى لو كان عدم الاستقرار الذي يخشى إيدجوورث منه أمرًا بسيطًا. سيكون التوازن الذي يمكن الوصول إليه هو الذي يتم فيه الاستخدام الأفضل لـ«عامل» واحد نادر: إمكانية استغلال المستهلكين.

- ٧ -

ليس هذا هو العيب الوحيد لإعادة التنظيم العام للصناعة على أسس احتكارية. إن ما يسمى بـ«التدابير الاقتصادية» التي يُزعم أنها ستصبح ممكنة إذا تمت «إعادة تنظيم» الصناعة على أسس احتكارية أثبتت عند الفحص الدقيق أنها تبديد محض. إذ إنه عمليًّا في جميع الحالات التي تتم فيها الدعوة إلى تخطيط الصناعات الفردية في الوقت الحاضر، يكون الهدف هو التعامل مع آثار التقدم التقني[1]. يُزعم أحيانًا أن

(1) *On these problems cf. A. C. Pigou, Economics of Welfare (4th ed., 1932), p. 188, and the present author's article, «The Trend of Economic Thinking,» Economica, May, 1933, p. 132.*

الإدخال المرغوب فيه للابتكار التقني أصبح مستحيلًا بسبب المنافسة. في مناسبات أخرى، يتم الاعتراض على المنافسة باعتبارها تتسبب في الإهدار من خلال إجبارها على اعتماد آلات جديدة، وما إلى ذلك، عندما يفضل المنتجون الاستمرار في استخدام الآلات القديمة. ولكن في كلتا الحالتين، كما يمكن توضيحه بسهولة، فإن التخطيط الذي يهدف إلى منع ما قد يحدث في ظل المنافسة سيؤدي إلى هدر اجتماعي.

بمجرد أن تكون المعدات الإنتاجية من أي نوع موجودة بالفعل، فمن المستحسن أن يتم استخدامها ما دامت تكاليف استخدامها («التكاليف الأولية») أقل من التكلفة الإجمالية لتوفير نفس الخدمة بطريقة بديلة. إذا كان وجودها يمنع إدخال معدات أكثر حداثة، فهذا يعني أنه يمكن استخدام الموارد اللازمة لإنتاج نفس المنتج بأساليب أكثر حداثة بفائدة أكبر في جانب آخر. إذا كانت المصانع الأقدم والأكثر حداثة موجودة جنبًا إلى جنب، وكانت الشركات الأكثر حداثة مهددة من قبل «المنافسة الشرسة» للشركات القديمة، فقد يعني ذلك أحد أمرين؛ إما أن الأسلوب الأحدث ليس أفضل حقًّا، بمعنى أن إدخاله قد استند إلى سوء تقدير ولم يكن ينبغي أن يحدث قَطُّ. في مثل هذه الحالة، عندما تكون تكاليف التشغيل في ظل الأسلوب الجديد أعلى بالفعل مما كانت عليه في ظل الأسلوب القديم، يكون العلاج، بالطبع، هو إغلاق المصنع الجديد، حتى لو كان بمعنى ما أفضل «تقنيًّا». أو -وهذه هي الحالة الأكثر احتمالية- سيكون الموقف أنه في حين أن تكاليف التشغيل في ظل الأسلوب الجديد أقل مما كانت عليه في السابق، فإنها ليست أقل بما

يكفي لترك -عند سعر يغطي تكاليف تشغيل المصنع القديم- هامش كافٍ لدفع الفوائد والاستحقاقات المالية على المصنع الجديد. في هذه الحالة أيضًا، قد حدث خطأ في التقدير. حيث كان لا ينبغي أبدًا بناء المصنع الجديد. ولكن، بمجرد وجوده، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للجمهور من خلالها الحصول على بعض الفوائد على الأقل من رأس المال الذي تم توجيهه بشكل خاطئ هي السماح للأسعار بالانخفاض إلى المستوى التنافسي وخسارة جزء من القيمة الرأسمالية للشركات الجديدة. إن الحفاظ على القيم الرأسمالية للمصنع الجديد بشكل مصطنع عن طريق الإغلاق الإجباري للمصنع القديم يعني ببساطة فرض ضرائب على المستهلك لصالح مالك المصنع الجديد من دون أي فائدة تعويضية في شكل زيادة الإنتاج أو تحسينه.

كل هذا يتضح أكثر في الحالة غير النادرة التي يكون فيها المصنع الجديد متفوقًا حقًا، بمعنى أنه إذا لم يكن قد تم بناؤه بالفعل، فسيكون من المفيد بناؤه الآن، ولكن عندما تكون الشركات التي تستخدمه تواجه صعوبات مالية لأنه تم بناؤه في وقت القيم فيه متضخمة، وبالتالي فإنها تتحمل بالتالي ديونًا مفرطة. يُقال إن مثل هذه الحالات، التي تكون فيها الشركات الأكثر كفاءة من الناحية الفنية في نفس الوقت هي الأكثر سوءًا من الناحية المالية، ليست نادرة في بعض الصناعات الإنجليزية. ولكن هنا مرة أخرى، فإن أي محاولة للحفاظ على قيم رأس المال من خلال قمع المنافسة من الشركات الأقل حداثة يمكن أن يكون لها فقط التأثير المتمثل في تمكين المنتجين من إبقاء الأسعار أعلى مما كان يمكن أن تصبح عليه،

بحيث يكون ذلك فقط في مصلحة المستثمرين. المسار الصحيح من وجهة النظر الاجتماعية هو تخفيض قيمة رأس المال المتضخم إلى مستوى أكثر ملاءمة، وبالتالي فإن المنافسة المحتملة من الشركات الأقل حداثة لها تأثير مفيد في خفض الأسعار إلى مستوى مناسب لتكاليف الإنتاج الحالية. قد لا يعجب ذلك الرأسماليين الذين استثمروا في لحظة مؤسفة لم يحالفهم فيها الحظ، لكن من الواضح أن ذلك يصب في المصلحة الاجتماعية.

قد تكون تأثيرات التخطيط من أجل الحفاظ على قيم رأس المال أكثر ضررًا عندما تأخذ شكل تأخير إدخال الاختراعات الجديدة. إذا فكرنا في الحالة التي يوجد فيها سبب لافتراض أن سلطة التخطيط تمتلك بصيرة أكبر وتكون مؤهلة بشكل أفضل للحكم على احتمالية حدوث تقدم تقني أكثر من رائد الأعمال الفردي، يجب أن يكون واضحًا أن أي محاولة في هذا الاتجاه يجب أن يكون لها التأثير المتمثل في أن ذلك الذي يُفترض به التخلص من الهدر هو في الواقع سبب الهدر. بالنظر إلى البصيرة المعقولة من جانب رائد الأعمال، لن يتم تقديم اختراع جديد إلا إذا كان من الممكن إما تقديم نفس الخدمات التي كانت متاحة من قبل بنفقات أقل من الموارد الحالية (أي بتضحية أصغر بالاستخدامات الأخرى المحتملة من هذه الموارد) أو لتقديم خدمات أفضل بنفقات ليست أكبر نسبيًّا. إن الانخفاض في القيم الرأسمالية للأدوات الحالية الذي سيتبع ذلك بلا شك لن يكون بأي حال من الأحوال خسارة اجتماعية. إذا كان من الممكن استخدامها لأغراض أخرى، فإن انخفاض قيمتها في استخدامها الحالي إلى ما دون تلك [القيمة] التي يمكن أن تحققها في أي مكان آخر يعد مؤشرًا

واضحًا على وجوب نقلها. إذا لم يكن لديها استخدام آخر سوى استخدامها الحالي، فإن قيمتها السابقة تكون ذات فائدة فقط كمؤشر على مقدار تكلفة الإنتاج التي يجب أن يخفضها الاختراع الجديد قبل أن يصبح من المنطقي التخلي عنها تمامًا. إن الأشخاص الوحيدين المهتمين بالحفاظ على قيمة رأس المال المستثمر بالفعل هم أصحابه. لكن الطريقة الوحيدة للقيام بذلك في هذه الظروف هي حجب مزايا الاختراع الجديد عن أعضاء المجتمع الآخرين.

- ٨ -

من المرجح أن يتم الاعتراض بأن هذا النقد قد يكون صحيحًا بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح، ولكنه بالتأكيد لن يكون صحيحًا بالنسبة للصناعات المتكاملة في دولة اشتراكية، والتي ستكون هناك تعليمات لمديريها لفرض أسعار تغطي التكاليف فقط. صحيح أن القسم السابق كان في الأساس استطرادًا بشأن مشكلة التخطيط في ظل الرأسمالية. لكنه مكَّننا ليس فقط من فحص بعض المزايا المفترضة التي ترتبط بشكل عام بأي شكل من أشكال التخطيط، ولكن أيضًا من الإشارة إلى بعض المشكلات التي ستصاحب بالضرورة التخطيط في ظل الاشتراكية. سنواجه بعض هذه المشكلات مرة أخرى في مرحلة لاحقة. غير أننا في الوقت الحالي، يجب أن نركز مرة أخرى على الحالة التي تتم فيها إدارة الصناعات الاحتكارية ليس لتحقيق أكبر ربح ولكن حيث تتم محاولة جعلها تتصرف كما لو كانت المنافسة موجودة. هل قولهم بأنهم يجب

أن يستهدفوا الوصول للأسعار التي ستغطي فقط تكلفتها (الحدية) توفر حقًّا معيارًا واضحًا للعمل؟

وفي هذا الصدد بالتحديد، يبدو تقريبًا كما لو أن الانشغال المفرط بشروط الحالة الافتراضية للتوازن الثابت قد دفع الاقتصاديين المعاصرين بشكل عام، وخاصة أولئك الذين يقترحون هذا الحل بالذات، إلى أن ينسبوا إلى فكرة التكاليف بشكل عام قدرًا من الدقة والوضوح أكبر مما يمكن ربطه بأي ظاهرة تكلفة في الحياة الواقعية. في ظل ظروف المنافسة الواسعة، فإن مصطلح «تكلفة الإنتاج» له بالفعل معنى دقيق للغاية. ولكن بمجرد أن نترك مجال المنافسة الواسعة والحالة الثابتة ونفكر في عالم تكون فيه معظم وسائل الإنتاج الحالية نتاج عمليات معينة ربما لن تتكرر أبدًا، حيث، نتيجة للتغيير المستمر، تكون قيمة معظم أدوات الإنتاج المُعمرة لها علاقة قليلة أو لا علاقة لها بالتكاليف التي تم تحملها في إنتاجها، ولكنها تعتمد فقط على الخدمات التي من المتوقع أن تقدمها في المستقبل؛ فإن السؤال عن تكاليف إنتاج منتج معين هو سؤال صعب للغاية ولا يمكن الإجابة عنه بشكل قاطع على أساس أي عمليات تتم داخل الشركة أو الصناعة الفردية. إنه سؤال لا يمكن الإجابة عنه من دون إجراء بعض الافتراضات أولًا فيما يتعلق بأسعار المنتجات التي سيتم استخدام نفس الأدوات في تصنيعها. إن الكثير مما يطلق عليه عادةً «تكلفة الإنتاج» ليس في الحقيقة عنصر تكلفة يُعطى بشكل مستقل عن سعر المنتج ولكنه شبه إيجار، أو حصة إهلاك يجب السماح بها على القيمة الرأسمالية لشبه الإيجارات المتوقعة، وبالتالي فهي تعتمد على الأسعار التي من المتوقع أن تسود في المستقبل.

بالنسبة لكل شركة بمفردها في أي صناعة تنافسية، فإن شبه الإيجارات تلك، على الرغم من اعتمادها على السعر، ليست دليلًا أقل موثوقية ولا غنى عنها لتحديد الحجم المناسب للإنتاج من التكلفة الحقيقية. بل على العكس من ذلك، بهذه الطريقة فقط يمكن أخذ بعض الغايات البديلة التي تتأثر بالقرار في الاعتبار. خذ على سبيل المثال حالة بعض أدوات الإنتاج الفريدة التي لن يتم استبدالها أبدًا والتي لا يمكن استخدامها خارج الصناعة الاحتكارية وبالتالي ليس لها سعر في السوق. لا ينطوي استخدامها على أي تكاليف يمكن تحديدها بشكل مستقل عن سعر منتجها. ومع ذلك، إذا كانت معمرة ويمكن استخدامها بسرعة بشكل أو بآخر، فيجب حساب استنزافها واستهلاكها بالبلي والاستعمال على أنه التكلفة الحقيقية إذا أردنا لحجم الإنتاج المناسب في أي لحظة أن يكون محددًا بشكل منطقي. هذا صحيح ليس فقط لأن خدماتها المحتملة في المستقبل تجب مقارنتها بنتائج الاستخدام المكثف في الوقت الحالي ولكن أيضًا لأنه بينما توجد، فإنها توفر خدمات بعض العوامل الأخرى التي ستكون ضرورية لاستبدالها والتي يمكن استخدامها في الوقت نفسه لأغراض أخرى. يتم تحديد قيمة خدمات هذه الأداة هنا من خلال التضحيات المتضمنة في الطريقة التالية الأفضل لإنتاج نفس المنتج، وبالتالي يجب توفير هذه الخدمات لأن بعض الإشباعات البديلة تعتمد عليها بطريقة غير مباشرة. ولكن لا يمكن تحديد قيمتها إلا إذا سُمح للمنافسة الحقيقية أو المحتملة للطرق الأخرى الممكنة لإنتاج نفس المنتج بالتأثير على سعره.

إن المشكلة التي تنشأ هنا معروفة جيدًا من مجال تنظيم المرافق العامة. وقد نوقشت على نطاق واسع في هذا الصدد مشكلة كيف يمكن محاكاة آثار المنافسة في غياب المنافسة الحقيقية وجعل الهيئات الاحتكارية تفرض أسعارًا تعادل الأسعار التنافسية. ولكن فشلت جميع المحاولات للتوصل إلى حل، وكما أثبت مؤخرًا فاولر[1] كان من المحتم أن تفشل لأن المصنع ذا التجهيزات الثابتة يُستخدم على نطاق واسع، وأحد أهم عناصر التكلفة والفائدة والاستهلاك في هذا المصنع يمكن تحديدها فقط بعد معرفة السعر الذي سيتم الحصول عليه للمنتج.

مرة أخرى، قد يتم الاعتراض بأن هذه المسألة قد تكون ذات صلة بالمجتمع الرأسمالي، ولكن نظرًا لأنه حتى في المجتمع الرأسمالي يتم تجاهل التكاليف الثابتة في تحديد حجم الإنتاج على المدى القصير، فقد يتم أيضًا تجاهلها لأسباب أكثر بكثير في المجتمع الاشتراكي. لكن الأمر ليس كذلك. إذا كانت تجب محاولة التصرف بعقلانية فيما يخص الموارد، وخاصة إذا كانت القرارات من هذا النوع ستُترك لمديري الصناعة الفردية، فمن الضروري بالتأكيد توفير استعاضة رأس المال من إجمالي عائدات الصناعة، وسيكون من الضروري أيضًا أن تكون العوائد من رأس المال المعاد استثماره عالية على الأقل كما لو كانت في أي مكان آخر. سيكون من المضلل في ظل الاشتراكية كما هو الحال في المجتمع الرأسمالي تحديد قيمة رأس المال الذي يجب

(1) *The Depreciation of Capital, Analytically Considered (London, 1934), pp. 74 ff.*

بالتالي تعويضه على أساس تاريخي مثل التكلفة السابقة لإنتاج الأدوات المعنية. يجب تحديد قيمة أي أداة معينة، وبالتالي قيمة خدماتها التي يجب احتسابها كتكلفة، من خلال النظر في العوائد المتوقعة، مع مراعاة جميع الطرق البديلة التي يمكن من خلالها الحصول على نفس النتيجة وجميع الاستخدامات البديلة التي يمكن استخدامها بها. كل هذه الأسئلة المتعلقة بالتقادم بسبب التقدم التقني أو تغير الاحتياجات، والتي تمت مناقشتها في القسم السابع، تدخل هنا في المشكلة. إن جعل المحتكر يتقاضى السعر الذي سيسود في ظل المنافسة، أو السعر الذي يساوي التكلفة اللازمة، أمر مستحيل، لأنه لا يمكن معرفة التكلفة التنافسية أو الضرورية ما لم تكن هناك منافسة. هذا لا يعني أن مدير الصناعة الاحتكارية في ظل الاشتراكية سوف يستمر، خلافًا لتعليماته، في جني أرباح احتكارية. ولكن هذا يعني أنه نظرًا لعدم وجود طريقة لاختبار المزايا الاقتصادية لطريقة إنتاج ما مقارنة بأخرى، فسيحل الهدر غير الاقتصادي محل الأرباح الاحتكارية.

هناك أيضًا سؤال آخر حول ما إذا كانت الأرباح، في ظل الظروف الديناميكية، تؤدي وظيفة ضرورية، وما إذا كانت هي القوة الموازِنة الرئيسية التي تؤدي إلى التكيف مع أي تغيير. بالتأكيد، عندما تكون هناك منافسة داخل أي صناعة، فإن مسألة ما إذا كان من المستحسن إنشاء شركة جديدة أم لا يمكن تحديدها فقط على أساس الأرباح التي حققتها الصناعات القائمة بالفعل. على الأقل في حالة المنافسة الأكثر اكتمالًا التي لم نناقشها بعد، لا يمكن الاستغناء عن الأرباح كحافز

للتغيير. ولكن قد يتصور المرء أنه في حالة تصنيع أي منتج واحد من خلال شركة واحدة فقط، فإنه سيتم ضبط حجم إنتاجها مع الطلب من دون تغيير سعر المنتج إلا بقدر تغير التكلفة. ولكن كيف يتم تحديد من سيحصل على المنتجات قبل أن يلحق العرض بزيادة حدثت في الطلب؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن للشركة تقرير ما إذا كان لها ما يبررها في تكبد التكلفة الأولية لجلب عوامل إضافية إلى مكان الإنتاج؟ إن الكثير من تكلفة حركة أو نقل العمالة وعوامل أخرى هو من طبيعة الاستثمار غير المتكرر لرأس المال الذي لا يكون له ما يبرره إلا إذا كان من الممكن كسب الفائدة بسعر السوق بشكل دائم على المبالغ المعنية. من المؤكد أن الاهتمام بمثل هذه الاستثمارات غير الملموسة المرتبطة بإنشاء أو توسيع مصنع («السمعة الطيبة للشركة» التي لا تتعلق فقط بالشعبية بين المشترين ولكن أيضًا بتجميع جميع العوامل المطلوبة في المكان المناسب) عامل أساسي للغاية في مثل هذه الحسابات. ولكن بمجرد إجراء هذه الاستثمارات، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها تكلفة ولكنها ستظهر على أنها ربح مما يدل على أن الاستثمار الأصلي كان له ما يبرره.

هذه ليست بأي حال من الأحوال كل الصعوبات التي تنشأ فيما يتعلق بفكرة تنظيم الإنتاج على أساس المسارات الاحتكارية للدولة. فلم نقل شيئًا عن مشكلة ترسيم حدود الصناعات الفردية، أو مشكلة حالة الشركة التي توفر المعدات اللازمة في العديد من خطوط الإنتاج المختلفة، أو عن المعايير التي يعتمد عليها الحكم بنجاح أو فشل أي

من المديرين. هل «الصناعة» تشمل جميع العمليات التي تؤدي إلى أي منتج نهائي منفرد أم أنها تشمل جميع المصانع التي تنتج نفس المنتج الفوري، بصرف النظر عما يتم استخدامه به بعد ذلك؟ في كلتا الحالتين، سيتضمن القرار أيضًا قرارًا بشأن طرق الإنتاج التي سيتم اعتمادها. إن مسألة ما إذا كان على كل صناعة إنتاج أدواتها الخاصة أو ما إذا كان يتعين عليها شراؤها من صناعة أخرى تنتجها على نطاق واسع، هي مسألة ستؤثر بشكل أساسي على مسألة ما إذا كان من المفيد استخدام أداة معينة على الإطلاق. ولكن ستتعين مناقشة هذه المشكلات أو المشكلات المماثلة جدًّا بشيء من التفصيل فيما يتعلق بمقترحات إعادة إدخال المنافسة في شكل أكثر اكتمالًا. ومع ذلك، يبدو أن ما قيل هنا كافٍ لإثبات أنه إذا أراد المرء الحفاظ على المنافسة في الدولة الاشتراكية من أجل حل المشكلة الاقتصادية، فإن أنصاف الحلول لا تساعدنا على الوصول إلى أي حلٍّ مُرضٍ. فقط في حالة وجود منافسة ليس فقط بين الصناعات المختلفة ولكن أيضًا داخلها، يمكننا أن نتوقع منها أن تؤدي دورها. سننتقل الآن إلى تناول مثل هذا النظام الأكثر قدرة على المنافسة.

- ٩ -

للوهلة الأولى، ليس من الواضح لماذا مثل هذا النظام الاشتراكي مع المنافسة داخل الصناعات وكذلك فيما بينها لن يعمل بشكل جيد (أو سيء) مثل الرأسمالية التنافسية. يبدو أن جميع الصعوبات التي قد

يتوقع المرء ظهورها هي فقط تلك ذات الطابع النفسي أو الأخلاقي التي يمكن قول القليل عنها بشكل مؤكد. صحيح أن المشكلات التي تنشأ فيما يتعلق بهذا النظام تختلف نوعًا ما عن تلك التي تنشأ في نظام «مخطط»، على الرغم من أنه يثبت عند الفحص أنها ليست مختلفة تمامًا كما قد تظهر في البداية.

الأسئلة الحاسمة في هذه الحالة هي: ما هي وحدة الأعمال المستقلة؟ من سيكون المدير؟ ما هي الموارد والمهام التي ستوكل إليه وكيف يتم اختبار نجاحه أو فشله؟ كما سنرى، هذه ليست بأي حال من الأحوال مشكلات إدارية ثانوية، أي ليست مشكلات تخص شؤون الموظفين مثل تلك التي يجب حلها في أي منظمة كبيرة اليوم، ولكنها مشكلات رئيسية سيؤثر حلها على هيكل الصناعة بقدر ما تؤثر عليه قرارات أي سلطة تخطيط حقيقية.

بادئ ذي بدء، يجب أن يكون واضحًا أن الحاجة إلى سلطة اقتصادية مركزية ما لن تتضاءل بشكل كبير. من الواضح أيضًا أن هذه السلطة يجب أن تكون بنفس قوة السلطة في النظام المخطط له. إذا كان المجتمع هو مالك جميع الموارد المادية للإنتاج، فستتعين على شخص ما ممارسة هذا الحق من أجله، على الأقل فيما يتعلق بالتوزيع والتحكم في استخدام هذه الموارد. ليس من الممكن تصور هذه السلطة المركزية ببساطة على أنها نوع من البنوك الفائقة التي تقرض الأموال المتاحة لمن يدفع أعلى سعر. حيث إنها سوف تقرض الأشخاص الذين ليست لديهم ممتلكات خاصة بهم. وبالتالي، فإنها ستتحمل كل المخاطر

ولن يكون لديها حق ومطالبة بمبلغ محدد من المال مثل البنك. ستكون لها ببساطة حقوق ملكية جميع الموارد الحقيقية. ولا يمكن أن تقتصر قراراتها على إعادة توزيع رأس المال الحر في شكل نقود وربما أرض. سيتعين عليها أيضًا أن تقرر ما إذا كان يجب ترك مصنع معين أو واحدة من الآلات لرائد الأعمال الذي استخدمها في الماضي، حسب تقديره، أو ما إذا كان ينبغي نقلها إلى شخص آخر يَعِد بتحقيق عائد أعلى منه.

عند تصور نظام من هذا النوع، من الأفضل افتراض أن التوزيع الأولي للموارد بين الشركات الفردية سيتم على أساس هيكل الصناعة المعطى والموجود تاريخيًّا، وأن اختيار المديرين يتم على أساس بعض اختبارات الكفاءة والخبرة السابقة. إذا لم يتم قبول التنظيم الحالي للصناعة، فيمكن تحسينه أو تغييره بشكل عقلاني فقط على أساس التخطيط المركزي الشامل للغاية، وهذا من شأنه أن يعيدنا إلى الأنظمة التي يحاول النظام التنافسي استبدالها. لكن قبول التنظيم القائم من شأنه أن يحل الصعوبات في الوقت الحالي فقط. إذ إن كل تغير في الظروف سوف يستلزم تغيرات في هذا التنظيم، وفي سياق فترة زمنية قصيرة نسبيًّا، سيتعين على السلطة المركزية إجراء إعادة تنظيم كاملة.

بناءً على أي مبادئ ستتصرف؟

من الواضح أن التغيير في مثل هذا المجتمع سيكون متكررًا تمامًا كما هو الحال في ظل الرأسمالية؛ كما سيكون أيضًا غير متوقع تمامًا. يجب أن تستند جميع الأفعال إلى توقع الأحداث المستقبلية، وستختلف التوقعات من جانب رواد الأعمال المختلفين بشكل طبيعي.

يجب أن يتم اتخاذ القرار بشأن من ستوكل إليه كمية معينة من الموارد على أساس الوعود الفردية بالعوائد المستقبلية. أو، بدلًا من ذلك، يجب أن يتم اتخاذه بناءً على الزعم بأن هناك عائدًا معينًا متوقعًا بدرجة معينة من الاحتمال. لن يكون هناك بالطبع اختبار موضوعي لحجم المخاطرة. ولكن من الذي يقرر بعد ذلك ما إذا كانت المخاطرة تستحق القيام بها؟ لن تكون للسلطة المركزية أسباب أو أسس أخرى لتقرر على أساسها سوى الأداء السابق لرائد الأعمال. ولكن كيف تقرر السلطة ما إذا كانت المخاطر التي قام بها في الماضي مُبرَّرة؟ وهل سيكون موقفها من المخاطرات هو نفسه لو خاطر بممتلكاته؟

لنفكر أولًا في سؤال كيف سيتم اختبار نجاحه أو فشله. سيكون السؤال الأول هو ما إذا كان قد نجح في الحفاظ على قيمة الموارد التي عهدنا بها إليه. ولكن حتى أفضل رواد الأعمال في بعض الأحيان يتكبدون خسائر وأحيانًا تكون خسائر فادحة جدًّا. فهل يُلام إذا أصبح رأس ماله باليًا بسبب اختراع أو تغير في الطلب؟ كيف يتم تقرير ما إذا كانت تحق له المخاطرة؟ هل الرجل الذي لا يخسر أبدًا لأنه لا يجازف أو يخاطر أبدًا هو بالضرورة الرجل الذي يعمل أكثر من غيره لصالح المجتمع؟ سيكون هناك بالتأكيد ميل إلى تفضيل المشروع الآمن على المشروع الذي ينطوي على مخاطرة.

لكن المشاريع التي بها مخاطر، وحتى التخمينية البحتة، لن تكون أقل أهمية هنا مما كانت عليه في ظل الرأسمالية. سيكون التخصص في مهمة خوض المخاطر من قِبل المضاربين المحترفين في السلع

شكلًا مرغوبًا فيه من أشكال تقسيم العمل كما هو الحال اليوم. ولكن كيف يتم تحديد حجم رأس مال المضارِب أو من يخوض المخاطر، وكيف يتم تحديد أجره؟ ما هي مدة الخسارة التي يجب أن يتحملها رائد أعمال ناجح سابقًا؟ إذا كانت عقوبة الخسارة هي التنازل عن منصب «رائد الأعمال»، ألن يكون من الحتمي تقريبًا أن تكون الفرصة المحتملة للخسارة بمثابة رادع قوي بحيث تفوق فرصة تحقيق أكبر ربح؟ في ظل الرأسمالية أيضًا، قد تعني خسارة رأس المال خسارة مكانة المرء كصاحب ثروة. ولكن تقف ضد هذا الرادع دائمًا جاذبية المكسب المحتمل. بينما في ظل الاشتراكية لا يمكن أن يوجد هذا. بل حتى إنه من المتصور أن الإحجام العام عن القيام بأي عمل به مخاطرة قد يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة إلى ما يقرب من الصفر. لكن هل ستكون هذه ميزة للمجتمع؟ إذا كان ذلك نتيجة إشباع جميع قنوات الاستثمار الآمنة تمامًا، فسيتم ذلك من خلال التضحية بجميع التجارب والأساليب الجديدة وغير المجربة. حتى لو كان التقدم مرتبطًا بشكل حتمي بما يسمى عمومًا بـ«الهدر»، ألا يستحق الأمر أن نخوضه إذا تجاوزت المكاسب الخسائر بشكل عام؟

ولكن، بالعودة إلى مشكلة توزيع الموارد والتحكم فيها، لا يزال هناك سؤال خطير للغاية يتعلق بكيفية اتخاذ القرار على المدى القصير فيما إذا كانت المنشأة العاملة تستفيد من مواردها على أفضل وجه. حتى مسألة ما إذا كانت تحقق أرباحًا أو خسائر، هي مسألة ستعتمد على تقدير الفرد للعائدات المستقبلية المتوقعة من معداتها. لا يمكن تحديد نتائجها إلا إذا

كان سيتم إعطاء قيمة محددة لمصنعها الحالي. ما هو القرار إذا وعد رائد أعمال آخر بالحصول على عائد من المصنع (أو حتى من آلة فردية) أعلى من ذلك الذي يعتمد عليه المستخدم الحالي في تقييمه؟ هل ستؤخذ الآلة منه وتعطى للرجل الآخر بمجرد وعده؟ قد تكون هذه حالة متطرفة، لكنها توضح فقط التحول والنقل المستمر للموارد بين الشركات الذي يستمر في ظل الرأسمالية والذي سيكون ذا فائدة مماثلة في المجتمع الاشتراكي. في المجتمع الرأسمالي، يتم نقل رأس المال من رائد الأعمال الأقل كفاءة إلى رائد الأعمال الأكثر كفاءة عن طريق تكبد الأول للخسائر وتحقيق الثاني للأرباح. السؤال حول من تحق له المخاطرة بالموارد، ومقدار الوثوق به يقرره هنا الرجل الذي نجح في الحصول عليها والحفاظ عليها. هل سيُحسم السؤال في الدولة الاشتراكية على نفس المبادئ؟ هل ستكون لمدير الشركة الحرية في إعادة استثمار الأرباح أينما ومتى كان يعتقد أن الأمر يستحق؟ في الوقت الحالي، كان سيقارن المخاطر التي ينطوي عليها التوسع الإضافي لهذا المشروع الحالي بالدخل الذي سيحصل عليه إذا استثمر في مكان آخر أو إذا استهلك رأس ماله. هل النظر في المزايا البديلة التي قد يستمدها المجتمع من رأس المال هذا سيكون له نفس الوزن عند حسابه [أي المدير] المخاطرة والمكاسب مثلما لو كان الأمر يخص مكسبه أو مخاطرته؟

إن القرار بشأن مقدار رأس المال الذي سيتم منحه لرائد الأعمال الفردي والقرار المتعلق بحجم الشركة الفردية تحت سيطرة واحدة هما

في الواقع قراران حول أنسب توليفة من الموارد[1]. إن تقرير ما إذا كان يجب توسيع مصنع يقع في مكان ما بدلًا من مصنع آخر يقع في مكان آخر هو أمر سيعود للسلطة المركزية. كل هذا ينطوي على التخطيط من جانب السلطة المركزية على نفس النطاق كما لو كانت تدير المشروع بالفعل. ففي حين أن رائد الأعمال الفردي سيحظى في جميع الحالات بفترة زمنية محددة بموجب التعاقد لإدارة المصنع الموكل إليه، فإن جميع الاستثمارات الجديدة ستكون بالضرورة موجهة بشكل مركزي. هذا التقسيم في التصرف في الموارد سيكون له ببساطة التأثير المتمثل في أنه لن يكون رائد الأعمال ولا السلطة المركزية في وضع يسمح لهما بالتخطيط، وأنه سيكون من المستحيل تقييم المسؤولية عن الأخطاء. إن الافتراض بأنه من الممكن خلق ظروف المنافسة التامة من دون جعل المسؤولين عن القرارات يدفعون ثمن أخطائهم يبدو أنه مجرد وهم محض. سيكون في أفضل الأحوال نظامًا شبه تنافسي، حيث لن يكون الشخص المسؤول حقًّا هو رائد الأعمال ولكن المسؤول الذي يوافق على قراراته، ونتيجة لذلك ستنشأ جميع الصعوبات التي عادة ما ترتبط بالبيروقراطية كتلك المتعلقة بحرية المبادرة وتحديد المسؤولية[2].

---

(١) لمزيد من المناقشة التفصيلية حول كيفية تحديد حجم الشركة الفردية في ظل المنافسة والطريقة التي يؤثر بها ذلك على مدى ملاءمة طرق الإنتاج المختلفة وتكاليفه، انظر «بنية الصناعة التنافسية» *E. A. G. Robinson, The Structure of Competitive Industry (Cambridge Economic Handbooks, Vol. VII), London, 1931.*

(٢) لمزيد من المناقشة المفيدة للغاية لهذه المشكلات، انظر :
R. G. Hawtrey, The Economic Problem (London, 1926), and J. Gerhardt, Unternehmertum und Wirtschaftsfuhrung (Tiibingen, 1930).

- ١٠ -

من دون ادعاء أي نهاية حاسمة لهذا النقاش حول المنافسة الزائفة، يمكن على الأقل الادعاء بأنه قد ثبت أن إدارتها الناجحة تمثل عقبات كبيرة، وأنها تثير العديد من الصعوبات التي يجب التغلب عليها قبل أن نعتقد أن نتائجها ستقترب من نتائج المنافسة التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. لا بد أن يُقال إن هذه المقترحات في وضعها الحالي، حتى مع الأخذ في الاعتبار طابعها المؤقت والمبدئي للغاية، تبدو أقل قابلية للتطبيق من المقترحات الاشتراكية القديمة للنظام الاقتصادي المخطط مركزيًّا. من الصحيح، حتى بشكلٍ أكبر من حالة التخطيط الأصلي، أن كل الصعوبات التي أُثيرت ترجع «فقط» إلى عيوب العقل البشري. ولكن في حين أن هذا يجعل من غير المنطقي القول بأن هذه المقترحات «مستحيلة» بأي معنى مطلق، إلا أنه لا يقل صحة أن هذه العوائق الخطيرة جدًّا التي تحول دون تحقيق الغاية المنشودة موجودة، وأنه يبدو أنه لا توجد طريقة يمكن التغلب بها عليها.

بدلًا من مناقشة المزيد من الصعوبات التفصيلية التي تثيرها هذه المقترحات، ربما يكون من المثير للاهتمام التفكير فيما يعنيه حقًّا أن العديد من الاشتراكيين الشباب الذين درسوا بجدية المشكلات الاقتصادية التي تنطوي عليها الاشتراكية قد تخلوا عن الإيمان بالنظام الاقتصادي المخطط مركزيًّا وعلَّقوا ثقتهم على الأمل في استمرار المنافسة حتى لو

تم إلغاء الملكية الخاصة. لنفترض في الوقت الحالي أنه من الممكن بهذه الطريقة الاقتراب جدًّا من النتائج التي يحققها النظام التنافسي القائم على الملكية الخاصة. فهل أدركتم تمامًا مقدار الآمال المرتبطة عمومًا بالنظام الاشتراكي التي تم التخلي عنها بالفعل عندما تم اقتراح استبدال النظام المخطط مركزيًّا، والذي كان يتم اعتباره متفوقًا للغاية على أي نظام تنافسي، بأي تقليد ناجح للمنافسة بشكل أو بآخر؟ ما هي المزايا التي ستبقى للتعويض عن فقدان الكفاءة الذي، إذا أخذنا في الاعتبار اعتراضاتنا السابقة، يبدو أنه سيكون أثرًا حتميًّا لحقيقة أنه من دون الملكية الخاصة ستكون المنافسة بالضرورة مقيدة إلى حد ما، وبالتالي بعض القرارات سيتعين تركها لتتخذها السلطة المركزية بشكلٍ تعسفي؟

إن الأوهام التي يجب التخلي عنها مع فكرة النظام المخطط مركزيًّا هي في الواقع كبيرة جدًّا. كان على الأمل في إحداث إنتاجية للنظام المخطط تكون متفوقة إلى حد كبير على المنافسة «الفوضوية» أن يفسح المجال للأمل في أن النظام الاشتراكي قد يساوي تقريبًا النظام الرأسمالي في الإنتاجية. وبات يجب استبدال الأمل في إمكانية جعل توزيع الدخل مستقلًا تمامًا عن سعر الخدمات المقدمة وقائمًا حصريًّا على اعتبارات العدالة، ويفضل أن يكون ذلك بمعنى التوزيع المتكافئ؛ بالأمل في إمكانية استخدام جزء من الدخل من العوامل المادية للإنتاج لتكملة الدخل من العمل. إن توقع إلغاء «نظام الأجور»، وأن يتصرف مديرو صناعة أو شركة اشتراكية وفقًا لمبادئ مختلفة تمامًا عن الرأسمالي الساعي للربح، ثبت أنها أشياء خاطئة بنفس القدر. وعلى

الرغم من عدم وجود فرصة لمناقشة هذه النقطة بالتفصيل، يجب أن يُقال الشيء نفسه عن الأمل في أن مثل هذا النظام الاشتراكي سوف يتجنب الأزمات والبطالة. إن النظام المخطط مركزيًا، على الرغم من أنه لا يستطيع تجنب ارتكاب أخطاء أكثر خطورة من النوع الذي يؤدي إلى أزمات في ظل الرأسمالية، سيكون له على الأقل ميزة أنه سيكون من الممكن تقاسم الخسارة بالتساوي بين جميع أعضائه. وسيكون من قبيل التفوق المميز له في هذا الصدد أنه يمكن تخفيض الأجور بمرسوم من السلطة عندما يتبين أن ذلك ضروري لتصحيح الأخطاء. لكن لا يوجد سبب يجعل النظام الاشتراكي التنافسي في وضع أفضل لتجنب الأزمات والبطالة من الرأسمالية التنافسية. ربما يمكن لسياسة نقدية ذكية أن تقلل من حدتها لكليهما، ولكن لا توجد احتمالات في هذا الصدد تكون موجودة في ظل الاشتراكية التنافسية ولن تكون موجودة على قدم المساواة في ظل الرأسمالية.

مقابل كل هذا، هناك بالطبع ميزة أنه سيكون من الممكن تحسين الوضع النسبي للطبقة العاملة من خلال منحهم نصيبًا من عائدات الأرض ورأس المال. فهذا في الأخير هو الهدف الرئيسي للاشتراكية. لكن إمكانية تحسين وضعهم مقارنة بمن كانوا رأسماليين لا تعني أن دخولهم المطلقة سترتفع أو أنها حتى ستظل مرتفعة كما كانت من قبل. ما سيحدث في هذا الصدد يعتمد كليًا على مدى انخفاض الإنتاجية العامة. تجب الإشارة هنا مرة أخرى إلى أن الاعتبارات العامة من النوع الذي يمكن تقديمه في مقال قصير لا يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات

حاسمة. فقط من خلال التطبيق المكثف للتحليل على ظواهر العالم الحقيقي يمكن الوصول إلى تقديرات تقريبية للأهمية الكمية للظواهر التي تمت مناقشتها هنا. سوف تختلف الآراء بشكل طبيعي حول هذه النقطة. ولكن حتى لو تم الاتفاق على ما ستكونه بالضبط آثار أي من الأنظمة المقترحة على الدخل القومي، فسيظل هناك سؤال إضافي حول ما إذا كان أي تخفيض معين، إما من حجمه المطلق الحالي أو معدل تقدمه في المستقبل، ليس ثمنًا باهظًا لتحقيق الهدف الأخلاقي المتمثل في زيادة المساواة في الدخل. وحول هذا السؤال، بالطبع، لا بد أن تفسح الحجة العلمية الطريق للقناعة الفردية.

لكن على الأقل لا يمكن اتخاذ القرار قبل معرفة البدائل، وقبل أن يتم إدراك السعر الذي سيتعين دفعه تقريبًا. لا يزال هناك الكثير من الالتباس في هذا المجال، ومسألة أن الناس ما زالوا يرفضون الاعتراف بأنه من المستحيل الحصول على أفضل ما في العالمين ترجع أساسًا إلى حقيقة أن معظم الاشتراكيين لديهم فكرة قليلة عما سيكون عليه النظام الذي يدافعون عنه سواء أكان نظامًا مخططًا أو تنافسيًّا. من التكتيكات الفعالة في الوقت الحاضر من جانب الاشتراكيين المعاصرين ترك هذه النقطة ضبابية، وفي أثناء زعمهم بجميع الفوائد المرتبطة بالتخطيط المركزي، يشيرون إلى المنافسة فقط عندما يُسألون كيف سيحلون صعوبة خاصة من نوع ما. لكن لم يبرهن أحد حتى الآن كيف يمكن الجمع بين التخطيط والمنافسة بشكل عقلاني؛ وما دام ذلك لم يتم، يحق للفرد بالتأكيد الإصرار على إبقاء هذين البديلين منفصلين بوضوح وأن أي شخص

يدافع عن الاشتراكية يجب أن يختار أحدهما أو الآخر ثم يوضح كيف يقترح التغلب على الصعوبات الكامنة في النظام الذي اختاره.

- ١١ -

لا يوجد ادعاء بأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هنا في دراسة البِنى الاشتراكية البديلة يجب بالضرورة أن تكون نهائية. ومع ذلك، يبدو أن هناك شيئًا واحدًا ينبثق من مناقشات السنوات الأخيرة بقوة لا جدال فيها، وهو أننا اليوم لسنا مجهزين فكريًا لتحسين عمل نظامنا الاقتصادي عن طريق «التخطيط» أو لحل مشكلة الإنتاج الاشتراكي بأي طريقة أخرى من دون الإضرار بالإنتاجية بشكل كبير. ما ينقصنا ليس «الخبرة» ولكن التمكن الفكري لمشكلة استطعنا حتى الآن فقط صياغتها وليس حلها. لا أحد يرغب في استبعاد أي احتمال لإيجاد حل. ولكن في وضعنا المعرفي الحالي، يجب أن يظل الشك القوي قائمًا فيما إذا كان من الممكن إيجاد مثل هذا الحل. يجب أن نواجه على الأقل احتمالية أن الفكر على مدى الخمسين عامًا الماضية كان على المسارات الخاطئة، وأنه قد اجتذبته فكرة ثبت عند الفحص من مسافة قريبة أنها غير قابلة للتحقيق. إذا كان الأمر كذلك، فلن يكون دليلًا على أنه كان من المرغوب فيه أن نبقى حيث كنا قبل أن يبدأ هذا التوجه، ولكن فقط أن التطور في اتجاه آخر كان سيصبح أكثر فائدة. هناك بالفعل سبب لافتراض أنه كان، على سبيل المثال، سيصبح أكثر

عقلانية أن نبحث عن عمل أكثر سلاسة للمنافسة بدلًا من إعاقتها لفترة طويلة بجميع أنواع المحاولات بالتخطيط بحيث بات يبدو أن أي بديل تقريبًا هو أفضل من الظروف الحالية.

ولكن إذا كانت استنتاجاتنا بشأن قيمة وجدارة المعتقدات التي هي بلا شك واحدة من القوى الدافعة الرئيسية في عصرنا هي سلبية بشكل أساسي، فهذا بالتأكيد ليس سببًا للرضا. ففي عالم عازمٌ على التخطيط، لا شيء يمكن أن يكون أكثر مأساوية من أن يثبت الاستنتاج حتمية أن الإصرار على هذا المسار لا بد أن يؤدي إلى التدهور الاقتصادي. حتى لو كان هناك بالفعل بعض ردود الفعل الفكرية الجارية، فلا شك أن الحركة ستستمر لسنوات عديدة في اتجاه التخطيط. لذلك، لا شيء يمكن أن يخفف من الكآبة التي يجب على الاقتصادي اليوم أن ينظر بها إلى مستقبل العالم أكثر من إثبات أن هناك طريقة ممكنة وعملية للتغلب على صعوباته. حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يتعاطفون مع جميع الأهداف النهائية للاشتراكية، هناك سبب قوي للرغبة بأن تصبح الاشتراكية عملية ويتجنب العالم حدوث كارثة بما أنه يتحرك في هذا الاتجاه. لكن يجب الاعتراف بأنه يبدو اليوم، على أقل تقدير، من غير المحتمل إلى حد كبير أن يتم العثور على مثل هذا الحل. ومن الأهمية بمكان أن المساهمات الأصغر لمثل هذا الحل جاءت حتى الآن من أولئك الذين دافعوا عن التخطيط. إذا كان لا بد من التوصل إلى حل، فسيكون هذا بسبب النقاد الذين أوضحوا على الأقل طبيعة المشكلة، حتى لو كانوا يئسوا من إيجاد حل.

الفصل التاسع

الحساب الاشتراكي ٣ : «الحل» التنافسي(*)

- ١ -

يمكننا الآن اعتبار فصلين في مناقشة الاقتصاد الاشتراكي مغلقين. يتعامل الأول مع الاعتقاد بأن الاشتراكية ستستغني بالكامل عن الحساب من حيث القيمة وستستبدله بنوع من الحساب في الواقع الطبيعي على أساس وحدات الطاقة أو أي مقدار فيزيائي آخر. على الرغم من أن هذا الرأي لم ينقرض بعد ولا يزال يتبناه بعض العلماء والمهندسين، فإنه تم التخلي عنه بالتأكيد من قبل الاقتصاديين. أما الفصل الثاني الذي أغلقناه فيتعامل مع الاقتراح القائل بأن القيم، بدلًا من ترك المنافسة تحددها، يجب أن يتم العثور عليها من خلال عملية حسابات تجريها

(*) *Reprinted from Economica, Vol. VII, No. 26 (new ser.; May, 1940).*

الكتابان اللذان سنتناولهما بهذا الفصل بشكل أساسي؛ أوسكار لانج وفريد إم تيلور *Oskar Lange and Fred M. Taylor*، حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية *Economic Theory of Socialism*، تحرير أد. ليبينكوت *B. E. Lippincott* (مينيابوليس، ١٩٣٨)، وديكنسون *H. D. Dickinson*، اقتصاديات الاشتراكية *Economics of Socialism* (أكسفورد، ١٩٣٩)، سيشار إليهما في هذا الفصل باسم «*LT*» (لانج تيلور) و«*D*» (ديكنسون)، على التوالي.

سلطة التخطيط، والتي ستستخدم أساليب الاقتصاد الرياضي. فيما يتعلق بهذا الاقتراح، فإن باريتو (الذي من الغريب أنه يتم الاستشهاد به أحيانًا على أنه متمسك بهذا الرأي) قد قال بالفعل ما سيبقى على الأرجح هو الكلمة الأخيرة. بعد توضيح كيف يمكن استخدام نظام المعادلات المتزامنة لشرح ما الذي يحدد الأسعار في السوق، يضيف: «ربما يمكننا هنا ذكر أن هذا الغرض من هذا التحديد بأي حال من الأحوال هو الوصول إلى حساب رقمي للأسعار. دعونا نفترض أكثر افتراض يكون في صالح مثل هذا الحساب، وهو أننا تغلبنا على جميع الصعوبات في العثور على بيانات المشكلة، وأننا نعرف قدرة جميع السلع المختلفة لتلبية احتياجات كل فرد، وجميع شروط إنتاج جميع السلع... إلخ. هذه بالفعل فرضية سخيفة. ومع ذلك، فهي لا تكفي لجعل حل المشكلة ممكنًا. لقد رأينا أنه في حالة ١٠٠ شخص و٧٠٠ سلعة سيكون هناك ٧٠٦٩٩ شرطًا (في الواقع هناك عدد كبير من الشروط التي أهملناها حتى الآن ستزيد من هذا العدد)؛ لذلك سيتعين علينا حل نظام مكون من ٧٠٦٩٩ معادلة. وهذا يتجاوز عمليًّا قوة التحليل الجبري، ويصبح هذا واضحًا أكثر وأكثر إذا فكر المرء في العدد المذهل من المعادلات التي يحصل عليها إذا كان هناك على سبيل المثال أربعون مليون نسمة من السكان وعدة آلاف سلعة. في هذه الحالة، ستتغير الأدوار: لن تكون الرياضيات هي التي ستساعد الاقتصاد السياسي، لكن الاقتصاد السياسي هو الذي سيساعد الرياضيات. بعبارة أخرى، إذا كان بإمكان المرء أن يعرف كل هذه المعادلات حقًّا، فإن

الوسيلة الوحيدة المتاحة للقوى البشرية لحلها هي مراقبة الحل العملي الذي يقدمه السوق»[1].

في هذا المقال سنهتم بشكل أساسي بمرحلة ثالثة في هذه المناقشة، والتي اتضحت الآن جلية من خلال وضع مقترحات للاشتراكية التنافسية من قبل البروفيسور لانج والدكتور ديكنسون. ومع ذلك، نظرًا لأن أهمية نتيجة المناقشات الماضية يتم تمثيلها غالبًا بطريقة تقترب جدًّا من عكس الحقيقة، وبما أن أحد الكتابين على الأقل اللذين ستتم مناقشتهما لا يخلو تمامًا من هذه النزعة، فبعض الملاحظات الإضافية حول الأهمية الحقيقية للتطور الماضي تبدو ضرورية.

ترتبط النقطة الأولى بطبيعة النقد الأصلي الموجه ضد المفاهيم الأكثر بدائية لعمل الاقتصاد الاشتراكي، والتي كانت سائدة حتى عام ١٩٢٠. كانت الفكرة السائدة آنذاك (والتي لا يزال ينادي بها أوتو نيورات، على سبيل المثال) هي التي عبر عنها إنجلز جيدًا في كتابه «ضد دوهرينغ»، عندما قال إن الخطة الاشتراكية للإنتاج «ستُحسَم ببساطة شديدة، من دون تدخل مسألة القيمة الشهيرة». كان رد بيرسون وفون ميزس وآخرين على هذا الاعتقاد السائد عمومًا هو أنه إذا أراد المجتمع الاشتراكي التصرف بعقلانية، فيجب أن يسترشد في حسبه بنفس القواعد العامة المطبقة على المجتمع الرأسمالي. يبدو من الضروري بشكل خاص تأكيد حقيقة أن هذه كانت نقطة أثارها نُقاد

(1) V. Pareto, Manuel d›economie politique (2d ed., 1927), pp. 233-34.

الخطط الاشتراكية، حيث يبدو أن البروفيسور لانج ومُحرِّره[1] يميلان الآن إلى اقتراح أن إثبات أن المبادئ العامة للنظرية الاقتصادية تنطبق على الاقتصاد الاشتراكي يوفر ردًّا على هؤلاء النقاد. الحقيقة هي أنه لم ينكر أحد قَطُّ، باستثناء الاشتراكيين، أن هذه المبادئ العامة يجب أن تنطبق على المجتمع الاشتراكي، والسؤال الذي طرحه ميزس وآخرون لم يكن ما إذا كان ينبغي تطبيقها، ولكن ما إذا كان يمكن تطبيقها عمليًّا في غياب السوق. وبالتالي، فإن استشهاد لانج وآخرين بباريتو وبارون بأن القيم في المجتمع الاشتراكي ستعتمد أساسًا على نفس العوامل الموجودة في المجتمع التنافسي هو استشهاد يُخطئ المقصد الأساسي.

هذا، بالطبع، تم إيضاحه منذ فترة طويلة، لا سيما من قبل فون فيزر. لكن لم يحاول أي من هؤلاء المؤلفين إظهار كيف يمكن العثور على هذه القيم التي يجب على المجتمع الاشتراكي استخدامها إذا أراد التصرف بعقلانية، ونفى باريتو، كما رأينا، صراحةً أنه يمكن تحديدها بالحساب.

يبدو إذن، في هذه النقطة، أن الانتقادات الموجهة للمخططات الاشتراكية السابقة كانت ناجحة جدًّا لدرجة أن المدافعين، مع استثناءات قليلة[2]، شعروا بأنهم مضطرون لقبول حجة منتقديهم، واضطروا إلى بناء مخططات جديدة تمامًا منها لم يفكر أحد بها من قبل. ففي حين

---

(1) See B. E. Lippincott in LT, p. 7.

(2) The most notable exception is Dr. M. Dobb. See his Political Economy and Capitalism (1937), chap. viii, and his review of Professor Lange's book in the Modern Quarterly, 1939.

أنه كان يمكن القول إن الفكرة القديمة القائلة بأنه من الممكن التخطيط بعقلانية من دون حساب من حيث القيمة هي فكرة كانت مستحيلة منطقيًّا؛ فالمقترحات الأحدث المصممة لتحديد القيم من خلال عملية أخرى غير المنافسة القائمة على الملكية الخاصة تثير مشكلة من نوع مختلف. لكن من غير العادل بالتأكيد أن نقول، كما يفعل لانج، إن النُّقاد، لأنهم يتعاملون بطريقة جديدة مع تطور المخططات الجديدة لمواجهة النقد الأصلي «تخلوا عن نقطتهم الأساسية»، و«تراجعوا إلى خط دفاع ثانٍ»[1]. أليست هذه بالأحرى حالة من التستر على تراجعهم هم عن طريق خلق البلبلة حول هذه القضية؟

هناك نقطة ثانية يعتبر فيها عرض لانج للإطار الحالي للنقاش مضللًا بشكل خطير. لا يستطيع القارئ لدراسة البروفيسور لانج أن يتجنب الانطباع الذي ينتابه بأن الفكرة القائلة بأن القيم يجب ويمكن تحديدها باستخدام أساليب الاقتصاد الرياضي؛ أي عن طريق حل ملايين المعادلات، هي اختراع خبيث للنقاد، يهدف إلى السخرية من جهود الكُتَّاب الاشتراكيين المعاصرين. الحقيقة التي لا يمكن أن تكون غير معروفة للانج هي، بالطبع، أن هذا الإجراء قد تم اقتراحه بجدية أكثر من مرة من قِبل الكتاب الاشتراكيين كحل لتلك الصعوبة؛ على سبيل المثال من بين آخرين، من قبل الدكتور ديكنسون، الذي تراجع الآن صراحةً عن هذا الاقتراح السابق[2].

---

(1) LT, p. 63.

(2) D, p. 104, and K. Tisch, Wirtschaftsrechnung und Verteilung im zentralistisch organisierten sozialistischen Gemeinwesen (1932).

- ٢ -

تم الوصول إلى المرحلة الثالثة في المناقشة الآن باقتراح حل مشكلات تحديد القيم من خلال إعادة إدخال المنافسة. عندما حاولت قبل خمس سنوات تقييم أهمية هذه المحاولات[١]، كان من الضروري الاعتماد على ما يمكن جمعه من المناقشة الشفوية بين الاقتصاديين الاشتراكيين، حيث لم يكن هناك عرض منهجي للأسس النظرية للاشتراكية التنافسية. لكن تم سد هذه الفجوة الآن من خلال الكتابين اللذين سنناقشهما هنا. يحتوي الأول على إعادة طبع لمقال لانج الذي نُشر في الأصل في عامَي ١٩٣٦ و١٩٣٧، جنبًا إلى جنب مع مقال قديم بقلم البروفيسور الراحل تايلور (يعود تاريخه إلى عام ١٩٢٨)، ومقدمة للمحرر، ليبينكوت، والتي بالإضافة إلى إعادة صياغتها غير الضرورية لحجة لانج بعبارات أكثر فظاظة، تُنفِّر القارئ من العمل الأكاديمي الذي يليها من خلال الثناء الهائل الذي تمنحه لهذه الحجة والادعاءات الباهظة التي تقدمها بشأنها[٢]. وعلى الرغم من أن الكتاب مكتوبٌ بأسلوب حيوي رشيق ويقتصر على الخطوط العريضة للموضوع، فإنه يتعامل بجدية مع بعض الصعوبات الرئيسية في هذا المجال.

---

(1) In Collectivist Economic Planning (London, 1935), essay on «The Present State of the Debate», reprinted above, chap. ix.

(٢) وُصِف مقال الدكتور لانج بأنه «أول مقال يُحرز تقدمًا في مساهمة بارون»، ويثبت «قابلية النظام الاشتراكي للتطبيق وتفوقه» بالحجة «التي لا تقبل الجدل». (*LT, pp. 13, 24, 37*).

بينما يُعد كتاب ديكنسون الأحدث دراسة أكثر شمولًا للمجال، ويقترح الحل نفسه بشكل أساسي[1]. إنه بلا شك كتاب مميز للغاية، ومنظم جيدًا، وواضح، ومختصر، وبالتأكيد سيثبت سريعًا أنه العمل القياسي في هذا الموضوع الذي يتناوله. بالنسبة للاقتصادي، فإن قراءة الكتاب توفر بالفعل متعة نادرة للشعور بأن التطورات الأخيرة في النظرية الاقتصادية لم تذهب سدى، بل ساعدت أيضًا في تقليل الاختلافات السياسية إلى نقاط يمكن مناقشتها بعقلانية. حتى إنه من المرجح أن يوافق الدكتور ديكنسون نفسه على أنه يتشارك في رؤيته الاقتصادية مع -والتي تعلم بالفعل معظمها من- الاقتصاديين غير الاشتراكيين، وأنه في استنتاجاته الأساسية حول السياسة الاقتصادية المرغوبة للمجتمع الاشتراكي يختلف عن معظم الاشتراكيين أكثر من اختلافه عن زملائه من الاقتصاديين «التقليديين». هذا إلى جانب الانفتاح الذي يتبناه المؤلف ويأخذ من خلاله في الاعتبار الحجج التي قدمها خصومه، يجعل مناقشة آرائه متعة حقيقية. إذا كان الاشتراكيون، مثل الاقتصاديين، على استعداد لقبول كتابه باعتباره أحدث معالجة عامة للاقتصاد الاشتراكي من وجهة نظر الاشتراكية، فيجب أن يوفر الأساس لمزيد من المناقشة المثمرة.

كما سبق وأشرنا، فإن الخطوط العريضة الرئيسية للحل الذي قدَّمه هذان المؤلفان هي نفسها في الأساس. كلاهما يعتمد إلى حد ما على

---

(١) من الحقائق الغريبة أن الدكتور ديكنسون لا يشير في أي مكان في كتابه (باستثناء قائمة المراجع) إلى عمل البروفيسور لانج.

الآلية التنافسية لتحديد الأسعار النسبية. لكن كليهما يرفض السماح بتحديد الأسعار مباشرة في السوق ويقترح بدلًا من ذلك نظامًا لتحديد الأسعار من قبل السلطة المركزية، بحيث تعمل حالة سوق سلعة معينة؛ أي علاقة الطلب بالعرض، فقط كإشارة إلى السلطة عما إذا كان يجب رفع الأسعار المحددة أو خفضها. لم يشرح أي من المؤلفين سبب رفضهما الذهاب إلى نهاية الطريق بأكمله واستعادة آلية السعر بالكامل. لكن بما أنني أوافق (على الرغم من أنه على الأرجح لأسباب مختلفة) على أن هذا سيكون غير عملي في مجتمع اشتراكي، يمكننا ترك هذا السؤال جانبًا في الوقت الحالي وسنعتبر أنه في مثل هذا المجتمع لا يمكن للمنافسة أن تلعب نفس الدور تمامًا كما هو الحال في مجتمع قائم على الملكية الخاصة، وأن الأسعار التي سيتم تبادل السلع بها من قِبل الأطراف في السوق يجب أن تحددها السلطة المركزية.

سنترك تفاصيل النظام المقترح للنظر فيه لاحقًا وننظر أولًا في الأهمية العامة لهذا الحل في ثلاثة جوانب. سوف نسأل أولًا، إلى أي مدى لا يزال هذا النوع من النظام الاشتراكي متوافقًا مع الآمال التي تم وضعها بشأن استبدال فوضى المنافسة بنظام اشتراكي مخطط. ثانيًا، إلى أي مدى يعتبر الإجراء المقترح حلًا للصعوبة الرئيسية، وأخيرًا، إلى أي مدى يمكن تطبيقه.

يمكن التعامل مع النقطة الأولى والأكثر عمومية باختصار إلى حد ما، على الرغم من أنها ليست ثانوية إذا كان المرء يريد أن يرى هذه المقترحات الجديدة في سياقها الصحيح. إنها مجرد تذكير

بمدى التخلي عن الزعم الأصلي بتفوق التخطيط على المنافسة إذا كان المجتمع المخطط الآن سيعتمد في توجيه صناعاته إلى حد كبير على المنافسة. حتى وقت قريب جدًّا، على الأقل، كان يُنظر إلى التخطيط والمنافسة على أنهما متضادان، ولا يزال هذا بلا شك صحيحًا بالنسبة لجميع المخططين تقريبًا باستثناء عدد قليل من الاقتصاديين بينهم. أخشى أن مخططات لانج وديكنسون ستخيب آمال كل هؤلاء المخططين العلميين الذين، حسب كلمات بلاكيت الأخيرة، يعتقدون أن «هدف التخطيط هو إلى حد كبير التغلب على نتائج المنافسة»[1]. بل وسيكون هذا أكثر صحة إذا كان من الممكن حقًّا تقليل العناصر التعسفية في النظام الاشتراكي التنافسي بقدر ما يعتقد ديكنسون، الذي يأمل أن تؤسس «اشتراكيته الليبرتارية، لأول مرة في تاريخ البشرية، فردانية فعالة»[2]. لسوء الحظ، كما سنرى، ليس من المرجح أن يكون هذا هو الحال.

- ٣ -

السؤال العام الثاني الذي يجب أن نفكر فيه هو إلى أي مدى من المرجح أن تحل الطريقة المقترحة لتحديد الأسعار من جانب السلطة المركزية، مع ترك الشركات الفردية والمستهلكين يعدِّلون العرض

(1) *See Sir Daniel Hall and others, The Frtutration of Science (London, 1935), p. 142.*
(2) *D, p. 26.*

والطلب وفق الأسعار المحددة، المشكلة التي لا يمكن حلها عن طريق العمليات الحسابية الرياضية. هنا، أخشى أنني أجد صعوبة بالغة في فهم الأسس التي يستند إليها مثل هذا الادعاء. يؤكد لانج وديكنسون أنه حتى لو تم اختيار النظام الأوَّلي للأسعار بشكل عشوائي تمامًا، فسيكون من الممكن من خلال عملية المحاولة والخطأ هذه الاقتراب من النظام المناسب بشكل تدريجي[1]. يبدو أن ذلك شبيه تمامًا بالاقتراح السابق بأن نظام المعادلات، الذي كان معقدًا للغاية بحيث لا يمكن حله عن طريق الحساب في غضون فترة زمنية معقولة والذي تتغير قيمه باستمرار، يمكن معالجته بشكل فعال عن طريق الإدخال التعسفي للقيم المؤقتة ثم المحاولة حتى يتم العثور على الحل المناسب. أو لتغيير الاستعارة، يبدو أن الفارق بين مثل هذا النظام للأسعار الصارمة ونظام الأسعار الذي يحدده السوق هو نفسه تقريبًا بين الجيش المُهاجم الذي لا يمكن لكل وِحدة وكل فرد فيه التحرك إلا بأمر خاص وبالمسافة الدقيقة التي تحددها القيادة، وبين الجيش الذي يمكن لكل وِحدة وكل فرد فيه الاستفادة من كل فرصة متاحة لهم. لا توجد بالطبع استحالة منطقية لتصور جهاز توجيه للاقتصاد الجماعاتي لا يكون فقط «كلي الوجود والعلم»، كما يتصوره ديكنسون[2]، ولكن أيضًا كلي القدرة، وبالتالي يكون في وضع يسمح له من دون تأخير بتغيير كل سعر بالمقدار المطلوب بالضبط. ومع ذلك، عندما يشرع المرء في النظر في الجهاز الفعلي الذي يمكن من خلاله إحداث هذا النوع من التعديل، يبدأ المرء

---

(1) LT, pp. 70 and 86; D, pp. 103 and 113.
(2) D, p. 191.

في التساؤل عما إذا كان من الممكن حقًّا أن يكون أي شخص مستعدًّا لاقتراح، من الناحية العملية، أن مثل هذا النظام قد يقترب ولو من بعيد من كفاءة النظام الذي يتم إحداث التغييرات المطلوبة فيه من خلال الأفعال التلقائية والعفوية للأشخاص المعنيين على الفور.

سنعود لاحقًا، عندما نفكر في الإطار المؤسسي المقترح، إلى السؤال عن الكيفية التي من المُفترض أن يعمل بها هذا النوع من الآلية في الممارسة العملية. أما بقدر ما يتعلق الأمر بالسؤال العام، من الصعب قمع الشك في أن هذا الاقتراح الخاص قد تَولَّد من الانشغال المفرط بمشكلات النظرية البحتة للتوازن الثابت. إذا كان علينا في العالم الحقيقي التعامل مع بيانات ثابتة تقريبًا؛ أي إذا كانت المشكلة هي العثور على نظام أسعار يمكن تركه من دون تغيير إلى حد ما لفترات طويلة، فلن يكون الاقتراح قيد النظر غير معقول تمامًا. إذ مع وجود بيانات معطاة وثابتة، يمكن بالفعل الاقتراب من حالة التوازن هذه من خلال منهج المحاولة والخطأ. لكن هذا أبعد ما يكون عن الوضع في العالم الحقيقي، حيث يكون التغير المستمر هو القاعدة. إن مسألة ما إذا كان أي شيء يقترب من التوازن المرغوب ومدى الوصول إليه يعتمد كليًّا على السرعة التي يمكن بها إجراء التعديلات. لا تكمن المشكلة العملية فيما إذا كانت طريقة معينة ستؤدي في النهاية إلى توازن افتراضي، ولكن أي طريقة ستحقق التعديل الأكثر سرعة واكتمالًا بالنسبة للظروف المتغيرة اليومية في أماكن مختلفة وصناعات مختلفة. إن مدى الاختلاف في هذا الصدد بين طريقة يتم فيها الاتفاق على الأسعار من قبل أطراف السوق،

والطريقة التي يتم فيها تحديد هذه الأسعار من الأعلى، هي بالطبع مسألة حكم عملي. ولكني أجد من الصعب تصديق أن أي شخص قد يشك في أن أفضلية الطريقة الأولى في هذا الصدد ستكون كبيرة جدًّا بالفعل.

النقطة العامة الثالثة هي أيضًا نقطة أعتقد أن الانشغال بمفاهيم النظرية الاقتصادية البحتة قد ضلل مؤلفَينا الاثنين فيها بشكل خطير. في هذه الحالة، فإن مفهوم المنافسة المثالية هو الذي جعلهم على ما يبدو يتغاضون عن مجال مهم للغاية يبدو أن طريقتهم ببساطة غير قابلة للتطبيق عليه. أينما كان لدينا سوق لسلعة ذات مواصفات موحدة إلى حد ما، فمن المعقول على الأقل أن نتصور أن يتم تحديد جميع الأسعار سابقًا من الأعلى لفترة معينة. ومع ذلك، فإن الوضع مختلف تمامًا فيما يتعلق بالسلع التي لا يمكن توحيدها، وخاصة بالنسبة للسلع التي يتم إنتاجها اليوم بناءً على أوامر فردية، ربما بعد الدعوة لتقديم العطاءات. جزء كبير من منتجات «الصناعات الثقيلة» التي ستكون بالطبع أول ما سيتم إضفاء الطابع الاشتراكي عليه، ينتمي إلى هذه الفئة. إذ نادرًا ما يتم إنتاج الكثير من الآلات، ومعظم المباني والسفن، والعديد من أجزاء المنتجات الأخرى للسوق، بل يتم إنتاجها فقط بموجب عقود خاصة. هذا لا يعني أنه قد لا تكون هناك منافسة شديدة في السوق لمنتجات هذه الصناعات، على الرغم من أنها قد لا تكون «منافسة مثالية» بمعنى النظرية البحتة؛ الحقيقة هي ببساطة أنه في تلك الصناعات نادرًا ما يتم إنتاج منتجات متطابقة مرتين في فترات زمنية قصيرة؛ وستكون دائرة المنتجين الذين سيتنافسون كموردين بديلين مختلفة في كل

حالة على حدة تقريبًا، تمامًا كما ستختلف دائرة العملاء المحتملين الذين سيتنافسون على خدمات مصنع معين من أسبوع لآخر. فما هو الأساس في كل هذه الحالات لتحديد أسعار المنتج «لموازنة العرض والطلب»؟ إذا قررت السلطة المركزية تحديد الأسعار هنا، فسيتم تحديدها في كل حالة فردية وعلى أساس دراسة تلك السلطة لحسابات جميع الموردين المحتملين وجميع المشترين المحتملين. لا نحتاج إلى الإشارة إلى التعقيدات المختلفة التي ستنشأ وفقًا للأسعار الثابتة قبل أو بعد أن يقرر المشتري المحتمل الماكينة أو المبنى الذي يريده. من المفترض أن تكون تقديرات المُنتِج هي التي يجب أن توافق عليها السلطة قبل تقديمها إلى العميل المحتمل. أليس من الواضح أنه في جميع هذه الحالات، ما لم تقُم السلطة في الواقع بجميع وظائف رائد الأعمال بنفسها (أي ما لم يتم التخلي عن النظام المقترح واستبداله بنظام ذي توجيه مركزي كامل)، فإن عملية تثبيت الأسعار ستصبح إما مرهقة للغاية وسبب تأخير لا نهائي أو مجرد إجراء شكلي خالص؟

- ٤ -

يبدو أن كل هذه الاعتبارات ذات صلة أيًّا كان شكل النظام الذي يتم اختياره. قبل أن نذهب إلى أبعد من ذلك، يصبح من الضروري النظر إلى حد ما بالتفصيل في الجهاز الملموس للرقابة الصناعية الذي اقترحه المؤلفان. التصورات التي يقدمانها عن النظام متشابهة إلى حد ما، على

الرغم من أن لانج في هذا الصدد يعطينا معلومات أكثر إلى حد ما من ديكنسون الذي يحيلنا، بالنسبة لمعظم مشكلات التنظيم الاقتصادي، إلى أعمال ويبس وكول[1].

يفكر كلا المؤلفين في نظام اشتراكي يتم فيه اختيار المهنة بشكلٍ حر ويتم تنظيمه بشكل أساسي من خلال آلية السعر (أي من خلال نظام الأجور)، والذي يكون فيه المستهلكون أيضًا أحرارًا في إنفاق دخلهم كما يختارون. يبدو أن كلا المؤلفين يريد أيضًا تحديد أسعار السلع الاستهلاكية من خلال عمليات السوق العادية (على الرغم من أن ديكنسون لا يبدو أنه مُحدد تمامًا بشأن هذه النقطة)[2]، وكذلك ترك تحديد الأجور للمفاوضة بين الأطراف المعنية[3]. يتفق كلاهما أيضًا على أنه لأسباب مختلفة لا ينبغي أن تكون الصناعة بأكملها اشتراكية، ولكن بالإضافة إلى الجزء الاشتراكي، يجب أيضًا أن يظل هناك قطاع خاص، يتألف من مؤسسات صغيرة تعمل على مسارات رأسمالية أساسًا. أجد صعوبة في الموافقة على اعتقادهم أن وجود مثل هذا القطاع الخاص الموازي للقطاع الاشتراكي لا يخلق صعوبات خاصة. ولكن نظرًا لأنه سيكون من الصعب في نطاق هذه المقالة التعامل بشكل مناسب مع هذه المشكلة، يجب علينا، لأغراض هذه المناقشة، أن نتجاهل وجود القطاع الخاص ونفترض أن الصناعة بأكملها ستكون اشتراكية.

---

(1) D, p. 30.
(2) LT, p. 78; D, p. 60.
(3) LT, p. 78; D, p. 126.

إن تحديد جميع الأسعار، باستثناء أسعار السلع الاستهلاكية والأجور، هو المهمة الرئيسية للسلطة الاقتصادية المركزية؛ المُسماة بـ«مجلس التخطيط المركزي» عند لانج، أو «المجلس الاقتصادي الأعلى» عند ديكنسون. (سنتبع ديكنسون من الآن فصاعدًا بالإشارة إلى هذه الهيئة باسم «المجلس الاقتصادي الأعلى») فيما يتعلق بأسلوب كيفية الإعلان عن أسعار معينة وتغييرها، نحصل على مزيد من المعلومات من لانج، على الرغم من أنها ليست كافية بأي حال من الأحوال، بينما يتناول ديكنسون بشكل كامل مسألة الاعتبارات التي من خلالها ينبغي أن يسترشد المجلس في تحديد الأسعار. كلا السؤالين له أهمية خاصة، ويجب النظر فيهما بشكل منفصل.

وفقًا للانج، فإن المجلس الاقتصادي الأعلى سيُصدر من وقت لآخر ما يسميه، وفقًا للبروفيسور تايلور، «جداول تقدير العوامل»؛ أي قوائم شاملة لأسعار جميع وسائل الإنتاج (باستثناء العمالة)[1]. يجب أن تكون هذه الأسعار بمثابة الأساس الوحيد خلال فترة صلاحيتها بالنسبة لجميع المعاملات بين المؤسسات المختلفة والحساب الكامل لجميع الصناعات والمصانع، ويجب على المديرين التعامل مع هذه الأسعار على أنها ثابتة[2]. ما لم يخبرنا به أحد، سواء لانج أم ديكنسون، هو لأي فترة ستظل هذه الأسعار ثابتة. هذا هو أحد أكثر الأمور الغامضة خطورة في عرض كلا المؤلفين، وهي فجوة في عرضهما تجعل المرء

(1) LT, pp. 46 and 52.
(2) LT,p.81.

يكاد يشك فيما إذا كان قد بذلا جهدًا حقيقيًّا لتصور نظامهما في أثناء العمل. هل سيتم تثبيت الأسعار لفترة محددة سابقًا، أم سيتم تغييرها كلما بدا ذلك مرغوبًا فيه؟ يبدو أن تايلور يقترح الاختيار الأول عندما كتب أن مدى ملاءمة أسعار معينة ستظهر في نهاية «الفترة الإنتاجية»[1]، ولانج، في مناسبة واحدة على الأقل، يعطي نفس الانطباع عندما يقول إن «أي سعر مختلف عن سعر التوازن سيُظهر في نهاية الفترة المحاسبية فائضًا أو نقصًا في السلعة المعنية»[2]. ولكن في مناسبة أخرى، قال إنه «سيتم إجراء تعديلات على هذه الأسعار باستمرار»[3] بينما اقتصر ديكنسون على التصريح بأنه بعد ذلك «من خلال عملية تقريب متتالية»، «يمكن في النهاية تحديد مجموعة من الأسعار بما يتوافق مع مبادئ الندرة والاستبدال»، وأن «التعديلات الصغيرة ستكون كافية للحفاظ على توازن النظام إلا في حالة الابتكارات التقنية الكبرى أو التغييرات الكبيرة في أذواق المستهلكين»[4]. هل يمكن توضيح الفشل في فهم الوظيفة الحقيقية لآلية السعر الناجمة عن الانشغال الحديث بالتوازن الثابت بشكل أفضل من ذلك؟

في حين أن ديكنسون يفتقر إلى المعلومات حول آلية إدخال تغيرات الأسعار حيز التنفيذ، إلا أنه يخوض بشكل شامل أكثر من لانج في الاعتبارات التي سيتعين على المجلس الاقتصادي الأعلى

(1) LT,p.53.
(2) LT, p. 82.
(3) LT, p. 86.
(4) D, pp. 100, 102, and 103.

تأسيس قراراته عليها. على عكس لانج، فإن ديكنسون غير راضٍ عن مجرد مراقبة المجلس الأعلى للاقتصاد للسوق وتعديل الأسعار عند ظهور زيادة في الطلب أو العرض ثم محاولة إيجاد مستوى توازن جديد بالتجربة. إنه يريد بدلًا من ذلك أن يستخدم المجلس جداول العرض والطلب التي تم إعدادها إحصائيًا كدليل لتحديد أسعار التوازن. من الواضح أن هذا إحدى بقايا إيمانه السابق بإمكانية حل المشكلة برمتها من خلال طريقة المعادلات المتزامنة. ولكن، على الرغم من أنه تخلى الآن عن هذه الفكرة (ليس لأنه يعتبرها مستحيلة، لأنه لا يزال يعتقد أنه يمكن حلها من خلال حل مجرد «ألفين أو ثلاثة آلاف معادلة متزامنة»[1] ولكن لأنه أدرك أن «البيانات نفسها، والتي يجب أن يتم إدخالها في المعادلات، تتغير باستمرار»)، فإنه لا يزال يعتقد أن التحديد الإحصائي لجداول الطلب سيكون مفيدًا كمساعد، إن لم يكن كبديل لمنهج المحاولة والخطأ، وإنه سيكون من المفيد محاولة إنشاء القيم العددية للثوابت في نظام التوازن التنافسي.

مكتبة
t.me/soramnqraa

– ٥ –

مهما كانت الطريقة التي سيتبعها المجلس الاقتصادي الأعلى في تحديد الأسعار، ومهما كانت الفترات التي سيتم فيها الإعلان عن الأسعار، ومهما كانت الفترات التي ستدوم فيها هذه الأسعار، فهناك

(1) *D, p. 104.*

نقطتان لا يمكن أن يكون هناك الكثير من التساؤل حولهما: ستحدث التغيرات في وقت متأخر عما لو كان قد تم تحديد الأسعار من قبل أطراف السوق، وسيكون هناك فارق أقل بين أسعار السلع بناء على اختلاف الجودة وظروف الزمان والمكان. فبينما مع المنافسة الحقيقية تحدث تغيرات الأسعار عندما تعرف الأطراف المعنية على الفور أن الظروف قد تغيرت، فإن المجلس الاقتصادي الأعلى لن يكون قادرًا على التصرف إلا بعد إبلاغ الأطراف المعنية بالوضع له، والتحقق من تقاريرهم، وإزالة التضاربات وإيضاحها في تلك التقارير، وما إلى ذلك؛ وستصبح الأسعار الجديدة سارية المفعول فقط بعد إخطار جميع الأطراف المعنية؛ أي أنه سيتعين تحديد تاريخ مقدمًا تصبح فيه الأسعار الجديدة سارية، أو يجب أن تتضمن المحاسبة نظامًا مفصلًا يتم بموجبه إخطار كل مدير إنتاج باستمرار بالأسعار الجديدة التي يجب عليه أن يبني عليها حساباته. نظرًا لأنه في الواقع يجب إبلاغ كل مدير باستمرار عن أسعار أكثر بكثير من تلك الخاصة بالسلع التي يستخدمها بالفعل (على الأقل أسعار جميع البدائل الممكنة)، فإن نوعًا من النشر الدوري لقوائم كاملة بجميع الأسعار سيكون ضروريًا. من الواضح أنه على الرغم من أن الكفاءة الاقتصادية تتطلب تغيير الأسعار بأسرع ما يمكن، فإن التطبيق العملي من شأنه أن يقصر التغييرات الفعلية على فترات زمنية طويلة نوعًا ما.

إن مسألة أن عملية تحديد الأسعار ستقتصر على تحديد أسعار موحدة لفئات السلع، وبالتالي فإن الفروق القائمة على الظروف

الخاصة بالزمان والمكان والجودة لن يتم التعبير عنها في الأسعار هي مسألة واضحة على الأرجح. من دون بعض هذا التبسيط، سيكون عدد السلع المختلفة التي يجب تحديد أسعار منفصلة لها لا نهائي عمليًّا. غير أن هذا يعني، أن مديري الإنتاج لن يكون لديهم حافز، ولا حتى إمكانية حقيقية، للاستفادة من الفرص الخاصة، والمساومات الخاصة، وجميع المزايا الصغيرة التي توفرها ظروفهم المحلية الخاصة، لأن كل هذه الأشياء لا يمكن أن تدخل في حساباتهم. قد يعني ذلك أيضًا، لإعطاء توضيح واحد آخر فقط للعواقب، أنه لن يكون من الممكن عمليًّا تحمل تكاليف إضافية لمعالجة الندرة المفاجئة بسرعة، نظرًا لأن الندرة العارضة أو المؤقتة لا يمكن أن تؤثر على الأسعار حتى تتصرف الآلية الرسمية.

لهذين السببين، نظرًا لأنه يجب تثبيت الأسعار لفترات محددة، ولأنها يجب أن تكون ثابتة بشكل عام لفئات السلع، فإن عددًا كبيرًا من الأسعار سيكون في معظم الأوقات في مثل هذا النظام مختلفًا إلى حد كبير عما سيكون عليه في نظام حر. هذا مهم جدًّا لعمل النظام. يقول لانج إن الأسعار تعمل فقط كـ«مؤشرات للشروط والظروف التي يتم على أساسها تقديم البدائل»[1] وإن هذه «الوظيفة البارامترية للأسعار»[2] والتي بموجبها تُوجِّه الأسعار عمل المديرين الفرديين من دون أن يتم تحديدها مباشرة من قِبلهم، سيتم الحفاظ عليها بالكامل في

(1) *LT, p. 78.*
(2) *LT, pp. 70 and 86.*

ظل نظام تحديد الأسعار هذا. كما يشير هو نفسه «إن تحديد الأسعار المحاسبية لا ينطبق، إلا إذا تمت مواجهة جميع التضاربات بين العرض والطلب على سلعة من خلال تغيير مناسب في السعر»، ولهذا السبب «يجب استبعاد ترشيد الاستهلاك»، و«قاعدة الإنتاج بأقل متوسط تكلفة ليس لها أي أهمية ما لم تمثل الأسعار الندرة النسبية لعوامل الإنتاج»[1]. وبعبارة أخرى، ستوفر الأسعار أساسًا للحساب العقلاني فقط إذا كان عند الأسعار الحاكمة يمكن لأي شخص دائمًا أن يبيع ما يشاء، أو يبيع بقدر ما يشاء، أو أن تكون لأي شخص الحرية في الشراء بأرخص سعر ممكن، أو البيع بأغلى سعر ممكن إذا كان هناك طرف على استعداد لذلك. إذا لم أستطع شراء المزيد من عنصرٍ ما، ما دامت قيمته بالنسبة لي أكثر من السعر، وإذا لم أتمكن من بيع شيء بمجرد أن يكون أقل قيمة بالنسبة لي من السعر الذي قد يكون شخص آخر على استعداد لدفعه مقابله، لم تعد الأسعار مؤشرات للفرص البديلة.

سنرى أهمية هذا بشكل أكثر وضوحًا عندما نفكر في تصرفات مديري الصناعات الاشتراكية. ولكن، قبل أن نتمكن من النظر في تصرفاتهم، يجب أن نرى من هم هؤلاء الأشخاص وما هي الوظائف التي يتم إسنادها لهم.

---

(1) LT, pp. 93-94.

- ٦ -

إن طبيعة الوحدة الصناعية الخاضعة لإدارة منفصلة والعوامل التي تحدد حجمها واختيار إدارتها هي نقطة أخرى يكتنفها الغموض المؤسف عند كلا المؤلفين. يبدو أن لانج يفكر في تنظيم الصناعات المختلفة في شكل تكتلات احتكارية قومية، على الرغم من أن هذه النقطة المهمة تم التطرق إليها مرة واحدة فقط عندما تم ذكر التكتل الاحتكاري القومي للفحم كمثال[١]. لم تتم مناقشة السؤال المهم للغاية والمتعلق بماهية الصناعة الواحدة، لكنه يفترض على ما يبدو أن «مديري الإنتاج» المختلفين ستكون لديهم سيطرة احتكارية على السلع المعينة التي يهتمون بها. بشكل عام، يستخدم لانج مصطلح «مديري الإنتاج» بشكل شديد الغموض[٢]، مما يجعله غامضًا بشأن ما إذا كان المقصود هو مدير و «الصناعة» بأكملها أو وحدة واحدة، ولكن في النقاط الحاسمة[٣] يظهر التمييز بين مديري المصنع ومديري الصناعة بأكملها من دون أي قيود واضحة على وظائفهم. ويصبح ديكنسون أكثر غموضًا عندما يتحدث عن الأنشطة الاقتصادية «اللا مركزية والتي يقوم بها عدد كبير من الأجهزة المنفصلة للاقتصاد الاشتراكي»، والتي سيكون لها «رأس مالها الاسمي الخاص بها وأرباحها وخسائرها الخاصة وستُدار

(1) *LT, p. 78.*
(2) *LT, pp. 75, 79, and R6.*
(3) *LT, pp. 76 and 82 n.*

إلى حد كبير مثل المشاريع الخاصة في ظل الرأسمالية»[1].

بصرف النظر عمن يكونون مديري الإنتاج هؤلاء، فإن وظيفتهم الرئيسية ستبدو أنها اتخاذ القرار بشأن مقدار وكيفية الإنتاج على أساس الأسعار التي يحددها المجلس (وأسعار السلع الاستهلاكية والأجور التي يحددها السوق). سيتم توجيههم من قبل المجلس للإنتاج بأدنى متوسط تكلفة ممكنة[2]. ولتوسيع إنتاج المصانع الفردية حتى تتساوى التكاليف الحدية مع السعر[3]. وفقًا للانج، فإن مديري الصناعات (على عكس مديري المصانع الفردية) ستكون لديهم أيضًا المهمة الإضافية المتمثلة في التأكد من أن كمية المعدات في الصناعة ككل يتم تعديلها بحيث تكون «التكلفة الحدية التي تتكبدها الصناعة» في إنتاج منتج «يمكن بيعه بسعر يساوي التكلفة الحدية» في أدنى مستوى ممكن[4].

في هذا الصدد، تنشأ مشكلة خاصة لا يمكن للأسف مناقشتها هنا، لأنها تثير تساؤلات بدرجة من الصعوبة والتعقيد تتطلب مقالًا منفصلًا. يتعلق الأمر بمسألة خفض التكاليف الحدية حيث إنه، وفقًا لكلا المؤلفين، ستعمل الصناعات الاشتراكية بشكل مختلف عن الصناعة الرأسمالية من خلال توسيع الإنتاج حتى تتساوى الأسعار، ليس مع التكاليف المتوسطة، ولكن مع التكاليف الحدية. على الرغم من أن الحجة المستخدمة لها بعض المعقولية الخادعة، يصعب القول حتى

---

(1) D, p. 213.
(2) LT, p. 75.
(3) LT, p. 76; D, p. 107.
(4) LT, p. 77.

إن المشكلة مذكورة بشكل كافٍ في أي من الكتابين، ناهيك عن كون الاستنتاجات المستخلصة مقنعة. ومع ذلك، في المساحة المتاحة في هذه المناسبة، لا يمكننا فعل أكثر من التشكيك بجدية في تأكيد الدكتور ديكنسون بأنه «في ظل الظروف التقنية الحديثة، فإن تناقص التكاليف أكثر شيوعًا من زيادة التكاليف»، وهي العبارة التي في السياق الذي قيلت فيه تشير بشكل واضح إلى التكلفة الحدية[1].

هنا سنقتصر على النظر في مسألة واحدة ناشئة عن هذا الجزء من الاقتراح؛ أي مسألة كيف يمكن للمجلس أن يضمن التنفيذ الفعلي لمبدأ أن الأسعار ستعادل أقل تكلفة حدية يمكن عندها إنتاج الكمية المعنية. السؤال الذي يطرح نفسه هنا ليس «مجرد» السؤال عن ولاء أو قدرة المديرين الاشتراكيين. لغرض هذه الحجة، يمكننا أن نسلِّم بأنهم سيكونون قادرين وحريصين على الإنتاج بثمن بخس مثل رجل الأعمال الرأسمالي العادي. تنشأ المشكلة لأن إحدى أهم القوى التي تؤدي في الاقتصاد التنافسي الحقيقي إلى خفض التكاليف إلى أدنى حد يمكن اكتشافه ستكون غائبة، وهي المنافسة السعرية. في مناقشة هذا النوع من المشكلات، كما هو الحال في مناقشة الكثير من النظرية الاقتصادية في الوقت الحاضر، يتم التعامل مع المسألة بشكل متكرر كما لو كانت منحنيات التكلفة هي حقائق موضوعية مُعطاة ومعروفة. ما يتم نسيانه هو أن الطريقة التي تكون في ظل ظروف معينة هي الأرخص هي شيء يجب اكتشافه، واكتشافه من جديد أحيانًا بشكلٍ يومي تقريبًا من قبل

(1) *D, p. 108.*

رائد الأعمال، وأنه على الرغم من الحافز القوي، فإنه ليس رائد الأعمال القائم؛ أي الرجل المسؤول عن المصنع الحالي، هو الذي سيكتشف الطريقة الأفضل بأي حال من الأحوال. إن القوة التي تؤدي في المجتمع التنافسي إلى خفض السعر إلى أقل تكلفة يمكن بها إنتاج الكمية القابلة للبيع بهذه التكلفة هي الفرصة المتاحة لأي شخص يعرف طريقة أرخص يأتي بها على مسؤوليته الخاصة، ويجذب العملاء من خلال عرض ثمن أقل من المنتجين الآخرين. ولكن إذا تم تحديد الأسعار من قبل السلطة، يتم استبعاد هذه الطريقة. فأي تحسين، أي تعديل، لأسلوب الإنتاج ليناسب الظروف المتغيرة سيعتمد على قدرة شخص ما على إقناع المجلس بأن السلعة المعنية يمكن إنتاجها بسعر أرخص، وبالتالي يجب تخفيض السعر. نظرًا لأن الرجل صاحب الفكرة الجديدة لن تكون لديه إمكانية لإثبات نفسه عن طريق تقليل السعر، فلا يمكن إثبات الفكرة الجديدة بالتجربة حتى يقتنع المجلس أن طريقته في إنتاج الشيء هي بالفعل أرخص. أو بعبارة أخرى، كل عملية حسابية يقوم بها شخص من خارج النظام يعتقد أنه قادر على القيام بعمل أفضل، يجب أن يتم فحصها والموافقة عليها من قبل السلطة، والتي في هذا الصدد يجب أن تتولى جميع وظائف رائد الأعمال.

- ٧ -

دعونا نفكر بإيجاز في عدد قليل من المشكلات الناشئة عن العلاقات بين «مديري الإنتاج الاشتراكيين» (سواء كانوا مديري مصنع واحد أو صناعة ما بأكملها) والمجلس الاقتصادي الأعلى. تتمثل مهمة المدير، كما رأينا، في أن يأمر بالإنتاج بطريقة تجعل تكاليفه الحدية منخفضة قدر الإمكان وتساوي السعر. كيف من المفترض أن يفعل هذا وكيف يتم إثبات حقيقة نجاحه؟ عليه أن يأخذ الأسعار على النحو المعطى. وهذا يحوِّله إلى ما سُمي مؤخرًا بـ«ضابط كميات» بحت؛ أي أن قراره يقتصر على كميات عوامل الإنتاج والتوليفة التي يستخدمها فيها. ولكن، نظرًا لأنه لا يملك وسيلة لحث مورديه على تقديم المزيد (أو حث المشترين على شراء المزيد) أكثر مما يريدون بالسعر المحدد، فلن يتمكن في كثير من الأحيان من تنفيذ تعليماته، أو على الأقل، إذا لم يتمكن من الحصول على المزيد من المواد المطلوبة بالسعر المحدد، فإن الطريقة الوحيدة بالنسبة له، على سبيل المثال، لتوسيع الإنتاج لجعل تكلفته مساوية للسعر، ستكون استخدامَ بدائل أدنى أو استخدام طرق بديلة أخرى غير اقتصادية، وعندما لا يستطيع البيع بالسعر المحدد وحتى يتم تخفيض السعر بأمر من المجلس، فسيتعين عليه إيقاف الإنتاج في الوقت الذي كان سيخفض أسعاره فيه في ظل المنافسة الحقيقية.

هناك صعوبة كبيرة أخرى تنشأ عن التغيرات الدورية في الأسعار

بأمر من السلطة وهي مشكلة توقع تحركات الأسعار في المستقبل. قام لانج، بشجاعة إلى حد ما، باقتلاع المشكلة من جذورها من خلال قوله إنه «لأغراض المحاسبة، يجب التعامل مع الأسعار على أنها ثابتة، كما يعاملها رواد الأعمال في السوق التنافسي»(!). هل هذا يعني أن المديرين، على الرغم من أنهم يعرفون على وجه اليقين أنه يجب رفع سعر معين أو خفضه، يجب أن يتصرفوا كما لو أنهم لا يعرفون؟ من الواضح أن هذا لن ينجح. ولكن إذا كانوا أحرارًا في مواجهة تحركات الأسعار المتوقعة من خلال إجراء استباقي، فهل يُسمح لهم بالاستفادة من التأخيرات الإدارية في جعل تغييرات الأسعار فعالة؟ من سيكون المسؤول عن الخسائر الناجمة عن تغيرات الأسعار في التوقيت الخاطئ أو تغييرها بشكلٍ خاطئ؟

هناك سؤال آخر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه المشكلة، ولم نحصل أيضًا على إجابة له. يتحدث كلا المؤلفين عن «التكاليف الحدية» كما لو كانت مستقلة عن الفترة التي يمكن للمدير التخطيط لها. من الواضح أن التكاليف الفعلية تعتمد في كثير من الحالات على الشراء في الوقت المناسب. لا يمكن القول بأي حال من الأحوال إن التكاليف خلال أي فترة تعتمد فقط على الأسعار خلال تلك الفترة. إنها تعتمد إلى حد كبير على ما إذا كانت هذه الأسعار قد تم توقعها بشكل صحيح بقدر ما تعتمد على الآراء التي يتم الاحتفاظ بها حول الأسعار المستقبلية. حتى على المدى القصير، ستعتمد التكاليف على التأثيرات التي ستحدثها القرارات الحالية على الإنتاجية المستقبلية. ما إذا كان من الاقتصادي

تشغيل آلة لوقت كبير وإهمال الصيانة، وما إذا كان سيتم إجراء تعديلات كبيرة على تغيير معين في الطلب أو الاستمرار قدر الإمكان مع التنظيم الحالي؛ في الواقع، كل قرار تقريبًا حول كيفية الإنتاج يعتمد جزئيًّا على الأقل على وجهات النظر حول المستقبل. ولكن، في حين أنه من الواضح أن المدير يجب أن يحمل بعض وجهات النظر حول هذه المسائل، فإنه بالكاد يتحمل المسؤولية عن توقع التغيرات المستقبلية بشكل صحيح إذا كانت هذه التغييرات تعتمد كليًّا على قرار السلطة.

ومع ذلك، فإن نجاح المدير الفردي لن يعتمد إلى حد كبير على عمل سلطة التخطيط فحسب، بل سيتعين عليه أيضًا أن يثبت لنفس السلطة أنه قام بأحسن ما يمكنه فعله. سيتعين فحص جميع حساباته والموافقة عليها من قبل السلطة إما سابقًا، أو على الأرجح بأثر رجعي. لن يكون هذا تدقيقًا روتينيًّا موجهًا لمعرفة ما إذا كانت تكاليفه بالفعل كما يقول. بل سيتعين التأكد مما إذا كانت هي أقل تكاليف ممكنة. هذا يعني أنه سيتعين على السلطة أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط ما فعله بالفعل ولكن أيضًا ما كان يمكن أن يفعله وما كان يجب أن يفعله. من وجهة نظر المدير، ستكون مسألة أنه يجب أن يكون دائمًا قادرًا على إثبات أنه في ضوء المعرفة التي كان يمتلكها، كان القرار المتخذ بالفعل هو القرار الصحيح أهم بكثير من أنه يجب أن يثبت أنه على صواب في النهاية. إذا لم يؤدِّ هذا إلى أسوأ أشكال البيروقراطية، فأنا لا أعرف أي شيء آخر سيؤدي إليها.

يقودنا هذا إلى السؤال العام حول مسؤولية المديرين. من الواضح

أن ديكنسون يرى أن «المسؤولية تعني عمليًّا المسؤولية المالية»، وأنه ما لم يتحمل المدير «مسؤولية الخسائر وكذلك الأرباح، فسيغريه الشروع في جميع أنواع التجارب المحفوفة بالمخاطر على مجرد أمل أن يخرج أحدها ناجحًا»[1]. هذه مشكلة صعبة تتعلق بالمديرين الذين يديرون شيئًا ليس من ممتلكاتهم الخاصة. يأمل ديكنسون في حلها من خلال نظام من المكافآت. قد يكون هذا بالفعل كافيًا لمنع المديرين من خوض مخاطر كبيرة للغاية. لكن أليست المشكلة الحقيقية هي المشكلة المعاكسة؛ أي أن يخشى المديرون من المخاطرة إذا، عندما لا تؤتي ثمارها، فسيقرر شخص آخر بعد ذلك ما إذا كان لديه بالفعل ما يبرره للشروع فيها؟ كما يشير ديكنسون نفسه، فإن المبدأ سيكون أنه «على الرغم من أن تحقيق أرباح ليس بالضرورة علامة على النجاح، فإن تكبد الخسائر هو علامة على الفشل»[2]. هل المرء بحاجة إلى قول المزيد عن تأثيرات مثل هذا النظام على جميع الأنشطة التي تنطوي على مخاطر؟ من الصعب تصور كيف في ظل هذه الظروف يمكن ترك أي من أنشطة التخمين الضرورية التي تنطوي على خوض المخاطر لمبادرة المديرين. لكن البديل هو أن يتراجعوا عن ذلك النظام من التخطيط المركزي الصارم لتجنب ما آل إليه النظام بأكمله.

---

(1) D,p.214.
(2) D,p.219.

- ٨ -

كل هذا يكون أكثر صحة عندما ننتقل إلى مشكلة الاستثمارات الجديدة بأكملها؛ أي إلى جميع المسائل التي تنطوي على تغيرات في حجم (أي رأس مال) الوحدات الإدارية، سواء أكانت تنطوي على تغيرات صافية في إجمالي رأس المال المتاح (المعروض) للاستثمار أم لا. من الممكن إلى حد ما، تقسيم هذه المشكلة إلى جزأين -القرارات المتعلقة بتوزيع رأس المال المتاح والقرارات المتعلقة بمعدل تراكم رأس المال- على الرغم من أنه من الخطر الإمعان في هذا التقسيم لمرحلة بعيدة، لأن القرار بشأن المقدار الذي سيتم توفيره هو بالضرورة أيضًا قرار بشأن احتياجات رأس المال التي يجب تلبيتها وأيها لا يجب تلبيتها. يتفق كلا المؤلفين على أنه، فيما يتعلق بمشكلة توزيع رأس المال بين الصناعات والمصانع، يجب الاحتفاظ بآلية الفائدة قدر الإمكان، لكن القرار بشأن مقدار الادخار والاستثمار يجب بالضرورة أن يكون تعسفيًّا[1].

الآن، مهما كانت الرغبة قوية في الاعتماد على آلية الفائدة لتوزيع رأس المال، فمن الواضح بقدر كبير أن السوق بالنسبة لرأس المال لا يمكن أن يكون سوقًا حرًّا بأي حال من الأحوال. بينما بالنسبة إلى لانج، يتم تحديد معدل الفائدة أيضًا «ببساطة من خلال شرط أن يكون الطلب

(1) *LT, p. 85; D, pp. 80 and 205.*

على رأس المال مساويًا للمبلغ المتاح»[1]، يبذل الدكتور ديكنسون جهدًا كبيرًا لإظهار كيف سيقوم المجلس، على أساس الخطط البديلة للأنشطة التي تضعها مختلف الشركات، بإنشاء جدول إجمالي الطلب على رأس المال والذي سيُمكِّنه من تحديد معدل الفائدة الذي يتساوى عنده الطلب على رأس المال مع العرض. يمكن توضيح البراعة والثقة المذهلة في إمكانية التطبيق العملي حتى لأشد البنى تعقيدًا التي يعرضها ديكنسون في هذا الصدد من خلال عبارته أنه في حالة معينة «سيكون من الضروري تحديد معدل فائدة مؤقت، ثم السماح لأجهزة الاقتصاد الجماعاتي المختلفة للتعاقد مع بعضها البعض على أساس هذا المعدل المؤقت، ومن ثم وضع جدول طلبها النهائي على رأس المال»[2].

غير أن كل هذا لا يتعرض للصعوبة الرئيسية. إذا كان من الممكن بالفعل قبول بيانات جميع المديرين الفرديين والمديرين المحتملين بقيمتها الاسمية حول مقدار رأس المال الذي يمكنهم الاستفادة منه بمعدلات فائدة مختلفة، فقد يبدو مثل هذا المخطط ممكنًا. غير أنني أود التأكيد مرة أخرى أنه لا يمكن تصور سلطة التخطيط ببساطة «أنها نوع من البنوك الفائقة التي تقرض الأموال المتاحة لمن يدفع أعلى سعر. حيث إنها سوف تقرض الأشخاص الذين ليست لديهم ممتلكات خاصة بهم. وبالتالي، فإنها ستتحمل كل المخاطر، ولن يكون لديها حق ومطالبة بمبلغ محدد من المال مثل البنك. ستكون لها ببساطة حقوق

---

(1) LT, p. 84.
(2) D, p. 83 n.

ملكية جميع الموارد الحقيقية. ولا يمكن أن تقتصر قراراتها على إعادة توزيع رأس المال الحر على شكل نقود وربما أرض. سيتعين عليها أيضًا أن تقرر ما إذا كان يجب ترك مصنع معين أو واحدة من الآلات لرائد الأعمال الذي استخدمها في الماضي، حسب تقديره، أو ما إذا كان ينبغي نقلها إلى شخص آخر يَعِد بتحقيق عائد أعلى منه».

هذه الجمل مأخوذة من المقال الذي ناقشت فيه قبل خمس سنوات «إمكانية المنافسة الحقيقية في ظل الاشتراكية»[1]. في ذلك الوقت، تمت مناقشة مثل هذه الأنظمة بشكل غامض، وكان يأمل المرء في العثور على إجابة عندما أصبحت العروض المنهجية للأفكار الجديدة متاحة. ولكن من المحبط للغاية عدم العثور على أي إجابة لهذه المشكلات في الكتابين اللذين نناقشهما الآن. وبينما يتم تقديم مزاعم خلال هذين العملين حول مدى فائدة التحكم في النشاط الاستثماري في كثير من النواحي، فلا توجد إشارة لكيفية ممارسة هذه السيطرة وكيفية تقسيم المسؤوليات بين سلطات التخطيط ومديري الوحدات الصناعية «المتنافسة». هذه التصريحات التي نجدها مثل «فقط لأن مديري الصناعة الاشتراكية سيُقيَّدون في بعض الاختيارات بالتوجيه الذي تحدده سلطة التخطيط، فلا ينتج من ذلك أنه لن يكون لديهم أي خيار على الإطلاق»[2]، هي غير مفيدة بشكل فردي. كل ما يبدو واضحًا بدرجة كبيرة هو أن سلطة التخطيط ستكون قادرة على ممارسة وظيفتها

(1) *Collectivist Economic Planning (1935), pp. 232-37.*
(2) *D,p.217.*

في التحكم في الاستثمار وتوجيهه فقط إذا كانت في وضع يسمح لها بفحص وتكرار جميع حسابات رائد الأعمال.

يبدو هنا أن الكاتبين قد انقادا بلا وعي إلى التقهقر والعودة إلى المعتقدات السابقة المتمثلة في تفوق النظام الموجه مركزيًّا على النظام التنافسي وإلى مواساة نفسيهما بالأمل في أن «الجهاز كلي المعرفة في الاقتصاد الاشتراكي»[1] سوف يمتلك على الأقل قدرًا من المعرفة مثل رواد الأعمال الفرديين، وبالتالي سيكون في وضع يسمح له باتخاذ القرارات على الأقل بنفس جودة -إن لم تكن أفضل من- قرارات رواد الأعمال الآن. كما حاولت أن أبين في مناسبات عديدة أخرى، فإن الميزة الرئيسية للمنافسة الحقيقية هي أنه يتم من خلالها استخدام المعرفة المقسمة بين العديد من الأشخاص، والتي إذا تم استخدامها في اقتصاد موجَّه مركزيًّا، فسيتعين عليها جميعًا الدخول في تلك الخطة الواحدة[2]. إن الافتراض بأن كل هذه المعرفة ستكون تلقائيًّا في حوزة سلطة التخطيط هو افتراض يبدو لي أنه يغفل عن النقطة الرئيسية. ليس من الواضح تمامًا ما إذا كان لانج يقصد تأكيد أن سلطة التخطيط ستمتلك كل هذه المعلومات عندما يقول إن «مديري الاقتصاد الاشتراكي سيكون لديهم بالضبط نفس مقدار المعرفة بوظائف الإنتاج التي يمتلكها رواد الأعمال الرأسماليين الآن»[3]. إذا كانت عبارة «مديري الاقتصاد الاشتراكي» هنا تعني جميع مديري الوحدات وكذلك السلطة

---

(1) D,p.191.

(٢) انظر مقالة «الاقتصاد والمعرفة» (الفصل الثاني من هذا الكتاب).

(3) LT, p. 61.

المركزية مجتمعين، فيمكن بالطبع قبول العبارة بسهولة ولكنها لا تحل المشكلة بأي حال من الأحوال. ولكن، إذا كان القصد منها إيصال أن كل هذه المعرفة يمكن استخدامها بشكل فعال من قبل سلطة التخطيط في وضع الخطة، فهي مجرد مصادرة على المطلوب، ويبدو أنها تستند إلى «مغالطة التركيب» أيضًا[1].

في مجمل هذه المسألة المهمة للغاية حول توجيه الاستثمار الجديد وكل ما تتضمنه، لا تقدم الدراستان أي معلومات جديدة حقًّا. تظل المشكلة كما كانت قبل خمس سنوات، ويمكنني أن أقتصر في هذه النقطة على إعادة ما قلته حينها: «إن القرار بشأن مقدار رأس المال الذي سيتم منحه لرائد الأعمال الفردي والقرار المتعلق بحجم الشركة الفردية تحت سيطرة واحدة، هما في الواقع قراران حول أنسب توليفة من الموارد. إن تقرير ما إذا كان يجب توسيع مصنع يقع في مكان ما بدلًا من مصنع آخر يقع في مكان آخر هو أمر سيعود للسلطة المركزية. كل هذا ينطوي على التخطيط من جانب السلطة المركزية على نفس النطاق كما لو كانت تدير المشروع بالفعل. ففي حين أن رائد الأعمال الفردي سيحظى في جميع الحالات بفترة زمنية محددة بموجب التعاقد

(١) مثال آخر، بل ومثال أسوأ من هذه المغالطة، ظهر في مقدمة البروفيسور ليبينكوت لمقالات الأستاذين لانج وتايلور، عندما يجادل بأنه «لا يمكن أن يكون هناك شك في أن مجلس التخطيط المركزي سيمارس سلطة كبيرة، ولكن هل ستكون أكبر من تلك التي تمارسها بشكل جماعي مجالس الإدارة الخاصة؟ نظرًا لأن قرارات المجالس الخاصة تُتخذ في أماكن مختلفة، فإن هذا لا يعني أن المستهلك لا يشعر بتأثيرها الجماعي، على الرغم من أن الأمر قد يتطلب كسادًا لجعله يشعر بها».

لإدارة المصنع الموكل إليه، فإن جميع الاستثمارات الجديدة ستكون بالضرورة موجهة بشكل مركزي. هذا التقسيم في التصرف في الموارد سيكون له ببساطة التأثير المتمثل في أنه لن يكون رائد الأعمال ولا السلطة المركزية في وضع يسمح لهما بالتخطيط، وأنه سيكون من المستحيل تقييم المسؤولية عن الأخطاء. إن الافتراض بأنه من الممكن خلق ظروف المنافسة التامة من دون جعل المسؤولين عن القرارات يدفعون ثمن أخطائهم يبدو أنه مجرد وهم محض. سيكون في أفضل الأحوال نظامًا شبه تنافسي، حيث لن يكون الشخص المسؤول حقًّا هو رائد الأعمال، ولكن المسؤول الذي يوافق على قراراته، ونتيجة لذلك ستنشأ جميع الصعوبات التي عادة ما ترتبط بالبيروقراطية كتلك المتعلقة بحرية المبادرة وتحديد المسؤولية »[1].

- ٩ -

إن مسألة إلى أي مدى يمكن للنظام الاشتراكي أن يتجنب التوجيه المركزي الشامل للنشاط الاقتصادي لها أهمية كبيرة بصرف النظر عن علاقتها بالكفاءة الاقتصادية؛ إنها مسألة حاسمة وخطيرة بالنسبة لمسألة مقدار الحرية الشخصية والسياسية التي يمكن الحفاظ عليها في مثل هذا النظام. يُظهِر كلا المؤلفين وعيًا مُطَمئنًا بالمخاطر التي تتعرض لها الحرية الشخصية، والتي قد ينطوي عليها النظام المخطَّط مركزيًّا،

(1) *Collectivist Economic Planning, p. 237.*

ويبدو أنهما قد أتيا باشتراكيتهما التنافسية جزئيًا من أجل مواجهة هذا الخطر. حتى إن الدكتور ديكنسون يذهب إلى حد القول بأن «التخطيط الرأسمالي لا يمكن أن يوجد إلا على أساس الفاشية»، وأنه حتى التخطيط الاشتراكي إذا أصبح في يد متحكمين غير مسؤولين «يمكن أن يصبح أكبر طغيان شهده العالم على الإطلاق»[1]. لكنه يعتقد هو ولانج أن اشتراكيتهما التنافسية سوف تتجنب هذا الخطر.

الآن، إذا كان بوسع الاشتراكية التنافسية أن تعتمد حقًّا في توجيه الإنتاج إلى حد كبير على تأثيرات اختيار المستهلكين كما ينعكس في نظام الأسعار، وإذا أصبحت الحالات التي يتعين على السلطة فيها أن تقرر ما الذي سيتم إنتاجه وكيف سيتم إنتاجه هي الاستثناء وليست القاعدة، سيكون هذا الادعاء مدعومًا إلى حد كبير. لكن إلى أي مدى هذا هو الحال حقًّا؟ لقد رأينا بالفعل أنه مع الاحتفاظ بالسيطرة على الاستثمار، فإن السلطة المركزية تمارس سلطات واسعة للغاية على توجيه الإنتاج؛ في الواقع، هي واسعة للغاية بحيث يتعذر إيضاح ذلك بسهولة من دون جعل هذه المناقشة طويلة بشكل غير ملائم. ومع ذلك، لا يزال يتعين إضافة عدد آخر من العناصر التعسفية التي قدم ديكنسون بنفسه قائمة كبيرة جدًّا لها وإن لم تكن كاملة[2]. في المقام الأول، يوجد «تخصيص الموارد بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي»، وهو الأمر الذي، كما رأينا بالفعل، يتضمن دائمًا قرارًا بشأن الاحتياجات التي ستتم تلبيتها

(1) D, pp. 22 and 227.
(2) D, p. 205.

وتلك التي لن تتم تلبيتها. هناك، ثانيًا، الحاجة إلى اتخاذ قرار تعسفي فيما يتعلق بـ«تخصيص الموارد بين الاستهلاك الجماعي والفردي»، والذي، في ضوء التوسع الكبير «لتقسيم الاستهلاك الجماعي» الذي يتصوره، يعني أن حجمًا آخر كبيرًا جدًّا من موارد المجتمع يتم وضعه خارج سيطرة آلية الأسعار وإخضاعه لقرار سلطوي بحت. ويضيف ديكنسون صراحةً بجانب ذلك فقط «الاختيار بين العمل والترفيه»، و«التخطيط الجغرافي وتسعير الأرض»، ولكن في نقاط أخرى من شرحه، تظهر أسئلة أخرى يريد فيها التخطيط الفعال من أجل تصحيح نتائج السوق. ولكن، على الرغم من أنه (ولانج أكثر منه) يلمح كثيرًا إلى احتمالات «تصحيح» نتائج آلية السعر عن طريق التدخل الحكيم، فإن هذا الجزء من البرنامج لم تتم صياغته بشكل واضح في أي مكان.

ما يفكر فيه مؤلفانا هنا ربما يكون واضحًا بأكبر قدر في موقف ديكنسون تجاه مشكلة تغيرات الأجور: «إذا كانت الأجور منخفضة جدًّا في أي صناعة، فمن واجب جهاز التخطيط تعديل الأسعار والكميات التي يتم إنتاجها، وذلك لتحقيق أجور متساوية للعمل المتساوي في المهارة والمسؤولية والصعوبة في كل صناعة»[1]. من الواضح هنا أنه لن يتم الاعتماد على آلية السعر والاختيار الحر للمهنة. علمنا لاحقًا أنه على الرغم من أن «البطالة في أي وظيفة معينة توفر حالة وجيهة ظاهريًّا لخفض الأجر القياسي»[2]، فإن تخفيض الأجور أمر غير مقبول «على

(1) D, p. 21.
(2) D, p. 127.

أسس اجتماعية، لأن تخفيض الأجور... يسبب السخط؛ وعلى أسسٍ اقتصادية، لأنه يكرس التخصيص غير الاقتصادي للعمالة في المهن المختلفة». (كيف؟).

لذلك، «بما أن الاختراع والتنظيم المحسن يقللان من العمل الضروري لإشباع الرغبات البشرية، يجب على المجتمع أن يُعد نفسه لاكتشاف رغبات جديدة لإشباعها»[١]. «إن المحرك القوي للدعاية والإعلان الذي ستستخدمه الأجهزة العامة للتعليم والتنوير بدلًا من الباعة المتجولين وسماسرة المتعة في صناعة الربح الخاصة، يمكن أن يحول الطلب إلى اتجاهات مرغوبة اجتماعيًا مع الحفاظ على الانطباع الذاتي للاختيار الحر»[٢].

عندما نضيف إلى هذا، ونقاط أخرى كثيرة مماثلة يريد فيها ديكنسون أن يمارس المجلس الاقتصادي الأعلى الرقابة الأبوية[٣]، حقيقة أنه سيكون من الضروري تنسيق الإنتاج الوطني «مع خطة عامة للصادرات والواردات»[٤]، نظرًا لأن التجارة الحرة «تتعارض مع مبادئ الاشتراكية»[٥]، يصبح من الواضح إلى حد ما أنه لن يكون هناك تقريبًا أي نشاط اقتصادي ثمين لن يتم توجيهه على الفور إلى حد ما بقرارات تعسفية. في الواقع، يفكر ديكنسون صراحةً في وضع «تجعل الدولة فيه

---

(1) D, p. 131.

(2) D, p. 32.

(٣) انظر على سبيل المثال، المقطع (*D*، ص٥٢) حيث يتحدث ديكنسون عن «الأشخاص الذين لن يدفعوا طوعًا سابقًا مقابل ما يسعدهم الحصول عليه بمجرد حصولهم عليه».

(4) D, p. 169.

(5) D, p. 176.

نفسها، من خلال جهاز تخطيط محدد، مسؤولة عن النظر في النشاط الاقتصادي ككل»، بل ويضيف أن هذا يدمر «الوهم» الذي يحتفظ به المجتمع الرأسمالي، بأن «تقسيم الإنتاج محكوم بقوى غير شخصية وحتمية مثل تلك التي تحكم الطقس»[1]. يمكن أن يعني هذا فقط أنه هو نفسه، مع معظم المخططين الآخرين، يفكر في الإنتاج في نظامه باعتباره نظامًا موجهًا إلى حد كبير بقرارات واعية وتعسفية. ومع ذلك، على الرغم من هذا الدور الواسع الذي يجب أن تلعبه القرارات التعسفية في نظامه، فهو واثق (وينطبق الشيء نفسه على لانج) من أن نظامه لن يتحول إلى استبداد سلطوي.

يذكر ديكنسون فقط الحجة المناهضة لنظامه القائلة بأنه «حتى لو رغب مُخطِّط اشتراكي في تحقيق الحرية فإنه لا يستطيع أن يفعل ذلك ويظل مُخطِّطًا»، ومع ذلك فإن الإجابة التي يقدمها تجعل المرء يشك فيما إذا كان قد أدرك تمامًا الاعتبارات التي تستند إليها هذه الحجة. فجوابه عليها هو أن «الخطة يمكن أن تتغير دائمًا»[2]. لكن ليس هذا هو المقصد. تكمن الصعوبة في أنه من أجل التخطيط بأي شكل على نطاق واسع، يلزم وجود اتفاق أكثر شمولًا بين أعضاء المجتمع حول الأهمية النسبية للاحتياجات المختلفة مما هو موجود عادة، وبالتالي، فإن هذا الاتفاق سوف يتعين تحقيقه وسيتعين فرض مقياس مشترك للقيم بالقوة والدعاية. لقد توسعت في هذه الحجة مطولًا في مكان آخر، وليست

(1) D,p.21.
(2) D, pp. 227-28.

لديَّ مساحة هنا لإعادة صياغتها[1]. والأطروحة التي وضعتها هناك -وهي أن الاشتراكية ستصبح حتميًّا شمولية- يبدو الآن أنها تتلقى دعمًا من أكثر الأوساط غير المتوقعة. يبدو أن هذا هو المعنى على الأقل الذي قصده ماكس إيستمان، في كتاب حديث عن روسيا، عندما صرح بأن «الستالينية هي الاشتراكية، بمعنى أنها تَرافُق سياسي وثقافي حتمي، وإن كان غير متوقع»[2].

في الواقع، على الرغم من أنه لا يبدو أنه يدرك ذلك، فهو نفسه، في الفقرات الختامية من كتابه، يدلي ببيان يفضي إلى حد كبير إلى نفس الشيء. حيث يقول: «في المجتمع الاشتراكي، سوف ينهار التمييز، المصطنع دائمًا، بين الاقتصاد والسياسة؛ وسوف تنصهر الآلية الاقتصادية والسياسية للمجتمع في بوتقة واحدة»[3]. هذه، بالطبع، هي بالضبط العقيدة السلطوية التي بشَّر بها النازيون والفاشيون. سوف ينهار التمييز لأنه في النظام المخطط تصبح جميع المسائل الاقتصادية مسائل سياسية، لأن الأمر لم يعد مسألة التوفيق بين وجهات النظر والرغبات الفردية بقدر الإمكان، بل هي مسألة فرض مقياس واحد من القيم، «الهدف الاجتماعي» الذي كان الاشتراكيون يحلمون به منذ زمن سان سيمون. في هذا الصدد، يبدو أن المخططات الاشتراكية الاستبدادية والسلطوية، بدءًا من مخططات البروفيسور هوغبن ولويس

---

(1) See Freedom and the Economic System («Public Policy Pamphlet» No. 29 [Chicago: University of Chicago Press, 1939]).

(2) Stalin›s Russia and the Crisis in Socialism (New York, 1940).

(3) D, p. 235.

مومفورد اللذين ذكرهما ديكنسون كمثال[1]، وصولًا إلى مخططات ستالين وهتلر، هي أكثر واقعية واتساقًا من الصورة الجميلة والشاعرية لـ«الاشتراكية الليبرالية» التي يؤمن بها ديكنسون.

- ١٠ -

لا يمكن أن يكون هناك دليل أفضل على الجودة الفكرية للكتابين قيد المناقشة من أنْ، بعد أن كتبنا عنهما بمثل هذا الطول، يدرك المرء أن مجرد تناول المشكلات التي أثاراها من على السطح فقط. لكن الدراسة الأكثر تفصيلًا وتعمقًا تتجاوز نطاق هذا المقال؛ وبما أن العديد من الشكوك التي تُركت للقارئ تتعلق بالنقاط التي لم يتم الرد عليها في الكتابين، فإن المعالجة المناسبة للموضوع تتطلب كتابًا آخر أطول من الكتابين اللذين تمت مناقشتهما. ومع ذلك، هناك أيضًا مشكلات مهمة تمت مناقشتها بشيء من التفصيل لم نتمكن من ذكرها، لا سيما في كتاب ديكنسون. لا ينطبق هذا فقط على المشكلة الصعبة المتمثلة في الجمع بين القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي، والتي يعرضها كلا المؤلفين، ولكن أيضًا على المشكلات المهمة، مثل العلاقات الدولية للمجتمع الاشتراكي، ومشكلات السياسة النقدية التي خصص لها ديكنسون قسمًا موجزًا جدًّا، وأقل إقناعًا.

يجب أن تشير المناقشة الكاملة أيضًا إلى المقاطع المختلفة في

---

(1) D, p. 25.

حجج كلا المؤلفين التي تتسلل إليها على ما يبدو بقايا المعتقدات أو الآراء السابقة التي هي مجرد مسائل تتعلق بالعقيدة السياسية، والتي تبدو غير متسقة بشكل غريب مع مستوى بقية المناقشة. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على إشارات ديكنسون المتكررة إلى الصراع الطبقي والاستغلال أو على سخريته من هدر المنافسة[1]، وعلى الكثير من قسم لانج المثير للاهتمام المعنون بـ«حجة خبير اقتصادي لدعم للاشتراكية»، حيث يستخدم الحجج التي يبدو أن صحتها مشكوك فيها إلى حد ما.

غير أن هذه نقاط ثانوية. بشكل عام، الكتب غير تقليدية تمامًا من وجهة نظر اشتراكية، لدرجة أن المرء يتساءل ما إذا كان مؤلفوها لم يحتفظوا بالقليل من الزخارف التقليدية للخطاب الاشتراكي لجعل مقترحاتهم مقبولة للاشتراكيين من غير الاقتصاديين. أما باعتبارها محاولات شجاعة لمواجهة بعض الصعوبات الحقيقية، وإعادة صياغة المذهب الاشتراكي بالكامل من أجل مواجهتها، فإنها تستحق امتناننا واحترامنا. لكن مسألة ما إذا كان الحل المطروح يبدو عمليًّا، حتى للاشتراكيين، هي موضع شك. بالنسبة لأولئك الذين يرغبون، مع ديكنسون، في خلق «لأول مرة في تاريخ البشرية، فردانية فعالة»[2]، فمن المرجح أن يبدو مسارًا مختلفًا واعدًا بشكلٍ أكبر.

---

(1) D, pp. 22 and 94.
(2) D, p. 26.

الفصل العاشر

عملة احتياطي السلع(*)

- ١ -

كان يشوب نظام الغطاء الذهبي كما عرفناه بلا شك بعض العيوب الجسيمة. لكن هناك بعض الخطر من أن الإدانة الشاملة له التي أصبحت رائجة الآن قد تحجب حقيقة أن له أيضًا بعض المميزات المهمة التي تفتقر إليها معظم البدائل. قد يكون نظام العملة المدارة للعالم بأسره والذي يتم التحكم فيه بحكمة وحيادية متفوقًا عليه من جميع النواحي. لكن هذا ليس اقتراحًا عمليًّا حتى الآن. ومع ذلك، بالمقارنة مع المخططات المختلفة للإدارة النقدية على المستوى الوطني، كان للنظام الذهبي ثلاث مزايا مهمة للغاية: فقد أنشأ في الواقع عملة دولية من دون إخضاع السياسة النقدية الوطنية لقرارات سلطة دولية؛ وجعل السياسة النقدية تلقائية إلى حد كبير وبالتالي يمكن التنبؤ بها؛ وكانت التغيرات في المعروض من النقود الأساسية التي تحققها آليته بشكل عام في الاتجاه الصحيح.

(*) Reprinted from the Economic Journal} LIII, No. 210 (June-September, 1943), 176-84.

- ٢ -

لا تنبغي الاستهانة بأهمية هذه المزايا. إن صعوبات التنسيق المتعمد للسياسات الوطنية هائلة، لأن معرفتنا الحالية تعطينا إرشادات واضحة في حالات قليلة فقط، والقرارات التي تجب فيها دائمًا التضحية ببعض المصالح من أجل مصالح أخرى سيتعين عليها أن تستند إلى أحكام ذاتية. ومع ذلك، فإن السياسات الوطنية غير المنسقة، الموجهة فقط من خلال المصالح المباشرة للدول الفردية، قد يكون تأثيرها الكلي على كل دولة أسوأ من النظام الدولي الأكثر نقصًا وعيوبًا. وبالمثل، على الرغم من أن العمل التلقائي للنظام الذهبي بعيد كل البعد عن الكمال، فإن مجرد حقيقة أنه في ظل سياسة النظام الذهبي تسترشد السياسات بقواعد معروفة، وأنه نتيجة لذلك، يمكن توقع عمل السلطات؛ هي حقيقة تجعل ذلك النظام الذهبي بعيوبه أقل إزعاجًا من سياسة أكثر عقلانية، ولكن أقل قابلية للفهم. إن المبدأ العام القائل بأن إنتاج الذهب يتم تحفيزه عندما تبدأ قيمته في الارتفاع وتثبيطه عندما تنخفض قيمته يكون صحيحًا على الأقل في الاتجاه، إن لم يكن في الطريقة التي يعمل بها في الممارسة العملية.

سنلاحظ أن أيًّا من هذه النقاط التي تميز نظام الذهب لا ترتبط مباشرة بأي خاصية متأصلة بالذهب أو خاصة به وحده. فأي نظام أو معيار مقبول دوليًّا يعتمد على سلعة يتم تنظيم قيمتها عبر تكلفة إنتاجها

سيكون له نفس المزايا بشكل أساسي. ما جعل الذهب في الماضي المادة الوحيدة التي يمكن أن يستند إليها معيار دولي بشكلٍ عملي كان أساسًا العامل غير العقلاني لمكانته وهيبته والإعجاب الذي يحظى به؛ أو، إذا صح التعبير، التحيز الخرافي السائد لصالح الذهب، مما جعله مقبولًا عالميًّا أكثر من أي شيء آخر. وما دام هذا الاعتقاد ساد، كان من الممكن الحفاظ على عملة دولية قائمة على الذهب من دون الكثير من التصميم أو التنظيم المتعمَّد لدعمها. ولكن إذا كان التحيز هو الذي جعل نظام غطاء الذهب الدولي ممكنًا، فإن وجود مثل هذا التحيز على الأقل جعل النقود الدولية ممكنة في وقت كان فيه أي نظام دولي قائم على اتفاق صريح وتعاون منهجي غير وارد.

- ٣ -

التغير الحاسم الذي حدث في الآونة الأخيرة، والذي غيَّر بشكل جذري آفاقنا وفرصنا في هذا المجال، هو التغير النفسي المتمثل في أن التحيز غير المنطقي لصالح الذهب، والذي أعطى الذهب الميزة الخاصة التي يمتلكها، قد تزعزع بشكلٍ خطير، على الرغم من أنه ربما ليس بالقدر الذي يتخيله الكثير من الناس، وأنه في كثير من الأوساط تم استبداله بتحيز قوي وغير منطقي ضد الذهب، وأن الناس عامة باتوا أكثر استعدادًا للنظر في البدائل العقلانية. لذلك من المهم أن نعيد النظر بجدية في الأنظمة البديلة التي تحافظ على مزايا النظام الدولي التلقائي

مع التحرر من العيوب الخاصة بالذهب. أحد هذه البدائل على وجه الخصوص، والذي تم عرضه مؤخرًا بتفاصيله العملية من قبل الطلاب الأكفاء في المسائل والمشكلات المالية، هو من النوع الذي يجعله جذابًا للكثيرين الذين دافعوا في الماضي عن النظام الذهبي؛ ليس لأنهم اعتبروه مثاليًا، ولكن لأنه بدا لهم أفضل من أي شيء آخر.

قبل وصف هذا الاقتراح الجديد، من الضروري النظر بإيجاز في العيوب الحقيقية للنظام الذهبي التي نريد تجنبها. وهي ليست بشكل أساسي تلك التي يتم إدراكها بشكل عام. يمكن بسهولة المبالغة في «التقلبات» التي نوقشت كثيرًا في إنتاج الذهب. لقد حدثت الزيادات الكبيرة في المعروض من الذهب في الماضي في الواقع عندما أوجدت الندرة المطولة حاجة حقيقية لها. إن الاعتراض الجاد حقًا ضد الذهب هو البطء الذي يتكيف به عَرضه مع التغيرات الحقيقية في الطلب. حيث كان من المحتم أن تؤدي الزيادة المؤقتة في الطلب العام على الأصول عالية السيولة، أو اعتماد نظام الذهب من قِبل دولة جديدة، إلى إحداث تغيرات كبيرة في قيمة الذهب بينما يضبط العرض نفسه ببطء فقط. وبسبب التأخير، غالبًا ما تصبح الإمدادات المتزايدة متاحة فقط عندما لم تعد هناك حاجة إليها. لم يقتصر الأمر على أن هذه الإمدادات الجديدة تميل إلى أن تصبح مصدر إزعاج وليست مصدر راحة فحسب، ولكن زيادة مخزون الذهب استجابة للزيادة المؤقتة في الطلب ظلّت دائمة ووفرت الأساس للتوسع المفرط في الائتمان بمجرد هبوط الطلب مرة أخرى.

ترتبط هذه النقطة الأخيرة ارتباطًا وثيقًا بالسمة المتناقضة حقًّا للنظام الذهبي، وهي حقيقة أن سعي جميع الأفراد ليصبحوا أكثر سيولة لم تضع المجتمع في وضع أكثر سيولة على الإطلاق. ومع ذلك، هناك أوقات تعبر فيها رغبة الأفراد في وضع أنفسهم في وضع أكثر سيولة عن حاجة اجتماعية حقيقية. ستكون هناك دائمًا فترات تجعل فيها حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن المستقبل من المرغوب فيه إعطاء جزء أكبر من أصولنا أشكالًا يمكن تحويلها بسهولة إلى احتياجات الظروف التي لا تزال غير متوقعة. سيتطلب التنظيم العقلاني لشؤوننا أن يتم في مثل هذه الأوقات تحويل الإنتاج إلى حد ما من الأشياء ذات الفائدة المحدودة والمقيدة إلى نوع الأشياء التي ستكون مطلوبة في جميع الظروف، مثل المواد الخام الأكثر استخدامًا على نطاق واسع. والمفارقة الحقيقية للنظام الذهبي أنه في ظل وجوده تؤدي الزيادة العامة في الرغبة في السيولة إلى زيادة إنتاج الشيء الوحيد الذي لا يمكن استخدامه عمليًّا لأي غرض آخر سوى توفير احتياطي سيولة للأفراد؛ بالإضافة إلى كونه شيئًا، ليس له سوى استخدامات أخرى قليلة فحسب، ولكن يمكن توفيره بكميات متزايدة فقط ببطء شديد لدرجة أن الزيادة في الطلب عليه ستؤثر على قيمته أكثر من كميته، أو بعبارة أخرى، ستؤدي إلى انخفاض عام في الأسعار، بينما بمجرد زيادة العرض وانخفاض الطلب مرة أخرى، لا يمكن معالجة فائض العرض إلا من خلال انخفاض قيمته أو ارتفاع الأسعار بشكل عام.

- ٤ -

كثيرًا ما تم اقتراح مخططات أكثر عقلانية تعتمد على استخدام سلع غير الذهب، ولكن ما دام التحيز العام كان لصالح الذهب، فقد كانت ذات فائدة عملية قليلة. غير أنه في الوضع الحالي، يستحق واحد على الأقل من هذه المقترحات، والذي تمت صياغته بالتفصيل مؤخرًا من قبل باحثين أمريكيين، اهتمامًا وثيقًا لمزيجه الناجح من المزايا النظرية والعملية العظيمة. فقد توصل بنيامين جراهام، من جامعة نيويورك، وفرانك جراهام، من جامعة برينستون، واللذان كانا لا يعرف بعضهما بعضًا؛ توصلا إلى أفكار متشابهة جدًّا، وقد وضعا اقتراحهما في السنوات الأخيرة بشكل كامل في سلسلة من المنشورات المهمة[1]. وعلى الرغم من أن خطتهما قد تبدو في البداية غريبة ومعقدة، فإنها في الواقع بسيطة للغاية وعملية بشكل بارز.

الفكرة الأساسية هي أن العملة يجب أن تصدر فقط في مقابل مجموعة ثابتة من أذونات المستودعات لعدد من السلع الخام القابلة للتخزين ويمكن استردادها بنفس «مجموعة السلع». على سبيل المثال، بدلًا من تعريف الـ١٠٠ جنيه إسترليني، بأنها تساوي مقدار كذا من أوقية الذهب، سيتم تعريفها على أنها مقدار كذا من القمح، وكذا

(1) See particularly Benjamin Graham, Storage and Stability (New York: McGrawHill Book Co., 1937), and Frank D. Graham, Social Goals and Economic Institutions (Princeton: Princeton University Press, 1942).

من السكر، وكذا من النحاس، وكذا من المطاط، إلخ. وبما أن النقود سيتم إصدارها فقط مقابل المجموعة الكاملة لجميع السلع الخام بكمياتها المادية المناسبة (التي عددها هو أربع وعشرون سلعة مختلفة في خطة بنيامين جراهام)، وبما أن المال يمكن أيضًا استرداده بنفس الطريقة، فإن السعر الإجمالي لهذه المجموعة من السلع سيكون ثابتًا، ولكن السعر الإجمالي فقط وليس سعر أي سلعة واحدة منهم. في هذا الصدد، ستكون السلع المختلفة مرتبطة بالمال ليس بالطريقة التي تم بها ربط الذهب والفضة به في إطار نظام المعدنين الثنائي، بحيث يمكن الحصول على وحدة نقدية إما بكمية ثابتة من الذهب أو بكمية ثابتة من الفضة، بل بالأحرى كما لو (وفقًا للخطة التي اقترحها ألفريد مارشال تحت اسم «نظام المعدن المختلط») تم فقط تحديد سعر وزن معين من الذهب ووزن معين من الفضة معًا؛ ولكن كان مسموحًا لسعر كل معدن وحده أن يتقلب.

مع تشغيل هذا النظام، ستؤدي الزيادة في الطلب على الأصول السائلة إلى تراكم مخزون السلع الخام ذات الفائدة العامة. إن اكتناز المال، بدلًا من التسبب في هدر الموارد، سيكون بمثابة أمر للاحتفاظ بالسلع الخام لحساب المكتنز. ومع عودة الأموال المخزنة للتداول مرة أخرى، وزيادة الطلب على السلع، سيتم تحرير هذا المخزون من السلع لتلبية الطلب الجديد. نظرًا لأنه يمكن دائمًا تبادل مجموعة السلع مقابل مبلغ ثابت من المال، فلا يمكن أبدًا أن ينخفض سعرها الإجمالي عن هذا الرقم؛ ونظرًا لأن المال سيكون قابلًا للاسترداد بنفس المعدل (أو

بمعدل مختلف قليلًا فقط)، فإن سعرها الإجمالي لا يمكن أبدًا أن يرتفع فوق هذا الرقم. في هذا الصدد، فإن الهدف من الاقتراح مشابه لهدف «المعيار الجدولي» *Tabular Standard* أو «عملات المؤشر» *Index currencies*، اللذين نوقشا كثيرًا في السابق. لكنه يختلف عنهما في عمله المباشر والتلقائي. من المشكوك فيه على الأقل ما إذا كان مستوى السعر لأي اختيار لمجموعة السلع يمكن أن يظل ثابتًا بشكل فعال من خلال عمليات الضبط المتعمدة لكمية المال. ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أن السعر الإجمالي للسلع الأولية المختارة لا يمكن أن يتغير ما دامت السلطة النقدية مستعدة لبيع وشراء مجموعة السلع بسعر ثابت.

كما أشار أنصار الخطة الأمريكيون، فقد تم تصميمها في المقام الأول لتبنيها على نطاق وطني من قِبل الولايات المتحدة. ومع ذلك، تنطبق الحجج الداعمة لها بشكل مماثل على البلدان الأخرى. لكن نظرًا لأن اعتماد الخطة من قبل العديد بناء على مجموعات مختلفة من السلع من شأنه أن ينتج سببًا جديدًا لعدم الاستقرار الخطير؛ فيبدو أنه يجب على الخطة لتحقيق غاياتها أن تكون معتمدة دوليًا؛ أو -وهو ما سيفضي عمليًا لنفس الشيء- أن يجب أن يتم تشغيلها وفقًا لنفس المبدأ من قبل جميع الدول الكبرى. سيتعين تعديل المجموعة المحددة من السلع الخام التي يعتمد عليها مخطط بنيامين جراهام (خمس حبوب، وأربع بذور زيتية ودهون، وثلاث مواد غذائية أخرى، وأربعة معادن، وثلاثة ألياف نسيج، وتبغ، وجلود، ومطاط، ونفط) وبعض التفاصيل الأخرى،

لكن المبدأ لا يثير صعوبات جدية للتطبيق الدولي. في العرض التالي للطريقة التي سيعمل بها المخطط، سيتم افتراض أنه تم تبني نفس مجموعة السلع كأساس للعملة على الأقل في الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة.

– ٥ –

لأسباب ستظهر الآن، سيتم وضع الخطة في حيز التنفيذ بسهولة أكبر عندما تكون هناك احتمالية لانخفاض الطلب. ويمكن جعلها سارية المفعول تلقائيًا في مثل هذا الوقت عن طريق التثبيت السابق لسعر شراء مجموعة السلع أقل بقليل من القيمة السائدة بالسوق. بمجرد أن يبدأ الطلب على السلع الخام في التباطؤ وتتراجع أسعارها، سيتم تقديم أي فائض من مجموعة السلع لا يمكن التخلص منه في السوق بالسعر المحدد للسلطات النقدية للبلدان المشاركة. سوف تعوِّض مشترياتهم انخفاض الطلب الصناعي، ومقابل كل مبلغ من المال يتم تجميعه مع الأفراد، يتم تجميع كمية مقابلة من السلع الخام في المستودعات. وبالتالي يتم الحفاظ على الطلب على السلع الخام بشكل عام، ولكن فقط الطلب على المجموعة ككل وليس على أي سلعة واحدة معينة قد يكون إنتاجها مفرطًا ويحتاج إلى تقليص.

سوف نرى بسهولة كيف أن تشغيل المخطط يميل إلى إحداث استقرار للطلب على السلع الخام. مثلما في الماضي كان تعدين الذهب

هو الصناعة الوحيدة التي تزدهر دائمًا خلال فترات الكساد، لذلك قد يتمتع منتجو السلع الخام بموجب هذه الخطة في نفس الظروف حتى بزيادة معتدلة في الازدهار من خلال القدرة على تبادل منتجاتهم بشروط أكثر ملاءمة ضد المصنِّعين. ولكن في حين أن تعدين الذهب هو صناعة صغيرة جدًّا بحيث لا يمكن أن تكون لازدهارها آثار كبيرة خارجها، فإن الدخل الآمن لمنتجي السلع الخام سيقطع شوطًا بعيدًا لتحقيق الاستقرار في الطلب على المصنوعات ومنع الكساد من أن يصبح خطيرًا. في الواقع لن تقتصر الفائدة على منتجي السلع المدرجة في مجموعة السلع. حتى البلد الذي لم يتم فيه إنتاج أي من هذه السلع سيكسب من تشغيل الخطة تقريبًا بقدر البلدان الأخرى. ما دام كان على استعداد لشراء مجموعة السلع بسعر ثابت بعملته الوطنية، فإن أي أموال يتم إصدارها على هذا النحو لمنتجي السلع الخام لن تكون مفيدة لهم باستثناء شراء منتجات الدولة التي باعوا إليها منتجاتهم الخام.

- ٦ -

في البداية قد يبدو كما لو أن تشغيل الخطة قد يخلق خطر حدوث تضخم واسع النطاق. ولكن عند الفحص يثبت أن تأثيرها لا يمكن أن يكون تضخميًا حقًّا بأي معنى خطير لهذه الكلمة، إذ مهما كان التوسع النقدي الذي ستسمح به، فإنها من الصعب أن تؤدي إما إلى ارتفاع عام في الأسعار أو إلى ذلك النقص في السلع الاستهلاكية الذي تظهر

من خلاله الآثار الأكثر ضررًا للتضخم. في الواقع فإن إحدى المزايا العظيمة للمخطط أنها توفر كبحًا تلقائيًّا لأي توسع قبل أن يصبح خطيرًا. لقد أخذنا في الاعتبار تشغيلها خلال فترة الكساد أولًا، لأن فعاليتها خلال فترة الازدهار تعتمد على التراكم السابق لمخزون السلع كما يحدث خلال فترة تباطؤ النشاط. غير أن الطريقة التي سيعمل بها النظام بينما يؤدي التحسن في النظرة العامة إلى تحريك الاحتياطيات النقدية المعطلة لا تقل أهمية.

لا يمكن أن يرتفع السعر الإجمالي للسلع الخام التي تتكون منها مجموعة السلع ما دامت السلطات النقدية قادرة على البيع من مخزونها عند الرقم الثابت. بدلًا من ارتفاع الأسعار وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنتاج مع زيادة الطلب، جنبًا إلى جنب مع عودة الأموال المتراكمة إلى التداول، سيتم تحرير السلع الخام من المخازن وحجز الأموال المستلمة لها. لن تكون المدخرات التي حققها الأفراد على شكل نقود خلال فترة الركود بلا فائدة ولكنها ستنتظر في شكل سلع خام جاهزة للاستخدام. نتيجة لذلك، لن يؤدي إحياء النشاط إلى حافز إضافي لإنتاج السلع الخام التي ستستمر بشكلٍ مستقر. هناك سبب لاعتبار الحافز المؤقت للتوسع المفرط في إنتاج السلع الأولية والخام، والذي كان يُعزى إلى الارتفاع الحاد في أسعارها في فترات الازدهار، من أخطر أسباب عدم الاستقرار العام. سيتم تجنب هذا تمامًا بموجب المخطط المقترح -على الأقل ما دام كان لدى السلطة النقدية أي مخزون تبيع منه. ولكن نظرًا لأنها ستمتلك بالضرورة احتياطيات كافية

لاسترداد كل النقد الإضافي المتراكم خلال فترة الركود (وأكثر من ذلك بكثير إذا تم جلب مخزونات السلع التي تحتفظ بها الحكومات عند بدء الخطة)، فمن شبه المؤكد أن الازدهار سيخمد من خلال انكماش التداول قبل استنفاد الاحتياطيات.

- ٧ -

كما أشرنا من قبل، يبدو المخطط معقدًا، ولكنه في الواقع سهل التشغيل للغاية. لن تكون هناك، على وجه الخصوص، حاجة إلى أن تتعامل السلطات النقدية أو الحكومة بأي شكل من الأشكال مباشرة مع العديد من السلع التي تتكون منها مجموعة السلع. يمكن ترك كل من تجميع الأذونات والتخزين الفعلي للسلع بأمان للمبادرة الخاصة. سيتولى السماسرة والتجار المتخصصون سريعًا مسألة جمع الأذونات ويطرحونها بمجرد أن ينخفض سعر السوق الإجمالي لها قليلًا عن الرقم القياسي ويسحبونها ويعيدون توزيعها على الأسواق المختلفة إذا ارتفع سعرها الإجمالي فوق هذا الرقم. في هذا الصدد، سيكون عمل السلطة النقدية آليًّا وتلقائيًّا مثل بيع وشراء الذهب في ظل النظام الذهبي.

هذا لا يعني أن الاقتراح لا يثير العديد من المشكلات، والتي لا يمكن مناقشتها بالكامل في هذا العرض الموجز. على الأقل تم النظر في أهم هذه المشكلات واقتراح حلول عملية لها في المنشورات المشار إليها بالفعل. لذكر عدد قليل فقط من هذه النقاط: يمكن تحمل تكلفة

التخزين المادي للسلع من الفرق بين الأسعار التي تشتري بها السلطة النقدية مجموعة السلع وتبيعها. (تجب ملاحظة أن تكلفة التخزين لن تشمل أي رسوم فائدة، لأن خسارة الفائدة سيتحملها طواعية أصحاب الأموال الصادرة مقابل السلع). يمكن حل المشكلات التي يثيرها تكوين مجموعة السلع والتغييرات الدورية التي ستصبح ضرورية من خلال تبني مبدأ موضوعي من شأنه إخراجها من دائرة الخلاف السياسي. وبالمثل، فإن مشكلات الاختلافات في الجودة والتميز حسب مكان التخزين وما شابه ذلك لا تثير صعوبات لا يمكن التغلب عليها. يجب أن نتذكر في هذا الصدد أنه لأغراض الخطة، فإن إدراج أهم نوع من أي سلعة سيكون له نفس التأثير تقريبًا على أسعار بدائله القريبة كما لو كان قد تم تضمينها هي نفسها.

بيد أنه يجب ذكر نقطتين بالأخص حتى في هذا العرض المختصر. الأولى، هي السمة المهمة للخطة التي مفادها أن السلطة النقدية يجب أن تكون مفوضة في ظروف محددة بدقة لقبول عقود للتسليم المستقبلي لأي سلعة بدلًا من أذونات السلع المخزنة. وهذا يحل الصعوبات التي قد تكون ناجمة عن النقص المؤقت في أي سلعة مدرجة في المجموعة، ويجعل من الممكن استخدام الاحتياطيات لبعض تدابير الاستقرار حتى بالنسبة لأسعار السلع الفردية. يمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، عن طريق استبدال «العقود الآجلة» بالسلع الحالية كلما ارتفع السعر الحالي بأكثر من نسبة مئوية محددة فوق السعر «المستقبلي».

النقطة الثانية، هي أنه إذا كان من المرغوب به الحفاظ على قيمة

الذهب أو منع الانخفاض السريع للغاية بها، فلن يكون من الصعب ربط قيمة الذهب مع مخطط السلع بطريقة تجعل قيمة الذهب تستقر في نفس الوقت مع النقود على الرغم من أن الذهب لن يكون له تأثير كبير على قيمة النقود. إن مسألة ما إذا كان هذا مرغوبًا في ضوء اهتمام الأمم بأكملها بالحفاظ على قيمة الذهب، وما إذا كان يجب القيام به للحفاظ على إنتاج الذهب إلى أجل غير مسمى بالقرب من مستواه الحالي، أو بالأحرى لإحداث انخفاض تدريجي ولكن يمكن التنبؤ به بالموارد المخصصة لها؛ هي مشكلة سياسية لا نحتاج إلى النظر فيها هنا. النقطة المهمة هي أن هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها ربط الذهب بالمخطط الجديد إذا كانت هناك رغبة في ذلك من دون الإضرار بمزايا المخطط.

سيكون من الصحيح على الأرجح القول إن جميع الحجج العقلانية التي يمكن تقديمها لصالح النظام الذهبي تنطبق بقوة أكبر على هذا الاقتراح الذي هو في نفس الوقت خالٍ من معظم عيوب النظام الذهبي. بيد أنه عند الحكم على جدوى الخطة، يجب ألا يُنظر إليها على أنها مجرد خطة لإصلاح العملة. يجب ألا يغيب عن الأذهان أن تراكم احتياطيات السلع سيظل بالتأكيد جزءًا من السياسة الوطنية، وأن الاعتبارات السياسية تجعل من غير المرجح أن تُترك أسواق السلع الخام، في أي مستقبل يمكننا التخطيط له، لتأخذ مسارها بنفسها. ومع ذلك، فإن جميع الخطط التي تهدف إلى التحكم المباشر في أسعار سلع معينة، هي عُرضة لأخطر الاعتراضات، ومن المؤكد أنها تسبب

صعوبات اقتصادية وسياسية خطيرة. حتى بصرف النظر عن الاعتبارات النقدية، فإن هناك حاجة ماسة إلى نظام يتم بموجبه أخذ هذه الضوابط من الهيئات المنفصلة التي لا يمكنها إلا العمل بطريقة تعسفية وغير متوقعة بشكل أساسي، وجعل الضوابط بدلًا من ذلك تخضع لقاعدة آلية ويمكن التنبؤ بها. إذا كان من الممكن دمج هذا مع إعادة بناء نظام نقدي دولي من شأنه أن يؤمِّن مرة أخرى للعالم علاقات عملات دولية مستقرة وحرية أكبر في حركة السلع الخام، فسيكون قد تم اتخاذ خطوة كبيرة في الاتجاه نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر ازدهارًا واستقرارًا.

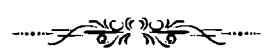

الفصل الحادي عشر

تأثير ريكاردو(*)

- ١ -

عندما قدمت في مقال حديث عن التقلبات الصناعية «الأطروحة الريكاردية المألوفة القائلة بأن ارتفاع الأجور سيشجع الرأسماليين على استبدال العمالة بالآلات»[١] تم ذلك تحت تأثير الوهم المتمثل في أن الحجة التي استخدمها [ريكاردو] لفترة طويلة يمكن ذكرها في شكل مألوف ومقبول بسهولة. لكن تم تبديد هذا الوهم من خلال التعليقات المختلفة على ذلك المقال[٢]؛ وأظهرتْ إعادة فحص الأدبيات السابقة حول هذا الموضوع موقفًا غريبًا إلى حد ما: ففي حين تم دعم الأطروحة واستخدامها من قبل العديد من الكُتَّاب منذ إطلاقها لأول مرة بواسطة ريكاردو[٣]، يبدو أنه لم يتم شرحها بشكل كافٍ.

(*) Reprinted from Economica, IX, No. 34 (new ser.; May, 1942), 127-52.

(1) Profits, Interest, and Investment (1939); d. also The Pure Theory of Capital (1941), chap. Xxvii.

(2) Cf. particularly the review of Profits, Interest, and Investment, by H. Townsend in the Economic Tournai, March, 1940, and T. Wilson, «Capital Theory and the Trade Cycle,» Review Of Economic Studies, June, 1940.

(3) The relevant passages of Ricardo›s Principles will be found mainly in Works, ed. McCulloch, pp. 26 and 241.

بالتحديد، على الرغم من أنها أمر أساسي في مناقشات الفائدة في أعمال بوم-بافرك وويكسيل وميزس، لم يوضحها أي من هؤلاء المؤلفين بشكلٍ مستفيض. إن الإشارات الموجزة المتكررة إليها في الأعمال النظرية العامة الأخرى في العصر الحديث[1]، والتي يبدو أنها تؤكد الانطباع بأنها مقبولة على نطاق واسع، تثبت عند الفحص أنها ليست غير كافية فحسب، بل تستند في كثير من الأحيان إلى تفكير خاطئ. على الرغم من أنه كان يتم التعامل معها على أنها أمر شائع في الدراسات الواقعية لتأثير الأجور المرتفعة على استخدام الآلات والماكينات، فيمكننا هناك أيضًا أن نبحث عبثًا عن حجة منطقية[2]. يمكن العثور على المناقشة الأشمل نسبيًا في الآونة الأخيرة في بعض المنشورات الألمانية[3]. ولكن عندما استخدم البروفيسور هيكس في إنجلترا قبل بضع سنوات الأطروحة في فصل من كتابه «نظرية الأجور»،

---

(1) E.g., N. G. Pierson, Principles-of Economics, I (1902), 219, 308; G. Cassel, Th~ Nature and Necessity of Interest (1903), p. 116; F. A. Fetter, Economic Principles (1915), p. 340; H. R. Seager, Principles of Economics (2d ed., 1917), pp. 278, 289; R. G. Hawtrey, TIle Economic Problem (1926), pp. 324 fl.; see also H. G. Hayes, «The Rate of Wages and the Use of Machinery,» and C. O. Fisher, «An Issue in Economic Theory: The Rate of Wages and the Use of Machinery,» in American Economic Review, 1923.

(2) E.g., G. von Schulze~Gaevernitz, Der Grossbetrieb (1892); J. Schrenhof, The Economy of High Wages (1893), pp. 33, 279; L. Brentano, Hours and Iflages in Their Relation to Production (1894); and J. A. Hobson, The Evolution of modern Capitalism (1894), p. 81.

(3) See particularly H. Neisser, «Lohnhöhe und Beschäftigungsgrad im Marktgleichgewicht,» Weltwirtschaftliches Archiv, Vol. XXXVI (October, 1932); and A. Kahler, Die Theorie der ArbeiterFreisetzung durch die Maschine (Leipzig, 1933), pp. 75 ff.

أنتج السيد شوف في مراجعته لهذا العمل ما أصبح الرد القياسي؛ وهو أنه، ما دام لم يتغير معدل الفائدة، فإن التغير العام في الأجور سيؤثر على تكلفة إنتاج طرق الإنتاج المختلفة بنفس النسبة (وهو أمر لا يمكن إنكاره) وبالتالي لا يمكنه أن يغير مزاياها النسبية (وهو ما لا يلزم بالضرورة من ذلك)[١]؛ وإزالة البروفيسور هيكس لاحقًا للفصل بأكمله الذي كان يوجد فيه المقطع الذي تم انتقاده يبدو أنه يعني أنه تخلى عن ذلك الزعم[٢]. وفي الآونة الأخيرة بدا أن السيد كالدور، في مقال سنتحدث عنه لاحقًا، مع الاعتراف بالمبدأ، يقصر أهميته على شروط خاصة إلى حد ما[٣].

لكن الأطروحة المعنية لها أهمية أكبر بكثير من السياق الخاص الذي تم استخدامها فيه في المناقشات الأخيرة. ليس من المستغرب أن يبدو أولئك الذين يرفضونها تمامًا في نفس الوقت غير قادرين على تحديد أي معنى لمفهوم العرض المحدود لرأس المال العيني[٤]، لأنه من خلال هذا التأثير سيتم الشعور في نهاية المطاف بندرة رأس المال العيني، أيًا كان مقدار ما قد يتأثر به معدل الفائدة بعوامل نقدية بحتة، وأنه يجب تعديل حجم الاستثمار في نهاية المطاف إلى مستوى

---

(1) J. R. Hicks, The Theory of Wages (1932), chap. ix, and G. F. Shove's review in Economic Journal, XLIII (September, 1933), 471.

(2) J. R. Hicks, «Wages and Interest: The Dynamic Problem,» Economic Journal, Vol. XLV (September, 1935).

(3) N. Kaldor, «Capital Intensity and the Trade Cycle, Economica, Vol. VI, No. 21 (new ser.; February, 1939); d. also his «Annual Survey of Economic Theory: The Recent Controversy on the Theory of Capital,» Econometrica. Vol. V, No.3 (July, 1937).

(4) See Pure Theory of Capital, esp. p. 147.

يتوافق مع الطلب على السلع الاستهلاكية. وبالتالي، فإن الأطروحة هي جزء أساسي من نظرية الإنتاج الأولية. إذا كان هذا صحيحًا، فإن عدم وجود اتفاق عليها سينجح في تفسير النزاع الحاد والذي لا يمكن حله على ما يبدو بين الاقتصاديين حول المشكلات الأكثر تعقيدًا للتقلبات الصناعية، وستظهر حاجة ماسة إلى توضيح أشمل للحجة التي تستند إليها الأطروحة.

ستتم محاولة القيام بهذا التوضيح هنا بمصطلحات تجعله مستقلًا قدر الإمكان عن النقاط المتنازع عليها في نظرية رأس المال، ومن دون تطبيق مباشر لمشكلات التقلبات الصناعية التي تتجاوز: (١) التركيز والتشديد العام على المدى القصير بدلًا من التأثيرات طويلة المدى، و(٢) التركيز على تأثير انخفاض بدلًا من ارتفاع الأجور بالنسبة إلى أسعار المنتجات، لأنه في هذا الشكل يبدو أن المبدأ ملائم بشكل خاص لاستكشاف الأزمات الصناعية. من أجل فصل الأجزاء المختلفة من الحجة، سيتم التعامل مع المشكلة على مراحل. سيُخصَّص القسم التالي لشرح المفاهيم المستخدمة ولعرض المبدأ العام بناء على افتراضات ستمكننا من تجاهل معدل الفائدة الاسمي. بعد إيضاح المبدأ العام على هذا النحو، ستتم مناقشة الطرق الملموسة التي من المحتمل أن يؤثر بها على طلب الاستثمار في القسم الثالث. وسيتم تناول التفاعل بين تأثير ريكاردو ومعدل الفائدة على القروض المالية في القسم الرابع، وستتم مناقشته أولًا على الافتراضات المتعلقة بعرض الائتمان التي تنطبق تقريبًا على العالم الحقيقي. في القسمين الخامس والسادس، سيتم

النظر في نفس المشكلة على افتراض «عرض الائتمان المرن تمامًا»، والذي، على الرغم من أنه غير واقعي للغاية، يثير مشكلات نظرية ذات أهمية كبيرة. في القسم الأخير سيتم إضافة بعض الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في أي محاولة للتحقق الإحصائي للنظرية.

- ٢ -

تؤكد الأطروحة المُسماة هنا بتأثير ريكاردو أن التغير العام في الأجور بالنسبة لأسعار المنتجات سيغير الربحية النسبية للصناعات المختلفة أو طرق الإنتاج التي تستخدم العمالة ورأس المال («العمالة غير المباشرة») بنسب مختلفة. تؤكد الأطروحة في شكلها الأصلي أن الارتفاع العام في الأجور بالنسبة لأسعار المنتجات لن يقلل من ربحية الصناعات أو الأساليب التي تستخدم رأس مال أكبر نسبيًا بنفس قدر تلك التي تستخدم رأس مال أقل نسبيًا. نحن معنيون هنا بشكل خاص بعكس هذا؛ أي بالافتراض القائل بأن الانخفاض العام في الأجور بالنسبة لأسعار المنتجات سيكون له التأثير المعاكس لذلك[1].

قد يكون التغير العام في العلاقات بين الأجور وأسعار المنتجات ناتجًا عن تغير عام في أسعار المنتجات، أو عن تغير عام في الأجور، أو عن تغير المعرفة التقنية أو الكميات المادية للعوامل الأخرى المتاحة

(١) كنتيجة لنقد قدمه ج. شوف *G. F. Shove* لهذه المقالة في مرحلة الإثبات، لم أعد متأكدًا من أن إثبات صحة الأطروحة في شكلها العكسي يثبت أيضًا صحة الأطروحة الأصلية.

التي تغير إنتاجية العمل. في حين أن أيًّا من هذه التغيرات قد يخدم غرضنا كمتغير مستقل، يجب علينا بالطبع ألا نتعامل بنفس الطريقة مع التغيرات في إنتاجية العمل التي تنتج عن الاختلافات في النسبة بين رأس المال والعمالة المستخدمة، نظرًا لأن هذا هو المتغير التابع في مشكلتنا.

سيكون نوع التغير الذي سنوضح على أساسه هنا الأطروحة هو الارتفاع العام في أسعار المنتجات النهائية (أو السلع الاستهلاكية، التي سنشير إليها فيما بعد فقط بـ«السلع») بينما يُفترض أن تظل الأجور النقدية ثابتة (وبالتالي تنخفض بالنسبة إلى أسعار السلع). سنفترض أن هذا الارتفاع في الأسعار ناتج عن زيادة الطلب، بسبب نمو الدخل المكتسب من إنتاج السلع الاستثمارية، وتجاوز المقدار الذي يمكن بعده زيادة إنتاج السلع بسهولة. سنفترض كذلك أن رواد الأعمال يتوقعون أن تظل أسعار السلع على الأقل لبعض الوقت عند المستوى الأعلى الجديد. لن يتم إجراء أي افتراض بشأن أي تغير في أسعار السلع الرأسمالية، وهذا جزء من مشكلتنا.

إن افتراض حدوث ارتفاع عام في أسعار السلع مع بقاء الأجور من دون تغير يعني، بطبيعة الحال، أن جميع الأجور تنخفض بالنسبة لأسعار السلع. من المهم تأكيد ذلك لأن الأطروحة غالبًا ما أُسيء فهمها على أنها تشير إلى حالة تتغير فيها فقط أجور العمال الذين يتعاونون مع الآلات بالنسبة للأسعار، بينما تظل الأجور المستخدمة في إنتاج الآلات

غير متأثرة[1]. يجب الاعتراف على الفور أنه مع مثل هذا التغير العام في مستوى الأجور بالنسبة للأسعار النهائية، فإن تكاليف إنتاج السلع النهائية بطرق مختلفة، إذا افترضنا معدل فائدة موحد، يجب أن تتغير بنفس النسبة. وزعمنا هو أنه على الرغم من ذلك، فإن جاذبية الاستثمار في الصناعات أو طرق الإنتاج المختلفة ستتأثر بشكل مختلف.

من أجل استبعاد، لأغراض هذا القسم، أي تأثير يمارسه معدل الفائدة الاسمي، سنفترض في الوقت الحالي أنه لا يوجد أي إقراض للمال من أي نوع خلال الفترة التي نهتم بها؛ أي أن رواد الأعمال إما أن يمتلكوا كل رأس المال الذي يستخدمونه ويُمنَعون فعليًّا من إقراض أي منه، أو أن يكونوا مقيدين من خلال تقنين وترشيد صارم للائتمان. ومع ذلك، سنفترض أنه قبل حدوث الارتفاع في أسعار السلع، كانت معدلات العائد على رأس المال هي نفسها في جميع الشركات. من خلال استبعاد أي اعتبار لمعدل الفائدة في مناقشة آثار التغيرات في أسعار السلع، فإننا، في الوقت الحالي، نتجنب عمدًا ما سيصبح فيما بعد مشكلتنا الرئيسية. غير أن هذا التأجيل المؤقت للمسألة المركزية سيساعدنا على عزل الأجزاء الأساسية من الحجة التي يبدو أنها لا تزال بحاجة إلى الإيضاح.

---

(١) بينما تشوش العديد من المؤلفين اللاحقين بشأن هذه النقطة، افترض ريكاردو بوضوح حدوث تغيير عام في الأجور، حيث كانت نقطة البداية في مناقشته الموجزة للمشكلة برمتها هي السؤال: هل إذا ارتفعت الأجور بنسبة ١٠٪ «لن ترتفع أسعار الآلات» بنفس القدر؟

انظر: *Works, ed. McCulloch, p. 26*

وبالتالي، فإن مشكلتنا الحالية هي كيف سيؤثر ارتفاع أسعار السلع، مع عدم تغير الأجور، على التوزيع الحالي للأموال الواقعة تحت سيطرة رواد الأعمال بين الإنفاق على الأجور (أو الاستثمار في «رأس المال المتداول») والإنفاق على الآلات (الاستثمار في «رأس المال الثابت»). لتجنب التعقيدات الناشئة عن التغيرات في أسعار المواد الخام، وما إلى ذلك، والتي ناقشتها في مكان آخر[1]، يمكننا أن نفترض أن الشركات التي نحن معنيون بها كلها من النوع الذي يمثله مصنع الطوب على أرض حدية حيث لا تنتج العمالة جميع المواد الخام فحسب، بل ينتجون أيضًا الوقود.

يتبقى تقديم مقياس واضح، وبقدر الإمكان، غير مثير للجدل للنِّسب التي يتم فيها الجمع بين رأس المال والعمالة في مختلف الشركات وأساليب الإنتاج الممكنة. لغرضنا الحالي، فإن المقياس الأكثر ملاءمة الذي يتميز أيضًا بميزة كونه مألوفًا لرواد الأعمال هو مفهوم «معدل الدوران» المطبق إما على رأس مال الشركة بأكمله أو على أي جزء منه. إن حقيقة أن بعض الشركات يمكن أن تتوقع «دوران» رأس مالها (أي إعادة الاستثمار من الإيرادات الحالية بمبلغ يساوي رأس مالها) مرة واحدة كل شهرين، بينما يمكن أن يتوقع البعض الآخر القيام بذلك مرة واحدة فقط كل خمس سنوات أو حتى عشر سنوات، وأن معدل الدوران هذا يعتمد، على الأقل جزئيًا، على طبيعة العمل وطبيعة الأساليب المعتمدة هي حقيقة مألوفة. وبالمثل، سيكون صحيحًا أيضًا

(1) *Profits. Interest. and Investment. pp. 29 ff.*

أنه داخل أي شركة معينة سيحدث «دوران» لبعض أجزاء أصولها، أو تحويلها بالكامل إلى نقد وإعادة استثمارها اثنتي عشرة مرة في السنة، في حين يمكن تعويض أجزاء أخرى بالكامل واستبدالها مرة واحدة فقط كل عشرين سنة. يعبر «معدل الدوران» (كعدد صحيح أو كسر) عن عدد مرات دوران رأس المال خلال عام واحد. نظرًا لأنه سيكون من الملائم وجود صفة تصف الشركات أو الأساليب ذات معدل الدوران المرتفع أو المنخفض نسبيًّا، فسوف نستخدم أحيانًا، لأسباب ستكون واضحة، المصطلح الفني «أكثر رأسمالية» للشركات أو الأساليب ذات معدلات الدوران المنخفضة نسبيًّا، و«أقل رأسمالية» للشركات أو الأساليب ذات معدلات الدوران العالية نسبيًّا.

يوفر مفهوم معدل دوران رأس المال نقطة انطلاق مفيدة بشكل خاص لمناقشتنا، لأن التغيرات في العلاقة بين الأجور والأسعار ستؤثر بوضوح في المقام الأول على المكاسب المحققة في كل مرة يمكن فيها بيع منتج ناتج من نفقات معينة. ما دام أسعار السلع ظلت مرتفعة بالنسبة للتكاليف، فسيكون الفارق مصدرًا لربح نسبي معين على رأس المال في كل مرة يدور فيها رأس المال، وأي ارتفاع في أسعار المنتجات بالنسبة للتكاليف سيُمكِّن رواد الأعمال من تحقيق أرباح أعلى لكل وحدة زمنية من رأس مالهم المحدد وفقًا لقدرتهم على تدوير رأس مالهم بشكل متكرر.

في حالة التوازن طويل الأمد الذي نفترض أنه كان موجودًا قبل ارتفاع الأسعار، وهو الوضع الذي يكون فيه معدل العائد على رأس المال

هو نفسه لجميع الشركات، فإن العلاقة بين معدل الدوران والمكاسب النسبية على كل دوران تكون بسيطة جدًّا. من أجل تجنب المصطلح الغامض «ربح»، سنستخدم من الآن فصاعدًا المصطلحات التالية: (١) النسبة المئوية الصافية للعائد السنوي على إجمالي رأس مال الشركة (أو على أي جزء منه نجد أنه من الضروري حسابه بشكل منفصل)، مخصومًا منها «أجور الإدارة» وعلاوة المخاطرة، سنسميها «معدل العائد الداخلي». في وضع التوازن طويل الأمد الذي أشرنا إليه للتوِّ، فإن معدلات العائد الداخلية هذه تكون هي نفسها لجميع الشركات ولكل جزء من رأس مال أي شركة. (٢) المكسب النسبي على كل عملية بيع، وبالتالي على رأس المال عند كل معدل دوران، معبرًا عنه بالنسبة المئوية، سنسميه «هامش الربح». عندما نتذكر أن معدل الدوران يعبر عن عدد مرات تجاوز إجمالي المبيعات (أو بالأحرى تكاليف المنتجات المباعة في السنة) قيمة رأس مال الشركة، فمن الواضح أنه إذا كان معدل العائد الداخلي موحدًا لجميع الشركات، يجب أن تتغير هوامش الربح بشكل عكسي مع معدلات الدوران. وبالتالي، إذا سمينا معدل العائد الداخلي I، ومعدل الدوران T، وهامش الربح M، فسيتم تمثيل العلاقة كالآتي:

$$I = TM$$

أو

$$M = \frac{I}{T}.$$

إذا كان المعدل الداخلي، على سبيل المثال، هو ٦٪، فإن هامش ربح الشركة التي يكون معدل دوران رأس مالها ست مرات في السنة يجب أن يكون ١٪، في حين أن الشركة التي يدور رأس مالها مرة واحدة فقط كل عامين يجب أن تربح ١٢٪ على جميع المبيعات، بينما الشركة التي يدور رأس مالها مرة واحدة فقط كل عشر سنوات ستجني هامش ربح بنسبة ٦٠٪[١].

كيف ستتأثر معدلات العائد الداخلية هذه للشركات المختلفة بالارتفاع العام في الأسعار بنسبة ٥٪ على سبيل المثال؟ نظرًا لأن هذا الارتفاع يعني زيادة متناسبة في الإيرادات من بيع أي كمية من السلع والتي لم تتغير تكلفة إنتاجها، فهذا يعني إضافة واضحة إلى هوامش الربح المكتسبة على كل معدل دوران تساوي مقدار الارتفاع في الأسعار. بالنسبة للشركات الثلاث التي درسناها للتوِّ على سبيل التوضيح، فإن الأولى (بمعدل دوران سنوي $T = 6$) ستجد أن هامش ربحها قد زاد من ١ إلى ٦٪؛ والثانية ($T = 1$) سيزيد هامش ربحها من ٦ إلى ١١٪؛ والثالثة ($T = 1/10$) سيزيد هامش ربحها من ٦٠ إلى ٦٥٪. بضرب هوامش الربح هذه بمعدلات الدوران المقابلة، نحصل على معدلات عائد داخلية جديدة تبلغ ٦ × ٦ = ٣٦ في الشركة الأولى، و١ × ١١ = ١١ في الشركة الثانية، و١/ ١٠ × ٦٥ = ٦,٥ في الشركة الثالثة[٢].

---

(١) لتبسيط العمليات الحسابية، يتم تجاهل الفائدة المركبة.

(٢) توضح هذه الأرقام، بالطبع، تأثير ارتفاع الأسعار على أرباح الشركات المختلفة، وسوف تتغير من خلال التعديلات في النسب المكونة لرأس مالها، والتي سنناقشها لاحقًا.

في ظل الظروف المفترضة، لا يمكن لهذه الاختلافات في معدلات العائد الداخلية للشركات المختلفة، على المدى القصير، إحداث أي تغير في رأس المال الموجود تحت تصرفهم (بما يتجاوز أي إعادة استثمار للأرباح)؛ على الرغم من أن تأثير هذه الاختلافات في العالم الحقيقي على توزيع رأس المال بين الشركات سوف يُرى بسهولة. لذلك دعونا ننتقل من الفروق بين الآثار على العائد للشركات المختلفة إلى الفروق بين آثار نفس التغير على معدل العائد على الأجزاء المختلفة من رأس مال أي شركة. إن مفهوم معدلات الدوران ومعدلات العائد المنفصلة على أجزاء مختلفة من رأس مال أي شركة (المعروف بالتأكيد، على الرغم من أنه ربما لم يتم تحديده بدقة في الممارسة) يعتمد على إمكانية التأكد من المساهمة الحدية للأجزاء المختلفة من رأس المال في الإنتاج. وهذا بدوره يعتمد بالطريقة المألوفة على إمكانية تغيير النسب التي يتم فيها الجمع بين الأشكال المختلفة لرأس المال. سنشرح في القسم التالي سبب اعتقادنا أن هذه القابلية للتباين مرتفعة إلى حد كبير، حتى على المدى القصير. أما الآن، سنكمل على افتراض أن هذا صحيح وأننا بالتالي في وضع يسمح لنا بتحديد معدل دوران وكذلك الإنتاج الحدي، لأي جزء من رأس مال الشركات، وبالتالي هامش الربح المكتسب.

يمكننا أن نستخدم لغرض هذا التحليل نفس المثال التوضيحي الرقمي الذي استخدمناه للتوِّ فيما يتعلق بشركات مختلفة؛ أي يمكننا أن نفترض أنه، بالنسبة للأجزاء الرئيسية المكونة لرأس مال الشركة المعينة

التي نعتبرها الآن، فإن معدلات الدوران هي ٦ للمبالغ المستثمرة في الأجور الحالية، و١ لأجزاء التشغيل من أدوات الماكينة... إلخ، و١/ ١٠ للآلات الثقيلة، والمباني، وما إلى ذلك. سنفترض مرة أخرى أنه بعد تحديد معدل عائد داخلي موحد بنسبة ٦٪، ارتفعت أسعار المنتجات بنسبة ٥٪، ونتيجة لذلك، فإن المعدلات الداخلية للعائد المحقق على أنواع مختلفة من رأس المال ارتفعت كما كان من قبل إلى ٣٦٪ و١١٪ و٥ ,٦٪ على التوالي. من الواضح أن هذا يمكن أن يكون مؤقتًا فقط إذا كان من الممكن تغيير النسب بين أشكال رأس المال بمعدلات دوران مختلفة. سيكون من المربح الآن إعادة توزيع النفقات الحالية لزيادة الاستثمار في رأس المال ذي معدل الدوران المرتفع وتقليل الاستثمار في رأس المال ذي معدل الدوران المنخفض. سيستمر هذا التغير حتى تصبح معدلات العائد المتوقعة هي نفسها مرة أخرى على جميع أشكال الاستثمار، وسيستمر الاستثمار الحالي في هذا الشكل الجديد ما دامت نفس الظروف تستمر، حتى يتكيف رأس مال الشركة بالكامل في النهاية مع الظروف الجديدة. نتيجة لذلك، سيتم إنشاء معدل عائد داخلي جديد وموحد مرة أخرى للشركة في مكان ما بين قيمتَي ٥ ,٦ و٣٦٪، وعند هذا المعدل الجديد للعائد سيكون إجمالي العائد الذي يمكن جنيه من الموارد المحدودة للشركة (المعززة فقط بأرباح إضافية معاد استثمارها) قد وصل إلى الحد الأقصى.

على الرغم من توحيد معدلات العائد الداخلية مرة أخرى لأي شركة، فإنها ستظل مختلفة بالنسبة للصناعات المختلفة (وإلى حد

أقل) للشركات المختلفة في نفس الصناعة. إن تحديد المعدل الداخلي لأي شركة سيعتمد على التكوين الأصلي لرأس مال الشركة، وعلى الدرجة التي سيتم فيها رفع التكاليف عن طريق أي انتقال إلى طرق أقل رأسمالية. ولكن، بشكل عام، ستظل معدلات العائد أعلى في الصناعات التي تحتاج، بسبب طبيعة منتجاتها، إلى رأس مال أقل نسبيًّا، وأقل في الصناعات التي تحتاج إلى رأس مال أكبر نسبيًّا، على الرغم من أن كلا النوعين من الصناعات يميل إلى التغيير بقدر الإمكان لأساليب الإنتاج الأقل رأسمالية.

- ٣ -

قبل المضي قدمًا، سيكون من المستحسن النظر بإيجاز في الأهمية الكمية المحتملة على المدى القصير للظاهرة التي تم النظر فيها. تم التعبير عن الاعتقاد، الذي يبدو أنه منتشر على نطاق واسع، بأنه على الرغم من أن الحجة قد تكون صحيحة، فإن الأهمية العملية للتأثير المعني يمكن أن تكون صغيرة. على الرغم من أنه قد يكون من الملائم تأجيل هذه الاعتبارات ذات النوع الأكثر واقعية إلى أن تكتمل الحجة النظرية، فمن المرجح أيضًا أننا إذا تناولناها الآن فسنمحو الشعور بنفاد الصبر لدى القارئ الذي قد يشعر بأن كل هذه الحجة المطولة ستكون ضائعة على نقطة ستكون أهميتها العملية، حتى لو تم إثباتها، ذات تأثير ضئيل يمكن إهماله.

ومع ذلك، يبدو أن هذا الاعتقاد السائد على نطاق واسع مبني على فكرة خاطئة. بالطبع، لا يمكن تغيير النسبة التي يتم فيها استخدام رأس المال الثابت ورأس المال المتداول (أو الآلات المعمرة أو الموفرة للعمالة) في الإنتاج إلا بشكل تدريجي وببطء على مدى فترة طويلة من الزمن. لكن هذا ليس المغزى. فنحن لا نهتم بالنِّسب بين الأرصدة الحالية لرأس المال الثابت ورأس المال المتداول ولكن بالمعدلات النسبية التي ستنفق بها الشركات نفقاتها الحالية على تجديد (أو إضافة) هذين النوعين من الأصول الرأسمالية. هنا تشير كل من الخبرة الشائعة والاعتبارات العامة إلى أن هذه النسبة تكون متغيرة بدرجة كبيرة على المدى القصير.

من المرجح أن يكون الانطباع الخاطئ ناتجًا عن نوع التوضيحات المستخدمة في وصف الانتقال من الأساليب الأقل إلى الأكثر رأسمالية، والتي توجد بشكل شائع في الكتب الدراسية وتصف المواقف البديلة للتوازن طويل الأجل. إن الحالات والأمثلة المألوفة «للتغيرات في طريقة الإنتاج» من خلال استبدال جميع الآلات بآلات من نوع آخر، أو استبدال الآلات الأقل تعميرًا بالأكثر تعميرًا، أو الآلات الأقل توفيرًا لليد العاملة بآلات أكثر توفيرًا لليد العاملة، أو العمليات التي تكون أقصر تمامًا بواسطة عمليات أطول؛ هي حالات تشدد على جانب قد يبدو بالفعل غير مهم نسبيًّا على المدى القصير. لإدراك كيف يعمل نفس الاتجاه بقوة مماثلة على المدى القصير، يجب أن نتغلب على آرائنا السابقة من خلال «الإحصائيات المقارنة» للكتب المدرسية،

ونحاول التفكير بشكل أكثر واقعية في القرار الملموس الذي سيتعين على رواد الأعمال اتخاذه باستمرار.

يمكننا توضيح ذلك فقط في مساحة محدودة من خلال أمثلة مختارة. لكنها، كما آمل، ستظهر مدى اتساع نطاق الاختلافات الممكنة على المدى القصير جدًّا.

علينا أن نفكر في رواد الأعمال المجهزين في أي لحظة بمخزون معين من الآلات المعمرة التي لا يحتاج سوى جزء صغير منها إلى الاستبدال خلال أي فترة زمنية قصيرة. إذا كانت قد ظلت الظروف على ما كانت عليه، لكانوا قد استمروا فترة بعد فترة لاستثمار مخصصات الاستهلاك المكتسبة في آلات من نفس النوع. لكنهم سيفعلون ذلك لمجرد أن هذه ستكون الطريقة الأكثر ربحية لاستخدام أموالهم، ويجب ألا نفترض أنهم سيستمرون في ذلك بعد تغير الظروف. فعندما يزداد الطلب، سيكون هناك عدد من الطرق الممكنة لزيادة الإنتاج بخلاف مضاعفة الآلات من النوع الذي كانوا يستخدمونه من قبل. إذا لم يتمكنوا من الاقتراض من أجل خفض معدلهم الداخلي إلى المستوى السابق، فسيبدو بعض من هذه الطرق أكثر ربحية من تلك المستخدمة من قبل.

سيكون هناك نوعان رئيسيان من التغييرات التي ستبدو الآن مفيدة: قد يستخدم رائد الأعمال آلاته الحالية بشكل مكثف (أي بمزيد من العمالة) -مُستخدمًا لهذا الغرض جزءًا من الأموال التي كان من الممكن استثمارها لاستبدال الآلات بآلات جديدة من نفس النوع- أو

قد يستبدل تلك الآلات التي تبلى بعدد أكبر من الآلات الأرخص. من المرجح أن يتم اللجوء إلى كلتا الطريقتين، على الرغم من أن الطريقة الأولى ربما تكون الأكثر أهمية.

تتمثل الطرق الواضحة لزيادة الإنتاج بسرعة مع ارتفاع أسعار السلع في العمل لساعات إضافية، وإدخال ورديات عمل مزدوجة أو ثلاثية، وتقديم مساعدة إضافية على الآلات الموجودة لإراحة العمال من العمليات الإضافية، إلخ. سيؤدي هذا عادةً إلى زيادة تكاليف العمالة لكل وحدة من الإنتاج، وهذه الحقيقة ستمنع استخدام هذه الأدوات والأساليب قبل ارتفاع الأسعار. ولكن إذا أدى اعتماد أي من هذه الأساليب إلى زيادة تكلفة العمالة الحدية لكل وحدة إنتاج بنسبة ٤٪ على سبيل المثال، فإن هذا، مع ارتفاع الأسعار بنسبة ٥٪، لا يزال يترك ربحًا إضافيًّا بنسبة ١٪، والذي، مع معدل دوران يساوي ٦، سيجعل معدل العائد الداخلي على هذا الشكل من الاستثمار لا يزال ١٢٪ مقارنة بـ٥ ,٦٪ على الآلة ذات معدل الدوران المساوي لـ١/ ١٠. وبالتالي، ستصبح طريقة الإنتاج الأكثر تكلفة تلك هي الطريقة التي يمكن من خلالها، مع الموارد المحدودة المتاحة لرائد الأعمال، تحقيق أكبر الأرباح؛ وسيزداد تعاون العمالة مع الآلات حتى يجعل انخفاض العائد على الأموال المستثمرة في المزيد من العمالة وزيادة العوائد على الأموال المستثمرة في الآلات معدلَي العائد متساويين مرة أخرى عند رقم متوسط.

إن أنواع التغيرات في الآلات المستخدمة والتي يجب أخذها في

الاعتبار حتى على المدى القصير ستكون عديدة بنفس القدر، وسيكون لها أيضًا التأثير المتمثل في رفع التكاليف الحدية. ستكون هناك، في المقام الأول، احتمالية الصيانة الضعيفة، والإصلاحات المؤقتة المحدودة بدلًا من الإصلاحات الشاملة، وفترات إيقاف العمل الأقصر والأقل من أجل الفحص والإصلاح، مما يقلل من الكفاءة ويقصر من عمر الآلات الحالية، ولكن قد تكون لذلك فائدة وقيمة إذا كان بالإمكان زيادة الإنتاج الحالي. ستكون هناك، ثانيًا، احتمالية عدم التجديد التام، ليس، بالطبع، للأجزاء الأساسية من المعدات، ولكن للعديد من الأجهزة والأدوات المساعدة للعمالة، مثل المغذيات الأوتوماتيكية والأدوات الأخرى التي يمكن القيام بمهامها يدويًا. ثالثًا، ستكون هناك احتمالية لاستخدام آلات قديمة أو مستعملة بدلًا من الآلات الجديدة. تمتلك العديد من المصانع القديمة قدرًا معينًا من هذه الآلات القديمة للاستخدام المؤقت لتلبية متطلبات وقت الذروة أو في حالات الطوارئ التي لن تدفع من أجلها مقابلًا وتحتفظ بآلات جديدة في مخزونها الاحتياطي. يوجد في العديد من المجالات توريد للآلات المستعملة التي يمكن استخدامها بنفس الطريقة. رابعًا، وأخيرًا، ستكون هناك احتمالية لاستبدال تلك الآلات التي تتآكل وتبلى بآلات جديدة ولكنها أرخص وأقل كفاءة. وما دام معدل العائد الداخلي لأي شركة ظل أعلى مما كان عليه من قبل، فقد يكون من المربح شراء آلتين أقل كفاءة بسعر واحدة أكثر كفاءة، إذا كانت الآلتان الأقل كفاءة تسمحان للشركة، على الرغم من مساعدة المزيد من العمالة، بزيادة الإنتاج أكثر من الآلة الأكثر كفاءة.

إذا أخذنا في الاعتبار تأثير كل هذه التغيرات المحتملة، ليس على النسبة التي يتكون بها مخزون رأس مال أي شركة من أجزاء مختلفة، ولكن على المعدلات التي يتم بها إنفاق نفقاتها الحالية على أنواع مختلفة من الموارد، أو على النسبة التي يتم فيها توزيع إجمالي الإنفاق بين رأس المال الثابت والمتداول؛ يبدو أنه من الواضح أنه نتيجة للتغيير العام في أسعار السلع، يمكن إحداث تغييرات كبيرة في تلك القيم الأخيرة في وقت قصير نسبيًّا. في الحالات القصوى، قد يكون من المربح حتى لرواد الأعمال التوقف مؤقتًا عن كل طلب على الآلات وزيادة الإنتاج بشكل كبير لفترة طويلة. ولكن في حين أن هذه النتيجة المتطرفة قد لا تكون مرجحة، إلا أنه لا يبدو من غير المرجح أن ينخفض الطلب على أنواع معينة من المعدات الجديدة تمامًا. قد يبدو هذا مرجحًا بشكل خاص، كما هو الحال في حالة المباني ومعظم الآلات الثقيلة، حيث يتعين تصنيع المعدات حسب الطلب وسيتعين على المشتري وضع مبالغ كبيرة فيها خلال فترة الإنتاج من دون جلب أي عائد حالي؛ قد يبدو الأمر نفسه صحيحًا في أي مكان يتم فيه الانتقال التدريجي إلى نوع جديد من الآلات (على سبيل المثال، آلات موفرة للعمالة) ولكن أكثر تكلفة، والتي سيتم إيقافها الآن؛ وعمومًا حيثما كان التغيير في أساليب الإنتاج المعتمدة سيشمل تغييرًا من المعدات التي صنعتها مجموعة من الناس إلى تلك التي صنعتها مجموعة أخرى من الناس. وبقدر ما يكون أي عمل مُخصصًا لإنتاج نوع المعدات، الذي يتناقص عليه الطلب الآن أو يتوقف تمامًا، فإن نتيجة ارتفاع الطلب النهائي ستكون بالتالي البطالة في صناعات السلع الرأسمالية.

- ٤ -

علينا الآن أن نقدم إمكانية اقتراض الأموال بمعدلات فائدة يحددها السوق ولا تكون بالضرورة مُتغيرة استجابة لزيادة الطلب على الأموال. في هذا القسم، سننظر في مدى تعديل ذلك للاستنتاجات التي تم التوصل إليها حتى الآن إذا وضعنا افتراضات تتوافق تقريبًا في أهم الجوانب مع الظروف في العالم الحقيقي، والتي ستمكننا بالتالي من الحكم على الأهمية العملية لاستنتاجاتنا. سيتم تأجيل حالة «العرض المرن تمامًا للائتمان» المثيرة للاهتمام للغاية من الناحية النظرية ولكن غير المهمة عمليًّا إلى القسم التالي.

ويظهر التمييز الحاد بين الحالتين من خلال التطبيق المتكرر والمضلل لمشكلة فئة «المنافسة المثالية»؛ هذا المفهوم غير مناسب لها تمامًا، وذلك ببساطة لأن القروض المتتالية (الإضافية) لنفس المقترض لن تمثل أبدًا «نفس السلعة» بالمعنى الذي يُستخدم فيه المصطلح في نظرية المنافسة. بينما تعني «المنافسة المثالية» في سوق أي سلعة ما أن أي مشترٍ بمفرده يمكنه شراء أي كمية يريدها بسعر السوق المحدد، سيكون من السخف بالطبع افتراض أنه حتى في أكثر أسواق المال مثالية في التنافس، فإن كل مقترض (أو، في هذا الصدد، أي مقترض) يمكن أن يقترض أي مبلغ يشاء بمعدل الفائدة المحدد. ما يمنع ذلك هو حقيقة أنه في ظل ظروف معينة، لا يكون الضمان الذي يجب على

المقترض تقديمه جيدًا بالنسبة لمبلغ كبير كما هو الحال بالنسبة لمبلغ صغير. ونتيجة لذلك، سيتعين على كل مقترض محتمل أن يواجه منحنى عرض للائتمان مائلًا إلى الأعلى؛ أو بالأحرى ليس منحنى عرض مستمر، ولكن «منحنى» تصاعدي على درجات، مما يوضح أن معدل الفائدة، على الرغم من ثباته ضمن حدود معينة، سوف يرتفع بخطوات بارزة كلما تم الوصول إلى أحد الحدود التي يمكن للمقترض الاقتراض عندها بمعدل معين.

إن العامل الأكثر أهمية، وإن لم يكن العامل الوحيد، الذي يحد من قدرة الاقتراض لشركة ما بأي معدل فائدة معين، هو حجم رأس المال المملوك لها. وكقاعدة عامة، لن يرغب المصرفيون في إقراض أي شركة أكثر من نسبة معينة من رأسمالها، ويحرصون جيدًا على ألا تقترض أي شركة في نفس الوقت من أكثر من بنك واحد؛ وبعد هذا الحد، لن تتمكن الشركة من الحصول على أموال إلا بمعدل فائدة أعلى، أو بشروط أكثر صعوبة من نوع آخر. سيتم تعزيز هذه الحدود على مبالغ الأموال التي يمكن لأي شركة جمعها لزيادة إنتاجها بشكل أكبر عندما تقدم البنوك قروضًا فقط للاستثمار في رأس المال المتداول، وترفض بشكل فعال توفير الأموال للاستثمار في رأس المال الثابت. الحقيقة العامة التي يجب أن نتذكرها في هذا الصدد هي أن، في الإطار المؤسسي الحالي، الإقراض (بالمعنى الدقيق للكلمة)، ولا سيما الإقراض قصير الأجل، سيضمن تنقل رأس المال فقط إلى مدى محدود، وأنه في عالم توجد فيه المخاطر على الدوام، لن يكون كافيًا في حد ذاته

لتحقيق معادلة لمعدلات العائد على رأس المال المستثمر في شركات مختلفة، أو لتعديل وضبط هذه المعدلات تمامًا وفق معدل فائدة معين في السوق. لهذا السبب، بالإضافة إلى الإقراض، فإن تحويلات رأس المال عن طريق المشاركة الكاملة في العمل التجاري وما ينطوي عليه من مخاطر؛ أي التغييرات في رأس المال المساهم أو ما قد نصفه عمومًا باسم «رأس المال الخاص» (في مقابل رأس المال المقترض) من الشركات ستكون ضرورية. لكن هذه العملية الأخيرة هي بالضرورة أبطأ بكثير من تقديم قروض بنكية إضافية، وبالتالي سيكون صحيحًا في كثير من الأحيان أن معظم الشركات لن تكون قادرة على المدى القصير على جمع رأس المال بالقدر الذي يمكن أن تستخدمه بشكل مربح، أو أنها ستكون قادرة على القيام بذلك فقط بمعدلات أعلى بكثير من «سعر السوق».

هذا لا يعني أن الحد الأقصى الذي ستتمكن الشركة من اقتراضه بمعدل فائدة معين سيكون ثابتًا بشكل صارم بما يتناسب مع رأس مالها. إن مدير الشركة الذي يمكنه إقناع مدير البنك بأن لديه فرصة استثنائية لتحقيق أرباح كبيرة من رأس مال إضافي، وبالتالي يمكنه توفير هامش أمان كبير في حال ثبت أن تفاؤله غير مبرر تمامًا سيكون قادرًا على الاقتراض نسبيًّا أكثر من الآخرين. بشكل عام، عندما تكون الآفاق المستقبلية جيدة، قد تكون جميع الشركات قادرة على الاقتراض بما يتناسب مع رأس مالها أكثر مما تقترضه عندما تكون الآفاق والتوقعات سيئة. ستنتقل «منحنيات» العرض المتدرجة للائتمان التي تواجهها

جميع الشركات إلى اليمين كلما تتحسن الآفاق العامة (وإلى اليسار عندما تسوء الآفاق)، وهذه التحولات الجانبية لمنحنيات العرض سوف تعمل بشكل متكرر، وغالبًا ما يتم استخدامها بشكل متعمد، بنفس الطريقة تمامًا مثل التغير المباشر في معدل الفائدة (أي زيادة أو خفض المنحنى بالكامل).

ولكن، على الرغم من أنه من المرجح أن تؤدي أي زيادة عامة في الأرباح المتوقعة إلى زيادة المبالغ التي يمكن للشركات اقتراضها، فإنها ستزيد في كثير من الحالات المبالغ التي ترغب في اقتراضها بمعدلات الفائدة الحالية، وبالتالي ستصل بالشركات إلى الحد الأقصى الذي بعدما تتجاوزه يمكنها زيادة رأس المال فقط بتكاليف أعلى. على الرغم من أنه سيكون هناك، وفقًا لمعدل الفائدة السائد، طلب غير مُلبى، فإن هذا الطلب لن يكون طلبًا «فعالًا»، لأنه لن يندرج ضمن الفئات التي تنطبق عليها المعدلات السائدة، وبالتالي ستظل هذه المعدلات من دون تغيير. الوضع مشابه لما يحدث بسبب تقنين أو ترشيد الائتمان، فهو سيرتفع، من دون تدخل من سلطة أو محتكر ما، بل فقط نتيجة لوجهات النظر التي تتبناها البنوك حول «الجدارة الائتمانية» للمقترضين.

ليست هناك حاجة إلى توضيح أنه كلما كانت المبالغ التي يرغب الناس في اقتراضها بمعدل الفائدة الحالي أكبر من المبالغ التي يمكنهم الحصول عليها بهذا المعدل، كانت هذه المبالغ وليس سعر السوق السائد هي التي تحدد معدلات العائد الداخلية للشركات المختلفة. كما هو الحال في الموقف الذي تمت مناقشته في القسم الأخير،

ستكون هذه المعدلات الداخلية مختلفة بالنسبة للشركات المختلفة وفقًا للظروف التي تم ذكرها حينها (والتي يجب أن نضيف عليها الآن القيود المفروضة على تسهيلات الاقتراض لأي شركة معينة)، وسيكون استثمار كل شركة محكومًا بالمعدل الداخلي الخاص بها، والذي قد يكون أعلى بكثير من معدل السوق، والذي ربما لم يتغير على الإطلاق. سيؤدي ارتفاع المعدلات الداخلية إلى تغيير عام إلى طرق إنتاج أقل رأسمالية، تختلف في المدى وفقًا لتغير المعدل الداخلي في الشركات المختلفة.

ومع ذلك، لا يزال هناك سؤال حول ما إذا كان سيؤدي ذلك إلى تقليل الدرجة التي سترتفع بها معدلات الشركات الداخلية إلى مقدار ما يمكنها الحصول عليه من الائتمان الإضافي، وبالتالي إلى الدرجة التي ستتحول بها نحو أساليب وطرق إنتاج أقل رأسمالية، مقارنة بالحالة التي لا يتوفر فيها ائتمان إضافي على الإطلاق. المشكلة التي تظهر هنا هي نفسها التي نعتزم تناولها في شكلها الأكثر عمومية في القسم التالي، لأنه إذا كانت أطروحتنا صحيحة حتى عندما يكون عرض الائتمان مرنًا تمامًا، فيجب أن تنطبق أكثر في الحالة الحالية. لذلك يمكننا أن ننتقل فورًا إلى هذه الحالة «الأقوى».

- ٥ -

إن الافتراض القائل بأن عرض الائتمان بمعدل فائدة معين هو مرن تمامًا ليس فقط غير واقعي، ولكن عندما نفكر في آثاره، يكون خياليًا تمامًا، ويجعل التحليل معقدًا نوعًا ما. ولكن، لأنه يضعنا وجهًا لوجه مع مشكلة نظرية أساسية، فهو يستحق عناء تناوله. إنه يطرح في أنقى صوره مسألة العلاقة بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية التي تؤثر على الربحية النسبية لأساليب الإنتاج المختلفة.

إن الزعم القائل بأنه إذا كان عرض الائتمان مرنًا تمامًا، فلا بد أن يكون معدل الفائدة الاسمي هو الذي يحدد أي أشكال الاستثمار هي الأكثر ربحية؛ هو زعم قد يعتمد على أي من مقولتين يجب التمييز بينهما بوضوح: يمكن تأكيد أنه في هذه الحالة، يجب بالضرورة تعديل علاقات السعر والتكلفة (أو العلاقة بين الأجور وأسعار السلع) إما عن طريق تغيير في الأجور أو تغيير في أسعار السلع لجعل الفرق يتوافق مع معدل الفائدة الاسمي؛ أو يمكن تأكيد أنه حتى في حالة عدم حدوث ذلك وظلت الأجور منخفضة جدًا، على سبيل المثال، بالنسبة إلى أسعار السلع، فسيظل معدل الفائدة الاسمي -وليس علاقة السعر بالتكلفة- هو الذي يحكم شكل الاستثمار.

فيما يتعلق بكلا الزعمين، وخاصة فيما يتعلق بالأول، من المهم أن نتذكر أن الوضع الذي نفكر فيه ليس حالة توازن بل وضع تكون متأصلة

فيه أسباب التغير المستمر والتراكمي. إنها بالفعل الحالة الكلاسيكية للعملية التراكمية هي التي نتعامل معها؛ سيكون العرض المرن تمامًا للائتمان بمعدل فائدة أقل من المعدل الداخلي لجميع الشركات أو معظمها هو سبب التغيرات المستمرة في الأسعار والدخل النقدي، حيث يؤدي كل تغيير إلى مزيد من التغييرات الضرورية. لا جدوى من القول فيما يتعلق بمثل هذه الحالة إنه «في حالة التوازن يجب أن» توجد علاقة كذا وكذا، لأنه يلزم بالضرورة من الافتراضات أن العلاقة بين بعض الأسعار على الأقل يجب أن تكون خارج التوازن. هذا مهم بشكل خاص فيما يتعلق بالمقولتين؛ فأولًا، يجب أن تكون الأسعار مساوية للتكاليف الحدية، وثانيًا، يجب أن تكون أسعار العوامل مساوية للسعر المتوقع لإنتاجها الحدي مخفضة لمعدل الفائدة الذي يمكن الحصول على الائتمان عنده بحرية. كل ما نحتاج إلى قوله فيما يتعلق بالمقولة الأولى هو أنها، ما عدا بمعنى خاص جدًّا ولغرضنا غير ذي صلة، ليست صحيحة على المدى القصير للغاية، على الرغم من أن الاعتقاد الدوغمائي بأن الأسعار يجب أن تكون دائمًا مساوية للتكاليف الحدية بالمعنى ذي الصلة هو المسؤول على الأرجح عن عدد كبير من الالتباسات في هذا المجال. المقولة الثانية هي التي سنهتم بها هنا بشكل مباشر أكثر.

إن الاعتقاد بأنه إذا كان عرض النقود بسعر فائدة معين مرنًا تمامًا في حين أن الطلب على الاستثمار غير مرن، فإن الأول سيحدد بشكل فريد معدل العائد الذي يكون فيه العرض والطلب متساويين؛ هو اعتقاد

مشتق عن طريق القياس من القاعدة العامة القائلة بأنه، إذا كانت الكمية المطلوبة أو الكمية المعروضة من أي شيء مرنة تمامًا عند سعر معين، فإنه يترتب على ذلك أن يكون ذلك السعر هو سعره بالضرورة. ولكن في حين أن هذه العبارة صحيحة بما فيه الكفاية عندما نناقش الطلب والعرض بمصطلحات «واقعية»، فإنها تهمل اختلافًا جوهريًّا في الحالة الحالية، حيث يكون «السعر» المعني هو العلاقة بين أسعار مجموعتين من السلع (العمل والمنتجات النهائية)، في حين أن العرض المرن بشكل غير محدود لا يمثل عرض إحدى السلعتين، ولكنه مجرد عرض النقود التي يتم إنفاقها في المقام الأول على إحدى السلعتين؛ فهو يتجاهل حقيقة أن أي زيادة في الإنفاق النقدي على أحد نوعَي السلع لا بد أن تؤدي إلى زيادة الإنفاق النقدي على النوع الآخر من السلع.

عندما قيل من قبل إننا نتعامل مع حالة عدم توازن، كان هذا يعني على وجه التحديد أنه يتعين علينا التعامل مع مجموعتين من القوى تميلان إلى تثبيت نفس السعر (أو بالأحرى نفس العلاقة بين مجموعتين من الأسعار) بأرقام مختلفة. من ناحية أخرى، لدينا ناتج معين من السلع الاستهلاكية (متغير ببطء فقط) وميل معين لدى الناس لإنفاق نسبة معينة من دخلهم على السلع الاستهلاكية، واللذان سيحددان معًا لكل حجم من العمالة (وبالتالي من إجمالي الدخل) نسبة محددة بين أسعار السلع وأسعار جميع العوامل؛ ومن ناحية أخرى، لدينا عرض نقدي مرن بلا حدود يميل إلى تحديد أسعار العوامل في علاقة ثابتة معينة بأسعار المنتجات التي تختلف عن تلك التي تحددها المجموعة الأولى من العوامل.

لا ينبغي إنكار أنه من خلال التغيرات في تدفق الأموال، يمكن تعديل العلاقة بين أسعار السلع كما تحددها العوامل الحقيقية إلى حد كبير. تكمن المشكلة فقط فيما إذا كان لا يوجد حد للمدى والفترة الزمنية التي يمكن فيها تشويه هيكل السعر كما تحدده العوامل «الحقيقية»، أو ما إذا كانت حقيقة أن الأموال الإضافية التي رفعت مجموعة واحدة من الأسعار ستعمل قريبًا للتأثير على مجموعة أخرى من الأسعار في نفس الاتجاه لا تضع حدًّا لدرجة التشويه المحتملة. السؤال مشابه إلى حد ما لما إذا كنا عن طريق سكب سائل بسرعة كافية في جانب واحد من الوعاء، يمكننا رفع المستوى في هذا الجانب فوق مستوى باقي الوعاء إلى أي مدى نرغب فيه. لكن مسألة إلى أي مدى سنكون قادرين على رفع مستوى جزء واحد فوق مستوى بقية الأجزاء هي مسألة تعتمد بشكل واضح على مدى ميوعة أو لزوجة السائل، حيث سنكون قادرين على رفعه إذا كان السائل عسلًا أو صمغًا أكثر مما لو كان ماء. ولكن لن نكون بأي حال من الأحوال قادرين على رفع السطح في جزء واحد من الوعاء فوق بقية الأجزاء إلى أي مدى نحب.

مثلما تحدد لزوجة السائل المدى الذي يمكن أن يرفع به أي جزء من سطحه فوق باقي السطح، كذلك فإن السرعة التي تؤدي بها زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تحد من المدى الذي يمكننا رفع أسعارها إليه بالنسبة إلى أسعار المنتجات من خلال إنفاق المزيد من الأموال على عوامل الإنتاج. تظهر المشكلة بشكل حاد للغاية عندما نفترض أن معدل الفائدة قد تم تخفيضه بشكل تعسفي إلى

رقم منخفض للغاية في بلد جديد مع القليل من رأس المال و«الكفاءة الحدية لرأس المال» العالية جدًّا. إذا كانت الأطروحة التي ندرسها صحيحة على الإطلاق، فسيتعين عليها أن تكون صحيحة في هذه الحالة أيضًا؛ أي سيؤدي توفر كمية غير محدودة من المال بمعدل فائدة منخفض إلى دفع هذه الأجور إلى القيمة المُخفضة؛ ليس فقط للناتج الحدي الحالي للعمالة ولكن للناتج الحدي الذي يمكن أن يتوقع من العمالة أن تنتجه بعد تركيب الماكينات والآلات، والتي سيكون من المربح تركيبها بمعدل فائدة منخفض. قد تكون القيمة الإجمالية لخدمات العمالة عند هذا الأجر الحقيقي أكبر بكثير من إجمالي الناتج الحالي للسلع الاستهلاكية، وبالتأكيد أكبر بكثير من إجمالي الناتج الحالي للعمالة. يجب أن يكون تأثير ذلك هو ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي سترتفع أسعارها. إذا حفز هذا الارتفاع في الأسعار رواد الأعمال على الاقتراض والاستثمار أكثر، فإن هذا لن يؤدي إلا إلى ارتفاع الأسعار بشكل أكبر، وكلما توقع رواد الأعمال ارتفاع الأسعار بشكلٍ أسرع، قاموا بالضرورة بتسريع هذا الارتفاع في الأسعار بما يتجاوز توقعاتهم. على الرغم من أنهم قد ينجحون في بعض الأحيان في رفع الأجور إلى القيمة المُخفضة للسعر المتوقع للناتج الحدي للعمل، فإنهم لا يستطيعون، مهما كانت جهودهم، رفع الأجور الحقيقية فعليًّا إلى الرقم المقابل لمعدل الفائدة المنخفض، لأن الأشياء التي توفر هذا الدخل الحقيقي لن تكون موجودة.

في الوضع الذي يتعين علينا تطبيق هذه الاعتبارات عليه، مثل الذي

سيوجد في مجتمع حديث في المراحل المتأخرة من الازدهار، سيكون الموقف مختلفًا في الدرجة فقط. لا يزال صحيحًا أن رواد الأعمال، من خلال تقديم أجور نقدية أعلى، لا يمكنهم رفع الأجور الحقيقية بشكل فعال إلى المستوى الذي يتوافق مع معدل الفائدة المنخفض، لأنهم كلما زادوا من الأجور النقدية، زادت أسعار السلع. في هذه الحالة أيضًا، فإن العامل المحدِّد هو ببساطة أن السلع الاستهلاكية ليست موجودة، وأنه ما دام أن كل الاستثمار يتخذ أشكالًا رأسمالية بشكلٍ كبير، فإن كل زيادة في التوظيف تضيف جزءًا صغيرًا فقط من قيمتها إلى ناتج السلع الاستهلاكية. يقودنا هذا إلى الحقيقة الصعبة الثانية التي تهيمن على الموقف الذي ندرسه، وهي أنه في هذه الحالة لن تكون هناك عمالة كافية متاحة لزيادة الإنتاج الحالي للسلع الاستهلاكية في نفس الوقت ودفع الاستثمار إلى الحد الذي يشير إليه معدل الفائدة. ما دامت الاحتياطيات غير المستخدمة من العمالة متوفرة، فلا يوجد بالفعل، كما سنرى حاليًا، سبب يمنع رواد الأعمال من استخدام الأموال غير المحدودة للقيام بالأمرين: زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية في المستقبل القريب من خلال الوسائل باهظة الثمن ولكن السريعة، وتوفير إنتاج أرخص من خلال الاستثمار على نطاق واسع. هذا هو السبب في أن معدل الفائدة الاسمي سيسيطر على الموقف. ولكن، على الرغم من أن هذا قد يعني أنه في هذه الظروف كان معدل الفائدة المنخفض فعالًا فيما يتعلق بحجم الاستثمار، فإنه لا يعني أنه بمجرد أن تبدأ أسعار السلع الاستهلاكية في الارتفاع، يمكن الحفاظ على الأجور الحقيقية من خلال التعديلات المتناسبة في الأجور النقدية.

- ٦ -

إن مسألة أنه في ظل الظروف التي تم النظر فيها، سيصبح من الحتمي عاجلًا أم آجلًا أن تنخفض الأجور الحقيقية، وأن يتم تخفيض الإنفاق الاستثماري، ستصبح واضحة إذا نظرنا للحظة في النتائج المتناقضة التي ستنتج إذا سارت الأمور كما يبدو أنه يُفترض من الرؤية المعاكسة. إن الزيادة في أسعار السلع، مع وجود كميات غير محدودة من الأموال المتاحة بمعدل فائدة ثابت، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستثمار الحقيقي، والتي، نظرًا لعدم توفر احتياطيات من العمالة، يمكن أن تحدث فقط على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية في المستقبل القريب. إن الزيادة اللاحقة في الدخل النقدي والطلب النهائي، إلى جانب انخفاض إنتاج السلع الاستهلاكية، من شأنها أن تسبب ارتفاعًا إضافيًّا في أسعارها بالنسبة للأجور. هذا الارتفاع الإضافي في أسعار السلع الاستهلاكية من شأنه، وفقًا لهذا الرأي، أن يؤدي إلى زيادة أخرى في الاستثمار على حساب ناتج السلع الاستهلاكية، وهلم جرًّا، حتى لا يتبقى على الأرجح أشخاص ينتجون السلع الاستهلاكية ويكون الجميع منخرطين في توفير الآلات المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية في بعض المستقبل البعيد عندما يكون الناس قد ماتوا جميعًا من الجوع في هذه الفترة. في حين أن بعض النزوع والميل في هذا الاتجاه ربما يكون موجودًا خلال الجزء الأول من

فترة الازدهار، فإنه بالكاد يحتاج إلى أي إيمان خرافي بقوى التصحيح الذاتي للنظام الاقتصادي لنخمن أنه، قبل ظهور هذه النتيجة المتطرفة بوقت قصير، ستعمل القوى المضادة لكبح مثل هذا التطور. يقودنا هذا إلى النسخة الثانية من الحجة التي بموجبها يجب أن يكون معدل الفائدة الاسمي هو الذي سيسيطر تمامًا.

هذه النسخة، التي تعترف بأن الأجور قد تظل منخفضة نسبيًّا مقارنة بمعدل الفائدة ولكنها تصر على أنه على الرغم من ذلك، إذا كان المعروض من النقود مرنًا تمامًا، فسيكون معدل الفائدة وليس مستوى الأجور هو الذي سيحكم شكل الاستثمار؛ هي نسخة يمثلها بشكل أساسي كالدور وويلسون[1]. ومع ذلك، كما سنحاول أن نبين، يبسِّط هذان الكاتبان مهمتهما كثيرًا لدرجة أنهما لا يثبتان ما يقصدان إثباته. كل ما يثبتانه، بطريقة تفصيلية غير ضرورية تمامًا، هو أنه ما دام يمكن الحصول على مبلغ غير محدود من المال بمعدل فائدة معين، فإن مسألة أي طريقة ستحقق أعلى ربح فوق التكاليف الحالية بعد شراء المعدات المناسبة لتلك الطريقة تعتمد فقط على معدل الفائدة. هذا ليس أكثر من نسخة أخرى من الحقيقة البديهية التي أكدناها منذ البداية أنه ما دام ظل معدل الفائدة ثابتًا، فإن التغير في الأجور الحقيقية لا يمكن أن يغير التكاليف النسبية لطرق الإنتاج المختلفة. ما يتجاهله كالدور وويلسون تمامًا هو أنه عند مقارنة الأرباح المحققة من الإنتاج بأساليب مختلفة،

---

(1) N. Kaldor, «Capital Intensity and the Trade Cycle,» Economica, February, 1939, and T. Wilson, «Capital Theory and the Trade Cycle,» Review of Economic Studies, June, 1940.

فإنهم يقارنون الأساليب التي تستخدم مبالغ مختلفة من رأس المال من دون احتساب تكلفة إيجاد رأس المال العيني الإضافي المطلوب لأحد الأسلوبين بأي شكل من الأشكال. وهم يفعلون ذلك عن طريق عدم إبداء أي اهتمام لما سيحدث خلال فترة الانتقال قبل توفر المعدات الجديدة. غير أن مسألة ما إذا كانت هذه المعدات ستتوفر في أي وقت ستعتمد على وجه التحديد على ما يحدث خلال هذه الفترة. فلا يتم حل المشكلة من خلال العبارة التي مفادها أنه إذا تبنينا مسارًا معينًا، فستكون الزيادة في الإيرادات الحالية عن النفقات الحالية أكبر من وقت تاريخ مستقبلي معين فصاعدًا، إذا لم يتم إخبارنا أيضًا بما يحدث من الآن إلى ذلك التاريخ المستقبلي. عند الاختيار بين الأسلوبين البديلين، لا يمكننا أن نقرر فقط على أساس ما سيكون عليه الوضع بعد خلق بعض التوازن الجديد طويل الأجل، ولكن يجب علينا أيضًا التفكير فيما سيحدث بين الآن وبعد ذلك، لأن أي توازن طويل المدى سيتحقق يعتمد على ذلك. ما يعنيه إجراء كالدور وويلسون هو استبعاد العوامل الحقيقية التي تحدد المعروض من رأس المال من بياناتهم وافتراض أن كمية رأس المال ستتكيف بالضرورة على المدى الطويل لتجلب «الكفاءة الحدية» إلى مستوى معدل الفائدة الذي تحدده العوامل النقدية فقط.

للتحدث بشكل أكثر تحديدًا، يفترض كالدور وويلسون أنه إذا كانت فقط الأموال متاحة، فإن تلبية الطلب المتزايد على المنتج من خلال زيادة المعدات بما يتناسب مع الزيادة في كمية المنتج الذي يمكن

بيعه بسعر معين سيكون بالضرورة، في الظروف المفترضة، أكثر ربحية، على الرغم من أنه بهذه الطريقة سيكون من الممكن اللحاق بالطلب المتزايد فقط بعد فترة زمنية طويلة. فقط إذا، وإلى الحد الذي يمكننا أن نفترض أن المعدات الإضافية اللازمة تنتظر في المصانع والورش جاهزة للشراء والتركيب الفوري، لن يحدث مثل هذا الفاصل الزمني. من الواضح أن هذا الافتراض (الذي يفضي إلى الافتراض السابق بأن كل رأس المال الحقيقي المطلوب للتوسع موجود بالفعل) قد يكون صحيحًا لأي شركة واحدة، ولكنه لن يكون صحيحًا عندما تكون جميع الشركات في نفس الموقف في نفس الوقت. في الحالة التي نحن معنيون بها هنا، فإن المعدات الإضافية والمنتجات التي ستنتج منها لن تكون متاحة إلا بعد تأخير كبير. في هذه الفترة الزمنية وحتى يتوفر هذا الإنتاج، ستُفقد الأرباح التي كان من الممكن تحقيقها بطرق أسرع ويجب احتسابها كجزء من تكلفة الإنتاج للمستقبل البعيد.

لا شك في أنه سيتم الرد على ذلك بأنه لا يوجد سبب يمنع رواد الأعمال من القيام بالأمرين معًا: أن يستعدوا للإنتاج في المستقبل القريب بالأساليب السريعة ولكن باهظة الثمن ويستعدوا للمستقبل البعيد عن طريق طلب المزيد من الآلات. لكن هذا يقودنا إلى القضية الأساسية حول ما إذا كان حجم الموارد الحقيقية، وخاصة العمالة، سيكون كافيًا لجعل كليهما ممكنًا في نفس الوقت. أو، بعبارة أخرى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، والذي أصبح من المألوف الآن تجاهله في مناقشة هذه المشكلات، هو ما إذا كان العرض غير المحدود للأموال

يُؤمِّن إمدادات غير محدودة بنفس القدر من الموارد الحقيقية. لقد رأينا بالفعل أنه في هذا النوع من المواقف التي نحن معنيون بها، من غير المرجح أن يكون هذا هو الحال.

من المفيد، مع ذلك، أن نفحص عن كثب كيفية تمكن بعض الاقتصاديين من تجاهل هذه الصعوبة، وبالتالي نجحوا ظاهريًّا في استبعاد المعروض من رأس المال من البيانات ذات الصلة بالمشكلة. إن معالجة كالدور للمسألة في المقالة المشار إليها هي في هذا الصدد أكثر توضيحًا. فهو يدعي صراحة أنه يتعامل مع جميع الحالات التي يكون فيها إنتاج الشركات الفردية مقيدًا «بانخفاض منحنيات الطلب على المنتجات و/ أو ارتفاع منحنيات العرض لعواملها»[1] باعتبارها البديل الوحيد الممكن للتقييد من خلال العرض غير المرن للائتمان. ولكن عندما يأتي لمناقشة القضية، فإنه يفترض، بل وحتى أخيرًا، يقدم في هامش على النص الافتراض الصريح بأن «مرونة عرض العوامل، للشركة الفردية، لا نهائية»[2]. لكن على الرغم من أنه في الواقع، قد حصر إثباته في جزء فقط من مجموعة الحالات التي تعهد في الأصل بتقديمه لها، فإنه يتابع كما لو كان قد أثبت ذلك لجميع الحالات، ويستمر في التعامل مع بديله الأصلي (العرض غير المرن أو الائتمان أو منحنيات الطلب المنخفضة على المنتج و/ أو منحنيات العرض المتزايدة للعوامل) بما يتوافق مع التمييز بين المواقف التي يحدد فيها

(1) Op. cit., p. 46.
(2) Ibid., p. 50, n. 4.

إما معدل الأجور فقط أو معدل الفائدة فقط أساليب الإنتاج التي ستكون مُربحة.

إن الإغفال الذي قام به كالدور لمواجهة آثار الحد من المعروض من العمالة أمر بالغ الأهمية لأنه من خلال ارتفاع سعر العرض للعمالة يظهر النقص في الموارد الحقيقية المتاحة للاستثمار (الناجم عن الطلب المتنافس لمنتجي السلع الاستهلاكية). استنتاجه يأتي فقط من الافتراض بأن مرونة عرض العمالة (وعوامل أخرى) غير محدودة. عندما يكون هذا صحيحًا، فليس هناك حقًّا سبب يمنع رواد الأعمال من استخدام الأموال غير المحدودة لزيادة الإنتاج بسرعة بأساليب مكلفة، وفي نفس الوقت يتخذون الترتيبات اللازمة لتحقيق إنتاج أكثر اقتصادًا لطاقة إنتاجية أكبر في تاريخ لاحق. ما دام أن احتياطيات العمالة غير المستخدمة متوفرة بسعر غير متغير، فإن الأموال غير المحدودة تعني سيطرة غير محدودة على الموارد. ولكن ليس هذا هو الشرط ذو الصلة بوضع التوظيف الكامل الذي سيسود بالقرب من قمة الازدهار.

سنرى المشكلة المتضمنة بشكل أكثر وضوحًا إذا افترضنا للحظة أن كل شركة تمثل عملية إنتاج متكاملة تمامًا؛ أي ليس فقط إنتاج السلعة النهائية وجميع المواد الخام المختلفة... إلخ المستخدمة هو ما يتم إنتاجه داخل الشركة، ولكن يتم إنتاج جميع الآلات المطلوبة لإنتاج هذا الإنتاج. في ظل الظروف التي ندرسها، ستكون كل من هذه الشركات المتكاملة قادرة على جذب العمالة الإضافية فقط من خلال تقديم أجور أعلى، وعلى الرغم من أن الصناعات الأقل رأسمالية

نسبيًا قد تجد أنه من المربح زيادة العمالة بهذه الطريقة على حساب الصناعات الأكثر رأسمالية، فإن هذا لن يكون ممكنًا لجميع الشركات أو الصناعات أو الشركات ذات «الكثافة المتوسطة لرأس المال» في حالة عدم وجود عاطلين عن العمل.

بالنسبة لكل من هذه الشركات، التي قد تعمل لغرضنا كممثل لاتجاه عام، فإن المشكلة ستكون بالتالي كيفية توزيع قوتها العاملة بين إنتاج السلع وإنتاج الآلات. إن طريقة زيادة الفائض من الإيرادات الحالية على النفقات الحالية لجميع الفترات بعد اكتمال التغيير ستكون مؤقتًا هي نقل العمالة من إنتاج السلع إلى إنتاج الآلات. سينطوي ذلك على خفض الإنتاج الحالي للسلع، وبالتالي خفض الأرباح الحالية، ليس فقط أقل مما ستكون عليه إذا تم الحفاظ على الحجم السابق للإنتاج، ولكن أيضًا أقل من المستوى الذي يمكن تحقيقه إذا تمت زيادة الإنتاج الحالي، من خلال اعتماد طرق سريعة وأكثر تكلفة حتى تساوي التكلفة الحدية السعر. هذه الأرباح التي سيتعين ضياعها إذا كان سيتم توفير الآلات الإضافية، يجب اعتبارها تكاليف، وبالتالي يجب تعويضها بالأرباح الأكبر التي يمكن بالتالي جَنْيها باستمرار من تاريخ ما في المستقبل فصاعدًا. هذا العنصر هو الذي يمثل تكاليف الانتظار الإضافي الذي تنطوي عليه الأساليب الأكثر رأسمالية، والتي لا تدخل في أي مكان في حسابات كالدور أو ويلسون. نظرًا لأن هذه الأرباح التي سيتم جنيها خلال هذه الفترة الزمنية، كما رأينا، من المرجح أن تكون كبيرة جدًّا، فمن المرجح أنها ستقلب الموازين عكس العملية

الأكثر رأسمالية. بعبارة أخرى، ستكون الأرباح أعلى في الأسلوب ذي معدل الدوران الأعلى، ليس لأنها ستتراكم بمعدل أعلى بعد أن تم إنشاء التوازن الجديد الذي تصوره كالدور، ولكن لأن الأرباح ستبدأ في التراكم في الأسلوب الأقل رأسمالية في وقت أبكر من تلك الموجودة في الأسلوب الأكثر رأسمالية. إن الأرباح من حينها فصاعدًا، وليس مجرد الأرباح بعد إنشاء المعدات الإضافية، هي التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان سيتم تركيب هذه المعدات الإضافية على الإطلاق. ولهذا السبب، فإن شركاتنا المتكاملة، إذا ارتفعت معدلات عوائدها الداخلية فقط بدرجة كافية، فلن تقوم بالتأكيد بنقل العمالة من إنتاج السلع إلى إنتاج الآلات، بل على العكس من ذلك، ستنقل العمالة من إنتاج آلات لإنتاج السلع. لن يكون هذا التغيير مؤقتًا، ولكن من الواضح أنه سيتعين الحفاظ عليه ما دامت الظروف التي جعلته يبدو مربحًا في المقام الأول استمرت؛ أي ما دامت أسعار السلع الاستهلاكية لا تزال مرتفعة بالنسبة للأجور.

قبل أن نترك الشركات المتكاملة، يجدر بنا أن نفكر عن كثب فيما سيحدث بالضبط في ورش الآلات الخاصة بها. سيتعين على ورش الآلات هذه التخلي عن بعض عمالتها التي يمكن استخدامها أيضًا بشكل غير مباشر لإنتاج السلع الاستهلاكية، وسيتعين عليها التحول إلى إنتاج آلات أقل تعقيدًا وأقل تكلفة. كلا هذين التغيرين سيكون لهما تأثير في صنع أنواع أخرى غير ضرورية من العمل والتي تكون خاصة بإنتاج نوع أكثر تعقيدًا من الآلات أو خاصة بالوظائف (مثل

استخراج بعض المواد الخام المستخدمة في إنتاج الآلات) المطلوبة بكمية صارمة من الناتج الإجمالي للآلات. بعبارة أخرى، ستكون نتيجة النقص في العمالة القابلة للتوظيف بشكل عام هي بطالة أنواع معينة من العمالة؛ أي تلك الخاصة للغاية بإنتاج بعض أنواع الآلات.

بينما يبدو واضحًا إلى حد ما أن النتائج يجب أن تكون هي نفسها إذا تخلينا عن افتراض التكامل الكامل للصناعات المختلفة، يجب أن أعترف أنني أجد صعوبة في تصور كيف سيتم تحقيق ذلك بدقة. بطبيعة الحال، فإن الظروف المادية للمشكلة هي نفسها: سيظل صحيحًا أنه لن يكون هناك ما يكفي من العمالة المتاحة في نفس الوقت لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بسرعة، وكذلك لتوفير المزيد من الآلات لإنتاج حجم أكبر من الإنتاج بطرق أكثر كفاءة في وقت لاحق. وسيظل صحيحًا أيضًا أنه إذا قرر رواد الأعمال اعتماد الأساليب الأكثر تكلفة ولكن الأسرع، فإن هذا سيجلب لهم أرباحًا أكبر. المشكلة هي ما الذي سيمكنهم من توقع هذه النتيجة، لأنه ما داموا يعتقدون أنهم سيكونون قادرين على الحصول على اليد العاملة لزيادة الإنتاج على الفور، وحمل مُصنعي الآلات على إنتاج آلات لهم، فسيكون من المربح محاولة القيام بالأمرين معًا، حيث لن يواجه رائد الأعمال الفردي مشكلة استخدام نفس العمالة إما لإنتاج المزيد من السلع أو لإنتاج المزيد من الآلات، بل فقط عندما يحاول هو وجميع رواد الأعمال الآخرين الذين هم في نفس الوضع القيام بذلك يكتشفون حينها أنه لا يمكن القيام به.

أعتقد أنه يجب البحث عن الإجابة، أولًا، في حقيقة أن الاستعداد

للمستقبل القريب سيحظى بالضرورة بأولوية الاهتمام من رائد الأعمال، لأنه إذا لم يتم الحصول على الأرباح التي يمكن تحقيقها في المستقبل القريب، هي (وربما قدر معين من الأعمال الدائمة) ستتم خسارتهم للأبد لصالح أحد المنافسين، في حين أن التأخير في الحصول على الآلات الأكثر كفاءة سيؤثر على حجم الإنتاج بشكل أقل ويؤجل فقط التاريخ الذي ستكون فيه تكاليفه أقل. ويرتبط بهذا ارتباطًا وثيقًا التأثير المتمثل في عدم اليقين المتزايد فيما يتعلق بالمستقبل البعيد. إذ على الرغم من أن رائد الأعمال قد يتوقع استمرار الأسعار المرتفعة إلى أجل غير مسمى، فإنه سيكون أقل ثقة بشأن ذلك في المستقبل البعيد أكثر من المستقبل القريب. وفق مبدأ «استغلال الظروف الملائمة»، فإن الاستعداد للأرباح التي سيتم جنيها في المستقبل القريب ستكون له الأسبقية.

ثانيًا، هناك حقيقة أنه نظرًا لأن الأساليب الأكثر رأسمالية ستتطلب على المدى القصير مزيدًا من العمالة لأي زيادة معينة في الإنتاج مقارنة بالأساليب الأقل رأسمالية، فإن ارتفاع سعر عرض العمالة سيظهر مع الأولى أكثر منه مع الثانية؛ أي أن محاولة شراء الآلات اللازمة لزيادة معينة في الإنتاج سيقابلها ارتفاع في سعر الآلات أكبر نسبيًّا من الارتفاع في الأجور الذي قد ينتج عن استخدام عدد العمال المطلوبين لإنتاج نفس القدر بأساليب أقل رأسمالية.

ثالثًا، هناك النقطة المتعلقة بأنه بقدر ما يزيد منتجو السلع من إنتاجهم في المقام الأول، ليس من دون أي آلات إضافية ولكن باستخدام

نوع أرخص من الآلات، فإن الحاجة إلى آلات أكثر تعقيدًا ستنشأ فقط بعد أن تبلى الآلات المثبتة مؤقتًا، وبالتالي فإن الطلب على النوع الأكثر تعقيدًا من الآلات قد يتوقف تمامًا لبعض الوقت.

أخيرًا، وربما الأهم، ستكون هناك حقيقة أنه ما دام لم ينجح منتجو السلع في زيادة الإنتاج فعليًا بسرعة إلى الحد الضروري لخفض العوائد الحدية إلى مستوى يمكنهم توقع أنه سيسود على المدى الطويل، سيكونون غير متأكدين بشأن أي من العناصر المختلفة في الصورة هي التي ستتغير لإنشاء وضع توازني جديد. بعبارة أخرى، ما دامت الأرباح بناء على الطرق السريعة لا تنخفض فعليًا ويظهر أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لجني كل الأرباح العالية التي يمكن تحقيقها على الفور، فإن الاستعدادات الأكثر تفصيلًا وتعقيدًا للأرباح المستقبلية بمعدل أقل (على الرغم من الارتفاع في الإجمالي) والتي تنطوي على مخاطر أكبر لن تبدو جذابة للغاية. ولكن ما دام الناس يحاولون القيام بالأمرين معًا؛ أي زيادة الإنتاج بسرعة وطلب المزيد من الآلات، سيستمر الدخل والطلب النهائي في التقدم ويفوقان توقعات منتجي السلع الاستهلاكية. فقط بعد أن يتم تخفيض الاستثمار بشكل كبير، ستلحق تكلفة الأساليب باهظة الثمن بالأسعار، وبالتالي ستظهر الأساليب الأكثر رأسمالية جذابة مرة أخرى.

إنني أدرك تمامًا أن كل هذا ليس مرضيًا للغاية، وأن الصورة الأكثر وضوحًا للعملية الدقيقة التي تؤدي بها المنافسة إلى تحقيق هذه النتيجة ستكون مرغوبة للغاية. لكني لست متأكدًا مما إذا كان هذا ممكنًا. فنحن

نتعامل مع موقف من عدم التوازن تعتمد فيه التطورات على الترتيب الدقيق الذي تتبع فيه التغييرات المختلفة بعضها البعض في الوقت المناسب، وحيث من المرجح أن يكون الوضع في أي لحظة، كما تعلمنا أن نقول خلال الحرب: «مشوشًا». لا يمكننا أن نقول على وجه التحديد متى سيتخلى رواد الأعمال عن محاولاتهم العبثية لبناء معدات متقنة وزيادة الإنتاج بسرعة في نفس الوقت. كل ما يمكننا قوله هو أنه كلما طال تأخر التأثير الذي نحن معنيون به، لا بد أن تصبح القوى التي تميل إلى إحداثه أقوى (أي كلما سُمح بفترة أطول للزيادات في الطلب النهائي بإحداث زيادات أكبر نسبيًّا في الاستثمار، لا بد أن يصبح ارتفاع أسعار السلع النهائية بالنسبة للتكاليف أكبر)، وبالتالي فهي حتمًا ستصبح عاجلًا أم آجلًا العنصر المسيطر في الصورة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

- ٧ -

أي محاولة لأن نكتشف من المعلومات الإحصائية المتاحة ما إذا كان تأثير ريكاردو يعمل في الواقع كما تشير هذه الاعتبارات؛ تواجه صعوبات كبيرة. لا يمكننا أن نفعل هنا أكثر من إظهار ماهية صعوبات محاولة التحقق هذه، ولماذا لا يبدو أن الأدلة المتاحة حتى الآن تسمح بأي استنتاجات محددة.

في المقام الأول، تجب الإشارة إلى أنه على الرغم من استخدام عبارة «الأجور الحقيقية» أحيانًا في هذا الصدد، فإن العلاقة بين الأجور

وأسعار المنتجات التي نحن معنيون بها ليست لها صلة وثيقة بـ«الأجور الحقيقية» بالمعنى الذي يُستخدم فيه هذا المصطلح بشكل شائع. في معظم السياقات عندما تتم مناقشة الأجور الحقيقية، فإن المقصود يكون هو العلاقة بين الأجور التي يتلقاها العمال وأسعار السلع التي ينفقون عليها هذه الأجور، فنحن معنيون بتكلفة العمل على رائد الأعمال وعلاقتها بأسعار المنتجات التي ينتجها. سنذكر فقط أنه حتى الأجور المدفوعة للعمال وتكلفة العمالة لرائد المشروع قد تتحركان في بعض الأحيان بشكل مختلف. ومع ذلك، فإن الاختلاف الأكثر أهمية هو ذلك الذي بين أسعار السلع التي ينفق العمال أجورهم عليها وأسعار السلع التي تُستخدم العمالة في إنتاجها. وفيما يلي المصادر الرئيسية لهذا الاختلاف:

١) في حين أن «تكلفة المعيشة» تتأثر إلى حد كبير بأسعار المنتجات الزراعية، فلغرضنا بشكل أساسي تعتبر أسعار المواد المصنعة هي التي ذات أهمية. بشكل عام، تختلف أهمية التغير في سعر أي منتج معين بالنسبة لغرضنا باختلاف المقدار النسبي لرأس المال المستخدم في إنتاجه (الذي يكون منخفضًا نسبيًّا في الزراعة ومرتفعًا نسبيًّا في التصنيع). ستظهر أهمية هذا عندما نتذكر أنه لأغراضنا فإن مجرد التحول في الطلب من المواد التي تتطلب القليل من رأس المال نسبيًّا في إنتاجها، إلى المواد التي تتطلب قدرًا كبيرًا، سيكون له نفس تأثير الزيادة في إجمالي الطلب. قد يكون من الأفضل لأي دراسة إحصائية أن تقصر نفسها في المقام الأول على تأثير التغيرات في العلاقة بين أسعار

المنتج والأجور في أي صناعة معينة على الاستثمار في تلك الصناعة. أما بقدر ما تتم محاولة إجراء دراسة أكثر عمومية، فيجب على الأرجح أن يتم تقييم الأسعار وفقًا للمقدار النسبي لرأس المال المستخدم في إنتاج السلع المختلفة. وعندما يتعين علينا التعامل مع «نظام مفتوح»، كما هو الحال عادة في الدراسات الإحصائية، يجب علينا التمييز بين أسعار السلع المنتجة محليًا وأسعار السلع المستوردة.

٢) بينما من وجهة نظر «تكلفة المعيشة»، ستكون أسعار البيع بالتجزئة هي التي تهم، فلغرضنا ستكون الأسعار التي يتلقاها المصنعون هي التي ستؤخَذ في الحسبان؛ ومن الصحيح بشكل عام أنه لأسباب لا نحتاج إلى الخوض فيها هنا، فإن الأخيرة (أو على الأقل أسعار الجملة) تتقلب أكثر من أسعار التجزئة.

٣) بينما من وجهة نظر «تكلفة المعيشة»، ستكون العلاقة بين الأجور وسعر كمية ثابتة من السلع هي التي تهم، فإننا هنا معنيون بالعلاقات بين تكاليف العمالة والناتج الحدي لهذه العمالة. ومع ذلك، فإن هذا الناتج الحدي ليس في حد ذاته ثابتًا ولكنه متغير، وقد يختلف إما نتيجة للتأثير الذي نحن معنيون به أو قد يصبح بسبب تغييره سببًا لهذا التأثير. بعبارة أخرى، قد تظهر التغييرات في الناتج الحدي إما كمتغيرات تابعة، عندما تكون نتيجة لتغير في التركيبة النسبية لرأس المال والعمالة، أو كمتغيرات مستقلة، عندما تحدث عن طريق التغييرات في «البيانات»، لا سيما من خلال التغيرات في المعرفة التكنولوجية. إذ قد يسبب التغيير التكنولوجي، على الأقل عندما يكون سريعًا وعامًا، صعوبات خطيرة هنا.

ما دامت المعرفة التكنولوجية ظلت ثابتة، فإن العلاقات بين تكلفة العمالة وسعر منتجها ذات الصلة لغرضنا ستكون بشكل عام هي نفسها العلاقات بين تكاليف كمية ثابتة من العمالة وسعر ثابت من كمية المنتج، على الرغم من أنه عندما يتعين علينا التعامل مع نظام «مفتوح»، فإن التغيرات في سعر مادة خام مهمة قد تُحدِث اضطرابًا حتى بهذه العلاقة البسيطة. ولكن بمجرد أن يتم أخذ التغيرات في المعرفة التقنية في الاعتبار، تصبح المشكلة أكثر تعقيدًا. إذا أخذنا حالة متطرفة، فمن الواضح أنه إذا كان التقدم في المعرفة قد مكَّننا من الإنتاج بنسبة ٢٠٪ أكثر من ذي قبل بنفس الآلات والنفقات الأخرى، فسيكون التأثير الفوري مشابهًا جدًّا لارتفاع سعر المنتج. ما دام مثل هذا التغير يحدث في عزلة، فلا توجد صعوبة خاصة بشأنه. ولكن عندما يقترن بتغيرات الأسعار، تنشأ مشكلة تصعب رؤية حل عملي لها. للحكم على مدى تأثير أي تغير في الأسعار يحدث جنبًا إلى جنب مع التغيير التكنولوجي، يجب أن نعرف أي علاقة سعر «تتوافق» الآن مع علاقة السعر التي كانت موجودة من قبل؛ أي ما هي العلاقة بين تكلفة العمالة وسعر المنتج الآن التي ستجعل الاستثمار لا يزيد ولا يقل جاذبية عن علاقة السعر التي كانت موجودة قبل التغيير التكنولوجي. وفي الوقت الحالي، ليس لديَّ حل أقدمه لهذه المشكلة.

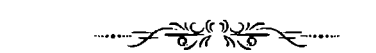

الفصل الثاني عشر

الشروط الاقتصادية للاتحاد الفيدرالي بين الدول(*)

- ١ -

تعتبر إحدى المزايا العظيمة للاتحاد الفيدرالي بين الدول أنه يمكنه أن يتخلص من العوائق التي تحول دون حركة الأفراد والسلع ورأس المال بين الدول، وأنه سيجعل من الممكن إنشاء قواعد عامة للقانون، ونظام نقدي موحد، ومراقبة مشتركة للاتصالات. لا يمكن المبالغة في تقدير الفوائد المادية التي قد تنجم عن إنشاء منطقة اقتصادية كبيرة جدًّا، ويبدو أنه من المسلم به أن الاتحاد الاقتصادي والاتحاد السياسي سيتم دمجهما بطبيعة الحال. ولكن، بما أنه سيتعين القول هنا بأن إنشاء الاتحاد الاقتصادي سيضع قيودًا محددة للغاية على تحقيق الطموحات التي نعتز بها على نطاق واسع، يجب أن نبدأ بإيضاح سبب كون إلغاء الحواجز الاقتصادية بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي ليس فقط نتيجة مرحبًا بها ولكن أيضًا شرطًا لا غنى عنه لتحقيق الغرض الرئيسي من الاتحاد الفيدرالي.

(*) Reprinted from the New Commonwealth Quarterly, V, No.2 (September, 1939), 131-49.

مما لا شك فيه أن الغرض الرئيسي من الاتحاد الفيدرالي بين الدول هو تحقيق السلام؛ أي منع الحرب بين أجزاء الاتحاد من خلال القضاء على أسباب الخلاف بينها، ومن خلال توفير آلية فعالة لتسوية أي نزاعات قد تنشأ بينها، ومنع الحرب بين الاتحاد وأي دولة مستقلة بجعل الاتحاد قويًّا للغاية، بحيث يقضي ذلك على أي احتمال لخطر الهجوم عليه من الخارج. إذا كان من الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجرد اتحاد سياسي لا يمتد إلى المجال الاقتصادي، فمن المرجح أن يرضى الكثيرون بالتوقف عند إنشاء حكومة مشتركة لغرض الدفاع وتسيير سياسة خارجية مشتركة، عندما يبدو أن الاتحاد الأكثر من ذلك قد يعيق تحقيق غايات أخرى.

بيد أن هناك أسبابًا وجيهة للغاية تجعل جميع خطط الاتحاد الفيدرالي بين الدول تتضمن اتحادًا اقتصاديًّا، بل وحتى تعتبره أحد أهدافها الرئيسية، ولكون لا يوجد مثال تاريخي لدول نجحت في الجمع بين سياسة خارجية مشتركة ودفاع مشترك من دون نظام اقتصادي مشترك[1]. على الرغم من وجود حالات لدول أبرمت اتحادات جمركية من دون توفير آلية لسياسة خارجية مشتركة ودفاع مشترك، فإن قرار العديد من الدول الاعتماد على سياسة خارجية مشتركة وقوة دفاع مشتركة، كما كان الحال مع أجزاء من المملكة المزدوجة للنمسا-المجر، تم دمجه حتمًا مع إدارة مشتركة لمسائل التعريفات الجمركية والنقد والتمويل.

---

(١) إلى أي مدى يشكل الكومنولث البريطاني منذ قوانين وستمنستر استثناءً لهذه العبارة، هي مسألة لم يُنظر إليها بعد.

توفر علاقات الاتحاد مع العالم الخارجي بعض الأسباب المهمة لذلك، حيث يصعب تصور التمثيل المشترك في الدول الأجنبية والسياسة الخارجية المشتركة من دون سياسة مالية ونقدية مشتركة. إذا كان من المقرر أن يتم إبرام المعاهدات الدولية من قِبل الاتحاد فقط، فإن ذلك يعني أن الاتحاد يجب أن تكون له السلطة الوحيدة على جميع العلاقات الخارجية، بما في ذلك مراقبة الصادرات والواردات، إلخ. وإذا كانت حكومة الاتحاد ستكون مسؤولة عن الحفاظ على السلام، يجب أن يكون الاتحاد، وليست أجزاؤه، مسؤولًا عن جميع القرارات التي من شأنها الإضرار بالدول الأخرى أو إفادتها.

كما أن متطلبات وجود سياسة مشتركة للدفاع لا تقل أهمية. إذ لن تعيق أي حواجز بين الدول أمام التجارة الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وتضعف قوة الاتحاد فحسب، ولكن المصالح الإقليمية التي أوجدتها أي نوع من الحمائية الإقليمية ستثير حتمًا عقبات أمام وجود سياسة دفاعية فعالة. سيكون من الصعب للغاية إخضاع المصالح الإقليمية الفرعية لمصالح الاتحاد، ولكن إذا ظلت الدول المكونة مجتمعات منفصلة ذات مصالح منفصلة، والتي يستفيد سكانها ويعانون معًا لأنهم معزولون عن بقية الاتحاد بسبب أنواع مختلفة من الحواجز، فسيكون من المستحيل تنفيذ سياسة دفاعية من دون أن تُعيقها اعتبارات المصالح المحلية لكل مجتمع في كل مرحلة. غير أن هذا ليس سوى جانب من جوانب المشكلة الأوسع التي سننظر فيها.

إن أكثر الأسباب إلحاحًا لتوسيع الاتحاد ليشمل المجال الاقتصادي

تكمن في ضرورة الحفاظ على التماسك الداخلي للاتحاد. إن وجود أي قدر من العزلة الاقتصادية من جانب دولة فردية ينتج تضامنًا في المصالح بين جميع سكانها وتضاربًا بين مصالحهم ومصالح سكان الدول الأخرى التي -على الرغم من أننا اعتدنا على هذه الخلافات بحيث أصبحنا نعتبرها أمرًا مفروغًا منه- ليست بأي حال من الأحوال أمرًا طبيعيًا أو لا مفر منه. لا يوجد سبب وجيه حول لماذا يجب على أي تغير يؤثر على صناعة معينة في إقليم معين أن يؤثر على جميع أو معظم سكان ذلك الإقليم بشكل أكبر من الناس في أي مكان آخر. سينطبق ذلك بشكل متساوٍ أيضًا على الأراضي التي تشكل الآن دولًا ذات سيادة وأي منطقة أخرى محددة بشكل تعسفي، إذا لم توجد الحواجز الجمركية، والمنظمات النقدية المنفصلة، وجميع العوائق الأخرى أمام حرية حركة الأفراد والبضائع. وبسبب هذه الحواجز فقط، فإن حدوث الفوائد والأضرار المختلفة التي تؤثر في المقام الأول على مجموعة معينة من الناس سيقتصر بشكل أساسي على سكان دولة معينة، ويمتد إلى جميع الأشخاص الذين يعيشون داخل حدودها تقريبًا. تخلق مثل هذه الحدود الاقتصادية مجتمعات مصالح على أساس إقليمي وذات طابع أكثر حميمية: فهي تؤدي إلى أن تصبح جميع تضاربات المصالح عادةً تضاربات بين نفس المجموعات من الناس، بدلًا من أن تكون تضاربات بين المجموعات ذات التكوين المتغير باستمرار، وستكون هناك نتيجةً لذلك صراعات دائمة بين سكان الدولة بدلًا من أن تكون بين مختلف الأفراد الذين يجدون أنفسهم مصطفين، أحيانًا مع مجموعة

من الناس ضد مجموعة أخرى، وأحيانًا أخرى حول قضية أخرى مع المجموعة الثانية ضد الأولى. إن مجرد حقيقة أن الجميع سيجدون مرارًا وتكرارًا أن مصالحهم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصالح مجموعة ثابتة من الناس، ومعادية لمصالح مجموعة أخرى، لا بد أن تؤدي إلى نزاعات وخلافات شديدة بين هذه المجموعات. إن مسألة أنه ستكون هناك دائمًا مجتمعات ذات مصالح مختلفة والتي سيتأثر أعضاء كلٍّ منها بحدث معين أو بتدبير معين بالمثل هي أمر لا مفر منه. ولكن من الواضح أنه من مصلحة الكل الأكبر الموحد ألا تكون هذه التجمعات دائمة، وبشكل أكثر تحديدًا، يجب أن تتداخل المجتمعات ذات المصالح المختلفة إقليميًّا، وألا تصبح أبدًا مرتبطة بشكل دائم بسكان منطقة معينة.

سندرس بعد ذلك كيف أنه في الدول الفيدرالية الحالية، على الرغم من حرمان الدول من الأدوات الحمائية الأكبر مثل التعريفات الجمركية والعملات المستقلة، تميل الأشكال الأكثر خفاءً للحمائية إلى زيادة الخلافات والانتقام المتراكم، بل وحتى استخدام القوة بين الدول الفردية. وليس من الصعب تخيل الأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا إذا كانت الدول الفردية حرة في استخدام ترسانة الحمائية الكاملة. يبدو من المؤكد إلى حد كبير أن الاتحاد السياسي بين الدول ذات السيادة السابقة لن يدوم طويلًا ما لم يكن مصحوبًا باتحاد اقتصادي.

- ٢ -

يترتب على عدم وجود حواجز جمركية وحرية تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد بعض النتائج المهمة التي غالبًا ما يتم تجاهلها. إنها تحد إلى حد كبير من نطاق السياسة الاقتصادية للدول الفردية. إذا كان بإمكان البضائع والأفراد والمال أن يتحركوا بحرية عبر الحدود بين دول الاتحاد، فمن الواضح أنه يصبح من المستحيل التأثير على أسعار المنتجات المختلفة من خلال أي فعل من قبل الدولة الفردية. إذ يصبح الاتحاد سوقًا واحدًا، وستختلف الأسعار في أجزائه المختلفة فقط حسب تكاليف النقل. فأي تغيير في أي جزء من الاتحاد في ظروف إنتاج أي سلعة يمكن نقلها إلى أجزاء أخرى سيؤثر على الأسعار في كل مكان. وبالمثل، فإن أي تغيير في فرص الاستثمار، أو أجر العمال في أي جزء من الاتحاد، سيؤثر، بشكل أو بآخر، على عرض ومعدل رأس المال والعمالة في جميع أجزاء الاتحاد الأخرى.

الآن تقريبًا كل السياسات الاقتصادية المعاصرة التي تهدف إلى مساعدة صناعات معينة تحاول القيام بذلك من خلال التأثير على الأسعار. سواء تم ذلك عن طريق مجالس التسويق أو مخططات التقييد، أو عن طريق «إعادة التنظيم» الإجباري، أو تدمير القدرة الزائدة لصناعات معينة، فإن الهدف دائمًا هو الحد من العرض وبالتالي رفع الأسعار. من الواضح أن كل هذا سيصبح مستحيلًا بالنسبة للدول

الفردية داخل الاتحاد. سيتوقف مستودع أسلحة مجالس التسويق والأشكال الأخرى للمنظمات الاحتكارية للصناعات الفردية عن كونه تحت تصرف حكومات الدول. وإذا كانوا لا يزالون يرغبون في مساعدة مجموعات معينة من المنتجين، فسيتعين عليهم القيام بذلك عن طريق الإعانات المباشرة من الأموال التي تم جمعها من الضرائب العادية. لكن الأساليب التي تمت من خلالها، على سبيل المثال، في إنجلترا، حماية منتجي السكر والحليب والبطاطا وغزل القطن والفحم والحديد في السنوات الأخيرة ضد «المنافسة المدمرة» من الداخل والخارج، لن تكون متوفرة.

سيكون من الواضح أيضًا أن الدول داخل الاتحاد لن تكون قادرة على اتباع سياسة نقدية مستقلة. مع وجود وحدة نقدية مشتركة، سيتم تقييد حرية الفعل الممنوحة للبنوك المركزية الوطنية على الأقل بقدر ما كان في ظل نظام الذهب الصارم؛ وربما أكثر لأنه، حتى في ظل النظام الذهبي التقليدي، كانت التقلبات في التبادلات التجارية بين البلدان أكبر من تلك الموجودة بين أجزاء مختلفة من دولة واحدة، أو مما هو مرغوب للسماح به داخل الاتحاد. في الواقع، يبدو من المشكوك فيه، ما إذا كانت البنوك المركزية الوطنية المستقلة ستستمر في الوجود في ظل في اتحاد ذي نظام نقدي عالمي، حيث سيتعين على الأرجح أن يتم تنظيمها في شكل نظام الاحتياطي الفيدرالي. ولكن على أي حال، فإن السياسة النقدية الوطنية التي كانت تسترشد في الغالب بالظروف الاقتصادية والمالية للدولة الفردية ستؤدي حتمًا إلى إرباك وإعاقة النظام

النقدي العالمي. من الواضح، إذن، أن كل سياسة نقدية يجب أن تكون مسألة متعلقة بالاتحاد الفيدرالي وليست بالدولة.

ولكن حتى فيما يتعلق بالتدخل في الحياة الاقتصادية الأقل شمولًا مما يستلزمه تنظيم الأموال والأسعار، فإن الاحتمالات المتاحة للدول الفردية ستكون محدودة للغاية. ففي حين يمكن للدول، بالطبع، ممارسة السيطرة على خصائص السلع وأساليب الإنتاج المستخدمة، يجب ألا نغفل عن أنه بشرط ألا تستطيع الدولة استبعاد السلع المنتَجة في أجزاء أخرى من الاتحاد، فإن أي عبء يضعه تشريع الدولة على صناعة معينة سيضعها في وضع غير مُواتٍ بشكل خطير على عكس الصناعات المماثلة في أجزاء أخرى من الاتحاد. كما أظهرت التجربة في الاتحادات الفيدرالية القائمة، فحتى التشريعات التي من قبيل تقييد عمل الأطفال أو ساعات العمل يصبح من الصعب تنفيذها للدولة الفردية.

أيضًا، في المجال المالي البحت، ستكون طرق زيادة الإيرادات مقيدة إلى حد ما بالنسبة للدول الفردية. إذ لن تجعل سهولة التنقل بين الدول من الضروري تجنب كل أنواع الضرائب التي قد تدفع رأس المال أو العمالة إلى مكان آخر فحسب، بل ستكون هناك أيضًا صعوبات كبيرة مع العديد من أنواع الضرائب غير المباشرة. على وجه الخصوص، إذا كان لا بد من تجنب تبديد الضوابط الحدودية بين الدول، فسيكون من الصعب فرض ضرائب على أي سلع يمكن استيرادها بسهولة. وهذا من شأنه أن يستبعد ليس فقط أشكال ضرائب الدولة مثل احتكار التبغ، ولكن ربما يستبعد العديد من ضرائب الإنتاج.

لسنا ننوي هنا التعامل بشكل كامل مع هذه القيود التي قد يفرضها الاتحاد الفيدرالي على السياسة الاقتصادية للدول الفردية. من المرجح أن يكون التأثير العام في هذا الاتجاه قد تم توضيحه بشكل كافٍ من خلال ما قيل بالفعل. من المرجح في الواقع، من أجل منع التهرب من الشروط الأساسية التي تضمن حرية تنقل الأفراد والسلع ورأس المال، فإن القيود التي قد يكون من المرغوب أن يفرضها دستور الاتحاد على حرية الدول الفردية يجب أن تكون أكبر مما افترضنا حتى الآن، وأنه سيتعين تقييد سلطتها في العمل المستقل. سيتعين علينا أن نعود في وقت لاحق إلى هذه النقطة.

هنا، تلزم فقط إضافة أن هذه القيود لن تنطبق فقط على السياسة الاقتصادية للدولة، ولكن أيضًا على السياسة الاقتصادية التي تنفذها المنظمات التجارية والمهنية التي توجد على أراضي الدولة. بمجرد توقف إغلاق الحدود وتحقيق حرية الحركة، ستفقد كل هذه المنظمات الوطنية، سواء كانت نقابات أو اتحادات عمالية أو جمعيات مهنية، موقعها الاحتكاري، وبالتالي، قدرتها على التحكم في توريد خدماتها أو منتجات كمؤسسات وطنية.

- ٣ -

من المرجح أن يَخلُص القارئ الذي اتبع الحجة حتى الآن إلى أنه إذا كانت السلطات الاقتصادية للدول الفردية في الاتحاد الفيدرالي

ستصبح محدودة على هذا النحو، فسيتعين على الحكومة الفيدرالية تولي الوظائف التي لم تعد الدول قادرة على القيام بها، وسيتعين عليها القيام بكل التخطيط والتنظيم الذي لا تستطيع الدول القيام به. لكن في هذه المرحلة تظهر صعوبات جديدة. سيكون من المستحسن في هذا العرض القصير مناقشة هذه المشكلات بشكل رئيسي فيما يتعلق بأفضل شكل من أشكال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية؛ أي التعريفات الجمركية. بشكل أساسي، تتعلق ملاحظاتنا بشأن التعريفات بالأشكال الأخرى من التدابير التقييدية أو الوقائية. ستتم إضافة بعض الإشارات إلى أنواع معينة من اللوائح والقواعد الحكومية لاحقًا.

في المقام الأول، قد تكون حماية صناعة معينة بالكامل داخل الاتحاد ذات فائدة قليلة لأولئك الذين يستفيدون الآن من الحماية، لأن المنتجين الذين يرغبون في الحماية ضد منافستهم سيكونون في ذلك الوقت داخل الاتحاد. إذ لن يحصل مزارع القمح الإنجليزي إلا على ربح ضئيل من التعريفة التي تشمله هو والمنتِج الكندي وربما أيضًا منتج القمح الأرجنتيني في نفس منطقة التجارة الحرة. ولن تتمتع شركة تصنيع السيارات البريطانية بميزة كبيرة من الحواجز الجمركية التي تُفرض في نفس الوقت على المنتجين الأمريكيين. بالكاد تحتاج هذه النقطة إلى مزيد من التأكيد.

ولكن حتى عندما يكون هناك، خارج الاتحاد، منتجون مهمون تريد صناعة معينة الحماية ضد منافستهم، ستنشأ صعوبات خاصة غير موجودة، بالقدر نفسه، داخل نظام التعريفة الوطنية.

ربما تنبغي الإشارة أولًا إلى أنه لكي تستفيد صناعة معينة من التعريفة الجمركية، من الضروري أن تكون التعريفة الجمركية على منتجاتها أعلى من التعريفات المفروضة على السلع التي يستهلكها المنتجون في تلك الصناعة. إن التعريفة الثابتة بمعدل موحد على جميع الواردات تفيد فقط جميع الصناعات التي تتنافس مع الواردات على حساب جميع الصناعات الأخرى، لكن حدوث هذه الفوائد عشوائي تمامًا، وليس من المرجح أن تساعد في المواضع التي يُقصد منها المساعدة. على الرغم من أن مثل هذه التعريفة تميل إلى تقليل الثروة المادية للجميع في الاتحاد، فمن المرجح أن تُستخدم لتقوية التماسك السياسي بين أعضاء الاتحاد. لذلك يبدو أنه لا توجد صعوبات خاصة مرتبطة بها.

تنشأ الصعوبات فقط عند استخدام التعريفة الجمركية لمساعدة صناعة معينة على النمو بسرعة أكبر مما يمكن أن تفعله من دونها، أو لحمايتها من التأثير المعاكس الذي قد يجعلها تضعف. في هذه الحالات، من أجل دعم مجموعة معينة من الناس، يتم فرض تضحية حتمًا على جميع المنتجين والمستهلكين الآخرين.

تجعل الأيديولوجيات الحالية في الدولة القومية من السهل نسبيًّا إقناع بقية المجتمع بأن من مصلحتهم حماية «صناعتهم الحديدية» أو إنتاجهم من القمح أو أي شيء آخر. إن عنصر الفخر الوطني في «صناعتهم» واعتبارات القوة الوطنية في حالة الحرب بشكل عام تدفع الناس إلى الموافقة على التضحية. الاعتبار الحاسم هو أن تضحياتهم

تعود بالفائدة على المواطنين الذين هم على دراية بموقفهم. لكن هل ستعمل نفس الدوافع لصالح أعضاء الاتحاد الآخرين؟ هل من المرجح أن يكون الفلاح الفرنسي على استعداد لدفع المزيد مقابل أسمدته لمساعدة صناعة الكيماويات البريطانية؟ هل سيكون العامل السويدي مستعدًّا لدفع المزيد مقابل برتقاله لمساعدة المُزارِع في كاليفورنيا؟ أو هل سيكون الموظف في مدينة لندن مستعدًّا لدفع المزيد مقابل حذائه أو دراجته لمساعدة العمال الأمريكيين أو البلجيكيين؟ أو هل سيكون عامل المنجم الجنوب أفريقي مستعدًّا لدفع المزيد من أجل السردين الذي يأكله من أجل مساعدة الصيادين النرويجيين؟

يبدو واضحًا أن مشكلة الاتفاق على تعريفة مشتركة في الاتحاد الفيدرالي ستثير نوعًا من المشكلات مختلفًا عن تلك التي تنشأ في الدولة القومية. إذ سوف تفتقر إلى دعم الأيديولوجيات القومية القوية، والتعاطف مع الجار، وحتى حجة الدفاع ستفقد الكثير من قوتها في الإقناع إذا كان الاتحاد قويًّا بما يكفي بحيث لا يخشى تقريبًا شيئًا. من الصعب تصور كيف يمكن، في اتحاد فيدرالي، التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام التعريفات لحماية صناعات معينة. وينطبق الشيء نفسه على جميع أشكال الحماية الأخرى. إذ شريطة أن يكون هناك تنوع كبير في الظروف بين مختلف البلدان، كما سيكون الحال حتمًا في الاتحاد الفيدرالي، فإن الصناعة المتقادمة أو المتدهورة التي تطالب بالمساعدة ستواجه بشكل شبه دائم، في نفس المجال وداخل الاتحاد، الصناعات التقدمية التي تطالب بحرية التنمية والتطور. ستكون إعاقة التقدم في

جزء واحد من الاتحاد من أجل الحفاظ على مستويات الحياة في جزء آخر أصعب بكثير من القيام بنفس الشيء في دولة قومية.

ولكن حتى عندما لا يكون الأمر مجرد مسألة «تنظيم» (أي كبح) تقدم مجموعة ما من أجل حماية مجموعة أخرى من المنافسة، فإن تنوع الظروف والمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية التي وصل إليها مختلف أجزاء الاتحاد سيثير عقبات خطيرة أمام التشريعات الفيدرالية. يُنظر إلى العديد من أشكال تدخل الدولة التي يُرحب بها في إحدى مراحل التقدم الاقتصادي، على أنها عقبة كبيرة في مرحلة أخرى. حتى التشريعات من قبيل تحديد ساعات العمل، أو التأمين الإجباري ضد البطالة، أو حماية المرافق، سيُنظر إليها من منظور مختلف في المناطق الفقيرة والغنية، وقد تؤدي إلى الإضرار بالبعض وإلى إثارة معارضة عنيفة من المتضررين. يجب أن يقتصر مثل هذا التشريع، بشكل عام، على الحد الذي يمكن تطبيقه محليًّا من دون أن يفرض في نفس الوقت أي قيود على التنقل.

هذه المشكلات، بالطبع، ليست غير مألوفة في الدول القومية كما نعرفها. لكنها أصبحت أقل صعوبة بسبب التجانس النسبي، والقناعات والمبادئ المشتركة، والتقاليد المشتركة الكاملة لشعب الدولة القومية. في الواقع، فإن الدول القومية ذات السيادة الحالية هي في الغالب ذات أبعاد وتركيبة تجعل من الممكن الاتفاق على قدر من تدخل الدولة الذي كانت لن تتحمله إذا كانت أصغر أو أكبر بكثير. في الحالة الأولى (وما يهم ليس فقط الحجم من حيث عدد السكان أو المساحة ولكن

الحجم بالنسبة للمجموعات الموجودة، والتي هي في نفس الوقت متجانسة إلى حد ما ومدعومة ذاتيًّا نسبيًّا)، فإن محاولات جعل الدولة القومية قائمة بذاتها ستكون غير واردة. إذا كانت المقاطعات، أو حتى الأحياء الأصغر، هي الوحدات السيادية، فسيكون هناك عدد قليل نسبيًّا من الصناعات التي تكون محمية في كل وحدة من هذا القبيل. جميع المناطق التي لم تمتلك، ولا تستطيع أن تخلق صناعة معينة، ستشكل أسواقًا حرة لمنتجات تلك الصناعة. من الناحية الأخرى، إذا كانت الوحدات السيادية أكبر بكثير مما هي عليه اليوم، فسيكون من الأصعب بكثير وضع عبء على سكان منطقة واحدة من أجل مساعدة سكان منطقة بعيدة جدًّا قد تختلف عن الأولى، ليس فقط في اللغة، ولكن أيضًا في جميع النواحي الأخرى تقريبًا.

يتطلب التخطيط، أو التوجيه المركزي للنشاط الاقتصادي، وجود مبادئ وقيم مشتركة؛ والدرجة التي يمكن أن يتم التخطيط لها محدودة بمدى اتفاق الناس على مثل هذا المقياس المشترك للقيم أو إنفاذه. من الواضح أن مثل هذا الاتفاق سيكون مرتبطًا بالتجانس والتشابه في النظرة والتقاليد التي يمتلكها سكان المنطقة. على الرغم من أن الخضوع لإرادة الأغلبية في الدولة القومية تُسهِّله أسطورة الجنسية، يجب أن يكون واضحًا أن الناس سيترددون في الخضوع لأي تدخل في شؤونهم اليومية عندما تكون الأغلبية التي توجه الحكومة تتألف من أشخاص من جنسيات مختلفة وتقاليد مختلفة. ففي الأخير، من المنطقي أن الحكومة المركزية في اتحاد مؤلف من العديد من الشعوب

المختلفة يجب أن تكون مقيدة في نطاقها إذا كان يُراد لها أن تتجنب مواجهة مقاومة متزايدة من جانب المجموعات المختلفة التي تتكون منها. ولكن ما الذي يمكن أن يتدخل بشكل أكثر شمولًا في صميم حياة الناس من التوجيه المركزي للحياة الاقتصادية، مع تمييزه الحتمي بين المجموعات؟ يبدو أن هناك القليل من الشك المحتمل في أن نطاق تنظيم الحياة الاقتصادية سيكون أضيق بكثير بالنسبة للحكومة المركزية في الاتحاد الفيدرالي مقارنة بالدول القومية. وبما أن، كما رأينا، سلطة الدول التي يتألف منها الاتحاد ستكون محدودة بدرجة أكبر، فإن الكثير من التدخل في الحياة الاقتصادية الذي اعتدنا عليه سيكون غير عملي تمامًا في ظل الاتحاد الفيدرالي.

يمكن توضيح هذه النقطة بشكل أفضل إذا نظرنا للحظة في المشكلات التي تثيرها أكثر أشكال التخطيط تطورًا؛ الاشتراكية. دعونا نأخذ أولًا السؤال عما إذا كان يمكن لأي دولة اشتراكية، على سبيل المثال الاتحاد السوفيتي، أن تدخل في اتحاد فيدرالي مع الدول الديمقراطية الأطلسية. والإجابة بالتأكيد هي بالنفي؛ ليس لأن الدول الأخرى لن تكون على استعداد لقبول روسيا ولكن لأن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه أبدًا الخضوع للشروط التي يفرضها الاتحاد الفيدرالي بحيث يسمح بحرية حركة البضائع والأفراد والمال عبر حدوده بينما، في الوقت نفسه، يحافظ على الاقتصاد الاشتراكي.

من ناحية أخرى، إذا فكرنا في إمكانية قيام نظام اشتراكي للاتحاد ككل، بما في ذلك روسيا، فإن عدم قابلية مثل هذا المخطط للتطبيق

يكون واضحًا في الحال. مع الاختلافات في مستوى المعيشة وفي التقاليد والتعليم التي يمكن أن توجد في مثل هذا الاتحاد، سيكون من المستحيل بالتأكيد الحصول على حل ديمقراطي للمشكلات المركزية التي قد يثيرها التخطيط الاشتراكي. ولكن حتى لو فكرنا في اتحاد يتألف فقط من الدول الديمقراطية الحالية، مثل ذلك الذي اقترحه كلارنس ستريت، فإن صعوبات إدخال نظام اشتراكي مشترك لن تكون أصغر. من الممكن تصور أن يعهد الإنجليز أو الفرنسيون بحماية حياتهم وحريتهم وممتلكاتهم -باختصار، وظائف الدولة الليبرالية- إلى دولة فائقة. لكن كونهم يجب أن يكونوا مستعدين لمنح الحكومة الفيدرالية السلطة لتنظيم حياتهم الاقتصادية، وتقرير ما يجب أن ينتجوه ويستهلكوه، لا يبدو أمرًا مرجحًا ولا مرغوبًا فيه. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا يمكن ترك هذه السلطات والصلاحيات للدول القومية في أي اتحاد. لذلك، يبدو أن الاتحاد الفيدرالي يعني أنه لا يمكن لأي من الحكومتين أن تتمتع بسلطات التخطيط الاشتراكي للحياة الاقتصادية.

- ٤ -

إن الاستنتاج القائل بأن، في الاتحاد الفيدرالي، بعض الصلاحيات الاقتصادية التي تمارسها الآن عمومًا الدول القومية، لا يمكن أن تُمارَس من قبل الاتحاد ولا من قبل الدولة الفردية، يعني أنه يجب أن

يكون هناك عدد أقل من الحكومات في جميع أنحاء العالم إذا كان يُراد للاتحاد أن يكون عمليًّا. سيتعين أن تتم بعض أشكال السياسة الاقتصادية من قبل الاتحاد أو لا أحد على الإطلاق. وستعتمد مسألة ما إذا كان الاتحاد سيمارس هذه الصلاحيات أو السلطات على إمكانية التوصل إلى اتفاق حقيقي، ليس فقط بشأن ما إذا كان سيتم استخدام هذه الصلاحيات، ولكن بشأن كيفية استخدامها. النقطة الأساسية هي أنه في العديد من الحالات التي يكون فيها من المستحيل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، يجب علينا تقبل حقيقة عدم وجود تشريع في مجال معين غير تشريعات الدولة التي من شأنها أن تفكك الوحدة الاقتصادية للاتحاد. في الواقع، سيكون هذا الاستعداد لعدم وجود تشريع على الإطلاق بشأن بعض الموضوعات بدلًا من تشريعات الدولة بمثابة الاختبار الحاسم لما إذا كنا ناضجين فكريًّا لتحقيق هذا الشكل من التنظيم الفيدرالي.

وهذه نقطة ظهرت فيها باستمرار الصعوبات في الاتحادات الفيدرالية القائمة، والتي يجب الاعتراف بأن الحركات «التقدمية» فيها وقفت عمومًا إلى جانب قوى الظلام. في الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، كان هناك اتجاه قوي من جانب جميع التقدميين لتفضيل تشريعات الدولة في جميع الحالات التي لا يمكن فيها القيام بالتشريع من جانب الاتحاد، بصرف النظر عما إذا كانت تشريعات الدولة هذه متوافقة مع الحفاظ على الوحدة الاقتصادية للاتحاد. نتيجة لذلك، في الولايات المتحدة وبالمثل في سويسرا، قطعت السياسات الاقتصادية

المنفصلة للدول المنفردة شوطًا طويلًا في اتجاه إحداث تفكك تدريجي للمنطقة الاقتصادية المشتركة[1].

توضح التجربة في هذه الاتحادات الفيدرالية أنه، لمنع مثل هذه الاتجاهات، نادرًا ما يكون كافيًا أن يتم حظر التعريفات الجمركية والعوائق الواضحة المماثلة أمام التجارة بين دول الاتحاد. إذ ثبت أن تهرب دولة منفردة -شرعت في مسار التخطيط الوطني عن طريق اللوائح الإدارية- من مثل هذه القواعد هو أمر سهل للغاية بحيث يمكن تحقيق جميع آثار الحماية عن طريق أحكام مثل اللوائح الصحية ومتطلبات التفتيش وفرض رسوم لهذه الضوابط الإدارية وغيرها. بالنظر إلى الإبداع الذي أبداه مشرعو الدولة في هذا الصدد، يبدو من الواضح أنه لا توجد قيود محددة في دستور الاتحاد تكفي لمنع مثل هذه التطورات؛ ومن المرجح أنه سيتعين منح الحكومة الفيدرالية سلطات تقييدية عامة لهذا الغرض. هذا يعني أن الاتحاد يجب أن يمتلك السلطة السلبية لمنع الدول الفردية من التدخل في النشاط الاقتصادي بطرق معينة، على الرغم من أنه قد لا تكون لديه السلطة الإيجابية للعمل بدلًا منها. في الولايات المتحدة، أدت البنود المختلفة للدستور التي تحمي الممتلكات وحرية التعاقد، ولا سيما فقرات «الإجراءات القانونية» في التعديلين الخامس والرابع عشر، إلى حد ما، إلى أداء هذه الوظيفة،

(1) For the United States d. R. L. Buell, Death by Tariff: Protectionism in State and Federal Legislation («Public Policy Pamphlets,» No. 27 [Chicago, 1939]), and F. E. Melder, Barriers to Inter-state Commerce in the United States (Orono, Me., 1937).

وربما ساهمت على الأرجح بأكثر مما يُدرك عمومًا في منع حدوث تفكك أسرع في العديد من المجالات الاقتصادية المنفصلة، لكنها كانت نتيجةً لذلك هدفًا لهجوم مستمر من جانب كل أولئك الذين يطالبون ببسط أسرع لسيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية.

ستكون هناك، بالطبع، دائمًا أنواع معينة من النشاط الحكومي التي سيتم القيام بها بشكل أكثر كفاءة في المناطق التي تمثلها الدول القومية الحالية والتي، في نفس الوقت، يمكن ممارستها على المستوى الوطني من دون تعريض الوحدة الاقتصادية للفيدرالية للخطر. ولكن، بشكل عام، من المرجح أن إضعاف القوى الاقتصادية للدول المنفردة في الاتحاد، يجب أن يستمر تدريجيًّا إلى أبعد مما سيكون واضحًا في البداية؛ إذ لن يقتصر الأمر على تقليص صلاحياتها من خلال الوظائف التي سيتولاها الاتحاد، وتلك التي لا يمكن أن يمارسها الاتحاد أو الدول، ولكن يجب تركها خالية من الرقابة التشريعية، ولكن من المرجح أيضًا أن يكون هناك قدر كبير من تفويض سلطات الدول إلى وحدات أصغر. هناك العديد من الأنشطة التي تُعهَد للدول ذات السيادة اليوم فقط من أجل تقوية الدول، ولكن يمكن بالفعل تنفيذها بشكل أكثر فاعلية محليًّا، أو بواسطة وحدات أصغر. في أي اتحاد فيدرالي فإن جميع الحجج للمركزية التي تستند إلى الرغبة في جعل الدول القومية ذات السيادة قوية بقدر الإمكان ستختفي، بل يبدو في الواقع أن العكس ينطبق. إذ ليس فقط يمكن تنفيذ معظم الأشكال المرغوبة للتخطيط من قبل وحدات إقليمية صغيرة نسبيًّا، ولكن المنافسة بينها، جنبًا إلى

جنب مع استحالة إقامة حواجز، ستشكل في نفس الوقت كبحًا مفيدًا لأنشطتها، وبينما ستترك الباب مفتوحًا للتجارب المرغوبة، فمن شأنها أن تبقيها تقريبًا ضمن الحدود المناسبة.

ربما ينبغي تأكيد أن كل هذا لا يعني أنه لن يكون هناك مجال واسع للسياسة الاقتصادية في الاتحاد الفيدرالي، وأنه لا توجد حاجة إلى سياسة عدم التدخل القصوى في الأمور الاقتصادية. هذا يعني فقط أن التخطيط في الاتحاد لا يمكن أن يتخذ الأشكال المعروفة اليوم بشكل شائع تحت هذا المصطلح؛ أي أنه يجب ألا يكون هناك بديل للتدخل اليومي والتنظيم للقوى غير الشخصية للسوق؛ وعلى وجه الخصوص، يجب ألا يكون هناك أي أثر لتلك «التنمية الوطنية من خلال الاحتكارات الخاضعة للرقابة»، والتي كما قيل مؤخرًا في مجلة أسبوعية مؤثرة «اعتاد عليها القادة البريطانيون»[1]. في الاتحاد الفيدرالي سوف يجب أن تتخذ السياسة الاقتصادية شكل توفير إطار عمل عقلاني دائم يكون للمبادرة الفردية أكبر نطاق ممكن من خلاله وتعمل فيه بشكل مفيد قدر الإمكان؛ وسيتعين عليه أن يكمل عمل آلية المنافسة حيث لا يمكن تقديم خدمات معينة وتنظيمها بواسطة نظام الأسعار. لكنها، على الأقل فيما يتعلق بسياسة الاتحاد بهذا الشكل، يجب أن تكون في الأساس سياسة طويلة الأجل، تكون فيها حقيقة «موتنا جميعًا على المدى الطويل» ميزة محددة؛ ويجب عدم استخدامها، كما هو الحال غالبًا اليوم، كذريعة للعمل وفقًا لمبدأ «نحن ومن بعدنا الطوفان»، لأن الطابع

(1) *Spectator, March 3, 1939.*

طويل الأمد للقرارات التي يتعين اتخاذها يجعل من المستحيل عمليًّا توقع آثارها على الأفراد والجماعات، وبالتالي يمنع البت في القضية من خلال صراع بين أقوى «المصالح».

بالتأكيد لا يدخل في نطاق مقال قصير كهذا النظر بأي تفصيل في المهام الإيجابية للسياسة الاقتصادية الليبرالية التي يتعين على الاتحاد الفيدرالي اتباعها. كما أنه ليس من الممكن إعطاء المزيد من الاهتمام هنا بمشكلات مهمة مثل تلك المتعلقة بالسياسة النقدية أو الاستعمارية التي ستستمر، بالطبع، في وجود الاتحاد الفيدرالي. إلا أنه فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يمكن أن نضيف أن السؤال الذي من المرجح أن يُثار أولًا؛ أي ما إذا كانت تجب إدارة المستعمرات من قبل الدول أو من قبل الاتحاد، سيكون ذا أهمية ثانوية نسبيًّا. مع وجود سياسة الباب المفتوح الحقيقية لجميع أعضاء الاتحاد، فإن المزايا الاقتصادية المستمدة من امتلاك المستعمرات، سواء كانت المستعمرات تدار على المستوى الفيدرالي أو الوطني، ستكون متماثلة تقريبًا لجميع أعضاء الاتحاد. ولكن، بشكل عام، سيكون من الأفضل بلا شك أن تكون الإدارة فيدرالية وليست من الدول.

– ٥ –

بما أننا جادلنا حتى الآن أن النظام الاقتصادي الليبرالي أساسًا هو شرط ضروري لنجاح أي اتحاد فيدرالي بين الدول، فيمكن أن نضيف،

في الختام، أن العكس ليس أقل صحة؛ أي أن إلغاء السيادة الوطنية وإنشاء نظام قانوني دولي فعال هو تكملة ضرورية للبرنامج الليبرالي. في إحدى المناقشات الحديثة لليبرالية الدولية، قيل بحق إن أحد أوجه القصور الرئيسية في ليبرالية القرن التاسع عشر هي أن أنصارها لم يدركوا بشكل كافٍ أن تحقيق انسجام المصالح بين شعوب الدول المختلفة كان ممكنًا فقط في إطار الأمن الدولي[1]. الاستنتاجات التي استخلصها البروفيسور روبنز من اعتباراته لهذه المشكلات والتي تم تلخيصها في العبارة القائلة بأنه «يجب ألا يكون هناك تحالف كامل ولا توحيد كامل؛ لا كونفدرالية *Staatenbund* ولا دولة مركزية *Einheissstaat* ولكن دولة اتحادية فيدرالية *Bundesstaat*[2]»، هي في الأساس نفس تلك التي تم إيضاحها مؤخرًا بواسطة كلارنس ستريت بمزيد من التفصيل في جوانبها السياسية.

إن عدم نجاح ليبرالية القرن التاسع عشر بشكل كامل يرجع إلى حد كبير إلى فشلها في التطور في هذا الاتجاه. والسبب هو أنه بسبب بعض الأحداث التاريخية، انضمت قوتها أولًا إلى القومية ثم لاحقًا إلى الاشتراكية، وكلتا القوتين تتعارضان بشكل متساوٍ مع مبدأها الأساسي. لقد تحالفت الليبرالية مع القومية في البداية بسبب المصادفة التاريخية، حيث كانت القومية، خلال القرن التاسع عشر، هي التي حاربت في أيرلندا واليونان وبلجيكا وبولندا ولاحقًا في إيطاليا والمجر النمساوية

(1) L. C. Robbins, Economic Planning and International Order (1937), p. 240.
(2) Ibid., p. 245.

ضد نفس نوع الاضطهاد الذي كانت تقاتله الليبرالية. وأصبحت فيما بعد متحالفة مع الاشتراكية لأن الاتفاق على بعض الغايات النهائية لفترة من الوقت بينهما حجب التعارض التام للأساليب التي حاولت الحركتان من خلالها الوصول إلى هدفهما. ولكن الآن عندما اجتمعت القومية والاشتراكية -ليس فقط بالاسم- في تنظيم قوي يهدد الديمقراطيات الليبرالية، وعندما أصبح الاشتراكيون، حتى داخل هذه الديمقراطيات، أكثر قومية بشكل متزايد، وأصبح القوميون أكثر اشتراكية، فهل لم يحن الوقت لأن نأمل في ولادة جديدة لليبرالية الحقيقية، تعود من خلالها إلى مبادئها الحقيقية المتمثلة في الحرية والعالمية وتعدل عن انحرافاتها المؤقتة نحو المعسكرين القومي والاشتراكي؟ يجب أن تكون فكرة الاتحاد الفيدرالي بين الدول كتطور ثابت لوجهة النظر الليبرالية قادرة على توفير نقطة دعم جديدة لكل الليبراليين الذين يئسوا من عقيدتهم وهجروها خلال فترات شرودها.

هذه الليبرالية التي نتحدث عنها ليست بالطبع حزبية؛ إنها وجهة نظر وفَّرت، قبل الحرب العالمية الأولى، أرضية مشتركة لجميع مواطني الديمقراطيات الغربية تقريبًا، وهي أساس الحكومة الديمقراطية. ربما يكون أحد الأحزاب قد احتفظ بقدر من هذه الروح الليبرالية أكثر بقليل من الآخرين، لكنهم ضلوا جميعًا عن الحظيرة، بعضهم في اتجاه والبعض الآخر في اتجاه آخر. لكن تحقيق الغاية الأسمى لنظام ديمقراطي دولي يتطلب إعادة إحياء تلك الغاية في شكلها الحقيقي. إن الحكومة بالاتفاق تكون ممكنة فقط بشرط ألا نطلب منها العمل في

مجالات أخرى غير تلك التي يمكننا فيها الحصول على اتفاق حقيقي. إذا أثبتت الحكومة الديمقراطية، في المجال الدولي، أنها ممكنة فقط إذا كانت مهام الحكومة الدولية مقتصرة بالضرورة على برنامج ليبرالي في الأساس، فلن يكون ذلك أكثر من تأكيد للتجربة في المجال الوطني، والتي أصبح من الواضح فيها أن الديمقراطية لن تنجح إلا إذا لم نحملها ما لا طاقة لها به، وإذا لم تستغل الأغلبية سلطتها في التدخل في الحرية الفردية. ومع ذلك، إذا كان الثمن الذي يتعين علينا دفعه مقابل حكومة ديمقراطية دولية هو تقييد سلطة الحكومة ونطاقها، فمن المؤكد أنه ليس ثمنًا باهظًا، ويجب على كل من يؤمنون حقًّا بالديمقراطية أن يكونوا مستعدين لدفعه. إن المبدأ الديموقراطي للأغلبية هو في النهاية الطريقة الوحيدة للتغيير السلمي التي تم اختراعها والتي تمت تجربتها ولم يتبين أنها قاصرة. أيًّا كان ما قد يفكر فيه المرء بشأن الرغبة في تحقيق أهداف أخرى للحكومة، فمن المؤكد أن منع الحروب الدولية أو الأهلية يجب أن تكون له الأسبقية، وإذا كان الإنجاز يكمن فقط في قصر مجال الحكومة على هذا وعدد قليل من الأغراض الرئيسية الأخرى، فسيتعين على هذه الغايات الأخرى أن تفسح المجال لها.

لن أقدم أي اعتذار بشأن الإشارة إلى العقبات التي تعترض طريق هدف أؤمن بشدة بقيمته. فأنا مقتنع بأن هذه الصعوبات حقيقية، وأنه إذا لم نعترف بها من البداية، فقد تُشكل في وقت لاحق الصخرة التي قد تتأرجح عليها كل آمال النظام الدولي. وكلما أسرعنا في التعرف على هذه الصعوبات وإدراك أبعادها، أمكن لنا أن نأمل سريعًا في التغلب

عليها. إذا كان من الممكن، كما يبدو لي، أن تتحقق الغايات والمُثل التي يتشاركها الكثيرون فقط من خلال الوسائل التي يفضلها القليلون حاليًا، فلا ينبغي أن يمنع الحياد الأكاديمي ولا اعتبارات النفعية المرء من قول ما يعتبره الوسيلة الصحيحة لتحقيق الغايات المحددة، حتى إذا كانت هذه الوسائل هي تلك التي يفضلها أحد الأحزاب السياسية.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الفهرس

مقدمة ٥

الفصل الأول: الفردانية: الحقيقية والزائفة ٩

الفصل الثاني: الاقتصاد والمعرفة ٥٥

الفصل الثالث: حقائق العلوم الاجتماعية ٨٩

الفصل الرابع: استخدام المعرفة في المجتمع ١١٩

الفصل الخامس: معنى المنافسة ١٤١

الفصل السادس: الاقتصاد «الحر» والنظام التنافسي ١٦٣

الفصل السابع:

الحساب الاشتراكي ١: طبيعة وتاريخ المشكلة ١٨١

الفصل الثامن:

الحساب الاشتراكي ٢: إطار المناقشة ٢٢١

الفصل التاسع:

الحساب الاشتراكي ٣: «الحل» التنافسي ٢٦٧

الفصل العاشر: عملة احتياطي السلع ٣٠٩

الفصل الحادي عشر : تأثير ريكاردو ٣٢٥

الفصل الثاني عشر:

الشروط الاقتصادية للاتحاد الفيدرالي بين الدول ٣٧١

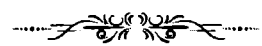

الفردانية والنظام الاقتصادي

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة من المقالات يناقش فيها فريدريش هايك، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، موضوعات متنوعة كالفلسفة الأخلاقية ومناهج العلوم الاجتماعية والنظرية الاقتصادية باعتبارها جوانب مختلفة من نفس القضية المركزية؛ وألا وهي الأسواق الحرة مقابل الاقتصادات الاشتراكية المُخططة مركزيًا. نُشرت هذه المقالات لأول مرة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، ولازالت قادرة على إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه البلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقًا. وتقدم آفاق لقرائها هذا الكتاب ضمن مشروع نقل أهم ما كتب هايك إلى العربية.

فريدريش فون هايك، هو فيلسوف واقتصادي نمساوي بريطاني (1899-1992). عمل أستاذًا للاقتصاد بجامعة شيكاغو وجامعة لندن. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974. حصل على وسام رفقاء الشرف عام 1984. حصل على وسام الحرية عام 1991، كما نال العديد من الجوائز الأخرى. وفي عام 2011، اختيرت مقالته «استخدام المعرفة في المجتمع» -الموجودة بين دفتي هذا الكتاب- كواحدة من أفضل عشرين مقالة نشرت في المجلة الاقتصادية الأمريكية في أول مئة عام لها. من أشهر أعماله «الطريق إلى العبودية»، الذي تجاوزت مبيعاته مليونيّ نسخة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

آفاق
للنشر والتوزيع
AFAQ BOOKS